



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الطبعة الثانية

نجم الدين أربكان

ودوره في السياسة التركية
1997 - 1969

منال الصالح

نجم الدين أربكان

ودوره في السياسة التركية

1969 - 1997

منال الصالح



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



الطبعة الأولى

1433 هـ – 2012 م

الطبعة الثانية

1434 هـ – 2013 م

ردمك 978-614-01-0282-8



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ

وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل، آية: 125

المحتويات

الفصل الأول

السياسة التركية والمسألة الدينية قبل ظهور نجم الدين أربكان

الفصل الثاني

نجم الدين أربكان والتطورات السياسية التركية حتى عام 1971

الفصل الثالث

أربكان والتطورات السياسية التركية 1971-1980

الفصل الرابع

أربكان والتطورات السياسية التركية 1980-1995

الفصل الخامس

أربكان رئيساً للوزراء 29 حزيران 1996- 18 حزيران 1997

تقديم

بقلم: الأستاذ الدكتور عماد الدين خليل

تـــتدفق معطيات هذا الكتاب، وبالاستقصاء العلمي الذي لا يترك صغيرة ولا كـــبيرة، لكـــي تؤكد قدرة هذا الرجل - الزعيم (نجم الدين أربكان) على العودة بتـــركيا، المرة تلو المرة، إلى حضنها الإسلامي الأصيل الذي منحها المجد والجغرافية والتاريخ.

وقـــد تتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، فكرة (البطل في التاريخ).. قدرة هذا الرجل الفذّ على مجابهة التحديات التي تفوق الطاقة، والتفوق عليها.

ولكنـــنا سنكون مخطئين إن اكتفينا بالوقوف عند (الصورة) بوجهها المتفرّد هذا، فهناك إلى جانب ذلك: الجمهور.. الشعب التركي نفسه الذي كان ينهض في أعقاب كل كبوة لكي يمنح أصواته، وثقته، ومحبته، للقائد الكبير.

إنها - إذن - ثنائية البطل والجمهور.. وحرام علينا، على مستوى المنهج، أن نستـــسلم لمقـــولة "إمـــا هذا أو ذاك"، بل أن نستبدلها بالميزان الأكثر عدلاً: "هذا وذاك".

هـــنا في صفحات هذا الكتاب ستتبين لنا مصداقية اللقاء الحميم في ثنائية كهـــذه، عـــبر جـــدل متواصل بين البطل والجمهور، استغرق حوالى الثلاثين عاماً.

ورغـــم كل محاولات الإجهاض، فإن ما زرعه القائد بأذرع الجماهير استوى علـــى ســـوقه، ونهض قائماً لكي يغطي السهل والجبل، وينشئ جيلاً من التلامذة سيقدّر له أن يمضي بالراية خطوات كبيرة أخرى إلى الأمام.

إن الكاتبة منال الصالح تقنعنا بهذا كله من خلال خطاب علمي، وبمجرد إلقاء نظـرة علـى الكـتاب بفـصوله الخمسة، وبالتهميشات الخصبة التي ذيّلت بها الـصفحات، وبقائمـة المصادر والمراجع العربية والإنكليزية والتركية التي قاربت المئـتين عـدداً، يتـبّين الجهد المكافح الذي بذلته المؤلفة في إنجاز عملها، ورغبة ملحوظة في الإحسان والإتقان اللذين أمرنا بهما الرسول المعلّم ﷺ والكتاب الذي بـين أيدينا هو واحد منها: توثيق تاريخي ينطوي على رؤية شمولية لدور (أربكان) في الـسياسة التركية للفترة 1969-1997، ويتابع بقدر طيب من التحليل، حلقات جهـده المتواصـل لتحويل قناعاته، وقناعات الجماهير التي منحته ثقتها، إلى واقع منظور.

إنها، في بدء التحليل ونهايته، قضية هذا الدين الذي أريد لشريعته أن تحكم في الأرض.. ويبقـى الخـلاف والاجتهاد في منهج العمل، بين فئة وأخرى وحزب وآخر.. وبغضّ النظر عن المسميات التي تقلّب فيها أربكان نفسه وهو يضع عناوين حـزبه المـرة تلو المرة، فإن النتيجة.. الهدف، هو نفسه دائماً: العودة بالحياة إلى شـريعة الله.. وبعبارة أخرى: إعادة صياغة الحياة في ضوء (كلمات الله) التي أريد للبـشرية مـن لحظـات انـبعاثها الأولى، أن تتلقاها وتتشكّل بها، وإلاّ فهو التيه والضياع.

في الفـصل الخـامس والأخير من الكتاب تعالج المؤلفة جملة من القضايا التي تعامـل معها أربكان في السياستين الداخلية والخارجية يتبّين معها لكل ذي عينين، أنـه لو أتيح لها أن تواصل الطريق وتستكمل الأسباب، فإنها ستحقق لتركيا بكل تأكـيد جملة مدهشة من المكاسب في مجابهة المشاكل الداخلية الاقتصادية والعرقية والمذهبية، وعلى رأسها مشكلة الأكراد، وستنقل تركيا في الوقت نفسه لأداء دور أكثـر فاعلـية على المستوى الإسلامي والقاري والعالمي، تقف في قمته ولا ريب محاولـة إقامة اتحاد اقتصادي إسلامي آسيوي أفريقي في مواجهة التغوّل الغربـي، عجزت القيادات العربية والإسلامية عن تحقيقه، بل التفكير به على مدى عشرات السنين. فلو قدّر له أن يظهر للوجود، فإن معادلات جديدة ستتشكل في سياق لّم الطاقـات الفاعلة لأمة إسلامية كبرى، طحنها التمزّق، وبعثرت الخلافات وغياب الاستراتيجية وقدرتها على أداء دور فاعل في الأرض.

ولكن لا بأس.. فها هم تلامذة أربكان، على اختلافهم مع الأستاذ في منهج العمـل وهو ظاهرة صّحة وعافية، يلتقون معه في الهدف.. في الاستراتيجية بعيدة المدى.. ويمضون قدماً لتحقيق المزيد.

ومن الله وحده التوفيق

مُقدِّمة

أولاً – حدود الكتاب:

لم تثر شخصية تركية من الجدل والاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين ما أثاره السياسي والمفكر الإسلامي الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان والمعروف في الأوساط التركية باسم (أبو السبع أرواح)، فتأمل سيرته يقودنا مباشرة إلى قول سيدنا الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في كتابه نهج البلاغة الذي يقول: (إذا أقبلت الدنيا على أحدٍ أعطته محاسن غيره وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه). فهذا الرجل الذي أسس خمسة أحزاب سياسية وحكم وسجن وحظر نشاطه السياسي غير مرة وفرضت عليه الإقامة الجبرية والذي ارتقى حتى شاع عنه اصطلاح الظاهرة الأربكانية، وأبدى أعداؤه إعجاباً وخوفاً منه في الوقت نفسه وتحشدت حوله الملايين ليس من الأتراك فحسب ولكن من أرجاء العالم الإسلامي، هذا الرجل جدير بأن تكرس لسيرته وفكره المؤلفات. فإن ظهور سياسي إسلامي في تركيا العلمانية يرتقي إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية دون أن يتخلّى عن مبادئه الإسلامية هي ظاهرة فريدة بالنسبة للدول الإسلامية. فهل يعود الفضل في ذلك إلى النظام العلماني الذي أفسح المجال للإسلاميين إذ التزموا بالمبادئ الديمقراطية أن يصلوا إلى السلطة، أم مطاولة نجم الدين أربكان وصبره ونفسه الطويل لمدة ثلاثين سنة لتحقيق أهدافه؟ مما لا شك فيه أن الجواب الثاني هو الأصح لأن النظام العلماني طوال ثلاثة عقود كان يضع العراقيل تلو العراقيل أمام أربكان دون أن يثنيه عن مواصلة السير باتجاه أسلمة المؤسسات العلمانية عبر طريق شاق ووعر، كانت له أصداؤه اللافتة للنظر لدى القاري المسلم وأثيرت تساؤلات كثيرة في حينها حول إمكانية قيام تركيا من جديد بدور فاعل في الإسلام، وكتبت بشأن ذلك المؤلفات والمقالات الأمر الذي يدفعنا بوصفنا مسلمين نتقاسم مع تركيا

المعتقد الديني والتراث التاريخي والجوار الجغرافي أن نكوّن تصوراً واضحاً عن تلك الشخصية ودورها السياسي والفكري.

لأجل ذلك كله أصبح البحث في دور هذا الرجل في الأوضاع السياسية التركية الشائكة أمراً جديراً بالاهتمام بما يمكن أن يرافقه من مشاق، فكان هذا الدافع لموضوع هذا الكتاب الذي تمحور حول نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية.

وقد تمّ تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول فضلاً عن مقدمة وخاتمة، حمل الفصل الأول عنوان السياسة التركية والمسألة الدينية قبل ظهور نجم الدين أربكان وفيه جرى استعراض لإجراءات أتاتورك المتعلقة بالمسألة الدينية ودور الدين في السياسة التركية حتى عام 1969 عندما ظهر أربكان للمرة الأولى على المسرح السياسي التركي من خلال وجوده في حزب العدالة من ثم ترشيح نفسه كمرشح مستقل في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان). وإذا كان الكثير مما ورد في هذا الفصل قد جرت كتابته بأقلام مختلفة فإن المؤلفة لم تجد بدًّا من إيرادها بوصفها الأرضية التي لا يمكن أن نفهم من دونها الدور الذي لعبه نجم الدين أربكان في السياسة التركية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد كرس لتناول سيرة نجم الدين أربكان شخصياً وعلمياً ومهنياً وسياسياً حتى انقلاب 12 آذار 1971، وحظر حزبه (حزب النظام الوطني) من قبل المحكمة الدستورية وتوقف نشاطه الحزبي واستبعاده عن الممارسة السياسية لمدة عامين.

وفيما يخصّ الفصل الثالث الذي يتضمن عودة أربكان إلى مزاولة العمل السياسي في عام 1973 وتأسيس حزب السلامة الوطني ليتسلم منصب نائب رئيس الوزراء لأكثر من حكومة ائتلافية وظل يخوض غمار السياسة حتى انقلاب 12 أيلول 1980، لذلك كرّس الفصل الثالث لاستيعاب حقبة السبعينيات من دور نجم الدين أربكان السياسي.

ومرة أخرى يتدخل العسكر في السياسة عام 1980 ويكون أربكان في مقدمة من يطاله شرر الانقلاب فيقبض عليه ويسجن ويوضع تحت الإقامة الجبرية ويحل حزبه ويحظر عليه ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات، لكنه يعود مرة

أخرى إلى الحياة السياسية زعيماً لحزب الرفاه ويرتقي معه ليصل إلى سدة رئاسة الوزراء في حزيران 1996، وقد غطّى الفصل الرابع مشوار نجم الدين أربكان مع حزب الرفاه حتى اقتطافه ثمرة الفوز في الانتخابات النيابية بأن تولى رئاسة الوزراء.

وإذا كان الفصل الخامس الموسوم بـ "أربكان رئيساً للوزراء" هو أطول فصول الكتاب وأكثره تفصيلاً، إلا أن لذلك ما يبرره بدليل الأزمات المتعاقبة التي عاشها نجم الدين أربكان خلال حكمه فتمّ في هذا الفصل تناول تشكيل الحكومة ومظاهر سياسة أربكان الداخلية والخارجية، ثم الضغوط التي تعرّض لها من قبل القوى المعارضة له وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أجبره على الاستقالة في 18 حزيران 1997 ولم يكد يمضي عاماً واحداً في الحكم. واعتمدنا في هذا الكتاب على الوثائق والمصادر لاستجلاء شخصية نجم الدين أربكان ودوره السياسي بين كتب لمؤلفين عايشوا أربكان واحتكوا به وآمنوا بأفكاره ودافعوا عنه في مقدمتهم مصطفى محمد الطحان الذي ارتبط بعلاقة شخصية مع نجم الدين أربكان وكان شاهداً على تجربته السياسية منذ الستينيات ويعدّ كتابه (تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1842-2006) من أهم المصادر التي رافقت بحثي منذ صفحاته الأولى وحتى نهايته، ويليه في الأهمية كتاب (أربقان والرفاه الإسلامي) لمؤلفه صباح الدين أوجار الذي ألّف بالتركية وترجم إلى اللغة العربية. يستشف من الكتاب إعجاب المؤلف البالغ بأربكان وتبريره لسياساته وقد أمدّ المؤلفة بمعلومات ثمينة انفرد بذكرها كما هو الحال في الحديث عن طفولة أربكان وتفسيره لتعقيدات إصدار قرار الإنزال في قبرص كما جرى الحديث عنها في الفصل الثالث. وهناك كتب أخرى عالجت موضوع أربكان ضمن سياقات مختلفة بين تناوله ضمن الحركات الإسلامية المعاصرة والحركة الإسلامية في تركيا على وجه التحديد أو تلك التي عالجته ضمن استعراض التاريخ السياسي لتركيا المعاصرة، ومما لا شك فيه أن كتاب (الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة بين الدين والدولة في تركيا) لأحمد نوري النعيمي، وكتاب (الحركات الإسلامية في آسيا) لمؤلفه محمد نور الدين وكلا الرجلين أكاديميين يعتد بوثاقة صلاتهما بالموضوع، وعلى الرغم من أن كتاب نور الدين قد

عالج الموضوع ضمن إطار أوسع للحركة الإسلامية المعاصرة إلا أن معالجته مهمة للغاية إذ شغلت نحو 88 صفحة وقدمت تفاصيل وتحليلات تركت المؤلفة حريصة على الاعتماد عليها. وعلى قدر تعلق الأمر بالدور السياسي لنجم الدين أربكان يأتي كتاب يوسف إبراهيم الجهماني والموسوم بـ "الإسلام السياسي الجديد، حزب الرفاه والرهان على السلطة"، وكتاب رضا هلال (السيف والهلال من أتاتورك لأربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي) فعلى الرغم من أسلوبه ووظيفته الصحفية التي سرد من خلالها كتابه إلا أن مادته أيضاً ثرية بالنصوص والتفصيلات التي أضاءت بدورها محطات مهمة من هذا الكتاب.

ثانياً: البحوث والدراسات:

حظيت المرحلة التي مارس فيها أربكان نشاطه السياسي بقدر غني من الأبحاث والدراسات التي تنوّعت أهدافها وزوايا معالجتها لهذا الموضوع بحكم تنوع مؤلفيها وانتمائهم وأغراضهم، فهناك مؤلفون أتراك في مقدمتهم (هاكان ياوز) (خلدون كوك ألب) (أتيلا يالا) (زينو بولنت) (علي رضا) (إحسان داغي) (محمد إيكان بول) وغيرهم، والباحثون المذكورون كلهم أكاديميون ممن يحتلون درجات علمية مرموقة سواء داخل تركيا أم خارجها. أما بالنسبة للأبحاث والدراسات الأجنبية فيقف في المقدمة الباحث والخبير في الشؤون التركية آلن ماكوفسكي الذي كتب بحوثاً ودراسات عدة في محاولة تفسير الظاهرة الأربكانية وترسيم الطريقة المثلى والتعامل معها، وأبرز مؤلفاته "كيف تتعامل مع أربكان" و"العلاقات الأمريكية التركية" ولا يستشف من كتاباته أنه يستسيغ أربكان أو الحركة الإسلامية في تركيا وكتاباته ذات طابع سياسي صرف لا تتيح فرص لقاء بين أربكان والولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للأبحاث العربية فهناك كتابات كثيرة متباينة المستوى بين التناول الأكاديمي أو الاكتفاء بالمعالجة الصحفية فبالنسبة للصنف الأول تأتي أبحاث كل من الباحثين (محمد حرب عبد الحميد، مصطفى الطحان، جلال عبد الله معوض، فهمي هويدي، إبراهيم الداقوقي)، وكل من الأساتذة (إبراهيم خليل العلاف، خليل علي مراد، عصمت برهان الدين، عبد الجبار مصطفى، عبد الجبار قادر غفور، عوني عبد الرحمن السبعاوي). أما بالنسبة

للكتابات الأخرى فالظاهرة الملفتة للنظر هي التكرار وفقدان الأصالة وغلبة الطابع الصحفي.

ومن البديهي أن ظاهرة سياسية معاصرة مثل الظاهرة الأربكانية قد احتلت حيزاً واسعاً من صفحات الصحف لا سيما إبان صعوده إلى السلطة في التسعينيات، الأمر الذي دفع المؤلفة إلى إيلاء هذا المصدر أهمية خاصة لتوثيق الحوادث التاريخية ورصدها أولاً بأول، ويصدق ذلك أينما صدق في تناولنا للفصل الأخير الذي كانت فيه متغيرات حكومة أربكان يومية مما حتم متابعة ذلك بدقة وعناية وتأتي الصحيفة التركية توركش ديلي نيوز (Turkish Daily News) في مقدمة الصحف التي تمّ الرجوع إليها، وحسب المؤلفة أن تشير إلى أنها قد قرأت مئات المقالات والافتتاحيات الصحفية العربية من أجل إعطاء القارئ الشعور بالمتابعة المباشرة لتطورات والأحداث التي لم تتمكن غيرها من المصادر أن تقدمها، فضلاً عن ذلك فقد ضمّت الصحف والمجلات مادة وثائقية مهمة تتمثل بمقابلات أربكان الشخصية التي تمثل مصدر لا غنى عنه لفهم وجهات نظر أربكان وملابسات دوره السياسي.

ثالثاً: المقابلات الشخصية:

تميّز موضوع هذا الكتاب بأن أغلب شخصياته ما زالت على قيد الحياة ويسهم بعضهم حتى الآن في النشاط السياسي مما يجعل قدراً كبيراً من الحقائق التاريخية مختزنة في صدورهم، فحتّم ذلك على المؤلفة أن تسافر إلى تركيا حيث دارت على مسرحها تجربة أربكان فنجحت في عقد سلسلة مقابلات مع نجم الدين أربكان نفسه ومع أبرز رجالاته وفي مقدمتهم شوكت قازان الذي رافق أربكان عبر مسيرة طويلة تمتد منذ السبعينيات، وقد كان قيادياً بارزاً بدلالة تسلمه لمنصب وزير العدل في حكومة الرفاه، والأستاذ ياسين خطيب أوغلو أحد قيادي حزب السلامة الوطني وسبق أن شغل منصب وزير الإسكان والأشغال العامة في الحكومة الائتلافية في السبعينيات وأحد أعضاء حزب الرفاه، والأستاذ جواد إيهان وزير الطاقة والأشغال في حكومة الرفاه، والأستاذ حسن بيتميز مسؤول التنظيم الحزبي في حزب السعادة، وستتجلى للقارئ أهمية هذه اللقاءات.

لكن من المفيد الإشارة إلى أن جانباً من هذه الأهمية يتمثل بتوجيه المؤلفة صوب مصادر معينة وتطوير مفاهيمها تجاه الموضوع دون أن يقتضي الإشارة إلى هذا المصدر، والمسألة الأكثر أهمية أن المؤلفة أرادت أن تتلمّس صدى شخصية أربكان وسياساته في نظر المواطن التركي بوصفه الأكثر تأثراً وارتباطاً بهذه السياسات، فإذا كانت الكاتبة لم تستخدم هذه المقابلات بوصفها مصدراً في دراستها إلا أنها ولا شك قد أغنتها بدرجة كبيرة عندما اقتربت من النظرة الداخلية التركية لنجم الدين أربكان.

ومن الله التوفيق

الفصل الأول

السياسة التركية والمسألة الدينية قبل ظهور نجم الدين أربكان

المبحث الأول

أولاً: إجراءات أتاتورك التحديثية وردود الأفعال تجاهها

أسست الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال(*) في عام 1923 بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وتولى هو رئاستها لنحو 15 عاماً (1923–1938)، وطوال تلك الحقبة عمل على إرساء دولة حديثة تنشق عن الموروث العثماني وتقوم على مبادئ عرفت بالمبادئ الستة(**) ورأى أن السبيل الوحيد هو العلمنة السريعة والمكثفة والشاملة بعد أن ظهر عجز الإجراءات التحديثية الناقصة أو الجزئية التي طبقها العثمانيون في القرن التاسع

(*) مصطفى كمال (1881–1938): ولد في مدينة سالونيك الواقعة على بحر إيجه، وانتسب إلى الثانوية العسكرية في (1905). تخرج من الكلية الحربية والتحق بالخدمة العسكرية في دمشق (1915–1918). حقق انتصارات عسكرية في معارك بارزة خلال الحرب العالمية الأولى على الرغم من ضراوة الحرب، وبزغ نجمه في معركة غاليبولي، قاد حرب التحرير الوطنية في 1919–1922 وعمل على تأسيس المجلس الوطني التركي الكبير في 1920، وقام بإعلان الجمهورية في 1923 وعاصمتها أنقرة، انتخب رئيساً للجمهورية وفي 3 آذار 1924 ألغى الخلافة، ولجهوده تلك لقب بـ أتاتورك "أبو الأتراك"، للمزيد من المعلومات، ينظر:
The World Book Encyclopedia, v. 19, U.S.A., library congress, 1976, pp. 418-420.

(**) وهي المبادئ التي أقرّها مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الأول الذي تأسس على يد مصطفى كمال في 15 تشرين الثاني 1923، كان شعار الحزب مؤلفاً من أربعة سهام متمركزة على أربعة مبادئ التي وصف بها نظام تركيا وهي (الجمهورية، الملية، الشعبية، العلمانية) ثم أضيف مبدآن آخران في المؤتمر الثاني للحزب عام 1931 وهما (الدولتية، الانقلابية) وقد دخلت هذه المبادئ في صلب الدستور، للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد عزت دروزة، تركيا الحديثة، (د.م: 1978)، ص 156.

عشر، وشملت إجراءات مصطفى كمال جوانب الحياة المختلفة، كان أكثرها قوة تلك المتعلقة بالإسلام والتعليم والقضاء[1]. فقام بإلغاء السلطنة والخلافة والأوقاف والزوايا والطرق الصوفية وأسس إدارة الشؤون الدينية بدلاً من وزارة الشريعة وجعلها تابعة لمجلس الوزراء[2]. ومنع اعتمار الطربوش والعمامة وروّج للباس الغربي وأغلق المدارس الدينية واستعان بمعلمين ذوي توجهات علمانية واستبدل المحاكم الشرعية أيضاً بمحاكم علمانية واضعاً قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية[3]. ومنع حجاب المرأة وألغى استخدام الحرف العربي بالكتابة مستبدلاً إياه بالحرف اللاتيني وتبنّى التقويم الميلادي وقام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث وألغى الألقاب القديمة[*] وأمر باتخاذ ألقاب جديدة[4] إلا أن إجراءاته تلك واجهت ردود أفعال متباينة تأرجحت بين مؤيد ومعارض، فمثلاً أيّدت طبقة المتعلمين والمثقفين ثقافة غربية خطواته وحاولوا إظهاره بمظهر المنقذ للأمة من التخلف والرجعية حسب تصوراتهم، وعدوا تلك الخطوات انتصاراً لأفكارهم[5].

من جانب آخر لقيت إجراءاته معارضة شديدة من قبل علماء الدين الذين استثمروا قرار إلغاء الخلافة في إثارة الشعور الديني وتأليب الناس ضده[6]. مما أدّى

(1) Jacob Landau, "Turkey Between Secularism and Islam", Jorensalein letter, no. 352, February 1997, in http//www.jcpa.org, p. 1.

(2) عبد الجبار قادر غفور، "الديانة والطرق الصوفية" في إبراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل: 1988)، ص 42. الصحوة الإسلامية تهدد علمانية أتاتورك في تركيا، المجلة السياسة الكويتية، ع6683، (الكويت: 1987)، ص 16.

(3) أحمد سعيد سليمان، التيارات القومية الدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، (د.م: د.ت)، ص 64، "Ataturk and The Modernization of Turkey"; www.Turizm.com; p. 3.

(*) صدر قانون إلغاء الألقاب القديمة ذو الرقم 2525 في 21 حزيران 1934 والمسمى بقانون الكنى والألقاب في تركيا، الذي ألزم الناس بالتكني بألقاب جديدة، للمزيد من المعلومات ينظر: إسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا في 1923-1938، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأولى، (بغداد: 1989)، ص 119.

(4) Bernard Lewis, "Islamic Revival in Turkey", International Affairs, vol. 28, no. 1, Jan. 1952, p. 39.

(5) مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1824-2006، ج2، (الكويت: 2007)، ص 162. محمد نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، (القاهرة: 1998)، ص 143.

(6) دروزة، المصدر السابق، ص 16.

إلى قيام انتفاضات مسلحة طابعها ديني وقومي مثل انتفاضة الشيخ سعيد بيران[*] 1925[1].

وقد تباينت أصداء إلغاء الخلافة في الوطن العربي فمثلاً عبّرت الصحافة العراقية عن الاستياء الشعبي إذ ذكرت صحيفة الاستقلال في عددها الصادر 10 آذار 1924 مقالاً جاء فيه: - "إن الأتراك قد تعرضوا لما ليس من شأنهم حيث أقدموا على البتّ في أمر الخلافة"، وجاء في المقال نفسه أيضاً: "مما لا شك فيه أن العالم الإسلامي وعلى رأسهم العلماء والزعماء لن يظلوا واقفين موقف الصامت ولن يصبروا على أي عمل يغضب الله ورسوله"[2].

لم يقتصر الاعتراض والاحتجاج على إلغاء الخلافة فقط كذلك واجهت خطوة إعلان الجمهورية انتقادات من رجال إستنبول وصحافتها وبعض قادة الحركة الوطنية الذين ساورهم الشك والريبة من تصرفات مصطفى كمال وقد تباينت تلك المعارضة بين تيارات مختلفة فمنهم من أبدى الارتياب من نجاح النظام الجمهوري ومنهم من رأى أنها مخالفة لتقاليد الأمة وعاداتها[3].

وعلى الرغم من ذلك ظلت التحولات القسرية التي حدثت نتيجة تطبيق العلمانية غير مقبولة عند أغلب فئات الشعب التركي المتمسك بالإسلام الذي يمثل

(*) سعيد بيران: وهو أحد زعماء الأكراد في تركيا ولديه علاقات كثيرة مع رؤساء العشائر الكردية، ويعد بيران من ذوي النفوذ الواسع ويمتلك مصالح تجارية كبيرة وهو أحد شيوخ الطريقة النقشبندية، قاد انتفاضة مسلحة ضد مصطفى كمال في منطقة شرق الأناضول في 1925، إلا أن مصطفى كمال تمكن من القضاء على هذه الانتفاضة باستخدامه أساليب قاسية لقمعها وقد تمكن الجيش ومحاكم الاستقلال من إعدام زعماء تلك الانتفاضة ومنهم الشيخ سعيد، للمزيد من المعلومات ينظر: قاسم الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا 1923-1928، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (بغداد: 1985)، ص 132-155.

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 152.

(2) لم تقتصر ردة الفعل على العراق فقط وإنما شملت الدول العربية والإسلامية التي تباينت في مواقفها تجاه هذه الخطوة. للمزيد من المعلومات ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص 98؛ الدوري، المصدر السابق، ص 161.

(3) نمير طه ياسين، صدى إلغاء الخلافة في تركيا الكمالية والوطن العربي والعالم الإسلامي، في إبراهيم خليل وآخرون في كتاب الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا)، (جامعة الموصل: 1996)، ص 66.

أقـوى رابطـة تربطه بتراثه وماضيه[1]. ويؤكد الكاتب البريطاني الصحفي إدوارد مـورتير علـى ذلك بقوله: - "إن مصطفى كمال بالرغم من كل الإجراءات التي اتخـذها لتحديث تركيا إلا أنه لم يستطيع قتل الشعور الديني الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي"[2].

وبعد أن فارق مصطفى كمال الحياة في 1 تشرين الثاني 1938 في اليوم التالي تم انتخاب عصمت إينونو(*) نائبه ورفيق مسيرته رئيساً للجمهورية التركية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير في جلسته المنعقدة في 11 تشرين الثاني 1938[3].

ثانياً: تركيا بعد أتاتورك 1938

تـسلّم عـصمت إينونو السلطة وقام بإلقاء خطبة في المجلس الوطني التركي الكـبير بهذه المناسبة جاء فيها: - "لا تنتظروا مني أن أكون مثله [مصطفى كمال أتاتورك] فهذا أمر لا أنا ولا سواي يستطيع أن يتنطح له، كل ما أستطيع أن أعدكم به هـو أن أظل كما كنت دائماً مخلصاً لأفكاره ومبادئه وتعاليمه وأن أواصل السير علـى الطريق الواضح الذي رسمه أتاتورك من أجل رفاهية الشعب التركي وتقدمه ورفعـة الوطن ومتعته"[4]، وقد ساعدته سياسة أتاتورك التي أرست نظاماً سياسياً

---

(1) الـدوري، المـصدر الـسابق، ص 194، الجذور الإسلامية في تركيا أمام عواصف التغير الجديدة، مجلة الوحدة، ع144، س11، (المغرب: د.ت)، ص 14.

(2) موفـق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، ج4، (الكويت: 1984)، ص 391.

(*) إيـنونو (1884-1973) ولـد فـي مديـنة إزمير كان والده محاميا، استطاع إكمال دراسته والالـتحاق بالكلية العسكرية عمل ضابطا في الجيش العثماني ثم خدم في الأركان العامة في الجـيش التركـي في اليمن، والتحق بصفوف الجيش في الحرب العالمية الأولى في سوريا، انـضم إلى حركة مصطفى كمال وفي عام 1918 انتخب نائبا له وقد برز نجمه في معركة (أين اونو) ومن هنا جاءت تسميته بإينونو، عين وزير خارجية للحكومة التركية عام 1919، وكـان علـى رأس الوفد المشارك في مؤتمر لوزان عام 1922-1923 حيث جرت أعمال المؤتمـر على مرحلتين. خلف كمال أتاتورك في الحكم عام 1938، وكان له دور كبير في اتخـاذ تـركيا قرار الحياد والبقاء بعيدا عن شبح الحرب العالمية الثانية شارك في حكومات ائتلافية بعد العمل بمبدأ التعددية الحزبية. للمزيد من المعلومات ينظر: The International who's who 1976-1977, The Stamhope Press, London, 1976, p. 441.

(3) مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة، (لبنان: 1982)، ص 251.

(4) المصدر نفسه، ص 252.

مـستقراً، فلم يواجه إينونو أية متاعب في السنة الأولى للحكم لا سيما وإنه سار علـى خطـى أتاتورك دون أي تغيّر جوهري[1]، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فرضـت علـيه إتباع سياسة محايدة لضمان وتعزيز الأمن القومي لتـركيا طوال مدة الحرب، لكن بعد ذلك واجه مشاكل عديدة داخلية وخارجية، فعلـى المستوى الداخلي تعرض لانتقادات عديدة بسبب تردي الأوضاع المعيشية الـتي عمّت البلاد لا سيما بين أوساط الفلاحين والعمال والحرفيين الذين تضرروا جـراء الحـرب وبـرزت طبقة رجال الأعمال الجدد (تجار الحرب) والذين بدأوا بالمطالـبة برفع سيطرة الدولة على الاقتصاد، مما دفع تلك الفئات إلى توجيه النقد لسياسة الحزب الواحد[2].

أمـا على المستوى الخارجي كان للنتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية مـثل ظهـور الولايات المتحدة الأمريكية قوة دولية في مواجهة الاتحاد السوفياتي ونمو سياسـة الأحـلاف الغـربية وموقع تركيا الاستراتيجي على الحدود الجنوبية للاتحاد الـسوفياتي، نتائج مزدوجة وأثر كبير في تضاعف أهمية تركيا بالنسبة للغرب لذا لم تعد سياسة الحياد التركية التقليدية مقبولة أو حتى ممكنة، فكان لا بد من التوافق مع الغرب تخـوفاً وتحسباً مما يمكن أن يترتب على الاتحاد السوفياتي سواء عسكرياً أم أيديولوجياً، فضلاً عن انهيار الأنظمة الفاشية والنازية القائمة على الحزب الواحد[3].

أملـى الـتحالف مـع الـولايات المتحدة على تركيا القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية كان من بينها إعادة النظر في سياسة الحزب الواحد (حزب الـشعب الجمهـوري)، وطبقاً لذلك جاء على لسان إينونو في خطابه أمام المجلس

---

(1) طـارق عـبد الجلـيل الـسيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)، (القاهرة: 2001)، ص 51، الزين، المصدر السابق، ص 252.

(2) خلـيل علـي مـراد، الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا 1946-1960، في كتاب الإسـلام والعلمانـية في تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص 27، للمزيد من المعلومات ينظـر: Selim Derigil, "The Preservation of Turkey's Neutrality During The Second World War 1940, Middle Eastern Studies, vol. 19, no. 1, Jan. 1982: London, p. 30.

(3) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعـة المستنـصرية، (بغداد: 1997)، ص 69؛ النعيمي ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، 1945-1980، بغداد، 1989، ص 7.

الوطني في تشرين الثاني 1945 "بأنه على استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقاً للظروف المتغيرة في العالم"[1].

الأمر الذي شجّع على قيام الأصوات المعارضة بالالتفاف حول جلال بأيار[*] والذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد أتاتورك للمطالبة بتشكيل حزب معارض[2]. فأعلن إينونو أن البلد قد بلغ سن الرشد سياسياً ومن الممكن السماح بقيام تعددية حزبية وسنعمل على دعم الديمقراطية في البلاد. وكان إينونو يرمي من وراء ذلك امتصاص الاستياء العام الناتج عن الأزمات التي عانت منها تركيا منذ بداية الحرب العالمية الثانية وأعرب عن أمله بتأسيس حزب معارض[3]. وبعد مدة وجيزة من تصريحه هذا تمّ بالفعل الإعلان عن تأسيس حزب على يد أربعة أعضاء انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري، وهم جلال بايار، عدنان مندريس[**] ورفيق كورالتان[***]

(1) Bernard Lewis, "The Emergence of Modern in Turkey", (London: 1961), p. 304-310؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داؤد الواسطي، حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، (بغداد: 2000)، ص 231.

(*) جلال بايار (1884–1988): ولد في مدينة عمر بك بالقرب من بورصة، شغل مناصب حكومية مهمة مثل مدير عام بنك الأعمال (1924–1932)، ومنصب وزير الاقتصاد (1932–1937) وترأس مجلس الوزراء عامي (1937–1939) وكان من مؤسسي الحزب الديمقراطي وانتخب أمينا عاماً له، شغل منصب رئيس الجمهورية (1950–1960)، حكم عليه بالإعدام بعد انقلاب 1960، إلا أن الحكم خفف بسبب تقدم سنه، للمزيد ينظر: يوسف الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، حوران، (دمشق: 2005)، ص 37.

(2) أيدن يالجين، الأسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية، ترجمة: يوئيل يوسف، بحث مطبوع على الآلة الكاتبة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 1998، ص 12.

(3) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، (د.م: 1986)، ص 23.

(**) عدنان مندريس (1899–1960)، ولد في منطقة إيدن غرب البلاد، حاصل على شهادة الحقوق، يعد من ملاكي الأراضي الزراعية، انتخب نائبا عن منطقة أيدن عند تشكيل المجلس الوطني الكبير وفي خمسينيات القرن الماضي أسس الحزب الديمقراطي مع بايار ونال أغلبية ساحقة في انتخابات 1950، وشغل منصب رئيس الوزراء لعقد من الزمن وسمي برجل تركيا القوي، اعتقل على يد الانقلابيين العسكريين 1960، وقدم للمحاكمة وصدر بحقه حكم الإعدام، للمزيد: طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية من (1945–1983) أطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل: 1999)، ص 38.

(***) رفيق كورالتان: ولد في غرب تركيا (دير يفي) عام 1891، كان قاضيا مرموقا ومن قياديي حزب الشعب الجمهوري انتخب عن مقاطعة نيل، للمزيد ينظر: نوال عبد الجبار، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1970–1980)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2002)، ص 15.

وفؤاد كوبرلو[*] أطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي وتبنّى ضمن أيديولوجيته المبادئ الكمالية الستة مؤكداً على الليبرالية والديمقراطية[1].

ثالثاً: المسألة الدينية في مرحلة التعددية الحزبية (1946–1960)

على أثر إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا حدثت بعض التغيرات في سياسة حزب الشعب الجمهوري تجاه المسألة الدينية نتيجة للضغوط التي تعرض لها من الرأي العام أولاً ومعارضة الحزب الديمقراطي ثانياً الذي قام بحملة ضد حزب الشعب الجمهوري واتهامه بمعاداة الإسلام، وعلى الرغم من تمسك حزب الشعب الجمهوري بالعلمانية إلا أنه قام على أثر مناقشات موسعة في المجلس الوطني التركي الكبير في كانون الثاني 1946 ببعض الإجراءات التي تحدث لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، منها تخصيص الأموال للراغبين بأداء فريضة الحج وبالعملة الصعبة وإعطاء موافقته على قيام دورات لغرض إعداد الأئمة والخطباء كما تمّ الاتفاق مع رجال الدين على فتح المزارات أمام الزوار[2]. سوّغ حزب الشعب الجمهوري تلك التسهيلات بأنها ضمانة ضد المحافظين، لكن الملفت للنظر أن تلك التسهيلات أحدثت انفراجاً في الحياة السياسية مما شجّع على قيام محاولات أولى لتشكيل أحزاب ذات ميول إسلامية، مثل (حزب حماية الإسلام) الذي تأسس في 19 تموز 1946 على يد نجمي كوناش ومصطفى أوزباك إلا أنه أغلق بعد 23 يوماً بحجة مخالفته لدستور 1924 الذي ينص على عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية[3].

(*) فؤاد كوبرلو (1890–1966): وهو من سلالة كوبرلو الألبانية الأصل التي تولى عدد من أفرادها شغل منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية (صدور عظام)، ويعد من مؤرخي تركيا المشهورين لديه مؤلفات عدة في التاريخ والأدب العثماني منها (قيام الدولة العثمانية) انتخب عن قارص، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة مندريس إلا أنه اعتقل في إعقاب انقلاب 1960 وأرسل إلى جزيرة ياسي أدة، وفي أيلول 1961 أطلق سراحه ثم توفي في 28 حزيران 1966 في إستنبول، الجليلي، التيار الإسلامي، ص 39.

(1) محسن حمزة حسن العبيدي، تطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل: 1989)، ص 65.

(2) المرجة، المصدر السابق، ص 393؛ Lewis, "Islamic Revival in Turkey", op. cit., p. 40.

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 165؛ محمد حرب، آلية الحركة الإسلامية، مجلة السياسة الدولية، (مصر: 1998)، ص 129.

كـذلك محاولـة الجنـرال جواد رفعت أيتل خان والمعروف بعدائه لليهود والصهيونية لتشكيل حزب أطلق علية (حزب المحافظين) إلا أنه ألغي أيضاً لاعتماده علـى أسس إسلامية في برنامجه، وأخيراً محاولة المارشال فوزي جقمق(*) بتشكيل حـزب أطلـق عليه (حزب الأمة) في 25 تموز 1948 أكد في برنامجه على احترام الـدين والعادات والتقاليد إلا أنه ألغي في عام 1953 لتوجهاته وأفكاره ضد مبادئ الجمهورية التركية التي أسسها كمال أتاتورك(1).

فـضلاً عن ظهور عدد من الجمعيات الإسلامية مثل (جمعية الإسلام وجمعية الـتطهير) الأمر الذي أسهم في عودة عدد من الصحف والمجلات الدينية التي سبق وأن مـنعت من قبل الكماليين مثل (سلامات) و(حر أدام) و(سبيل الرشاد) وكان لهـذه الجمعيات هدف هو مطالبة حزب الشعب الجمهوري بالتخلي عن سياسته العلمانـية، وتدخله في شؤون الناس الدينية ومعتقداتهم كما طالب بإلغاء القوانين العلمانية وتربية النشء الجديد تربية دينية وفي انتخابات 1946 ظهر تيار ديني داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه بزعامة حمد الله وتكيلي أوغلو(2). كما شجع مبدأ الـتعددية الحـزبية أيـضاً على ظهور عدد من الأحزاب ذات توجهات أو عقائد سياسية للمدة من 1946-1950(3).

(*) جقمق (1876-1950): جنرال عسكري كانت له مشاركة في حرب الاستقلال التركية، سبق وأن شغل منصب وزير الدفاع في حكومة أنقرة 1920، كما تولى منصب رئيس الوزراء في حكـومة المجلس الوطني الكبير 1923، ثم تزعم حزب الأمة (Millet Partisi) الذي تأسس عـام 1948 على أثر الانشقاق الذي حصل في الحزب الديمقراطي والذي جاء مخيبا الآمال الكثيرين من ذوي الاتجاه الديني لرفضه الإعلان صراحة للوقوف ضد المبادئ الكمالية وبعد وفاة جقمق تولى حكمت بايور وعثمان بلوك باشي بالتعاقب، كان جقمق متحمسا تجاه المسألة الدينـية وعـرف بتديـنه العمـيق، للمزيد من المعلومات ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص 141.

(1) مراد، الأحزاب السياسية والمسألة الدينية، ص 72.

(2) غفور، المصدر السابق، ص 93.

(3) مثل حزب العدالة الاجتماعية، والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب المزارعين والفلاحين، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الدفاع عن الإسلام، والحزب المثالي، حزب التنمية التركي حزب الديمقراطية الحقيقة، الحزب الوطني وحزب الملاك وحزب النشاط، للمزيد من المعلـومات ينظر: أميرة الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (القاهرة: 1972)، ص 84.

رابعاً: انتخابات 1950 وفوز الحزب الديمقراطي

جـرت في 14 أيـار1950 انـتخابات برلمانية حقق فيها الحزب الديمقراطي انتـصاراً سـاحقاً وفاز بأغلبية مطلقة إذ حصل على (396) مقعداً مقابل حصول حـزب الـشعب الجمهوري على (68) مقعداً، أما المستقلون فحصلوا على سبعة مقاعـد، وقـد علقت صحيفة الوطن التركية Vatan في مقال لها جاء فيه: - "إن الحـزب الديمقراطي لم يغير نتائج الانتخابات فحسب بل استطاع أن يهزم حزب الشعب الجمهوري"(1).

كـان نجـاح الحزب تعبيراً عن انتصار أكثرية شرائح المجتمع المعترضة على سياسـة الحـزب الواحد، فمثلاً فئة رجال الأعمال أرادت التخلص من رأسمالية الدولة والسماح لهم بالعمل الخاص، كذلك الطبقة المثقفة التي طالبت بالديمقراطية، وطبقة المحافظين ممن كانوا يأملون العودة إلى المبادئ الإسلامية السمحاء فضلاً عن طبقة الفلاحين التي عانت من سياسة الإهمال من قبل الإدارة الحكومية، وقد عُرف الحـزب الديمقراطي (بحزب الساخطين) فلم يكن حزباً داخل البرلمان فحسب بل علـى المـستوى الـشعبـي(2). ويعدّ فوز الحزب الديمقراطي الحدث الأهم على الإطلاق في تاريخ تركيا الحديثة وإنهاء احتكار حزب الشعب الجمهوري في الحياة السياسية فمنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة تحول ديمقراطي نسبـي في تركيا.

خامساً: المسألة الدينية في عهد الحزب الديمقراطي 1950-1960

حقّـق الحـزب الديمقراطي وخلال عقد من الزمن العديد من الإصلاحات الداخلية ارتبط البعض منها بالشعائر الإسلامية مثل عودة الأذان باللغة العربية بدل اللغـة التـركية والـسماح ببث القرآن الكريم عبر الإذاعة التركية(3). وتخصيص الـتمويل الحكومي لموظفي مؤسسات الشريعة والأوقاف بزيادة رواتبهم وصرف

---

(1) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 111؛
Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. 2, Cambridge, 1977, pp. 405-412.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص 30.

(3) George Thomas Kurian, "Encylopedia of the world", vol. 3, British library, (England: 1982), p. 1812; Lowis, op. cit., p. 312.

مبالغ إضافية لبناء وإدامة الجوامع، ولعل كل هذه الإجراءات كانت تقع ضمن إطار المسائل التنافسية والانغماس أكثر مع القيم الشعبية[1].

كما شهد عقد الخمسينيات استئناف نشاط الطرق الصوفية البكتاشية والنورسية والقادرية[(*)(2)]. ولم يقتصر نشاط تلك الطرق على المناطق الريفية فحسب بل أصبح لها فروع في المدن الكبرى[3]. ووصفت مدة حكم الحزب الديمقراطي بأنها مرحلة الأحياء الإسلامي في تركيا[4]. فقد خلقت سياسة الحزب الديمقراطي أجواء مريحة ساعدت وأسهمت في قيام زعماء الطرق الصوفية بالدور الأساس في توجيه الحياة العامة على مستوى المؤسسات والممارسات العقائدية[5]. مما شجّع على ظهور منظمات وأحزاب ذات ميول إسلامية مثل الحزب الديمقراطي الإسلامي وحزب النهضة الإسلامي والجمعية العسكرية المعروفة (بيوك دوغو) أي الشرق الكبير[6]. ورافق ذلك نشر الكثير من الدراسات في تلك المدة انتقدت

---

(1) محمد خليفة، الحركة الإسلامية في نصف قرن، مركز الأهرام للشؤون السياسية، (مصر: 2003)، ص 3؛ والتر وايكر، تركيا والشرق الأوسط والإسلام، مجلة ميدل إيست ريفيور، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ربيع 1985، الولايات المتحدة، ص 6.

(*) البكتاشية: ومؤسسها حاجي بكتاش وهي طريقة صوفية انتشرت في الأناضول، ويكتنف الغموض شخصية مؤسسها إذ يتصور أنه توفي في منتصف القرن الرابع عشر وقد ألف مجموعة من المقالات ترجمت إلى التركية سواء كانت على شكل شعر أم نثر لغرض تداولها بين المريدين. أما النورسية: – طريقة أطلق عليها النورسية نسبة إلى مؤسسها بديع الزمان سعيد النورسي (1873–1960)، مؤلف رسائل النور وتتقسم الجماعات إلى ثلاثة فروع، الأول بزعامة فتح الله غولان والثاني بزعامة محمد كونولار – صاحب صحيفة يني آسيا والثالث بزعامة سعيد هوجا (مجموعة صحفية بني تيل)، والقادرية أيضاً طريقة صوفية تأسست على يد الشيخ عبد القادر الجيلاني الذي ولد عام 1707 في كيلان ثم توجه إلى بغداد واشتغل بالعلوم الدينية والرياضيات وكان أحد مرشدي الإمام الأعظم أبي حنيفة، تنتشر مقراتها في كل أنحاء تركيا إلا أن مركز قوتهم الأساسية في طرابزون. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر، (بيروت: 1997)، ص 43، نور الدين، الحركات الإسلامية المصدر السابق، ص 162.

(2) Lewis, "Islamic Revival in Turkey", op. cit., p. 43.

(3) الجليلي، التيار الإسلامي، المصدر السابق، ص 63.

(4) تركيا دولة علمانية على ارض إسلامية، مجلة الوحدة، ع129، (أبو ظبي: 1979).

(5) حيدري، المصدر السابق، ص 31.

(6) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج1، دار المتنبي، (بغداد 1964)، ص 208.

سياسة فصل الدين عن الدولة مشيرة إلى مساوئ سياسة الكماليين التي عرضت تركيا لأزمات اجتماعية وخلقت فجوة في التواصل مع الثقافة الإسلامية[1]. ويقول المفكر الإسلامي محمد أركون في هذا الصدد: "إن تجربة أتاتورك قد ذهبت بعيداً في جرأتها لكنها لم تكن في الواقع إلا كاريكاتيراً للعلمنة رافقه بعض التصرفات كما حدث في فرنسا سابقاً، لكن الشعب التركي لم يستجب لهذه التجربة وهذا يفسر العودة الدينية بدءاً من عام 1950"[2].

وهنا برز التيار الديني بقوة وفسر البعض تسهيلات الحزب الديمقراطي على أنها مؤشر للعودة إلى عهد الخلافة الأمر الذي شجع أصحاب الطرق الصوفية بممارسة طقوسهم بصورة علنية الذي ساعد في ترسيخ هذا الاعتقاد سياسة الحزب الديمقراطي المرنة لخلق موازنة بين الإسلام والعلمانية والذي نتج عنها تكرار فوزهم في الانتخابات سنة 1954 تباعاً ولتميّزهم عن سياسة الجمهوريين لمراعاة الحقوق والحريات الدينية[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المسألة الدينية اكتسبت بعداً سياسياً ساعد في بناء قاعدة صلبة لمواجهة المد الشيوعي هذا من ناحية والتنافس على أصوات الناخبين من ناحية أخرى[4]. وعلى الرغم من الإجراءات التعسفية التي أحدثها أتاتورك لضمان نجاح إصلاحاته العلمانية ظلت مدن وقرى ريف الأناضول متمسكة بقيمتها الدينية، وذلك لفشل العلمانية في إيجاد نظام بديل عن المعتقد الديني وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الناس، وقد برّر المستشرق برنارد لويس في هذا المجال عند تقييمه لانبعاث الحركة الإسلامية في تركيا في الخمسينيات: – "نشأت إلى حد ما من شعور ديني حقيقي"[5]. إلا أنه من الواضح على سياسة مندريس أنه عمل جاهداً لمنع ظهور أي تنظيم حزبي إسلامي يستقطب القطاع الإسلامي في

---

(1) غفور، المصدر السابق، ص 69.

(2) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، حوران، (دمشق: 2005)، ص 84.

(3) خليفة، المصدر السابق، ص 4.

(4) متين هاربر، الإسلام والنخبة والمجتمع في تركيا نظرة شمولية إلى الشرق، ترجمة: صلاح سليم، أوراق تركية معاصرة – 2 – تداول محدود، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا)، ع2، الموصل، 1991، ص 13.

(5) Lewis, "Islamic Revival in Turkey", op. cit., p. 43.

قاعدته الشعبية، ففي الوقت الذي يؤكد فيه على مبدأ فصل الدين عن الدولة نجده يستغل أصوات الإسلاميين في الانتخابات[1]. ولعل قراره بمعاقبة منتقدي الكمالية والعلمانية من أعضاء الطريقة التيجانية[*] الذين قاموا بتحطيم تماثيل أتاتورك وإلقاء زعيمهم في السجن خير دليل على سياسته الذرائعية[2].

المبحث الثاني

أولاً: المسألة الدينية والتطورات السياسية في تركيا 1960–1970

لعبت المؤسسة العسكرية وما تزال دوراً أساسياً في الحياة السياسة التركية، إذ كان من تقاليد الأتراك الاعتماد على الجيش منذ قيام الدولة العثمانية. فلو استعرضنا التطور التاريخي لهذه المؤسسة نجد أهمية دور الجيش في بناء الإمبراطورية العثمانية وكيف كان للإنكشارية[*]. سلطات تسمح لهم بالتدخل في شؤون الحكم إلى أن قضي عليهم بالقوة في السابع عشر من حزيران 1826، ويبدو أن القضاء على الانكشارية لم يمنع تدخل العسكريين الأتراك في السياسة التركية فيما بعد[3]. وبدا

---

(1) عصمت برهان الدين عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، س2، 24 كانون الأول 2005، ص 71.

(*) التيجانية: طريقة صوفية تعود إلى أحمد تيجاني في منطقة شمال أفريقيا وقد تركزت في أنقرة والأناضول الأوسط، انتشرت في تركيا على يد كمال أوغلو وتعد الطريقة المعارضة العلنية ضد الجمهورية التركية منذ عام 1949 عندما قام أعضاءها بتحطيم تماثيل كمال أتاتورك، نور الدين، قبعة وعمامة، ص 41.

(2) نور الدين، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 147.

(*) الانكشارية: فئة عسكرية من البيادة – أي المشاة – يشكلون تنظيما خاص بهم، لهم ثكناتهم وشاراتهم وامتيازاتهم وكانوا من أكثر فرق الجيش ثغرا وأقواها جندا وذات نفوذ فتحت لهم الدولة الطريق كي يقفزوا إلى أعلى الرتب العسكرية ويتقلدوا أعلى المناصب القيادية العسكرية والمدنية على حد سواء وتعد القوات الانكشارية عماد الدولة وركن قوتها الحربية كما يمثل آغا الانكشارية شخصية مرموقة وبالغة الأهمية إذ كانت قواته أقوى أداة عسكرية تحت تصرف السلطان. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين لبيب تاريخ الأتراك. العثمانيين، ج1، (مصر: 1917)، ص 6، جيب هاملتون وهارولدبون، المجتمع الإسلامي والغرب ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت، المعارف، (القاهرة: 1971)، ص 82–86.

(3) الدور السياسي للجيش التركي، محاضرة ألقاها جون نورتن رئيس مركز الدراسات التركية في جامعة درهام، المملكة المتحدة، عام 1989، في جامعة الموصل، محفوظة في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث المترجمة، ملفة 32، ترجمة صلاح سليم.

واضحاً أن هناك عوامل عدة ساعدت على ذلك ومنها أن القوات التركية تختلف عن بقية القوات المسلحة باختلاف التركيبة والبناء والروح والتوجه، فمن الناحية التقليدية كان الضباط الأتراك قادة في الصراع من أجل التقدم والديمقراطية فمعظم مؤسسي الجمهورية التركية كانوا ضباطاً في الجيش مثل مصطفى كمال وعصمت إينونو فضلاً عن الذين استقالوا لاحقاً من مناصبهم العسكرية، ولعبوا دوراً مهماً في عالم السياسة والإدارة المدنية ولعل وجود روح أتاتورك المتمثلة بالتحديث المفعمة والمتجذرة في نفوس هؤلاء الضباط الأتراك هي السبب في إحساسهم بأنهم المسؤولون عن حماية جمهورية أتاتورك وإجراءاته. فلم تكن تلك القوات منغلقة على نفسها بل كانت تمثل المقطع العرضي والتركيبة الأساسية والقاسم المشترك للأمة التركية[1]. لاعتبارات عديدة منها أن الجيش وريث الأمجاد العثمانية وقادة حرب الاستقلال ومؤسس الجمهورية التركية ويمتلك حق الدفاع عن التقاليد القومية والوحدة الوطنية وحامل الراية الكمالية وهذا يفسر الأسباب الحقيقية والدوافع النفسية لتدخل تلك القوات في السياسة لقناعتها بضرورة التدخل[2]. ففي الوقت الذي تعدّ الحكومة أداة دستورية لتنفيذ برنامج الحزب الحاكم في حالة الاستقرار تظهر المؤسسة العسكرية أداة لتنفيذ آراء القوى المهيمنة في ظروف الاضطراب السياسي لذا أصبحت هذه القوات مؤسسة مستقلة تمتلك حق محاسبة السلطة التنفيذية [رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء] بل حق الإطاحة إذا ما انحرفت عن مسار إصلاحات أتاتورك ومبادئه[3]. والقوات التركية تختلف عن بقية المؤسسات العسكرية في بلدان أخرى حيث يكون تدخل الجيش في أغلب الأحيان ضد الديمقراطية بل تعمل على إعادة الحكم الديكتاتوري كما حدث في أمريكا اللاتينية[4].

---

(1) Nihat Erim, "The Turkish Experience in The Light of Recent Development, The Middle East, vol. 28, no. 506, Summer 1972, p. 248. الأحزاب السياسية في تركيا 1923–1984، ترجمة م. ب. م، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، د.ت.

(2) تركيا الجارة الشمالية، مركز التطور الأمني، (بغداد: د.ت)، ص 31؛ أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص 167.

(3) محمود السامرائي، استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، (جامعة الموصل: 2006) ص 5.

(4) داود أحمد الحسن، الأوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينيات، جامعة البكر للدراسات العسكرية، (بغداد: د.ت)، ص 87.

وبينما يرى القادة العسكريون الأتراك أن تدخّلهم دائماً هو لصالح الديمقراطية ومبادئ الجمهورية التركية، نرى أن القوات العسكرية التركية تتمسك بتقاليد منها عدم البقاء في الحكم وتسليم السلطة للمدنيين، وانقلاباتها ليست من النوع الدموي وإن هدفها هو إعادة النظام والمحافظة على الاستقرار وحماية المبادئ الأتاتوركية[1]. فقد ظلت القوات المسلحة قبل عام 1960 ذراعاً مطيعاً لدى الدولة لمواجهة أي تهديد تتعرض له الجمهورية، ومما يذكر بهذا الصدد أن عدنان مندريس استعان بالجيش في فرض النظام بالقوة وفي منع زعيم المعارضة إينونو من إلقاء خطبته بمناسبة الحملة الانتخابية، الأمر الذي فسح المجال أمام الجيش للتدخل بالسياسة[2]. كما أدى نهج مندريس الأوتوقراطي إلى إثارة سخط كبير مما ولّد شعوراً لدى العسكريين أن تعاليم أتاتورك قد عطلت لخدمة المصالح الخاصة وانتهاك الحقوق الطبيعية للأمة[3].

ثانياً: المسألة الدينية وانقلاب 1960

نظراً لإخفاقات حكومة مندريس في أداء واجباتها، قام الجنرال جمال كورسيل[*] بانقلاب عسكري صبيحة يوم 27 أيار 1960 تحت دعوة حماية المبادئ الكمالية، وتمكن كورسيل من السيطرة على مقاليد الحكم، وبمساعدة ثمانية وثلاثين ضابطا وتمّ حل الحزب الديمقراطي واعتقال كل من رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ووزيري الداخلية والخارجية ونفيهم إلى جزيرة ياسي

---

(1) الجيش ودوره السياسي، الملف السياسي، ع415، 30 نيسان، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 9.
(2) نورتن، المصدر السابق، ص 4.
(3) أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص 167.
(*) جمال كورسيل (1895-1966): جنرال عسكري ينحدر من أسرة عسكرية، شارك عام 1908 في الحرب ضد روسيا القيصرية ولديه مشاركة عسكرية أخرى في فلسطين تحت قيادة جمال باشا، كان من المقاتلين مع مصطفى كمال في حروب التحرير (1919-1922) وكذلك مع عصمت إينونو بالحرب ضد اليونانيين وقبل انقلاب 1960 اصطدم مع رئيس الوزراء عدنان مندريس فقدم استقالته احتجاجا على سياسته فأكسبه ذلك تأييد واحترام الجيش وتولى منصب رئيس الجمهورية 1960 واستمر بمنصبه عام 1966، للمزيد من المعلومات ينظر: Turkey Almanac, Turkish Daily News, Ankara 1971, p. 303: The world Book Encyclopedia, op. cit., p. 420.

أدة[*][1]. وعلى ما يبدو أن الانقلاب كان متوقعاً إذ لم يثر أي نوع من الدهشة والاستغراب لدى المهتمين بالتطورات السياسية على الساحة التركية وذلك لوجود دلائل تشير إلى ضرورة تغير النظام[2]. فقد عانت تركيا خلال تلك السنوات من الاضطراب السياسي و لم يكن الخلاص من هذا الوضع دونما تدخل الجيش لأنه القوة الوحيدة القادرة على التغيير لا سيما أن البرلمان كان تحت قبضة الحكومة والحزب الديمقراطي[3].

على الصعيد السياسي ازدادت حدة الخلافات بين الحزبين الرئيسين، حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، فتحولت تلك الخلافات إلى ظاهرة اتهامات صارخة، إذ اعترضت الحكومة على أسلوب المعارضة بإعاقة واجباتها وعلى أثر ذلك اتهمت المعارضة الحكومة بالفساد والقمع، وعلى ما يبدو أن سياسة الحزب الديمقراطي هي السبب وراء ذلك إذ بدأ يسير باتجاه معاكس للعملية الديمقراطية من خلال إتباعه سياسة مغايرة منها تقييد حرية الصحافة والقيام بحملة اعتقالات لعدد من الصحفيين المعارضين وازدياد الضغط السياسي على أساتذة الجامعات وقمع المظاهرات الطلابية[4].

أما على المستوى الاقتصادي فقد فشلت حكومة مندريس في إيجاد حلول لمعاناة الشعب التركي جراء التضخم الاقتصادي وانتشار الفساد والرشوة، فضلاً

(*) يأسي أدة: جزيرة قاحلة تقع في بحر مرمرة قرب هيب أداة وتعني الجزيرة المنخفضة يوجد فيها عدد من الأبنية العسكرية، الطائي، المصدر السابق، ص 283.
(1) عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية في تركيا – صراعات الهوية والأصول الاجتماعية، مجلة السياسة الدولية، ع131، القاهرة، 1998، ص 140.
(2) إن ضباط الجيش الذين تهددت أوضاعهم الاقتصادية مع مجيء الديمقراطيين إلى السلطة بدأوا التعاطي مع السياسة وظهرت عصبة صغيرة عام 1954 في إستنبول ثم أنقرة لمناقشة الوضع السياسي وبحلول عام 1957 طرحت فكرة الانقلاب العسكري في أوساط هؤلاء الضباط وإعادة إينونو إلى السلطة، بيد أن قائد القوات المسلحة التركية جمال كورسيل نظم مع مجموعة أخرى من الضباط مكونة قيادة عليا ونفذوا انقلاباً ليلة 27 أيار 1960. "Military Intervention in Turkey", www.All About Turkey.com, p. 2.
(3) دافيد كونشير، تركيا – تغيرات اجتماعية وسياسية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: 1980)، ص 3؛ Aira chtena, "The Military in Modern Turkey: a Lasting Political Force", Journal for the Study of Peace and Conflict, 1999-2000, p. 7.
(4) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 216. حيدري، المصدر السابق، ص 32.

عن ذلك تجاهل مندريس الوضع المادي للعسكريين وعدم إيفائه بالوعود التي قطعها، عندما كان في المعارضة واقتناع القوات المسلحة بإهمال الحزب الحاكم لأوضاعهم المادية فقد كان من المتوقع حدوث تغيرات شاملة في البنية العسكرية إلا أن تخلي الديمقراطيين عن الالتزام بذلك فُسِّر على أنه تنازل للجناح المحافظ فعانى الضباط من تدهور مستوى معيشتهم[(1)]. وأما على المستوى النفسي فقد كان الجيش متعاطفاً أكثر مع حزب الشعب الجمهوري لاعتبارات عديدة منها أنه تأسس على يد أتاتورك ولا زال هؤلاء الضباط يحتفظون بذكريات تلك الرابطة القوية بين الجيش والحكومة[(2)]. ناهيك عن موقف الديمقراطيين من المجتمع المدني والاهتمام به والحفاظ على الممارسة الديمقراطية الأمر الذي أدى بدوره القضاء على الروابط والعلاقات القديمة[(3)]. فضلاً عن ذلك فإن عودة المظاهر الدينية كان عاملاً استفزازياً للقوى العلمانية إذ فسّر المؤرخ شريف ماردين ذلك بالقول: - "لقد اعتقد الجيش بأن الإسلاميين يريدون جعل تركيا دولة دينية مرة أخرى"[(4)].

ثالثاً: المسألة الدينية وحكومة الانقلاب

قبض الجنرال كورسيل على مقاليد السلطة لبعض الوقت، وارتأى قادة الانقلاب إبعاد العناصر الفاسدة من الجيش حسب زعمهم، ورفده بدماء جديدة وقد تمّ ذلك بالفعل من خلال منح ترقيات استثنائية لضباط جدد، كما أن حملات التطهير التي قامت بها لجنة الوحدة الوطنية شملت أساتذة الجامعات وكبار موظفي الإدارة والقضاة بحجة تأييدهم لسياسة الحزب الديمقراطي[(5)]. كما اتخذت لجنة

(1) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 30، للمزيد من المعلومات عن سياسات الحزب الديمقراطي بين 1950-1960 ونهاية حكمه ينظر عبد الجبار قادر غفور، انقلاب 1960 في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، ع1، س1، جامعة الموصل، 1991، ص 10-36.
(2) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 132.
(3) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 31.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 80.
(5) ولتبرير قيام الانقلاب أعلن الكولونيل ألب أرسلان توركيش بيانا جاء فيه: - "إن ضباط مجلس الثورة قاموا بانقلاب عسكري فجر اليوم من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن، الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه، إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد مع الوعد

الوحدة الوطنية عدداً من القرارات منها إطلاق سراح السجناء السياسيين وحظر الأحزاب السياسية ومنع صدور الصحافة الحزبية، وقد اختلف الانقلابيون فيما بينهم إذ انشق على كورسيل عدد من الضباط معترضين على إعادة الحكم المدني عرفوا بـ (تكتل الأربعة عشر) بقيادة ألب أرسلان توركيش[(*)] وطالبوا بإبقاء الحكم بيد المجلس العسكري لمدة أربع سنوات وعدم إجراء انتخابات نيابية[(1)]. إلا أن مطالبهم قوبلت بالرفض وبسبب إصرارهم قرر كورسيل فصلهم من القوات المسلحة، وتعيينهم بوصفهم ملحقين عسكريين في السفارات التركية في الخارج، وقام كورسيل بحل المجلس العسكري وتشكيل لجنة أطلق عليها اسم اللجنة الوطنية بدلاً من المجلس العسكري[(2)].

استعانت لجنة الوحدة بفريق من أساتذة القانون الأتراك في جامعة إستنبول لغرض وضع دستور جديد للبلاد، وتم بالفعل وضع دستور أطلق عليه دستور 1961 فجاء هذا الدستور ليؤكد على السياسة التقليدية إذ صرّح أعضاء لجنة الوحدة الوطنية بأنهم سيكونون أوفياء للمبادئ الأتاتوركية، وتم الاستفتاء الشعبي على الدستور في صيف 1961 وحصد نسبة 60% من الناخبين بالمقابل كان الممتنعين عن الإدلاء بأصواتهم نسبة غير قليلة لمعارضتهم التغيرات الجديدة[(3)].

بإجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن وتسليم الحكم إلى الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد. إن مجلس قيادة الثورة يحترم جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترتبط بها تركيا، إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين بها، رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان - الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام، دار الشروق (مصر: 1999)، ص 113.
(*) ألب أرسلان توركيش (1917-1999): ولد في قبرص، وتخرج من الكلية الحربية في عام 1938، عين ملحقا عسكريا عام 1957 في الولايات المتحدة، بزغ نجمه بعد انقلاب 1960 عند قيادته (لتكتل الأربعة عشر) الذي عارض كورسيل وتم طرده من الجيش على أثر معارضته قرارات لجنة الوحدة الوطنية فعيّن ملحقا عسكريا مرة ثانية في الهند ثم عاد إلى تركيا في 1965 وانتسب لحزب الفلاحين الجمهوري وانتخب رئيساً له، ثم أسس حزب العمل القومي، كما كانت له مشاركة في الحكومة الائتلافية للأعوام (1975-1977)، واعتقل على أثر انقلاب 1980، ثم أطلق سراحه، للمزيد من المعلومات ينظر: Turkey Almanac 1982, op. cit., pp. 4-15.
(1) السيد، المصدر السابق، ص 83.
(2) الزين، المصدر السابق، ص 305.
(3) حيدري، المصدر السابق، ص 36.

وبعد إعلان نتائج الاستفتاء بدأ العمل بإجراء انتخابات عامة من أجل إعادة الحكم للمدنيين(1).

كـــان أبرز ما جاء في الدستور الجديد جعل (تركيا دولة علمانية وديمقراطية بـــدلاً مـــن الدستور القديم لعام 1924 الذي سبق أن حدد هوية الحكم فيها بأنه (جمهـــوري علماني) وتضمن الدستور فقرات منها الاعتراف بحق الملكية العقارية الخاصة ويقصد بذلك حث الدولة على مصادرة الملكيات العقارية الكبيرة وتوزيعها على فقراء الفلاحين كما أعطى للدولة حق مصادرة المؤسسات الصناعية الخاصة إذ تعـــرض نشاطها مع مصالح العمال أو مصلحة الدولة، واعترف الدستور أيضاً بحق الإضراب للعمال وجعل الضمان الاجتماعي إلزامياً لجميع العاملين(2).

إلا أن أنصار الحزب الديمقراطي المنحل أخذوا بإطلاق الشائعات لا سيما بين الأوســـاط الريفية بأن لجنة الوحدة الوطنية على وشك إعادة الأذان باللغة التركية، وأن الـــنظام الجديد سيقوم بتصعيد هجومه ضد التوجهات الدينية وتحويل المساجد إلى ثكـــنات عسكرية، وعلى العكس فإن لجنة الوحدة الوطنية التي مثلت السلطة التـــشريعية والتنفـــيذية للانقلابيين كانت أكثر تعبيراً عن التكيف مع التوجهات الإسلامية التي أعلنت ضمن أهدافها تمتع المواطنين بحريتهم الدينية بدون أية قيود بما في ذلك حرية العبادة دون استغلال الدين لأغراض سياسية(3).

ولأجل ذلك تم تجنيد مجموعة من المدرسين للقيام بشرح أسباب تدخّل الجيش هـــذا أولاً وأهمية الدين من وجهة نظر اللجنة الوطنية ثانياً(4). وضمن هذا السياق أكـــد قادة الانقلاب على أن الإسلام عامل مهم في تشكيل الثقافة التركية ومكوّن حـــيوي للشخصية القومية ومن الحكمة أن تسيطر الدولة عليه وتمنع الآخرين من استغلاله(5).

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 125.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 85.

(3) كريم محمد حمزة، أدهام محمود علي، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة بغداد: 2002، ص 39.

(4) الحسن، المصدر السابق، ص 85.

(5) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، في نوبار هوفسبيان، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1980)، ص 134.

لـــذا قبلت اللجنة بما أنجز من تغيرات مؤسساتية في عهد الحزب الديمقراطي لصالح الإسلام مثل بناء مدارس الأئمة والخطباء والمعهد الإسلامي العالي الذي سبق وأن فُتح عام 1959 فقامت بإدخال مواد جديدة كالاقتصاد والفلك والقانون المدني وعلـــم الـــنفس لتـــصبح أكثر تقدمية وعلمانية حسب تصوراتهم(1). وقال أحد المـــسؤولين: - "إن هـــدف اللجنة هو إعداد وترتيب أفضل لرجال الدين لمحاربة الخزعبلات" كما أصدرت إدارة الشؤون الدينية مجلة بعنوان (Hutbeler) (الخُطب) بهدف توجيه الخطب الدينية في صلاة الجمعة(2).

وقـــد عمل الانقلابيون على إحياء مفهوم تتريك الإسلام أو ما يطلق عليه الإســـلام التركـــي أو مـــا وصـــفه تكيّف الإسلام مع مطالب الدولة التركية وأيديولوجيتها العلمانية عن طريق الإدعاء بتحديثه وإصلاحه من الداخل بطريقة لا تستدعي الرفض والمقاومة، كما هو الحال مع فرض الأتاتوركية وذلك بأوامر تـــسلطية بيروقراطية من أعلى إلى أسفل، وفي هذا الإطار يذكر كورسيل: - "إن هـــذا النهج الذي نتبناه سيوصلنا إلى اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من [أسفل من الشعب نفسه]"(3). كما أكد كورسيل على التـــزام الحكـــومة وموقفها من الدين عندما خاطب الجماهير في أثناء تجواله في الأقالـــيم قائلاً: - "إن الإسلام يأمرنا بالعمل والتقدم نحو الكمال" وقال لجماهير أرضروم(*) بـــ "إن أولئك الذين يلقون على الدين بمسؤولية تخلفنا مخطئون، كلا إن ســـبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدّموا لنا ديناً بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر ديانات العالم قدسية وبناء وحيوية وقوة وهو يطلب ممن يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام، بيد أن الإسلام ظلّ يُشرَح لنا علـــى مـــدى قـــرون بصورة سلبية وغير صحيحة وهذا هو سبب تخلفنا". وبدا واضـــحاً أن هـــدف الانقلابيين كان تصحيح الأوضاع المضطربة لذلك اتخذت اللجـــنة سلسلة من الإجراءات كان الهدف منها تسليم السلطة المدنية للسياسيين

---

(1) حمزة، المصدر السابق، ص 152.

(2) رضوان، المصدر السابق، ص 140.

(3) هـــلال، المـــصدر السابق، ص 136؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 135؛ المرجع، المصدر السابق، ص 394.

(*) أرضروم: وهي مدينة تقع في الشمال الشرقي من تركيا جنوب البحر الأسود.

والسماح باستئناف نشاط الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات نيابية حرّة في أقرب وقت ممكن[1].

رابعاً: المسألة الدينية والأحزاب السياسية 1960–1970

لم يكن ممكناً الرجوع إلى سياسة الحزب الواحد، فمع أن حزب الشعب الجمهوري ظل متواجداً على المسرح السياسي على عكس الحزب الديمقراطي المنحل، إلا أنه تمت الموافقة من قبل لجنة الوحدة الوطنية على تشكيل أحزاب سياسية جديدة بشرط الالتزام بعدم استغلال الدين لأهداف سياسية ومن الواضح كان القصد من ذلك عدم فسح المجال لقيام أحزاب دينية ومع ذلك فقد تأسست أحزاب عدة حاولت اكتساب القاعدة الشعبية المتدينة التي تناصر الحزب الديمقراطي مثل محاولة النائب السابق تحسين ديميري تشكيل حزب جديد عرف بالحزب القروي، كذلك محاولة فهمي أرن تشكيل حزب الوحدة إلا أن هذه المحاولات فشلت لتفسح المجال لتأسيس حزب جديد[2]. فقد قام بهذه المهمة الجنرال راغب كموش بالا[*]. لتأسيس حزب العدالة وقد أجيز الحزب من قبل لجنة الوحدة الوطنية وأعلن عن تأسيسه في 11 شباط 1961 رسمياً، وانتسب إليه معظم أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل والعناصر ذات الميول الإسلامية[3]. وقد تضمن برنامج حزب العدالة مواد عدة كان أهمها المحافظة على الوحدة القومية وضمان حرية الفرد والعائلة، وتحقيق الرفاهية والعمل على تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي[4].

---

(1) Shaw, op. cit., pp. 420-429.

(2) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 58. Hugh Poulton, "The Turkish State and Democracy", Meria, 1998, p. 7.

(*) راغب كموش بالا: جنرال متقاعد سبق وأن شغل منصب قائد للجيش الثالث في آذار 1960 وعين رئيسا لهيئة الأركان ثم أحيل على التقاعد في آب من العام نفسه، كان لديه ارتباطات قوية مع السلطة الحاكمة، نجح في تأسيس حزب العدالة وتمتع بقدرات توفيقية فكان يمثل ضماناً للعسكريين من انتقام أنصار الحزب الديمقراطي المنحل وبالعكس أيضاً بالنسبة للديمقراطيين من انتقام العسكريين وكان معه نخبة ثقيلة من ذوي الحس الإسلامي مثل كتسين دميراري، فهمي أوغلو، ونجمي أوكتام، مختار بارز، إحسان أونال، أمين أجار، تناسي أوسي، بيرين كوران، الحسن، المصدر السابق، ص 59.

(3) الطائي، المصدر السابق، ص 68.

(4) فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا، دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (بغداد 1988)، ص 59.

وقد منح دستور 1961حرية العبادة مع الالتزام بعدم استغلال الدين إذ أكد كورسيل على ذلك في اجتماع المائدة المستديرة الذي حضره ممثلو الأحزاب وتمّ فيه التوقيع على بروتوكول تعهدوا فيه بعدم استغلال المشاعر الدينية لاعتبارات تنافسية[1].

أما فيما يخص مواقف الأحزاب السياسية التركية من الإسلام بعد انقلاب 1960، نلاحظ أن حزب العدالة ظهر للوجود السياسي لأول مرة وريثاً للحزب الديمقراطي، أما الأحزاب القديمة والمتمثلة بحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الوطني الجمهوري وحزب الشعب الجمهوري الذي عدّل أفكاره المتصلبة تجاه العلمانية وانتهت تلك الأحزاب إلى أفكار الانقلابيين نفسها وهي سيطرة الدولة على الدين لمنع استغلاله من جانب الاتجاهات المتطرفة المعادية للعلمانية الكمالية ودعم صيغة التوفيق بين الإسلام والعلمانية. وفي ضوء ذلك جرت انتخابات عامة في 15 تشرين الأول 1961 أسفرت عن حصول حزب العدالة على نتائج غير متوقعة بلغت 158 مقعداً أي بنسبة 35,1% من مجموع الأصوات فشكل فوزه مفاجأة لحصوله على نسب مقاربة لحزب الشعب الجمهوري الذي حصل بالمقابل على 173 مقعداً أي بنسبة 36,7% أما بقية المقاعد فقد توزعت على حزبي تركيا الجديدة 65 مقعداً، وحزب الفلاحين الجمهوريين 54 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير المؤلف من 450 مقعداً[2].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 86.

(2) إبراهيم الداقوقي، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، بحث مقدم إلى معهد الدراسات الآسيوية – الأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد: 1985، ص 25.

جدول رقم (1)

يوضح نتائج انتخابات عام 1961[1]

الحزب	مقاعد المجلس الوطني	النسبة المئوية	مقاعد مجلس الشيوخ	النسبة المئوية
الشعب الجمهوري	173	38.4	36	24.0
العدالة	158	35.1	70	46.7
تركيا الجديدة	65	14.5	28	18.6
القوميين	54	12.0	16	16.7
الأمة الجمهوري	-	-	-	-
المستقلون	-	-	-	-
المجموع	**450**			

خامساً: الحكومات الائتلافية في عقد الستينيات

أدّى انقلاب عام 1960 والدستور الذي أجيز في العام التالي إلى خلق ظاهرة جديدة في السياسة التركية وهي قيام حكومات ائتلافية بسبب وجود أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في المجلس الوطني، وعلى الأغلب كانت غير متكافئة انتخابياً ومن ثمة انعكس ذلك على عدم هيمنة حزب أو أيديولوجية واحدة على السياسة التركية وقيام حكومات غير متجانسة في الأيديولوجيا وتفتقر إلى وجود برنامج حقيقي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مما أدّى إلى تفتت القوى السياسية، وهذا يفسر أسباب استمرار الصراعات بين قيادتها فنشأت تحالفات ظرفية أثرت على الناخب التركي[2]. فمنذ انقلاب 1960 وخلال عشر سنوات كانت هناك سبع وزارات متتالية كان أولها الوزارة التي قام كورسيل بتشكيلها في 5 كانون

(1) الطائي، المصدر السابق، ص 64.

(2) جون ماركو، حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية، مجلة السياسة الدولية، ع151، مركز الأهرام، القاهرة، ك2، 2003، ص 158.

الثاني 1961[1]. ثم قامت بعد ذلك ثلاث وزارات ائتلافية متعاقبة برئاسة عصمت إينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري وضمت حزب العدالة عام 1961 وكان هدف إينونو من الوزارة الأولى إشراك حزب العدالة لتجنب معارضته وإقامة نوع من الوحدة الوطنية إلا أن عدم التجانس بين الحزبين خلق مشكلات لم يكن ممكناً تجاوزها من بينها قضية العفو عن سجناء الحزب الديمقراطي ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدّى إلى تفكك الوزارات واحدة تلو الأخرى فتمّ تشكيل وزارة من حزبي الشعب الجمهوري وحزب الأمة الجمهوري وحزب تركيا الجديدة، لكن بسبب السياسات القمعية ضد حركة العمال واليسار التي أدّت إلى حدوث اختلافات كبيرة داخل الائتلاف ومن ثم حله في تشرين الثاني 1963، ثم تشكلت وزارة أخيرة استمرت حتى عام 1965 بين حزب الشعب الجمهوري والمستقلين، وبطبيعة الحال إن ظاهرة الائتلافات هذه لم تستطع تحقيق أهدافها بسبب الاختلافات الأيديولوجية والتوجهات السياسية[2]. ومن ثم أدّت تلك السياسة إلى اللجوء للأحكام العرفية التي اتخذت حلاً مؤقتاً لفرض الأمن[3] وسمحت بتدخل الجيش في محاولات انقلابية سيأتي ذكرها فيما بعد.

سادساً: المسألة الدينية في عهد حزب العدالة

على الرغم من تحذيرات اللجنة الوطنية ودستور 1961 والتوقيع على البروتوكول المار ذكره بعدم استغلال الدين سياسياً إلا أن واقع الحال كان عكس ذلك، فقد التفّ حول حزب العدالة ذوو التوجهات الإسلامية وكانوا يصوتون له في الانتخابات حتى استطاع الحصول على الأغلبية منذ عام 1965 ولعب دوراً مؤثراً في قيادة الحياة السياسية منذ ذلك الوقت حتى عام 1980[4]. وتمّ التأكيد على

(1) حسن فواد، الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، ع25، (القاهرة: 1971)، ص 161.

(2) بيرج بير أوغلو، تركيا، أزمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1983، ص 164-165.

(3) الحسن، المصدر السابق، ص 49.

(4) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 132.

الـــدين بوصفه يتعارض مع الشيوعية وبدا من الطبيعي أن يرفع هذا السلاح بمجرد الإحساس بتهديد اليسار إذ ظهرت في مرحلة الستينيات الرغبة في استخدام ألفاظ مـــثل إطلاق لفظة شيوعي أو موسكوفي على الاشتراكيين والراديكاليين وبالمقابل وصـــف مـــن يفضل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة بلفظة ماسوني صهيوني وكلها كانـــت تـــصبّ في معاداة الإسلام، وفي الوقت نفسه اتسمت هذه الألفاظ ببعد سياسي أيضاً[1].

جدول رقم (2)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية

تشرين الأول 1965 في تركيا[2]

اسم الحزب	عدد النواب	عدد الشيوخ	المجموع الكلي لأعضاء البرلمان والشيوخ	النسبة المئوية
العدالة	204	36	240	%53
الشعب الجمهوري	102	32	134	%29
الأمة	6	25	31	%6
العمال التركي	2	13	15	%3
تركيا الجديدة	3	16	19	%3.5
الفلاحون الجمهوري	----	11	11	%2.5
المستقلون	-----	------	-----	------
المجموع	**317**	**133**	**450**	**%100**

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 141.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص 40.

وظهـــر استغلال الأحزاب للمسألة الدينية جلياً في انتخابات 1965 التي أسفرت عـــن فوز حزب العدالة[1]. إذ حصل على أغلبية الأصوات ونسبة 53% مقابل حصول الشعب الجمهوري على نسبة 22% وعليه قام سليمان ديميريل[*] بتشكيل الحكومة وعلى أثـــر سوء حالة كورسيل الصحية تم انتخاب جودت صوناي رئيساً للجمهورية[2] فسعى ديميريل بعد تسلم حزبه الحكومة على خلق حالة من التوازن والتوافق بين رغبته بالمحافظـــة علـــى المبادئ الكمالية من جهة وضمان أصوات الناخبين من خلال إتباعه سياســـة مرنة مع التيارات الدينية من جهة ثانية[3]. فعمل على إنشاء المساجد الجديدة وإبقـــاء الـــصلاة باللغة العربية واهتم بالمدارس الدينية إذ كان عدد المتعلمين بين عامي 1960-1961 حوالي (337) معلماً و(4548) طالباً، بينما ازداد العدد في العام 1969-1970 إلى (1547) معلمـــاً و(49308) طالـــباً[4]. الأمر الذي شجع أعضاء الحركات الـــصوفية بممارسة الشعائر الدينية والعمل بحرية وبصورة علنية، مما دفع بعصمت إينونو القـــيام بتحذيـــر حكـــومة ديميريل من مغبة التساهل مع رجال الدين موضحاً له إن التعـــصب الديني لا يقل خطورة عن المد الشيوعي إلا أن ديميريل أكد له بأن حزبه لن يسمح بقيام أي نشاط مضاد للحكومة سواء كان من قبل إسلاميين أو شيوعيين[5].

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 143.

(*) سليمان ديميريل: ولد عام 1924 في ولاية إسبارطة، ينتمي إلى عائلة من الطبقة المتوسطة، درس الهندسة ونال شهادة الدبلوم في عام 1949، وعمل في مجال تخصصه بعد عودته من أمـــريكا عام 1954، وحصوله على شهادة الاختصاص وهو أول تركي ينال جائزة الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" لأبحاثه الناجحة في حقل التنقيب عن المياه، دخل عالم السياسة وهو في الحـــادي والثلاثـــين مـــن عمـــره بانضمامه إلى حزب العدالة ثم انتخب عضواً في المجلس التنفيذي للحزب عام 1962 وتسلم زعامة الحزب حتى تم حله في أعقاب انقلاب 1980، شغل منصب رئاسة الوزراء في تركيا خمس مرات كانت آخرها عام 1979 إلى أن تم عزله على أثر الانقلاب العسكري، وله مؤلفات عدة حول مسائل الأعمال والهندسة، كما كتب عن تاريخ الأحزاب في تركيا، للمزيد من المعلومات ينظر:
The International Who's Who, 1988-1989, p. 443, Turkey Almanac, 1980, Turkish Daily News Publication, Ankara: 1982, pp. 20-22.

(2) الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 175.

(3) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، المصدر السابق، ص 191.

(4) ريتـــشارد غريميت: والن ليبسون، تركيا صعوبات وآفاق، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم (12)، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1980)، ص 53؛ وايكر، المصدر السابق، ص 7.

(5) خليفة، المصدر السابق، ص 4.

إلا أن الملفت للنظر وخلال السنوات الأخيرة في الستينيات من القرن العشرين نمو الاتجاه الإسلامي في نفوس الشعب التركي الذي اتجه أبناؤه للالتحاق بمدارس الأئمة والخطباء التي اتسعت وازدادت زيادة ملحوظة تراوحت بين (45) ألفاً في أوائل الستينيات لتصبح (65) ألفاً في أوائل السبعينيات وتزايد بناء المساجد بشكل ملحوظ معتمداً على الجهود الذاتية للنخبة الإسلامية المالية الصاعدة وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن على نطاق واسع تحت إشراف الشؤون الدينية، كما تمّ إصدار الكتب والمطبوعات والدوريات الإسلامية المبسطة التي تعلّم الدين والعبادات والأخلاق لا سيما لأطفال المدارس والشباب، وظهرت كتب لتعليم اللغة العربية ومجموعات لخطب الجمعة ومجموعات كتب التاريخ الإسلامي التي تركز على مرحلة صدر الإسلام والدولة العثمانية فضلاً عن ترجمة كتب السنّة مثل البخاري ومسلم وبعض أعمال أبي حامد الغزالي، وأخذ التيار الديني في التبلور تدريجياً على مستوى شعبي واسع إلا أنه كان يفتقر إلى وجود إطار تنظيمي ومنهجي وقيادة استراتيجية[1]. مع ذلك شهدت المسألة الدينية تطورات مهمة منها انتشار الثقافة الدينية عن طريق معاهد الأئمة والخطباء داخل تركيا، وإرسال الطلبة للدراسة في الأزهر والجامعات العربية (بغداد، دمشق) كما تمّت الموافقة على طبع مؤلفات الشيخ سعيد النورسي ومزاولة أنصاره لنشاطهم وبعد ذلك ازدادت مدارسهم مما أدّى إلى تعميم الوعي الديني لدى فئات الشعب التركي[2]. وجاء برنامج حزب العدالة مواتياً لتلك السياسة فقد تضمنت المادة (الثامنة) من نظامه الداخلي عدم تدخل الدولة في معتقدات المواطنين وقطع صلاتهم مع الدين وإن أي مواطن حر في معتقده، على الرغم من إيمان الحزب بالعلمانية وتمسكه بها[3].

هذه السياسة فسحت المجال لتأسيس الأحزاب ذات الصبغة الدينية، ففي عام 1967 قام الجنرال صدقي أولاي عميد الكلية الحربية وأحد أعضاء الحركة

---

(1) هابر، المصدر السابق، ص 14؛ الطحان، تركيا التي عرفت، ص 178.

(2) عبد الله الصالح، الجذور الإسلامية في تركيا، مجلة المجتمع، ع502، س11، تشرين الأول، الكويت، 1980، ص 17.

(3) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 191.

الانقلابية في الستينيات، ووزير العدل في حكومة كورسيل السابقة بتأسيس حزب الوحدة التركي[1].

فضلاً عن التوجهات والتيارات الدينية التي ظهرت في الداخل فقد تعرضت تركيا أيضاً لانعكاسات التيارات الدينية الخارجية التي نمت بذورها داخل الوطن العربي لا سيما في الأردن والعربية السعودية ولعبت دوراً في بروز ظاهرة تكوين خلايا تنظيمية ذات صبغة دينية تجسدت بأنشطة منظمة تحت اسم حزب "تحرير تركيا"[2]. وقد ذكر الكاتب أندرو مانجو في مقال له عام 1967: - "إن القارئ العادي للصحافة التركية يلاحظ بأن السياسة هناك أصبحت ذات حس ديني واضح"[3].

وسادت الساحة السياسية في تركيا في عقد الستينيات أفكار مثل إن الإسلام مرغوب فيه من الناحية الأخلاقية بوصفه نظرية للحياة، وأن سبب انهيار الدولة العثمانية هو ضعف إيمان المسلمين، لذلك فإن العودة إلى الإيمان هي طريق لعودة تركيا قوية وعظيمة وأنه لا يوجد تعارض أساسي بين العلمانية والإسلام، وإن العلمانية التركية ليست ضد الإسلام وبالعكس فإن العلمانية المستنيرة هي دعم للإسلام وحماية له، هذا فضلاً عن أنه لا يوجد تعارض بين القومية التركية والإسلام فهما مكملان لبعضهما وكلاهما أساس مقدس لتركيا كما أن الإسلام عنصر مهم في الثقافة التركية وأخيراً إن الإسلام ليس قوة رجعية ويمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية[4]. كل ذلك كان بحاجة لأن يتأطر في قالب سياسي واضح ومتماسك بقيادة رموز دينية شاخصة ارتبطت به على مدى عقود من الزمن في مقدمتها الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان.

---

(1) قيس محمد نوري، الاتجاهات الإسلامية واليسارية التركية - دراسة تحليلية في احتمالات التحالف، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية، رقم (4).

(2) عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية، ص 73؛ مصطفى، المصدر السابق، ص 53.

(3) بتيار توبراك، الإسلام والتطور السياسي في تركيا، مجلة العربي، 3714، (الكويت: 1989)، ص 178.

(4) Talip Kucukcan, "State, Islam and Religious Liberty in Modern Turkey: Reconfiguration of Religion in the Public Sphere", Meria, 31 May 2003, p. 493.

سابعاً: السياسة الخارجية التركية

تضمن الحديث فيما سبق عن بعض الملامح في إطار السياسة الداخلية التركية قبل ظهور نجم الدين أربكان، أما فيما يخص السياسة الخارجية في تلك المدة لا بد من توضيح بعض الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية في 1923 إذ قامت على قاعدتين أساسيتين وضع أولهما كمال أتاتورك التي انطلقت من مبدأ (سلام في الداخل، سلام في الخارج)(*) الأمر الذي جعلها في عزلة اختيارية بعيدة عن سياسة التحالفات والتكتلات، فحاولت إقامة علاقات متوازنة في المنطقة ملتزمة بمبدأ الحيادية أما القاعدة الثانية والمتمثلة بالوضع الجيوبولوتيكي لتركيا من خلال موقعها المطل على مضايق البوسفور والدردنيل حيث جعلها في موقف تحسد عليه بالنسبة للقوى المجاورة لا سيما الاتحاد السوفياتي لأنها تتحكم بالمضايق[1]. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من نتائج كظهور الولايات المتحدة وصراعها مع الاتحاد السوفياتي، ومطالبة السوفيات بولايتي قارص وأردهان وبناء قواعد عسكرية على البحر الأسود(*) فضلاً عن إجراء تعديلات في اتفاقية مونترو(**) Monterux بشأن المضايق التركية التي قوبلت

(*) وهو الشعار الذي اتخذه مصطفى كمال كمحور للتحرك السياسي لتركيا في إقرار أوضاعها الداخلية وإبعادها عن أية نزعات خارجية مع أية جهة ما لم تفرض عليها، للمزيد من المعلومات ينظر: عبد شاطر عبد الرحمن، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل: 1995)، ص 1.

(1) عادل محمد حسن، انعطافة حادة في السياسة الإقليمية التركية، مجلة الحياة، ع12175، (بيروت: 1996)، ص 18.

(*) قاعدة عسكرية تم بناؤها عام 1954 بناء على اتفاقية ثنائية بين تركيا والولايات المتحدة عرفت باسم قاعدة أدنة الجوية قامت بإنشائها ثلاث شركات هندسية أمريكية هي (شركة ميتكالفي وشركة هاملتون وشركة كرون) في منطقة تسمى إنجرليك وتعني باللغة العربية بساتين التين (ومن هنا عرفت باسم إنجرليك، شباط 1955) للمزيد من المعلومات ينظر: فوازموفق ذنون، "قاعدة إنجرليك الجوية"، بحث محفوظ في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسة، ملف رقم (4).

(**) وهي الاتفاقية التي وقعت في 20 تموز 1936 بين الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة وتركيا وفرنسا وبريطانيا واليونان وبلغاريا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا أقرت مبدأ حرية مرور السفن التجارية والحربية في زمن السلم والحرب وحصلت تركيا بموجبه على السيادة الكاملة على تلك المضايق، للمزيد ينظر: لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 303-304.

بالرفض من قبل الجانب التركي[1]. وفي ضوء تلك التطورات تبيّنت لتركيا أهمية إيجاد علاقات صداقة أيديولوجية مع القوى الغربية لمساعدتها في الصراع مع السوفيات[2]. فحاولت تركيا جاهدة خلق حالة من التوازن بين المعسكرين من خلال توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب، وقد سوّغ بعض المسؤولين الأتراك هذا الإجراء بأنه خير ضمان للدفاع عن السيادة التركية أمام أطماع الاتحاد السوفياتي[3] وإيجاد حلول للأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا وقتذاك[4]. فبدأت تركيا منذ عام 1947 بالاعتماد الكلي على المعسكر الغربي وذلك من خلال مشاركتها بمجموعة من المعاهدات الثنائية مع الولايات المتحدة وبموجب مبدأ (ترومان)(*) وحظيت تلك الخطوات بقبول الولايات المتحدة وذلك لتحقيق أهدافها من خلال استغلال الموقع الجغرافي المهم لتركيا ومضايقها المجاورة للاتحاد السوفياتي من جهة وقربها من مناطق إنتاج النفط المهمة في الشرق الأوسط من جهة أخرى[5].

أما من جانب تركيا فقد بذلت في عام 1949 جهوداً كبيرة لغرض الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952. ومما يذكر أن العلاقات التركية – الأمريكية

---

(1) نبيه الأصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة سياسة دولية، ع52، مصر، 1978 ص 93.

(2) خليل علي مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، في تركيا المعاصرة، إبراهيم خليل وآخرون، ص 207.

(3) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، (بغداد: 1975)، ص 334؛ السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية في تركيا المعاصرة، إبراهيم خليل وآخرون، ص 221.

(4) مراد، المصدر السابق، ص 207.

(*) مبدأ ترومان: على أثر المستجدات التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وظهور أمريكا بوصفها قوة عظمى أعطت أهمية لموقع تركيا الاستراتيجي منذ ذلك الوقت، واهتمت كثيرا بإقامة علاقات مع تركيا لأسباب عدة كان من بينها التصدي للمد الشيوعي ومنعه من التسلل إلى حوض البحر المتوسط عن طريق تركيا واليونان أو إلى منطقة الخليج عن طريق إيران والعراق، فطرح الرئيس الأمريكي ترومان في 26 نيسان 1947 بمناسبة الاحتفالات بيوم الجيش الأمريكي مشروع تقديم المساعدات المادية والسياسية لبعض الدول كانت تركيا واليونان في مقدمتها، للمزيد من المعلومات ينظر: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، المصدر السابق، ص 108-111.

(5) رضوان، المصدر السابق، ص 80؛ هوفسبيان، الوضع الاستراتيجي أفاق العلاقات التركية الأمريكية، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص 280.

خلال الخمسينيات شهدت تطوراً ملحوظاً في عهد الديمقراطيين وتنفيذاً لسياسة الحزب الهادفة إلى توثيق التعاون وتعزيز العلاقات الخارجية، وتأسيساً على ذلك شاركت قوات عسكرية تركية كبيرة تقدر بحوالى (4500) جندي في الحرب الكورية سنة 1950 استجابة لنداء هيئة الأمم المتحدة وتعبيراً عن عمق تحالفها مع الغرب[1]. علاوة على انضمامها لحلف شمال الأطلسي، انضمت أيضاً إلى حلف البلقان ولعبت دوراً محورياً في المشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط وقد ترجمت دورها هذا في مساعيها بإقامة حلف بغداد[*] في عام 1955. فضلاً عن ذلك سمحت تركيا للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة أنجيرليك Incerlik الجوية للقيام بالتدخل العسكري الأمريكي في لبنان بناء على طلب الرئيس كميل شمعون عام 1958[2].

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن المسؤولين الأتراك فضلوا التوجه نحو الغرب والولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعدوا ذلك امتداداً طبيعياً للسياسة الخارجية التركية التي أرادها زعيمهم كمال أتاتورك لبلاده وجعل من الانتماء للغرب عقيدة وطنية. وفي واقع الأمر كانت هذه السياسة غير مرحب بها من قبل الإسلاميين في تركيا إذ نظروا إلى هذه التحالفات بكونها ضد مصلحة تركيا والإسلام، لكن عدم انتظام هؤلاء في كيان حزبي واحد وضعف دعم وسائل الإعلام لهم لم يمكنهم من نقل هذه الأفكار إلى الواقع أو الفعل السياسي الخارجي أو الداخلي لتركيا.

(1) أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص 166. Omar Goksel Isyar, "An analysis of Turkish American Relations from 1945-2004", Turkish Journal of International Relations, 2005, p. 23.

(*) حلف بغداد: وهو صيغة جديدة من المشاريع وحلقة في سلسلة من الأحلاف الغربية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وأخذت تركيا على عاتقها القيام بمساع دبلوماسية مع العرب لإقناعهم للانضمام إلى هذا الحلف مقابل وعد لبريطانيا بانضمامها للحلف الأطلسي، فقام عدنان مندريس بهذه المهمة حيث زار العراق وسوريا ولبنان في 1954/12/6، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه صدر إعلان في بغداد يفيد بأن تركيا والعراق وافقتا على توقيع التحالف بينهما في 1955/2/24، للمزيد من المعلومات ينظر:
مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، المصدر السابق، ص 215-218.

(2) الاصفهاني، المصدر السابق، ص 95. Isyar, "An analysis of Turkish American Relations from…", p. 24.

الفصل الثاني

نجم الدين أربكان والتطورات السياسية التركية حتى عام 1971

المبحث الأول

أولاً: أربكان وسيرته الذاتية (1926-1969)

يعد نجم الدين أربكان محور أي حديث سياسي عن الإسلام في تركيا المعاصرة بوصفه أحد أبرز قادة الفكر الإسلامي في ظل الديمقراطية التركية وتيار الحركة الإسلامية السياسية، وقد أدّى دوره الكبير على الساحة السياسية فمن هو نجم الدين أربكان؟ وكيف ارتبط اسمه بهذه الحركة؟ وما هي التقلبات التي عاشها في وسط الأجواء السياسية التركية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي؟

أ - ولادته ونسبه:

ولد نجم الدين محمد صبري حسين بك والملقب بأربكان[*] في إقليم سينوب[**] Sinop في خريف سنة 1926 ينتمي إلى الشرائح الاجتماعية العليا من الطبقة المتوسطة التي تنحدر من أسرة عريقة من نسل الأمراء السلاجقة الذين عرفوا في تاريخ تركيا باسم بني أوغللري الذين امتلكوا ميراثاً علمياً وإدارياً وسياسياً كان لهم دورهم في تاريخ الدولة العثمانية[1].

(*) أربكان: - وهو لقب اتخذته عائلة حسين بك ويعني ابن الوزير، على اثر صدور قرار الألقاب السابق الذكر حيث كانت هذه الأسرة تعرف باسم ناظر زداة بمعنى ابن الوزير.

(**) إقليم سينوب: - وهو إقليم يقع على البحر الأسود في شمال تركيا، ينظر: ملحق رقم (5) خارطة تركيا.

(1) Mehmet Ergin, Necmttin Erbakan, Akiskitap, (Istanbul: 2006), s.12.

ومن المتفق عليه أن نسب نجم الدين أربكان يعود إلى سلالة آل قوزان وهو حفيد حسين بك المعروف بقربه من السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909) استوطن حسين بك في إستنبول بعد مجيئه من إمارة أولاد قوزان الذين استمروا بالحكم لعصور طويلة على قوزان وصائم وبيلي التابعة لولاية أضنة وإن أصل عائلته يرجع إلى العائلة المسماة (سراي لأر) بمعنى ذوي القصور، وقد استمر حكم أولاد قوزان إلى أواخر القرن التاسع عشر[1]. أما والدته فهي قمر هانم حفيدة البكباشي خليل باشا قائد قلعة سينوب، وبذل حسين بيك جهداً في سبيل إلحاق ابنه بكلية الحقوق، إذ تمّ تعيين محمد صبري بعد إتمامه دراسة القانون في النيابة العامة لمحكمة استئناف أرضروم وتقلد طوال حياته مناصب قضائية رفيعة، ثم بعد ذلك تزوج من صبرية هانم وهي من عائلة معروفة باسم (القوروقجية) وتعني باللغة العربية الفقراء وتتمتع هذه العائلة بشهرة كبيرة في المنطقة آنذاك[2]. رزق محمد صبري بطفلين هما نظام الدين وصباح الدين وفي أثناء الهجرة الإجبارية إلى سينوب على أثر احتلال الروس لولاية أرضروم بعد الحرب العالمية الأولى لقيت زوجته حتفها، وخلال وجوده في سينوب تزوج مرة ثانية ورزق بثلاثة أولاد كان تسلسل أربكان الثالث بين أشقائه الخمسة ومن الواضح على عائلته أي عائلة محمد صبري أن الميل العلمي سائد فيها بدليل حصول إخوان أربكان على اختصاصات توزعت بين الطب والهندسة إذ تخصص ثلاثة منهم بالطب واثنان بالهندسة[3].

أما عن مرحلة طفولته كان يتمتع بذكاء حاد ويمتلك مواهب عديدة، فمنذ صغره كان يستحدث لعباً بنفسه ويضع قواعد التحكم بها، فهو بذلك خلق عالماً خاصاً به وبنى صداقات مع أقرانه[4]. وبحكم طبيعة عمل والده رئيساً للمحكمة الجنائية في قيصري[*] آنذاك قضى معظم مرحلة طفولته هناك، وأما فيما يخص

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 18.
(2) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 225.
(3) أوجار، المصدر السابق، ص 20.
(4) Ergin, A.G.E., s.14.
(*) قيصري: – ولاية تقع وسط تركيا بالقرب من نهر سليمان. ينظر ملحق رقم (5) خارطة تركيا.

نشأته فقد نشأ في أجواء بيئة علمية وثقافية ودينية ساعدته في تشكيل وصقل شخصيته من خلال تأثره بشخصية والده وارثاً عنه الانضباط والجدية[1].

ب – دراسته:

بدأ أربكان دراسته الابتدائية عام 1933 بمدرسة الجمهورية الابتدائية في قيصري ولانتقال والده إلى مدينة طرابزون أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة غازي باشا عام 1938. وفي أيلول 1938 التحق بمدرسة (أركاك ساسا) الثانوية للبنين في إستنبول، وفي الحقيقة كان والده محمد صبري قد اختار لابنه أبرز إعدادية وهي الإعدادية الألمانية لما امتازت به من رقي ومناهج متطورة إلا أن أربكان فضّل إعدادية إستنبول. وكان موضع إعجاب مدرسيه إذ اتسمت حياته الدراسية بالدقة والوضوح[2]. ومما يذكر أن أربكان كان متميزاً في مادة الرياضيات وكان يحصل دائماً على درجات كاملة وفي إعدادية إستنبول حصل على تقدير 100% في مادة الرياضيات، فلفت إليه الأنظار فأصبح اسمه يردد في كل أرجاء الإعدادية[3]. وتمكن أربكان من تحقيق درجات تقديرية عالية منحته فرصة للدخول في اختبار تنافسي للالتحاق بالجامعة وبسبب تفوقه على أكثر من ألف طالب خضعوا لذلك الاختبار، التحق بالمرحلة الثانية مباشرة في قسم الميكانيك بجامعة إستنبول التكنولوجية في تشرين الثاني 1943، ثم تخرج من هذه الكلية التي مدة الدراسة فيها ست سنوات استطاع أربكان إنهائها في خمس سنوات فقط وكان ترتيبه الأول فعين معيداً بقسم المحركات في الكلية نفسها[4]. وتمّ تكليفه بتدريس مادة المحركات لطلاب السنوات المنتهية خلال السنوات من 1948–1951، وتقديراً من الجامعة لجهوده تمّ إيفاده إلى جامعة أخن الألمانية في 1951[5]. بعد إكماله لأطروحة

(1) مقابلة مع الدكتور نجم الدين أربكان في 2007/9/28 بمقر حزب السعادة الذي كان مقراً لحزب الرفاه في أنقرة سابقاً.
(2) مصطفى محمد الطحان، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا (ألمانيا الغربية: 1984)، ص 156.
(3) Ergin, A.G.E., s.13-14.
(4) Necmettin Erbakan, the Speech of the 1st. Usual Big Congress of Saadet party, duzey offset, (Ankara: 2003), pp. 2-3.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 266.

الدكتوراه المتكونة من ثلاثة مجلدات بقي في ألمانيا للمدة (1951-1954) وخلال تلك المدة التي قضاها في جامعة آخن (Aachen) للتكنولوجيا أعدّ ثلاث رسائل علمية أخرى كانت الأولى للجامعة الألمانية والثانية لغرض الحصول على درجة أستاذ مساعد، أما الثالثة فقد قدمت إلى وزارة الاقتصاد الألمانية وبعد نشر الرسائل عرض عليه من قبل ميلاس المدير العام لشركة (Kloerner Lumbelat Dertz) التي تقوم بتطوير محركات دبابات الأقاليم الباردة الجديدة للجيش الألماني العمل معهم، وعُيِّنَ هناك بدرجة كبير مهندسين لمحركات الدبابات في تلك الشركة[1]. وفي عام 1955 عاد إلى تركيا وقدم رسالته لجامعة إستنبول فحصل على درجة أستاذ مساعد وهو في السابعة والعشرين من عمره آنذاك وهو بذلك يكون أصغر أستاذ مساعد في جامعة إستنبول[2]. فعمل لبضع سنوات في التدريس في كلية الهندسة، ومما يذكر أنه قام بكتابة العديد من البحوث والدراسات فحصل على درجة الأستاذية عام 1955، ثم أصبح بعد ذلك أستاذاً في اختصاص المحركات ولم يتجاوز التاسعة والعشرين من عمره[3].

ج – توجهه الديني:

عُرف أربكان بشخصيته القوية المتميزة ونبوغه المبكر وهو مسلم حنفي المذهب فيه قدر من الصوفية والزهد في الحياة تربى تربية إسلامية[4]. فكان متديناً منذ صغره حريصاً على أداء صلاة الجماعة، وكثير التردد على الشيوخ ومجالسهم وكان لأسرته المقام الأول في توجهه الديني بفعل ارتباط والده بالشرع والقضاء، إلا أن الشخصية الأبرز تأثيراً في توجهه ومسيرة أيامه هو الشيخ محمد زاهد كتكو[*]

(1) حزب السلامة الوطني، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2006، ص 1 .www.Islamonline.com

(2) السيد، المصدر السابق، ص 244.

(3) Necmettin Erbakan, The Proposed Islam West Dialogue and its Future, duzey offset, (Ankara: 2005), pp. 2-3.

(4) هدى درويش، العلاقات التركية – اليهودية وأثرها على العلاقات العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة عام 1648 إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، (دمشق: 2002)، ص 66.

(*) محمد زاهد كتكو (1897-1980) مؤسس تكية إسكندر باشا للطريقة النقشبندية، متخذاً جامع إسكندر باشا مقرا له منذ 1958 وعرف بعدائه للغرب وسعيه لاستقلال تركيا الفكري والاقتصادي عنه.

إمام جامع إسكندر باشا إذ ترك هذا الشيخ بصمات عميقة في شخصية أربكان، فقد وجّهه لخوض غمار العمل السياسي ودعمه كما سنرى في مراحل حياته اللاحقة، وقد كان أربكان وفياً جداً لهذا الشيخ وسيمر معنا أنه قد بكى بكاءً مرًّا عندما لم يسعفه الحظ لحضور جنازته عندما كان معتقلاً على أثر انقلاب عام 1980 وأشاد بدوره قائلاً: - "كان لنا أساتذة كثر في أيام شبابنا والأستاذ كتكو منهم وله مقام كبير في تربيتنا وكنت ممن تلقى العلوم الإسلامية على يديه وكان هؤلاء الأشخاص جسراً لتوصيل الأفكار الإسلامية الصحيحة للأجيال الجديدة وأنهم لعبوا دوراً **مهماً** في تدريسنا ولهم مكانة خاصة بالنسبة لنا"[1].

وميل أربكان الإسلامي دفعه إلى التعلق بماضي أمته ورفضه الفطري لمحاولة علمنة الحياة في تركيا فَولد لديه ردود فعل قوية رافضة لارتباط تركيا التبعي بالغرب ومحاكاتها لسياسته في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]. وقد ورد في ملفه الشخصي بالجامعة التكنيكية بألمانيا أنه كان في أثناء دراسته يكثر من شيئين الصلاة وعمل المشروعات"[3].

د – نشاطه المهني/المحرك الفضي (غموش موتور):

لكن مسيرة أربكان العلمية تعرضت للانقطاع بفعل تحوّله صوب النشاط الصناعي ولتأثره بأفكار الشيخ كتكو قام مع مجموعة من زملائه بالخطوة الأولى لبناء حركة صناعية متقدمة في تركيا، فعاد أربكان بعزم وحماس وشوق إلى تركيا من ألمانيا ليسهم مع بعض الأشخاص ويؤسس مشروع غموش موتور أو (المحرك الفضي) ففي 1 تموز 1956 أسس شركة مساهمة ضمت 200 شخص في قونية[*]

(1) مقابلة شخصية مع الدكتور نجم الدين أربكان في 28-9-2007.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 244.

(3) خليفة، المصدر السابق، ص 3.

(*) قونية: مدينة تقع وسط تركيا كانت ولا زالت معقلاً إسلامياً على امتداد تاريخ تركيا، فهي موطن العالم المتصوف جلال الدين الرومي، الذي خرجت من أفكاره التصوفية الطريقة المولوية ويعرف أهالي قونية بتدينهم الشديد وحرصهم على ممارسة الشعائر الدينية وتعد قونية معقل نفوذ الحركات والأحزاب الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وكانت معقل حركة نجم الدين أربكان أيضاً Mettin Heper "Turkey: Yesterday, Today and Tomorrow", Turkish Daily News, 22 May 2002, p. 2.

وبدأوا ببناء مصنع كبير للموتورات وبهذا حقق أحد طموحاته وكان محمد زاهد كتكو أحد المساهمين به وبدأ بالفعل المشروع يضخ إلى الأسواق بضائعه من مضخات للمياه ومكائن للخياطة وغيرها، وقد تحدث أربكان عن جذور هذه الفكرة قائلاً: - "على كل إنسان أن يخدم وطنه، فبينما كنت في ألمانيا بعد الحرب [العالمية الثانية] أعمل في شركة (Leopard) بتصنيع محركات الدبابات رئيساً للمهندسين الباحثين كنت متأثراً ومتألماً بشكل بالغ لعلمي أن أبسط وأصغر مضخة للري تقوم تركيا باستيرادها من الخارج فكيف يعقل أن نصنع نحن أفضل المحركات في ألمانيا ثم تستوردها بلادنا من هناك فخدمة وطننا تحتم علينا أن نصنع هذه المحركات في بلادنا"[1].

وأردف أربكان قائلاً: - "لكن صناعة المحرك ليست بالعلم وحده لهذا قمنا بجمع رأس مال من نحو 200 شخص من المدنيين وأصبحت شركة غوموش موتور ورأس المال الذي جمعناه آنذاك يعد اليوم رقماً خيالياً وأسسنا أكبر شركة محركات في تركيا وقمنا بتشغيلها خلال أربع سنوات"[2].

ويستمر أربكان في حديثه قائلاً: - "لقد صنعنا المحرك التركي في شركة غوموش موتور عام 1960 ليكون محرك محلياً بجميع قطع غياره وهذه المحركات حتى الآن اسمها (بانجر موتور) تلبي احتياجات تركيا في ذلك المجال حتى إنها تلبي احتياجات العراق وباكستان أيضاً وتؤسس الآن شركة أخرى للمحركات في أذربيجان وهذه المحركات تعمل منذ تصنيعها حتى الآن دون أن يتم تغيّر قيراط واحد منها"[3]. وقد زار رئيس الوزراء عدنان مندريس هذا المعمل والتقى بنجم الدين أربكان وأثنى على جهود أربكان ومشروعه قائلاً: - "كنت أتمنى أن أرى معملاً مثل هذا المعمل قبل عشر سنوات أي في سنة (1950) ولكن أنا مسرور لرؤيتي هذا المعمل في سنة 1960 وأتمنّى أن تتوسع الصناعات الثقيلة في تركيا"[4].

(1) Prof. Dr. Hakki Öz analtiyor Gümüsmot, "Erbakan Kendi ülkesinde Fabrika Kuruyor", http//home.arcor.De/necmeddin_erbakan/hayati/akademikhizimet/erbakanfabrika.html, s.1.
(2) السيد، المصدر السابق، ص 245.
(3) Prof. Dr. Selim Palavan Anlatiuor, "Necmettin Erbakan in soyu ve dogumu", s.4, www.NecmettinErbakan.com.
(4) Ergin, A.G.E., s.15.

إلا أن هذا المشروع واجه عراقيل حالت دون استمرار الشركة آنذاك من خلال تفضيل الاستيراد على التصنيع المحلي وعدم حماية منتجاتها بفعل الكارتلات الاقتصادية الكبيرة التي تجني أرباحها من الاستيراد، ويعلل أربكان ذلك بالقول: - "إلا أننا لم نستطع أن نستمر فقد تعرضت محركاتنا لعملية إغراق تجاري وكان علينا أن نخفض من قيمة المحرك من 6700 ليرة إلى 2700 ليرة، لذا لم نستطع الاستمرار إلا أن المسؤولية تقع على اتحاد الغرف الصناعية التركية التي لم تستطع أن توقف هذه العملية فكان عليها أن توقف الاستيراد لتشجيع الناتج المحلي"[1].

أما فيما يخص حياته الاجتماعية فقد كوّن أسرته في بداية عقده الأربعيني لانشغاله بهموم الدراسة وتحقيق أحلامه الصناعية من خلال مشروع الموتور الفضي إذ قرّر الزواج عام 1967 من نرمين هانم وهي شخصية متعلمة حاصلة على شهادة البكالوريوس في كلية الاقتصاد تجيد ثلاث لغات[2]. أنجبت له ابنتين هما زينب ولدت عام 1968 والثانية إيلاف 1974 أما الثالث فاسمه محمد الفاتح ولد في 1979[3].

ثانياً: - أربكان ونشاطه في اتحاد الغرف الصناعية والتجارية

حصل أربكان وبحكم أنه رجل صناعي على عضوية مجلس الغرف الصناعية والتجارية في إستنبول عام 1959 بجانب توليه منصب رئيس إدارة شركة مصنع المحرك الفضي للمدة من 1956-1966[4].

ومن ثم أصبح أميناً عاماً وعضواً في مجلس إدارة اتحاد الغرف الصناعية والتجارية[*]. ثم رئيساً له عام 1967 وبقرار من الحزب الحاكم (حزب العدالة

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 5.
(2) اوجار، المصدر السابق، ص 67.
(3) Pro. Dr. Necmettin Erbakan, "Islam and Science", Düzey Ofset, (Ankara) 2005, pp. 1-2.
(4) زياد أبو غنيمة، "من هندسة محركات الديزل.. إلى هندسة الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا" www.Islam online.com 2007/3/28.
(*) اتحاد الغرف: - تأسس في 1950 لتوجيه الصناعات الأساسية داخل القطاع الخاص وتمتع هذا الاتحاد بصفة شبه رسمية. وبعد 1960 امتلك حق تحديد قوائم التبادل الخارجي فضلا عن ذلك كان هذا الاتحاد لديه صلاحيات منها تحديد بيع السلع المستوردة إلى تركيا، للمزيد من المعلومات ينظر: أنيلا ايرألب سياسة استراتيجيات التنمية في كتاب تركيا المجتمع والدولة (بيت الحكمة، بغداد: 2002)، ص 63.

الذي كان أربكان عضواً فيه[1]. وهو منصب مهم أتاح له فرصة الانطلاق للدخول في عالم السياسة ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من حياته[2]. وفي أثناء رئاسته للمجلس اختار أربكان مسؤولية الدفاع عن مصالح ملاك الأناضول والمتضررين من سياسة الإهمال والتهميش التي تعرضوا لها في المرحلة السابقة خلافاً لسياسة حزبه أي حزب العدالة، الذي سعى إلى كسب تأييد العسكر وموالاتهم ولو ضمنياً من خلال فتح المجال أمامهم للمساهمة مالياً ضمن المشروعات الاقتصادية الكبيرة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية عن طريق إنشاء صندوق المعاشات(*). الذي يتم استثمار الأموال المودعة فيه مما شجعهم على الاهتمام بممارسة الأعمال التجارية[3]. بالتعاون مع كبار الصناعيين في إستنبول وأنقرة، وهذا يفسر سيطرتهم على بعض المنشآت الصناعية مثل مصنع (هاز فستر أنترناشونال للآلات) (ورينو للسيارات) (وكوديير للإطارات) ومن ثم امتلك الجيش مؤسسة آوياك(**). ويتم توزيع أرباح تلك المشاريع حسب الرتب العسكرية فضلاً عن ذلك كانت الوظائف الإدارية تقتصر على العسكريين بعد تقاعدهم[4].

وكذلك أراد حزب العدالة أيضاً توحيد البرجوازية لجعلها تحت سيطرته من خلال توجهاته لتأمين الرأسمالية الصناعية التي جاءت على حساب طبقة الحرفيين

---

(1) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1998)، ص 87.

(2) مصطفى عاشور، تورجت أوزال... والمد الإسلامي في تركيا في ذكرى وفاة تورجت أوزال، ص 3، 2006/7/26. www.Islam on line net, Arabie/history.com

(*) صندوق المعاشات: حاولت حكومة ديميريل كسب تأييد الجيش ولو ضمنيا عبر دمجهم في الاقتصاد من خلال المشاركة ماديا بأعمال التجارة والتعهدات والمقاولات في هذا الصندوق الذي تأسس بعد انقلاب 1960 لاستثمار أموالهم بمشاريع مربحة. الجيش حزب سياسي أم شركة أم "عسكرلي أفندم"؟!، مجلة الدستور، ع40، (لندن: 1979)، ص 29.

(3) عاشور، المصدر السابق، ص 3.

(**) آوياك (OYAK): وهي مؤسسة أنشأت في كانون الثاني عام 1961 بهدف حماية كبار العسكريين من تقلبات اقتصاد البلاد ولمواجهة الأزمات وارتبطت بوزارة الدفاع وتتولى إدارة شؤونها هيئة مختصة، للمزيد من المعلومات ينظر: الطائي، المصدر السابق، ص 104.

(4) ساجلار، تركيا الحديثة في نوبار هوفسبيان، الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، المصدر السابق، ص 50.

والصناعيين والتي تضررت مصالحهم على أثر ذلك[1]. فضلاً عن سياسة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إعطائه الموافقات لإقامة مشاريع داخل البلاد التي أسهمت بشكل أو بآخر في ظهور فئة متنفذة من رجال الأعمال الرأسماليين الكبار الأمر الذي أكسب حزب العدالة صفة تمثل المصالح البرجوازية العليا وامتيازاتهم[2].

وخلال تلك المدة تكوّنت علاقات وثيقة بين حزب العدالة الحاكم واتحاد الغرف والتبادل التجاري التركي، ويعدّ هذا الاتحاد أحد أعمدة الاقتصاد التركي مما أكسبه موقعاً مميزاً وحساساً بالنسبة للدولة لدرجة أنه لا يمكن تعيين رئيس له إلا بعد إجراء مشاورات خاصة معه ونتيجة لتنفيذ استراتيجية بدائل الاستيراد وتحديد السلع ظهرت منافسات خطيرة شجعت على تقوية العلاقات وتمتينها بين أعضاء الاتحاد وأعضاء الحزب الحاكم ودمجهم ضمن إدارة الاتحاد[3].

وقد أثرت المشاريع المنتجة للسلع الاستهلاكية وطرحها للسوق المحلية أكثر منها لأغراض التصدير على تقويض الصناعة المحلية مما أثر على طبقة البرجوازية الصغيرة[4].

برز أربكان بوصفه معارضاً قوياً لديميريل إذ اتُّهم الأخير بموالاة رجال الصناعات الكبار في المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال الناشئين في الأناضول وأخذ يوجّه الخطب مراراً وتكراراً منتقداً سياسة الاتحاد الاقتصادية الذي كان يمثل أحد أعمدة الاقتصاد التركي كما ذكرنا سابقاً لصالح الرأسمالية التجارية الكبيرة في مدن إستنبول وإزمير وأنقرة التي تمتلك الحصة الأكبر من منح الاستيراد، في الوقت الذي "يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً" على حدّ قول أربكان[5] فضلاً عن ذلك بدأ أربكان بتوضيح التفاوت الذي كان يحصل جراء الاستثمارات وحسب تصوره فإن 80% من ودائع البنوك تذهب إلى جيوب

---

(1) فلاديمير ايفانو فيتش داينلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران، (دمشق: 1990)، ص 215.

(2) Feroz Ahmed, "The Turkish Experiment of Democracy 1950-1975", West View Press, London, 1977, p. 23.

(3) ايرلاب، المصدر السابق، ص 261.

(4) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، في نوبار هوفسبيان، ص 218.

(5) دانيلوف، المصدر السابق، ص 217.

الملاكين الكبار وكان هؤلاء يشددون قبضتهم على مجريات التجارة الخارجية من قبل شركاتهم الكبيرة في المدن الكبرى، أما النسبة الباقية والبالغة 20% فتكون من حصة كل تجار الأناضول كما إن نسبة 80% من المخصصات الصناعية تستغل من قبل الشركات الكبيرة مما يؤدي إلى حدوث خلافات ومنازعات بين بقية الصناعات حول 20%[1].

ظل أربكان طوال مدة وجوده في الاتحاد يصر على أن اتحاد المجالس التجارية والصناعية يعمل كهيئة لمصالح كبار التجار وإنه يقع تحت سيطرتهم الكاملة ولا يعمل لصالح ملاك الأناضول، وأنه يرغب في جمع خيوط الإدارة في قبضته في الوقت الذي يعرب فيه أربكان عن رغبته بضرورة الدفاع عن مصالح تجار الأناضول وبطبيعة الحال أثارت انتقادات أربكان قلق تلك القوى[2].

بدأت الصحافة تشنّ الحملات ضد توجهات أربكان، فعلى سبيل المثال، ذكرت صحيفة (أنت) في عددها 127 والصادر في 1969/6/3 مقالاً جاء فيه: - "هناك صراع واضح في هذه الأيام في عالم التجارة والصناعة بين فئتين، فئة الرفاق الماسونيين الذين يعملون لحماية رئيس الوزراء سليمان ديميريل وفئة الأخوان المسلمين الذين يعملون برئاسة نجم الدين أربكان[3].

ومما لا شك فيه فإن موقف أربكان أثار حفيظة القوى الرأسمالية ورداً على ذلك قامت تلك القوى المتنفذة في تركيا بتهديد ديميريل بإسقاط حكومته إذا لم يتم التخلص من أربكان ولا سيما أنه وبعد توليه للمنصب أي (أربكان) بمدة قصيرة منع الاستيراد والتصدير من وإلى (إسرائيل)[4]. لذا بدأ ديميريل بتوجيه الاتهامات لأربكان بحجة مساعدة التجار والصناع الإسلاميين واستخدام الدعاية الإسلامية لإثارة المشكلات، وأقدمت قيادة حزب العدالة بصفته الحزب الحاكم على عزل أربكان من منصبه كأمين عام لاتحاد مجالس الغرف الصناعية والتجارية[5].

(1) اوجار، المصدر السابق، ص 66.
(2) أبو غنيمة، المصدر السابق، ص 3.
(3) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 161.
(4) يوسف الشريف، "نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل"، مجلة المعرفة، ع90، الكويت 2004، ص 72.
(5) تركيا، الملف الثالث، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: 1984)، ص 51.

ثالثاً: أربكان والانتخابات البرلمانية لعام 1969

أضحت سياسة حزب العدالة المدافعة عن مصالح رجال الأعمال والبرجوازية المتواجدة في المدن الكبرى التي حظيت بتأييد النواب داخل المجلس الوطني وبدعم الجيش ومنحه الثقة لديميريل[1]، فكانت لتلك السياسة آثار سلبية أسهمت في خلق تناقض بين الرأسمالي التجاري الصناعي المتواجد في مدن إستنبول وأنقرة وإزمير والمرتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب وبين البرجوازية الصناعية التجارية الصغيرة والمتواجدة في أقاليم الأناضول، ومن البديهي أن تؤدي مثل تلك السياسة المهيمنة على رأس المال ومركزيته إلى تهديد البرجوازية[2]. الأمر الذي دفع بملاك الأناضول إلى ضرورة التحرك والسعي لحصولهم على دعم الدولة من خلال مشاركتهم بالقروض في التجارة الخارجية لتثبيت مواقفهم[3]. إلا أن هؤلاء أدركوا فيما بعد أن تلك الأموال التي تجمعها الدولة عبر المصارف الحكومية يستحوذ عليها كبار رجال الأعمال واتضح لهم بأن سياسة حزب العدالة في الستينيات الداعمة للرأسمالية الصناعية لم تكن لصالح جميع الصناعيين فانعكس ذلك على طبقة البرجوازية الصغيرة، وأدّى إلى إفلاسهم لمركزية رأس المال وتقوية نفوذ الرأسمالية الصناعية في المدن الكبيرة، ونتيجة لذلك بدأت الشرائح والفئات المتمثلة بأصحاب المتاجر ترفض سياسة حزب العدالة وتوجه له الاتهامات بأنه حزب الاحتكارات برأسمال أجنبي، فطالبوا رئيس الوزراء ديميريل وزعيم حزب العدالة في ذلك الوقت[4] بالتدخل لصالحهم وإيجاد حلول لذلك التفاوت بما ينسجم مع وضعهم، إلا أنهم جوبهوا بالرفض فتحول معظمهم إلى معارضة الحزب والابتعاد عنه[5]، مما دفعهم إلى تشجيع أربكان لترشيح نفسه في الانتخابات القادمة لتصورهم بأنه الأصلح لقيادتهم من ديميريل إلى جانب تجربته في اتحاد الغرف الصناعية والتجارية، واستجابة لمطالب هؤلاء قرّر أربكان خوض تلك التجربة والدخول في المعترك

(1) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 218.
(2) Elections of turkey in 1969, Middle East Journal, vol. 24, no. 11970, p. 12.
(3) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 219.
(4) فيروز أحمد، تدخل العسكريين في هوفسيبان، ص 219.
(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 219.

السياسي وتحديه لديميريل فتمّ ترشيحه عن مدينة قونية عام 1969 بوصفه مرشحاً مستقلاً[1].

وتمكن أربكان من الفوز بدعم وتأييد رجال الأعمال في الأناضول على أثر مناصرته لقضيتهم من خلال خطبه ودفاعه عنهم فحصل على مساندة هؤلاء وتسلم مقعداً في البرلمان وعدّ ذلك أول انعطاف سياسي له، وضمن هذا السياق ذكر أربكان قائلاً: - "عندما أصبحت رئيساً لهذا الاتحاد [اتحاد الغرف الصناعية والتجارية] عملت على حماية منتجاتنا المحلية وقمت بتغير سكرتارية هذا الاتحاد وعينت فيها من لديهم الرغبة بحماية الصناعة الوطنية"[2]. إلا أنه واجه معارضة شديدة من غرف التجارة والصناعة في إزمير وفي الدوائر الحكومية التي لم تعترف بنتائج الانتخابات[3].

المبحث الثاني

أولاً: الأوضاع العامة الممهدة لظهور حزب النظام الوطني

إن ظهور التوجه الإسلامي في الحياة السياسية جاء رد فعل تجاه الإجراءات التحديثية السريعة (العلمانية) التي قام بها أتاتورك[4] التي كشفت عن فشله وإخفاق حلفائه في تأسيس دولة على النمط الغربي في الوقت الذي كانت تفتقر إلى مقومات النظام السياسي الديمقراطي بدليل وجود حزب الشعب الجمهوري على الساحة السياسية لمدة طويلة[5]. فقد عملت تلك الإجراءات على عزل تركيا عن العالم الإسلامي المحيط بها والتقرب للغرب سعياً لتعطيل دور الإسلام بوصفه قوة محركة في المجتمع والسياسة فخلقت فجوة عميقة كانت السبب في ابتعاد الشعب عن السلطة الحاكمة[6].

---

(1) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 148، الشريف، المصدر السابق، ص 71.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 245.

(3) Ergin A.G.E., s.45.

(4) أسعد عبد الرحمن، تركيا صراع الإسلام والعلمانية، 2006/11/14، www.Islamonline.com، ص 2.

(5) حميد حمد السعدون، الطوق مخاطر التحالف التركي - الإسرائيلي، وائل للطباعة، عمان 2002، ص 39.

(6) هاكان يافوز، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع29، أبو ظبي 2000، ص 8.

إلا أنه وبعد مضي ستة عقود على علمنة الحياة بدا واضحاً خطأ أتاتورك في تقديره لحاجة الشعب التركي للإسلام وارتباطه به[1]. ومما يثير الدهشة أن الغرب هو الذي اشترط على تركيا قيام دولة علمانية وفق ما جاء في بنود معاهدة لوزان[*] وهو أيضاً من أسهم بشكل أو بآخر في عودة المظاهر الدينية إلى تركيا، وقد يثار تساؤل عن كيفية حدوث ذلك؟ وهنا لا بد من توضيح ذلك: فمع نهاية الحرب العالمية الثانية وتوافقاً مع المتغيرات التي حدثت فيها على المستويين الداخلي والخارجي[2]. ما أدّى إلى إحلال مبدأ التعددية الحزبية التي أعادت المظاهر الدينية (كما مرّ معنا) من خلال ممارسة الديمقراطية وأحداث تقارب مع المحافظين ذوي الميول الإسلامية المهمشين من قبل السلطة حتى ذلك الوقت، وبدا ذلك جلياً في انتخابات 1950 عندما صوّت الشعب لصالح الحزب الديمقراطي واستطاع الحزب تحقيق نجاح ساحق على أثر التسهيلات التي قدمت لصالح المسألة الدينية إذ تمكنت الطرق الصوفية التعبير عن نفسها في مدة حكمه[3] بعد أن كانت تمارس نشاطها بشكل سري فوقع عليها عبء المحافظة على الأسس الفكرية والاجتماعية للإسلام من التفكك والذوبان، وكان وقوفها بجانب الحزب الديمقراطي لغرض التقليل من شأن حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه كمال أتاتورك وحكم لمدة 27 عاماً[4].

وقد فسّر أحد الباحثين أسباب فوز الحزب الديمقراطي قائلاً: - "إن القاسم المشترك الأعظم بين أنصار الحزب الديمقراطي معارضتهم لمركز الطبقة الحاكمة"[5]. وعلى الرغم من كل محاولات أتاتورك في تصفية المظاهر الإسلامية باستخدامه

---

(1) الصحوة الإسلامية تهدد علمانية أتاتورك، ص 2.

(*) معاهدة لوزان: وهي المعاهدة التي أبرمت عام 1923 وتضمنت شروط كرزُن الأربعة (قطع كل صلة بالإسلام، إلغاء الخلافة، إخراج أنصار الخلافة والإسلام، اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم)، الطحان، الحركة الإسلامية الحديثة، ص 106.

(2) إبراهيم خليل العلاف وآخرون، التقرير الاستراتيجي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2001-2002، ص 12.

(3) يافوز، المصدر السابق، ص 9-10.

(4) محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، (بيروت: 2001)، ص 216.

(5) يافوز، المصدر السابق، ص 10.

القوة وبطرق استفزازية[1]. إلا أن الإسلام ومنذ حقبة الخمسينيات شكل عاملاً مهماً في الحياة السياسية التركية وأصبح رمزاً للمعارضة لتحقيق الإرادة الشعبية وذلك من خلال مواصلة الطرق الصوفية نشاطها في حقبة الستينيات والسبعينيات[2].

فلم يؤثر انقلاب 1960 عليها بل على العكس ساعدها على ظهور حزب العدالة بوصفه وريثاً للحزب الديمقراطي فبدأ الإسلام يأخذ قالباً جديداً في الشكل والمضمون[3]، مما شجع على تبلور الفكر الإسلامي واتساع آفاقه فأدى إلى تزايد انتماء أعضاء جدد لتلك الطرق وبيع الإصدارات والأشرطة الدينية وحصول توسّع في أعداد مدارس تعليم القرآن للأطفال والتمسك بأداء الفرائض الدينية كالصوم والحج[4]. فاستثمرت تلك الجماعات من ذوي الميول الإسلامية معظم جهودها في ثلاثة مجالات (التعليم والنشر والتنظيم)، فمثلاً بذلت جهداً كبيراً في تعليم الدروس الدينية للبالغين في القرى البعيدة عن مراقبة السلطات وعملت على طبع وبيع الكتب الدينية بأسعار زهيدة لا سيما كتب السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين والتاريخ الإسلامي والشعائر الإسلامية[5].

كما أسهمت الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية في خلق نمط جديد في التعامل بين الدين والدولة فشجعت على بدء مرحلة جديدة من التقارب بين التيار الإسلامي والتيار العلماني من خلال اعتراف كل طرف بشرعية الآخر مما ترتب على ذلك وصول أحزاب إسلامية الميول إلى المجلس الوطني التركي[6]. فمع بداية عام 1970 شهد التيار الديني مرحلة جديدة للنشاط الإسلامي في تركيا حيث ظهر بوصفه تياراً سياسياً وليس مجرد تيار فكري أو اجتماعي، فخرج التيار الديني عن تبعية حزب العدالة العلماني الذي اتسم بالانفتاح على الإسلاميين[7].

---

(1) السعدون، المصدر السابق، ص 36.

(2) جراهام فولر، الحركة الإسلامية في تركيا، ترجمة: محمود عبد الكريم، 2006، ص 4؛ www.dorisia.com.

(3) نور الدين، حجاب وحراب، ص 216.

(4) فولر، المصدر السابق، ص 6.

(5) Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 2.

(6) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.

(7) نور الدين، حجاب وحراب، ص 216.

وعلى الرغم من تحذيرات الدستور التركي بعدم استغلال الدين لأغراض سياسية إلا أن الإسلاميين أدركوا أن الوقت قد حان للخروج من العزلة السياسية ومحاولة العودة إلى التراث السياسي والإسلامي للدولة العثمانية توافقاً مع تبلور التيار الإسلامي وبشكله التدريجي، لا سيما أنهم أدركوا أن الحزب الديمقراطي وحزب العدالة لم يكونا سوى حزبين ليبراليين يعملان على استغلال المشاعر الدينية من خلال تفسيرهم لحرية العقيدة بأنها جزء من الخصوصية الفردية والحقوق الخاصة للمواطنين[1].

الأمر الذي ساعد على تعزيز مكانة الإسلام اجتماعياً وثقافياً وأضحت جاهزة للتحول النوعي فظهر نشاط الإسلاميين من خلال الجمعيات الإسلامية الخيرية التي شهدت زيادة في أعدادها في مدة قصيرة[2]. فضلاً عن توثيق علاقة أعضاء الطريقة النقشبندية[*]. في الستينيات مع حزب العدالة الذي حكم للمدة (1965–1971) وفي نهاية العقد السابع توصل الشيخ كتكو أحد أبرز قادة الطريقة النقشبندية إلى ضرورة الاهتمام بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا[3].

وكانت أفكاره معبّرة عن إيمانه بضرورة التغيير وكما بيّن أحد تلامذته قائلاً: - "كان شيخنا يؤمن بأن التصنيع يلبي احتياجاتنا الأساسية لنحافظ على ثقافتنا ونتخلص من تبعية الغرب وهي وسيلة مهمة لتحقيق استقلالنا الاقتصادي والسياسي[4]. لقد تركت حركة التصنيع آثارها الضارة على المجتمعات الريفية والحضرية فشعر التجار الصغار والحرفيون والفلاحون البسطاء بالحاجة إلى مؤسسة

---

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 5.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.

(*) النقشبندية: - وهي طريقة صوفية تأسست في بخارى على يد محمد بهاء الدين النقشبندي في القرن الثالث عشر، وانتشرت في الأناضول في القرن الخامس عشر، كان الأكراد من أتباعها وبدرجة كبيرة وهي طريقة تميل إلى الهدوء في كل شيء ومن هنا كان الذكر منها أي (ذكر الله) في حلقات غير جهرية ولها تأثير كبير في تركيا ومنها انبعثت الحركة النورسية وتعد النقشبندية واحدة من أقدم الطرق الصوفية. للمزيد من المعلومات ينظر: نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 159.

(3) Hepor, "Turkey: Yesterday, Today", op. cit., p. 3.

(4) السيد، المصدر السابق، ص 246.

جديدة يصوتوا لها للاحتجاج على السياسة التي نادى بها حزب العدالة[1]. فدأب أعضاء تكية إسكندر باشا المتنفذة والعائدة للطريقة النقشبندية بزعامة الشيخ محمد زاهد كتكو خلال الستينيات إلى السعي بصورة منهجية للدخول لأجهزة معينة من الدولة مثل هيئة تخطيط الدولة، وزارة التعليم، وزارة التربية[2]. وفي أثناء وجود أربكان في ألمانيا بعث برسالة مكونة من 60 صفحة إلى كتكو يشرح له تخلف الصناعة التركية وضرورة التحرك والعمل على بناء صناعة وطنية وأن تبدأ تركيا بالتصنيع مع المحافظة على الثقافة الوطنية، تستطيع من خلالها الاستغناء عن البضائع الغربية[3]. واتساقاً مع ذلك جرى السعي لتأسيس حزب سياسي لقناعتهم بضرورة التحرك ليتسلموا زمام الأمور والتقدم نحو الأمام للتحرر من هيمنة حزب العدالة[4].

ورافق ذلك استمرار الخلافات في اتحاد الغرف التجارية والصناعية ليضيف سبباً آخر متزامناً مع رغبة أصحاب الأعمال والبرجوازية الصغيرة بضرورة وجود حزب سياسي لمواجهة رجال كبار الأعمال المتواجدين في إستنبول وإزمير[5]. فكان تأسيس حزب النظام الوطني.

ثانياً: مؤسسو حزب النظام الوطني

تبلورت تلك العوامل لتحقيق رغبة هؤلاء بتأسيس حزب سياسي ذي ميول إسلامية فبدأ أربكان بإجراء المشاورات مع العديد من أصدقائه لمناقشة الأوضاع العامة في تركيا وسبل إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، فقام أصدقاؤه بمحاولات لجمع تأييد الشعب والالتفاف حوله لخلق قاعدة شعبية، وكان أربكان يتصدر

(1) M. Hakan Yauvz, "Political Islam and The Wlfere (Refah) Party in Turkey", Comparative politics, vol. 30, 1997, p. 66.

(2) هاينتس كرامر، تركيا تبحث عن ثوب جديد التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، ترجمة فاضل جتكر، مطبعة العبيكان، السعودية، 2001.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ نجم الدين أربكان في يوم 2007/9/28.

(4) مصطفى محمد الطحان، حزب العدالة والتنمية في تركيا، رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، (الكويت: 2003)، ص 3؛ Kucukcan, "State Islamic and Religion, ...", op. cit., p. 491.

(5) الشريف، المصدر السابق، ص 73.

الاجتماعات لما عرف عنه بشخصيته القيادية المتزنة إذ كان يقود الحوارات ويقوم بمقابلة العديد من الشخصيات الصناعية لكسب تأييدهم، وفي إحدى الاجتماعات توصل أربكان ورفاقه إلى إعلان تأسيس حزب سياسي[1].

فقال أربكان: - "أيها الأصدقاء.. لقد عرض عليّ البعض منذ مدة فكرة تأسيس حزب سياسي: قائلين فلنؤسس حزباً سياسياً مناسباً للرؤى الأساسية لأمتنا وقد فكرت ملياً في ذلك واستشرت من أثق في أدائهم من الأصدقاء المقربين وأهل العلم الذين أحترمهم.. وقد قررت تشكيل حزب سياسي لكي ننتقل إلى الحركة السياسية ولتحقيق هذه الغاية فلا بد أن تسير التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معاً وفي خطوط متوازنة فهيّا بنا لنبدأ في الاستعدادات"[2].

وقد كلف أربكان كل من سليمان عارف إمرة وحسن أقصاي بإعداد اللائحة الداخلية للحزب وأصبح ذلك مهيئاً للإعلان والظهور وفي النهاية أقرّ أربكان وأصدقاؤه تأسيس حزب النظام الوطني بتاريخ 24 كانون الثاني 1970 فرفع أربكان إصبع الشهادة وقال هذا رمز حزبنا[3]، وبمشاركة مجموعة من الشخصيات البارزة التي تمتلك رؤية قومية متوافقة مع معتقدات الأمة التركية المسلمة والمتمسكة بتاريخها وإيمانها بضرورة مشاركتها في العملية السياسية، وقد أسهمت في تأسيس الحزب ثماني عشرة شخصية اشتملت على عدد من المهن التي توزعت ما بين مهندس ومحام وتاجر وعالم دين[4].

وتمكن بعد ذلك أربكان من إقناع المفكرين والناشطين الإسلاميين والنواب المسلمين في البرلمان بالانتماء للحزب الذي أعلن عن تأسيسه معبّراً بذلك عن حدوث تحوّل سياسي بعد أقل من نصف قرن على ولادة الجمهورية التركية[5].

(1) Ergin, A.G.E., s.38.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ نجم الدين أربكان في 2007/9/28.

(3) Ergin, A.G.E., s.40.

(4) روشين شاكر، الحركة الإسلامية في تركيا، قضايا فكرية، (القاهرة: 1993)، ص 118، ميشيل نوفل "تركيا وصعود الرفاه إلى السلطة التوافق بين الإسلام والديمقراطية"، مجلة شؤون الأوسط، ع53، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (بيروت: 1996)، ص 10، (بشأن ذلك ينظر الملحق رقم 1).

(5) الشريف، المصدر السابق، ص 74.

وتمّ الإعلان عن هوية الحزب بوضوح إذ جاء على لسان أربكان قائلاً: - "إن أمتنا أمة الإيمان والإسلام ولقد حاول الماسونيون والشيوعيون بأعمالهم المتواصلة أن يخرجوا هذه الأمة ويفسدوها ولقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، فالتوجيه والإعلام بأيديهم والتجارة بأيديهم والاقتصاد تحت سيطرتهم، وأمام هذا الطوفان ليس أمامنا إلا أن نعمل يداً واحدة وقلباً واحداً حتى نستطيع أن نعيد تركيا إلى سيرتها الأولى ونصل تاريخنا المجيد بحاضرنا الذي نريده مشرقاً"[1].

وعلى الرغم من تبنّي الحزب وجهة نظر ديمقراطية إلا أن التوجهات الدينية بدت واضحة للعيان ويمكن إدراك طابعه الإسلامي من خلال تأكيداته على دعم القيم الروحية إذ يقصد من ورائه الحرية الدينية أي بمعنى "التربية الإسلامية" دون التعرض للعلمانية[2].

مع هذا ظل أربكان رافضاً للعلمانية التي تفهم على أنها معادية للإسلام إذ أعطى تبريراً لتأسيس حزبه قائلاً: - "إن الغاية الأساسية من تأسيس حزبنا هي تفضيل الأخلاق العالية والفضائل السامية في أعماق أمتنا وتحقيق النظام والسعادة والعدالة الاجتماعية وإيجاد موازنة عادلة بين الفرد والجماعة والشعب"[3].

كما أولى أربكان اهتماماً خاصاً بإقامة الفرائض الدينية مؤكداً رفضه استخدام المبادئ العلمانية أداة ضغط على الدين[4]. فتقدم أربكان بطلب إلى الجهات المسؤولة لغرض استحصال الموافقة على تأسيس الحزب ومنحه تصريحاً بذلك، فتم عرض الطلب على عصمت إينونو فقال: - "اسمحوا لهم"، وكان رد المسؤولين: - "إن هؤلاء إسلاميون كيف تسمح لهم"، فأجاب إينونو قائلاً: - "لم يبقَ في البلاد إسلام فقد انتهى أمره منذ زمن طويل، اسمحوا لهم لتتأكدوا من ذلك"[5]. وأضاف

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 181؛ أبو غنيمة، المصدر السابق، ص 2.
(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 92.
(4) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه والرهان على السلطة، مطبعة حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1997، ص 9.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 233.

إينونو قائلاً: - "حسبنا أن أسسوا حزباً فلنعلم كم سقطت نسبتهم بعد خمسين سنة لنرى"[1].

سرعان ما تمكن أربكان، وبتشجيع من أعضاء الطريقة النقشبندية وعلى رأسهم كتكو بتأسيس حزب ذي اتجاه ديني إذ كان لهم دور مهم في تشكيل نظرته السياسية[2].

ولإدراك الشيخ كتكو بأن تركيا بحاجة إلى أشخاص يمتلكون إيماناً وتقوى ومن خلال وجهة نظره المتمثلة بالأخلاق والمبادئ التي تعبّر عن صفات الشعب التركي الأصلية لذا لا بد من إحيائها عن طريق جيل جديد يتسم بالوطنية وروح التضحية ويظهر الاحترام للملكية والأرباح الشرعية فضلاً عن تمتعه بروح المعرفة، وإن هذا سيمكن تركيا من حمل المصباح في الحضارة والمعرفة والتقنية حسب قوله[3].

لذا يمكن القول إن تأسيس حزب النظام الوطني جاء ليعبّر عن بدء مرحلة جديدة ومهمة من مراحل التشابه والاختلاف بين العلمانية والإسلاميين ليؤكد عجز إجراءات كمال أتاتورك وخلفائه في إبعاد الشعب التركي الذي يشكل المسلمون نسبته 98% عن جذوره الحضارية[4].

وبدأ الحزب على الفور بإنشاء فروع له في عموم تركيا والمدن الصغيرة والقرى لا سيما بين الحلقات الدينية[5]. وعلى الرغم من تشديد الدستور التركي لسنة 1961 ومنعه من تأسيس أحزاب سياسية تتخذ الدين شعاراً لها إلا أن حزب النظام ظل يؤكد على جذور تركيا الإسلامية ويشدِّد على أن الإسلام مصدر أساسي للحياة والنظام لامتلاكه القيم والمبادئ والأخلاق[6]. فأخذت القاعدة الجماهيرية للحزب في تصاعد مستمر وسريع. واعترفت الصحافة التركية بسرعة بتقدم الحزب ووصفتها بالخطيرة[7].

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 88.
(2) Heper, "Turkey: Yesterday, Today…", op. cit., p. 2.
(3) Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 5.
(4) Heper, "Turkey: Yesterday, Today…", op. cit., p. 3.
(5) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 149.
(6) Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 5.
(7) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 242.

ثالثاً: أربكان ونشاطه الحزبي

من البديهي أن سرعة انتشار الدعاية للحزب وخلال مدة وجيزة كانت وراءها جهود هائلة بذلت وهمة عالية وحماس ونشاط شديدين لتحقيق تلك النتيجة، إذ قام أربكان بنشاط حزبي مكثّف من خلال جولاته اليومية وعقده للاجتماعات وإلقائه الخطب في بعض الولايات مثل بوياط وتكيرداغ وسمسون وقيرلاي[1]. وجاء تصريح أربكان في 8 شباط 1970 ليؤكد تلك الحقيقة عندما أعلن في مؤتمر صحفي قائلاً: - "إن الحزب يقبل في عضويته كل مواطن تركي ما عدا الماسونيين والشيوعيين والصهاينة"، وقد شملت بيانات الحزب تأكيدات على المنطلق التاريخي لتركيا وهذا ما أوضحه أربكان في خطبته التي ألقاها بمناسبة تأسيس الحزب إذ جاء فيها: "أما اليوم فإن أمتنا العظيمة التي هي امتداد لأولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل ألف سنة، والذين فتحوا القسطنطينية قبل 500 سنة، أولئك الذين قرعوا أبواب فيينا قبل 400 سنة وخاضوا حرب التحرير قبل 50 سنة، هذه الأمة العريقة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها مع حزبها الأصيل حزب النظام، إن حزب النظام الوطني سيعيد لأمتنا مجدها التليد، الأمة التي تمتلك رصيداً هائلاً من الأخلاق والفضائل يضاف إلى رصيدها التاريخي وإلى رصيدها الذي يمثّل الحاضر المتمثل في الشباب الواعي لقضيته وقضية أمته"[2].

وأكد أربكان على عراقة فكرة حزبه وأصالة مرجعيته وأنه ليس فكرة محددة أو نظرية قيد التجربة قائلاً: - "يا أمتنا العزيزة إن شجرة أمتنا العظيمة التي غذت البشرية قروناً من الزمان بثمارها التي تعرضت للجفاف في أواخر عهدها لظروف مناخية صعبة مرّت بها ها هي تعود اليوم من جديد مدينة عظيمة قوية بتلك البذرة المقدسة التي حفظتها بداخلها سنوات طوال". ويستمر أربكان قائلاً: - "يا أمتنا العزيزة إن أمتنا العظيمة المتربعة على عرش تاريخ البشرية بهويتها التي ترتبط بالحق (الله) دوماً وتحق الحق وتبطل الباطل ها هي اليوم تطلق الصواريخ ابتهاجاً باعتلاء عرش التاريخ مرة أخرى بعد مدة طويلة من السبات وأن حزب النظام الوطني هو الصاروخ القوي الذي أطلق ليضيء أمتنا بعد عصور من الاضطراب والظلام ويعيد

(1) المصدر نفسه، ص 243.

(2) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 175؛ النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 126-127.

لها عصرها المجيد"[1]. ولم يتجاهل أربكان التشديد على الأهداف المادية التي عدّها وسيلة لتعبئة الجماهير ضد أصحاب المصانع وكبار الملاكين الذين سيطروا على الاقتصاد التركي[2].

وفي 18 حزيران 1970 ألقى خطاباً في ولاية بوياباط وضّح فيه أهمية تأسيس الحزب بقوله: - "في تركيا ثمانية أحزاب وإن حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري يخدعون الأمة بأنهم يختلفون عن اليمين واليسار وأن الحزب الذي شكلناه يختلف عن كل هذه الأحزاب، لقد شعرنا بالحاجة إلى حزب مسلم وانطلاقاً من هذه الحاجة تشكّل حزب النظام الوطني"[3]. وأوضح أربكان في خطاب له حول برنامج حزب النظام قائلاً: - "إن برنامج حزب النظام الوطني يجب أن لا يقرأ كآية مطوية عادية بل لا بد أن يقرأ بعين القلب وبصيرة الفؤاد وبالفراسة من إدراك المعاني الكبيرة التي تكمن في كل كلمة قيلت". وتابع حديثه قائلاً: - "إذا كان حزب الشعب الجمهوري قد شغل نفسه مدة طويلة في الصراع مع السيدات اللائي يغطين رؤوسهن بالحجاب ومنعهن من العمل بالتدريس وإخراجهن من المدارس فيما كان الأمر يقتضي إكرامهن ومنحهن شهادات التقدير والعرفان"[4].

وفي حديث له في مدينة سمسون(*) قال: - "إن الإسلام هو طريق الحق وإن القيم الإسلامية تعلو ما عداها وإن الدين عند الله هو الإسلام، والإسلام هو الحق وهو المنقذ من ضلال الأحزاب الأخرى وإن النظام القومي قد سار على طريق الحق أي طريق الله ولكننا لا ندري من أين استقى الآخرون مبادئهم فليهدي جناب الحق قلوبهم وليمنحهم الرحمة"[5].

(1) السيد، المصدر السابق، ص 91.

(2) Feroz Ahmed, op. cit., p. 333.

(3) Ergin, A.G.E., s.46.

(4) اوجار، المصدر السابق، ص 108-109.

(*) سمسون: - مدينة ساحلية تقع على البحر الاسود شمال تركيا. ينظر خارطة تركيا ملحق رقم (5).

(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 235.

رابعاً: المضامين الأيديولوجية لحزب النظام الوطني

احتوى برنامج حزب النظام الوطني مواد مخالفة للمبادئ الكمالية في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن دون التصريح بذلك وقد طرح أربكان تلك المضامين من خلال خطاباته ونشاطاته الكثيرة مبيّناً المشاكل التي تعاني منها تركيا ووضع الحلول لها[1]. فمثلاً أوضح الحزب على المستوى الاجتماعي أن الناس عاشوا 40 سنة والقوى الخارجية المؤثرة تحاول إبعادهم عن محورهم الحقيقي إلى محور غريب فوقع الناس في ضيق شديد فمن الضروري العمل على إرجاع الناس إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم[2].

وقد أكد الحزب بأنه مختلف عن بقية الأحزاب فهو لا يقوم على أساس التسلط وشهوة الحكم وإنما على أساس جديد يبغي مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن، وأما في مجال التعليم فقد ذكر الحزب بأنه نظام فاسد وضعه شرذمة من الحاقدين بشكل لا يناسب الأمة فهو يسقط من حساباته كل قيمة معنوية أو أخلاقية أو دينية غايته فصل تركيا عن ماضيها وسلخها عن دينها وقيمها[3]. لذا يجب إصلاح التعليم ليكون أداة موجّهة للأخلاق الحميدة[4]. لقد مرّت خمسون سنة ونحن نسمع أن تركيا جزء من أوروبا وأن النهضة يجب أن تقوم على أنقاض الدين كما حصل في الغرب فتناسى أن الإسلام يختلف عن الكنيسة ودولة القسس"[5]. في الوقت الذي تمنع الدولة فيه توزيع الكتب على المعاهد الإسلامية العالية وتحاول إغلاق معاهد الأئمة والخطباء ومدارس تعليم القرآن، تنفق الملايين على المسارح في الوقت الذي تتعرض الدولة للطالبات اللواتي يلبسن الحجاب على رؤوسهم تدرّس كتب اللاهوت في كل مكان دون رقابة واضحة[6]. لذا يدعو

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 5.
(2) الطحان، الحركة الإسلامية الحديثة، ص 179.
(3) أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، مطبعة دار البشير، الأردن 1992، ص 127.
(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 236.
(5) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 179.
(6) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 127.

برنامج الحزب إلى انتهاج سياسة التربية والتعليم الديني في الشكل الذي يفسح المجال لاستثمار المشاعر الدينية عوضاً عن انتهاج السياسة الخاطئة التي تجعل الأمة محرومة من بعض العلوم الدينية أو كلها[1].

وأكدت أفكار الحزب على أن جميع المؤسسات المهمة في تركيا في أيدي غربية وغير وطنية والأمر الطبيعي الذي يؤكد عليه البرنامج ضرورة عودة المؤسسات المهمة التي تخدم العقيدة الإسلامية[2]. وفيما يخص موضوع التنمية والدين ذكر أربكان في خطاب له في ولاية تكيرداغ في السابع من تموز 1970: - "إن أسرع الدول على مستوى العالم في التنمية هما إسرائيل واليابان وهاتان الدولتان ليستا ضد الدين والعقيدة بل يحملان كل احترام لذلك امتلكتا السرعة في التطور"[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب النظام أشار في المادة السادسة في برنامجه إلى العلمانية إذ جاء فيه: - "نحن أنصار حرية الوجدان التي تلبي احتياجات المواطنين من الاعتقاد الديني وتعليم العبادات والتربية وضد جعل العلمانية التي عرفت أنها تأمين لحرية الدين والوجدان- آلة للهجوم على الدين وعدم احترام المتدينين ومعيار حزبنا في موضوع العلمانية أنه يمكن التعبير عن العلمانية في شكل مضاد لكل نوع من المفاهيم التي تصب في وعاء العداء للدين"[4].

أما على المستوى الاجتماعي فقد أكد برنامج الحزب على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ولا سيما موضوع المرأة في اجتماع له عقد في ولاية قيرلاي في 10/5/ 1970 قائلاً: - "إن حزب النظام الوطني يختلف عن الأحزاب السياسية الأخرى في العديد من الوجوه وفي الأصل فقد استهدفنا العمل داخل نظام وتنظيم معين نسعى به للعودة إلى أعرافنا وعاداتنا والتوجه نحو سيداتنا المسلمات لكي يعشن داخل إطار من الدين والإيمان ونبرهن لهن أنهن يختلفن عن المتوربات، وأن المرأة يكفيها شاهدان لكي تطلق من زوجها، وأن القانون المدني قد أعطاها الحق في

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 179. حزب السلامة الوطني، الندوة العالمية للشباب www.Islamonline.com، ص 4.
(2) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 126.
(3) اوجار، المصدر السابق، ص 109.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 92.

العمل بدون إذن زوجها. إنهن لا بد أن يعدن إلى حقوقهن الدينية التي اكتسبتها الأمة من ألف سنة"[1]. وأكد أربكان بأن الحزب مصمم على استئصال الفساد الأخلاقي الذي أصبح ظاهرة ملفتة للنظر في تركيا على حد تعبيره[2].

أما على المستوى السياسي فإن برنامج الحزب ينتقد التسميات المعاصرة مثل اليمين واليسار والوسط ويقول: - "إنها من اختراع الماسونية والصهيونية وكلها مؤسسات تابعة لغرض واحد وهو أن تنحرف تركيا عن خطها الحضاري الذي عمره ألف سنة وأنه لا بد من التخلص من هذه الأسماء الغربية والعودة إلى الخط الأصيل الذي يصل الماضي التليد بالغد المشرق"[3]. وقد جاءت عقيدة حزب النظام مخالفة للعقيدة العلمانية التي نص عليها الدستور التركي وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن من معارضتها بشكل علني وتجنب الخروج عنها لكنه تجاهل ذكر أتاتورك تماماً وهذا يحدث لأول مرة في حزب تركي فضلاً عن اتخاذه الإسلام مبدأ توجيهياً تبنّى نظرة تقدمية تهدف إلى تحقيق التقدم المعنوي والأخلاقي[4].

خامساً: شعار الحزب وتسميته

يتخذ كل حزب سياسي في تركيا شارة تميّزه عن بقية الأحزاب ومما لا شك فيه أن لكل شعار معنى لذا اختار أربكان إصبع الشهادة[*] ليعبّر عن مدى ارتباط حزبه بالدين من خلال قبضة اليد المنطلقة في الهواء باستخدام إصبع الشهادة نحو الأمام[5].

وبخصوص هذا الموضوع، أي موضوع شعار الحزب قال أربكان: - "إن حزب النظام الوطني سيعتلي عرش السلطة من جديد بعزم وعزيمة وحب وإيمان السلطان العظيم محمد. الفاتح إن استخدام حزب النظام الوطني إشارة الشهادة رمزاً

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 109.
(2) Freoz Ahmed, op. cit., p. 382.
(3) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 127.
(4) أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004)، ص 210.
(*) بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (2).
(5) محمد حرب عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، مجلة المجتمع، ع320، س4، الكويت 1976، ص 27؛ Ergin, A.G.E., s.40.

له يحمل ذلك من المعاني الكبيرة الشيء الكثير وإذا كان هناك من لا يدرك معنى هذه الإشارة وهناك من لا يعلمها فعليه أن يتوب وعندما يتعلمها عليه أن يعود إلى بيته ويرفع إصبع الشهادة مع الأمة ويتمم بالكلمات التي تأكد له إدراك معناها.

أما بالنسبة لاسم الحزب فقد عبّر أربكان في 17 أيلول 1970 في خطاب له ألقاه في ميدان الجمهورية في مدينة بارفا قائلاً: - "إن حزب النظام الوطني ليس بالحزب الذي يمكن أن يفهمه أي شخص ولو استوحينا الاسم من الهدف والقصد الذي رميناه وأننا جميعا مجتمعون تحت ذلك الاسم الذي ارتضيناه. إن التغريب الأوروبي النابع من أوروبا هو معطيات ومتطلبات "الهيبي" الذين لا يعرفون حتى الطهارة والختان لا بد من التخلص من هذا الانقلاب الباطل الذي حدث طوال خمسين سنة وأن نسلم أنفسنا للحق الذي دام ألف سنة لا بد أن ننتقل إلى هذا الدور"[1].

سادساً: ردود الفعل على تأسيس حزب النظام الوطني

أثار حزب النظام الوطني منذ لحظة تأسيسه انتباه القوى الداخلية والخارجية إذ تصورت تلك القوى أن السماح للحزب بالدخول في عالم السياسة سيشكل عاملاً منافساً مما يؤثر في ميزان القوى، فجاءت مقالة سامي كوهين (الكاتب اليهودي) الذي يعمل مراسلاً لمجلة كريستيان ساينس مونيتور في عددها الصادر 27 نيسان 1970 لتسلط الضوء على مدى حالة القلق والتوتر من قبل القوى العلمانية في تركيا وكان المقال تحت عنوان "الدعوة للبعث الإسلامي تزعج الأتراك العلمانيين" جاء فيه: "لقد اهتم الكثير من الأتراك اهتماماً بالغاً بالنتائج المرتقبة للحملة المتزايدة الواعية لقيام بعث إسلامي في تركيا وتخشى تلك الدوائر أن تؤدي هذه الحركة إلى تقسيم تركيا إلى معسكرين مما يهدد الاستقرار والديمقراطية البرلمانية. فالدوائر المتحررة (العلمانية) في تركيا تعتبر الحملة الإسلامية خطراً على القواعد العلمانية الحديثة للمجتمع التركي الذي قام قبل أكثر من أربعين عاماً على يد كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية"، ولكن الحكومة التي يرأسها سليمان ديميريل وحزب العدالة الحاكم ينفيان وجود أي خطر، فالتعصب الإسلامي لم يجد أية

(1) اوجار، المصدر السابق، ص 110-111.

وسيلة للتعبير عن نفسه في عهد السيد كمال أتاتورك ونظام الحزب الواحد[1]. وقد أثارت سرعة تطور حزب النظام الوطني حفيظة عصمت إينونو حيث قال: - "قد ظهر أنه مهندس محترم وكان يأمل أن يأتي إلى السلطة" قائلاً: - "سوف ندرس الإمام الغزالي والإمام الرومي عندما نعتلي كرسي الحكم ولكن لن يكون شيء كهذا"[2].

بالمقابل أشاد أحد الصحفيين الأتراك بتأسيس حزب النظام الوطني قائلاً: - "إنه لشيء رائع أن تأسس هذا الحزب على يد الأستاذ نجم الدين أربكان والمتأثر بسيرة الإمام الغزالي والإمام جلال الدين الرومي الذي نرى فيه العزيمة والأمل. لقد ظهر هذا الحزب في تركيا بوصفه حركة إسلامية تواكب حداثة العصر فهو بذلك يحقق شيئاً من التوافق بين العصر العثماني والعصر الجمهوري الحديث"[3].

وبالفعل تمكن حزب النظام من كسب تأييد أعضاء جدد من أحزاب وتيارات سياسية أخرى وفُسّر ذلك على أنه تهديد لبعض الأحزاب لا سيما حزب العدالة الذي يتزعمه ديميريل[4]. وتمكن أربكان وخلال مدة قصيرة من كسب تأييد شعبي على أثر اللقاءات اليومية والتنقل من منطقة إلى أخرى موضحاً أهداف حزبه وكان يغتنم الفرصة مع إدراكه لخطورة عمله ومتيقناً من النتائج وبأنه سيكسب أنصاراً سواء استمر الحزب أم لا، لإيمانه بقضيته وبمعنى الشهادة في سبيل الله[5].

سابعاً: المؤتمر الأول لحزب النظام الوطني

عقد حزب النظام الوطني مؤتمره الوحيد في 26 كانون الثاني 1971 ومما تجدر الإشارة إليه أنه أحدث ضجة إعلامية في وسائل الإعلام بعد نقل وقائع المؤتمر، إذ

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 117-118.
(2) أوجار، المصدر السابق، ص 89.
(3) Ergin, A.G.E., s.41.
(4) عصمت برهان الدين عبد القادر، التيار الديني التركي والقضية الفلسطينية، حزب الخلاص الوطني نموذجا (1970-1971) بحث منشور، مجلة الرافدين، كلية الآداب، ع414، الموصل: 2005، ص 348.
(5) مقابلة شخصية مع الاستاذ نجم الدين أربكان في 2007/9/28.

تعرض لانتقادات بين مؤيد ومعارض فهناك من عدّه حزباً خارجاً عن خط المبادئ الكمالية التي وضعها أتاتورك، بالمقابل عبّر عنه آخرون بأنه فتح جديد متواصل مع روح السلطان محمد الفاتح (1451-1481)[1].

وقد أكد أربكان في المؤتمر على انتشار القطاع الخاص بدلاً من محدوديته وتبعيته للدولة (الخصخصة) وبضرورة توجيه الاستثمارات نحو الدول النامية وأكد كذلك على أهمية إقرار العمل والتخطيط اللامركزي بدلاً من مركزية الخطة ومنع الإسراف (ترشيد الإنفاق) وشدّد على تحرير الشعب والاقتصاد من أضرار الربا الاستعماري وتغيير نظام الضرائب الذي يثقل كاهل الفقير ووضع نظام يضمن الاعتمادات المالية مع تخطيط سياسة لاستثمار الأراضي، من جانب آخر طلب التمسك بالروح الإيمانية والإخلاص والاجتهاد في العمل وضرورة الاهتمام بالسياحة الوطنية والتعريف بمفاخرنا وشهدائنا وأوليائنا[2].

وأعطى التقيد بالأخلاق وبالروح الوطنية أهمية كبيرة كذلك دعم الأرباح القانونية والصراع ضد الأيديولوجيا الرأسمالية في مجال الاقتصاد وأن لا تدعم الدولة مجموعة ضيقة من الملاك والاعتراف بضرورة دعم التجارة والحد من البرجوازية التجارية الكبيرة بمعنى التوزيع العادل للقروض في كل البلاد[3].

ثامناً: أربكان وانقلاب المذكرة 12 آذار 1971

شهدت تركيا أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات أعمال ونشاطات متطرفة من جانب اليمين واليسار فقد أدّى عدم وجود نقطة مركز سياسي وضعف مركز رئيس الجمهورية وعجز السلطات القضائية إلى عدم إنهاء حالة الفوضى السياسية والاجتماعية، فنظر إلى الانقلاب في محاولة لاحتواء العنف وتطرف اليسار المتنامي. فقد عاشت تركيا أزمة شاملة وعلى المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسنحاول عرض تلك المشاكل.

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 242.
(2) السيد، المصدر السابق، ص 92-94.
(3) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 220.

أ – المستوى السياسي:

عملت مضامين دستور 1961 على توسيع الحريات الديمقراطية الأمر الذي أعطى مجالاً واسعاً وضمانات دستورية ساعدت في خلق أجواء مناسبة لتطوير نشاط العمال والسماح لبناء تجمعات أسهمت بالمشاركة في مناقشة القرارات الإدارية .بمعنى أنه أصبح لتلك القطاعات أصوات قريبة من عملية صنع القرار مما شجع على إعطاء العمال صلاحيات منها تنظيم التظاهرات احتجاجاً على سياسة الحكومة المتعلقة لا سيما بالمستحقات المالية، كما أتاح دستور 1961 للحركات اليسارية بالعمل السياسي لأول مرة، الأمر الذي ساعد على تأسيس حزب العمل التركي[1]. إن الدستور الجديد الديمقراطي لعام 1961 منح الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية ونتيجة لليبرالية التي قدمها هذا الدستور فإن النخبة المدنية قد أصبحت عرضة لأيديولوجيات مختلفة وبدت تشكك بالكمالية، فظهر هذا التغيّر في الانتخابات العامة عندما خسر حزب الشعب الجمهوري المفضل لدى الجيش أمام حزب العدالة[2].

إلا أن دستور 1961 أغفل وضع قوانين مضادة لحالات الإساءة للحقوق منطلقاً من حماسه لمواجهة الهفوات ونتيجة لذلك الإغفال تقلصت سلطة الحكومة مما شجع المتطرفين على العمل بحرية وحاولوا تحطيم النظام الدستوري بصورة علنية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الموقف سوءاً وبشكل تدريجي[3]. فمع نهاية الستينات مثلاً تحولت قضية إصلاح التعليم من مجرد قضية تربوية ثقافية بحتة إلى قضية سياسية تداولها اليمين واليسار وتمكنت التنظيمات اليسارية ومن خلال مثقفيها الانتقال بقضية التعليم إلى قضية سياسية استغلت في توجيه انتقادات شديدة لتجاوزات حكم ديميريل وبالذات على علاقات تركيا وتبعيتها للغرب والولايات المتحدة[4].

---

(1) ايتلا، المصدر السابق، ص 256؛ العلاف وآخرون، التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص 240.

(2) Chtena, The Military in Modern Turkey, op. cit., p. 7.

(3) Erim, "The Turkish Experience in the light…", op. cit., p. 248.

(4) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 200.

ب – ظاهرة العنف السياسي:

تدخل في موضوعة العنف السياسي عوامل عديدة أسهمت في خلق تلك الظاهرة لا سيما العوامل السياسية التي أدّت إلى خلق نظام متصدع وعاجز عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب تعدد وكثرة الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها فقد كان لنظام التمثيل النسبي[*] تأثير سلبي على تلك الأحزاب لفشلها في الحصول على الأغلبية مما أسهم في خلق ظاهرة الائتلافات الحكومية وما نتج عنها من صراعات وانقسامات وعجز في التصدي للأزمات القائمة في البلاد[1].

كما لعبت طبقة الرأسمالية دوراً كبيراً في خلق ظاهرة العنف وذلك من خلال هيمنتها على مراكز القرار لا سيما على المؤسسات المهنية والإدارية وتحكمها في مقدرات البلاد الاقتصادية فهي بذلك ساعدت في ظهور تفاوت طبقي بينها وبين الطبقات العاملة الكادحة التي تعاني من ظروف معيشية صعبة وتتعرض للاضطهاد[2]. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى خلق أزمة صراع طبقي كانت إحدى نتائجه انضمام العديد من أبناء تلك الطبقات إلى الحركات اليسارية الشيوعية كأداة للتنفيس عن واقعهم السيئ[3].

والأنكى من ذلك أن المجتمع التركي كان يعاني من الآفات الاجتماعية كالجهل والفقر والمرض والبطالة والبغاء وتعاطي المخدرات مع افتقار أحياء سكنية كبيرة لأبسط مقومات الحياة وعلى الرغم من تعقّد وكثرة تلك المشكلات إلا أن المسؤولين الأتراك لم يبحثوا في أسبابها ولم يحاولوا معالجتها أو التصدي لها[4].

(*) التمثيل النسبي: وهو نظام انتخابي سنه دستور 1961 وينص على عدم جواز اشتراك الأحزاب السياسية في الانتخابات ما لم تنظم نفسها في 15 ولاية على الأقل وفي حالة إخفاقها في الحصول على نسبة من الأصوات تخرج من الانتخابات وأخيرا تقسم الأصوات التي تجاوزت الحصة المقررة بين الأحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية، حسين، المصدر السابق، ص 14.

(1) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 289؛ السيد، المصدر السابق، ص 94.

(2) الحسن، المصدر السابق، ص 8.

(3) Arnold Leader; "Party Competition in Rural; Turkey: agento or editional rule? Middle Eastern Studies; vol. 15; no. 1; Jan. 1971, London, p. 90.

(4) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، الأوضاع العامة الممهدة لانقلاب 1971 في تركيا وظهور حزب السلامة الوطني، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع1، (بغداد: 1999)، ص 210–216، هيل الجيش التركي والسياسة 1960–1963، تركيا المجتمع والدولة، المصدر السابق، ص 82.

وقد اتخذت ظاهرة العنف وسائل وصيغاً متعددة ومتنوعة، كسرقة مؤسسات مصرفية ودوائر حكومية والعمل المسلح من خلال القيام باغتيال شخصيات بارزة في المجتمع كصحفيين وكتّاب وأساتذة الجامعات[1]. فقد شهدت تركيا عام 1968 مرحلة الصدام المسلح في احتجاجات الطلبة إذ تمكن الجناح اليميني والجناح اليساري المتطرفان من إشاعة نشاطهما وأفكارهما في صفوف طلاب الجامعات فظهرت في أوساط هؤلاء جماعات متطرفة تؤمن بالعمل المباشر والعنف فقامت على إعداد كوادر تنظيمية للتدريب على حمل السلاح من خلال إقامة المعسكرات، واتخذت تلك الكوادر في البداية صيغة العمل الفردي، ثم بدأت بالتوسع مما زاد من فعاليتها وأظهرت عجز وضعف حكومة ديميريل في التصدي والقضاء عليها[2].

من ناحية أخرى ظهرت تنظيمات سياسية متطرفة ومعتدلة أحياناً بصورة سرية أو علنية تمثلت بجمعيات إرهابية وجماعات ضاغطة كالنقابات العمالية والتنظيمات الطلابية المتباينة في أيديولوجيتها، ورافق ذلك تعدد الأحزاب السياسية واختلاف نواياها التي كانت تمارس في تعاملها مع الحكومة أساليب الضغط لتحقيق أهدافها ومصالحها، وكان لبعض هذه الأحزاب تأثير كبير على التنظيمات اليسارية مما دفع بعضها إلى العصيان وممارسة النشاطات المناهضة للسلطة[3]. ومع بداية السبعينيات وقعت أعمال عنف بشكل خطير فقد انتشرت عمليات الخطف والاغتيالات حتى شملت الأجانب المقيمين في تركيا. ففي آذار 1970 قامت منظمة تحرير الشعب التركي(*) بخطف أربعة أمريكيين إلا أن السلطات تمكنت من إطلاق سراحهم فيما بعد[4]. كما شهدت تركيا أعمال عنف على أثر قيام إضرابات

---

(1) الحسن، المصدر السابق، ص 9.
(2) Erime, "The Turkish Experience in the light…", op. cit., p. 449.
(3) "Election of Turkey in 1969", op. cit., p. 12.
(*) منظمة تحرير الشعب التركي: منظمة يسارية ماركسية متطرفة تأسست عام 1970 كانت تهدف إلى تحرير المجتمع التركي من الهيمنة الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية كان أحد مطالبها رفض التعامل مع الغرب وربط تركيا بأحلاف عسكرية. قامت فيما بعد بالعديد من الأعمال التخريبية مثل سرقة البنوك والقاء القنابل في العاصمة أنقرة كما اعلنت مسؤوليتها عن اغتيال القنصل الإسرائيلي في إستنبول 1971، للمزيد من المعلومات ينظر: الخربوطلي، المصدر السابق، ص 104.
(4) الحسن، المصدر السابق، ص 17.

عمالية لإصدار حكومة ديميريل قانون النقابات(*) مما دفع العمال إلى التظاهر يومي (15-16) حزيران مما أدّى إلى تعطيل المنطقة الصناعية حول إستنبول بسبب تلك التظاهرة[1]. وشارك الطلاب مع العمال في تلك التظاهرة لمساندتهم ضد ممارسات حزب العدالة اللاديمقراطية وحدثت مصادمات بين العمال ورجال الشرطة في مدينة إستنبول وتمّ فرض الأحكام العرفية في المدينة لمدة ثلاثة أشهر، الأمر الذي اقتضى الاستعانة بالجيش فنزلت الدبابات إلى الشوارع إلا أنه عجز عن تحقيق الأمن[2]. بل على العكس اتسع نطاق التظاهرة فشملت الفلاحين والأكراد الذين طالبوا بحقوقهم الدستورية والقومية، وبطبيعة الحال رافق ذلك أعمال عنف سياسي بين الفئات اليمينية والقوى الراديكالية[3].

وقد زادت ظاهرة العنف أوائل 1971 فبدأت موجة من الاغتيالات إذ اغتيل عدد من الضباط الأمريكيين العاملين في القواعد العسكرية، بالمقابل قتل عدد من ضباط الجيش التركي على أثر المواجهات، وازدادت حوادث نسف المنشآت وسرقة البنوك وساءت حالة الأمن مما انعكس سلباً على الحالة الاقتصادية[4].

ج – المشكلات الاجتماعية:

كانت لسياسة ديميريل الاقتصادية آثار سلبية أدت إلى تقويض الصناعة المحلية الصغيرة، فمع نهاية الستينيات تركت تلك السياسة آثاراً خطيرة لم تقتصر على أصحاب المتاجر والبرجوازية الصغيرة بل أحدثت عملية مماثلة في الريف من خلال استخدام الأساليب الحديثة وإدخال الجرارات في الزراعة مما ترتب عليه خسارة المزارع الصغير لأرضه والنزوح إلى المدينة بحثاً عن العمل، فانضمّت أعداد كبيرة

(*) قانون النقابات: وهو القانون الذي أصدرته حكومة ديميريل القاضي بوقف نمو اتحاد نقابات العمال الثورية من خلال تعديل قانون النقابات في صناعة معينة التي لا يمكنها تأسيس اتحاد ما لم يكن ثلث العمال مؤمن في تلك الصناعة على الأقل أعضاء في نقابات ترغب في تشكيل الاتحاد، للمزيد: ينظر، فيروز أحمد تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، في نوبار هوفسيبان، ص 221-222.
(1) أحمد سميم، مأساة اليسار التركي، في نوبار هوفسبيان وآخرون، ص 171.
(2) السيد، المصدر السابق، ص 93 – 94.
(3) Leader, "Party Competition in Rural…", op. cit., p. 90.
(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 349.

إلى صفوف العاطلين عن العمل مما اضطرهم إلى السكن في أحياء على أطراف المدن الكبيرة عرفت بمدن الصفيح وبمرور الوقت أصبحت تلك المناطق تأوي أعداداً كبيرة منهم مما شكل عبئاً إضافياً على الدولة[1]. فضلاً عن وقوع منازعات بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي في المناطق الشرقية والجنوبية التي كانت ما تزال تحت سيطرة الإقطاع تحولت إلى مواجهات مسلحة[2].

وفي محاولة من حكومة ديميريل لإنعاش الصادرات التركية قامت في صيف 1970 بتخفيض الليرة التركية بأكثر من 66% دفعة واحدة[3]. وعلى أثر ذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 70% تقريباً مما انعكس على حياة معظم فئات الشعب التركي، مما حدا بالقوى اليسارية واتحاد النقابات الثورية لاستغلال الوضع وإثارة نقمة الجماهير التي بدت واضحة من خلال كثرة الإضرابات العمالية وعلى نطاق واسع وخطير[4].

د – ظاهرة تعدد الأحزاب:

فقدت حكومة ديميريل سيطرتها على يمين الوسط في نهاية الستينيات على أثر ظهور أحزاب جديدة على المسرح السياسي التركي فضلاً عن الحزب الذي أسسه أربكان فقد أسس ألب أرسلان توركش حزب العمل القومي وبدأ كلا الحزبين بالابتعاد عن مساندة وتأييد حزب العدالة مما ترتب على ذلك تهديد لسلطة ديميريل وحزبه من خلال المنافسة على الأصوات مما أحدث انقساماً داخل الحزب[5]. إلا أن الخطر الحقيقي والمباشر الذي تعرض له حزب ديميريل هو انسحاب مجموعة من الديمقراطيين السابقين الذين كانوا مناهضين لزعامته وقاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي في كانون الأول 1970[6].

واتفقت تلك الأحزاب وحزب الشعب الجمهوري على هدف واحد هو التصويت ضد الميزانية التي طرحتها حكومة ديميريل في شباط 1971 مما أدّى إلى

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 173؛ دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ص 227.
(2) الزين، المصدر السابق، ص 314.
(3) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 104؛ النعيمي، السياسية الخارجية، ص 208.
(4) سميم، المصدر السابق، ص 168.
(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 228.
(6) هيل، المصدر السابق، ص 82.

انعدام ثقة المراقبين ومنهم الجيش بإمكانية استمرار ديميريل رئيساً للوزراء فضلاً عن ذلك انشغال حكومة ديميريل والبرلمان الذي يسيطر عليه ممثلو الأحزاب البرجوازية بالصراعات حول المصالح مما جعلها حكومة ضعيفة وعاجزة عن إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والتصدي لنضال الطبقة العاملة[1]. ورأى عدد من المراقبين بأن ثمة سببين آخرين شجعا على قيام الجيش بالتدخل أولهما داخلي هو إحباط محاولة انقلابية لصالح القوى اليسارية من قبل مجموعة من ذوي الرتب المتوسطة كانت تستهدف قلب النظام وإقامة حكم عسكري على غرار ما حدث عام 1960[2]. أما السبب الثاني فهو خارجي متمثل بقول السفير الأمريكي وعلى لسان حكومته إذ قال لوزير الخارجية التركي آنذاك إحسان صبري جاغليانكل: - "نحن كدولة نتحمّل التنمية في تركيا لكننا لا نستطيع تحمّل كل شيء، إن البعض في حكومتنا لا يستطيع تحمُّل ما يجري حالياً"، وجاء هذا الإنذار ليؤكد على استمرار تعرّض مصالح الأمريكيين للخطر جراء الهجمات التي تقوم المنظمات اليسارية المتطرفة[3]. إلا أن ديميريل رأى أن التصريح الأمريكي جاء لأسباب أخرى وضمن هذا السياق ذكر ديميريل: - "لم ترضَ أمريكا على الوضع في تركيا لأسباب عديدة منها قيام تركيا بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وتقليص المنشآت [القواعد] العسكرية الأمريكية في تركيا"[4].

انقلاب 12 آذار 1971:

بناء على ما تقدم إن تلك الأزمات الحادة التي تعرض لها النظام السياسي التركي وعجز حكومة ديميريل في معالجتها دفعت قيادة الجيش في 12 آذار إلى تقديم مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء دعته إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القضاء على الفوضى والاضطراب، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، وعلى أثر ذلك قدم ديميريل استقالة حكومته فجاء رد الجيش

(1) ف. ا. دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2001، ص 119؛ هيل، المصدر السابق، ص 82.
(2) حسين، المصدر السابق، ص 8.
(3) الجليلي، التيار الإسلامي، ص 107.
(4) Feroz Ahmed, op. cit., p. 317.

التركي سريعاً بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبيرة مثل إستنبول وأنقرة وإزمير ووضع يده على السلطة[1]. أما بالنسبة لحزب النظام الوطني فقد تمّ حظره من قبل المحكمة الدستورية في 1971/5/2 أي بعد مرور خمسة عشر شهراً على تأسيسه تحت ذريعة انتهاك المواد الدستورية والخاصة بالطابع العلماني للدولة فضلاً عن مناداته بالإسلام بوصفه نظاماً للحكم ورغبته في إلغاء المادة (163) من الدستور، التي تنص على منع استغلال الدين لأغراض سياسية. ومطالبته في جعل الدروس الدينية إجبارية في المراحل الإعدادية. فضلاً عن تصريحاته أي تصريحات أعضاء الحزب بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة، وأن الحزب يرى فائدة عظيمة في عودة الخلافة وأنها يمكن أن تتحقق. وأخيراً رؤيته للتغريبية والعلمانية التي تمّت في منتصف القرن الماضي في تركيا وكذلك مرحلة العلمانية التي تبلغ خمسين عاماً على أنه عصر الضلالة والتعهد بأسلمة كل مجال[2]. إلا أن تصوراً ساد بأن حزب النظام الوطني لم يحلّ فقط لحساسية الجيش من موقفه المناهض للكمالية لكن كذلك لم يعد مقبولاً من قبل النخبة السياسية العلمانية[3].

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 27.
(2) تركر الكسان، حزب السلامة الوطني في تركيا، في مجموعة مؤلفين: الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط، (لندن: 1984)، ص 321؛ Kucukcan, "State Islam and Religious", op. cit., p. 491.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 94؛ اوجار، المصدر السابق، ص 124.

الفصل الثالث

أربكان والتطورات السياسية التركية
1971-1980

المبحث الأول

أولاً: أربكان وحزب السلامة الوطني

على الرغم من قيام قادة انقلاب 1971 بإجراءات عدة لتحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الفوضى، مثل فرض الحظر على الصحف والقيام بحملة اعتقالات ضد عناصر أحزاب اليمين واليسار وحل حزب النظام الوطني وحزب العمل القومي[1]، إلا أن حالة اللااستقرار والاضطراب السياسي ظلت مستمرة[2]. فمع تشكيل ثلاث حكومات ائتلافية للمدة من آذار 1971 إلى تشرين الأول 1973 وتحت إشراف المؤسسة العسكرية إلا أنها أخفقت في تحقيق ما وعدت به وفشلت صيغة الحكم العسكري - المدني التي تمخضت عن التدخل العسكري في آذار 1971 ولعدم رغبة قادة حزبي الشعب الجمهوري والعدالة في تشكيل حكومة في تلك المدة تحسباً من الوقوع تحت تأثير الجيش والمجازفة بسمعة حزبيهما وذلك من خلال العمل تحت توصياته[3].

كل ذلك دفع الجيش إلى اتخاذ خطوة جديدة ألا وهي التخلي عن الحكم للمدنيين وإعطاء الموافقة على عودة الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات عامة في البلاد في تشرين الأول 1973[4]. الأمر الذي فسح المجال أمام الإسلاميين بدخول

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 74.
(2) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 215.
(3) هلال، المصدر السابق، ص 127.
(4) اتخذ الجيش تلك الخطوة لأسباب عديدة منها معارضة الأحزاب السياسية على مرشح الجيش فاروق غولر لإشغال منصب رئيس الجمهورية وإصرار الأحزاب على رفع الأحكام العرفية وإخفاق تلك الحكومات في التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتردية، للمزيد من

الساحة السياسية والعمل مرة ثانية[1]. ولأن أربكان لم يتمكن من الحصول على تصريح لتأسيس حزب جديد، قام بالاتصال بكوادر حزب النظام الوطني المنحل للعودة للعمل الحزبي لذا تقدّم كل من عبد الكريم دوغر مدير شركة الآزوت وطورهان أكيول أحد رجال الأعمال[2] لغرض تأسيس حزب جديد أطلق عليه فيما بعد اسم حزب السلامة الوطني تيمناً بأن سلامة تركيا ستتحقق به، فأخذ سليمان عارف إمرة وهو أحد الأعضاء الناشطين في حزب العدالة سابقاً، على عاتقه مسؤولية النهوض بالحزب إذ لم يكن المسرح السياسي مواتياً لظهور أربكان سياسياً في تلك المرحلة فظل منزوياً[3].

رأى أربكان أنه من الأفضل تجنب استلامه قيادة الحزب بصورة رسمية في تلك المرحلة متفادياً الاصطدام مع الجيش والقوى العلمانية، وتلافي مصير حزب النظام الوطني قاصداً من ذلك عدم لفت الأنظار إليه وإلى مدى الارتباط الواضح بين الحزبين، فظل يُنظر إلى أربكان على أنه زعيم من خلف الكواليس[4].

وقد ظهرت وجهات نظر متباينة بين أعضاء الهيئة الاستشارية التي كلفت بتأسيس الحزب الجديد بين مؤيد ومعارض لتشكيل الحزب في تلك المدة، فكانت وجهة النظر الأولى تؤكد على ضرورة تشكيل الحزب الجديد تحقيقاً للرغبة العارمة للقاعدة الشعبية، أما بالنسبة لوجهة النظر الثانية فكانت ترى أن الأزمة لم تنته بعد ومن المحتمل أن يتضرر الحزب من تأثيرات الأحزاب الرئيسة التي تتمتع بالحصانة، إذ ذكر سليمان عارف إمرة في خطاب له قائلاً: - "لقد توالت مطالب الشعب بتأسيس حزب جديد عقب إغلاق حزب النظام وكان بعض أصدقائنا يودون ذلك أيضاً إلا أنني كنت أعارض ذلك لأنني كنت أرى أن الوقت لم يكن قد حان بعد، وفي النهاية انتهت المحكمة الدستورية وهدأت العاصفة فاجتمع أهل الحل والعقد

المعلومات ينظر: ساجلار كيدار، الاقتصاد السياسي والديمقراطية في نوبار هوفسبيان، في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، المصدر السابق، ص 55.

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 127؛ Almanac: Turkish Daily News Publication 1978, p. 314.

(2) حزب السلامة الوطني، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص 2.

(3) أوجار، المصدر السابق، ص 131.

(4) الكسان، المصدر السابق، ص 127.

ورأوا أنه لا حاجة لتأجيل تأسيس الحزب الجديد وقرروا تأسيس هذا الحزب الذي أنا رئيسه"، فتمّ تأسيس حزب السلامة الوطني في 11 تشرين الأول عام 1972[1].

وقد تمكن سليمان عارف إمرة من إصدار صحيفة رسمية للحزب عرفت باسم مللي كازيت (الصحيفة الوطنية) Mill Gazete وهي صحيفة يومية تأسست في 21 كانون الأول 1972 ذات توجه ديني إسلامي تمثل لسان حال حزب السلامة[2]. استطاع الحزب، وخلال مدة قصيرة لا تتجاوز 8 أشهر، من تنظيم قواعده في 42 ولاية و300 مدينة[3]، ويعزو أربكان نجاح الحزب خلال تلك المدة القصيرة إلى تعاطف الشعب مع مبادئ الحزب وأهدافه، التي تؤكد على أهمية الأخلاق الإسلامية فضلاً عن مواقفه السياسية المدافعة عن مصالح الشعب التي جاءت متوافقة مع طموح الشعب التركي المسلم الذي لا زال محتفظاً بطابعه الإسلامي[4].

وقد مثّل تأسيس حزب السلامة ردة فعل تجاه السياسة الكمالية من خلال ممارستها التعسفية إزاء الاتجاهات الإسلامية واتجاه زعماء الطرق الصوفية الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية حمايته على الرغم من التباين الأيديولوجي بينهم، فقد اتخذ البعض طابعاً تصوفياً أو عقائدياً والبعض الآخر اتخذ طابعاً سياسياً منظماً سعياً للوصول إلى السلطة عن طريق الديمقراطية[5].

وقد عمل أربكان على تبني صورة أكثر واقعية من خلال معارضته للسياسات الاحتكارية والتبعية لرؤوس الأموال الأجنبية موجهاً دعواته بمنع الاستغلال، وعلى الرغم من ذلك ترك انطباعاً لدى البعض بأنه يدعو إلى اشتراكية إسلامية على الرغم من محاولاته الابتعاد عن استخدام شعارات تنادي بالتوجه الإسلامي[6].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 98.

(2) عبد الكريم الدبسي، الصحافة التركية وموقفها تجاه العراق خلال أم المعارك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بغداد 1991، ص 24.

(3) جابر رزق، حزب السلامة ونجم الدين أربكان، مجلة العودة، ع15، س26، الرياض 1977، ص 37؛ فهمي هويدي، درس الحالة التركية، مجلة الوطن 23 آب، الكويت 2006، ص 30.

(4) تركيا الملف الثالث، المصدر السابق، ص 7؛ النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 129-130.

(5) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 356؛ محمد طه الجاسر، الحركات الإسلامية إلى.. أين؟ مجلة العربي، ع500، الكويت 2000، ص 163.

(6) الكسان، المصدر السابق، ص 132.

تمّ عقد المؤتمر الأول للحزب في مطلع عام 1973 برئاسة سليمان عارف إمرة، إذ جرى في هذا المؤتمر انتخابه لرئاسة الحزب كذلك تمّ إقرار السياسة العامة للحزب وتثبيت نظامه الداخلي، وذكر سليمان عارف في هذا المؤتمر قائلاً: - **"لقد أناط الدستور بالدولة مهمة تهيئة المناخ اللازم لتنمية الفرد مادياً ومعنوياً وحزبنا يتفق مع ذلك الاتزان في حركة التنمية المادية والمعنوية ويرى أن الرؤى اليسارية الليبرالية قد اهتمت بالتنمية المادية وأهملت الجانب المعنوي وأنها بعيدة عن تلبية احتياجات الوطن وأنهما لن يقوما باللازم نحو التنمية المعنوية والأخلاقية المنصوص عليها في الدستور"**[1].

ثانياً: مؤسسو حزب السلامة الوطني والقاعدة الحزبية

تمّ تأسيس حزب السلامة الوطني على يد المحامي سليمان عارف إمرة (كما أشرنا) بمشاركة تسعة عشر شخصاً من ذوي المهن المختلفة وتوزعت بين محام وطبيب ومهندس وضابط متقاعد ورجل اقتصاد وتاجر ورجل دين[2].

وعلى هذا الأساس ضم الحزب عناصر وقوى سياسية واجتماعية متنوعة ضمن كوادر من العناصر الدينية المحلية المدعومة من قبل الوجهاء والأشراف المحليين وملاك الأراضي ورجال الأعمال من الدرجة المتوسطة فُتح أمامهم المجال للخروج من الاعتزال السياسي والانخراط بالعمل الحزبي ونال تأييد أعضاء من حزب النظام الوطني المنحل[3]. فضلاً عن ذلك ضم الحزب طبقات شكلت القوى التي كانت وراء تأسيسه فمثلت الفئة الأولى فئة الأصناف المكونة من الحرفيين والمنتشرة بشكل واسع في المدن الصغيرة، ونتيجة للتطور الرأسمالي الصناعي في نهاية الستينيات وبدعم حزب العدالة الذي تسلم السلطة وتمتع بدور كبير في الحياة السياسية الأمر الذي جعل من الصعوبة جمع مصالح الصناعيين الكبار ورجال الأعمال الذين يعيش

(1) السيد، المصدر السابق، ص 99.
(2) شاكر، المصدر السابق، ص 118؛ أوجار، المصدر السابق، ص 131. (بشأن ذلك ينظر ملحق رقم 2).
(3) John Chipman, "Internal and External Challenge, Atlantic Institute for International Affairs", London and New York, 1988, p. 34.

معظمهم في المدن الكبرى لا سيما إستنبول وبين مصالح الحرفيين والصناع المتواجدين في مدن الأناضول[1].

أما الفئة الثانية فشملت النازحين من الأرياف إلى المدن الذين يعانون من صعوبات ومشكلات عديدة جعلتهم في حالة عدم استقرار[2]. ويمكن القول إن حزب السلامة الوطني جاء معبّراً عن اتجاهات الرأي السائد لدى بعض القطاعات والشرائح الاجتماعية في تركيا والمتمثلة بجماعات مثل الحرفيين وصغار التجار والمقاولين والبرجوازية الصغيرة وشرائح من المثقفين أنصار المبادئ والأيديولوجيا[3]. وعلى الرغم من المواجهة القوية من كوادر الأحزاب الرئيسة والإعلام الغربي استطاع الحزب امتلاك قواعد حزبية منظمة مستندة على الفئة الشبابية المثقفة فضلاً عن امتلاكه شعبية كبيرة نسبياً بين صفوف الفلاحين[4].

أما فيما يخص اختيار شعار الحزب فبعد تسمية أعضاء الهيئة التأسيسية تمّ الاتفاق على اتخاذ صيغة شعار جديد على شكل مفتاح[*]، بعد ذلك طلبت النيابة العامة للجمهورية رسومات الشعار وقرار قبوله من قبل الهيئة التأسيسية لغرض فحص الشعار من قبل خبراء مختصين وقد أثبت هؤلاء أن أسنان المفتاح بالخط الكوفي ترمز إلى لفظة (الله) فدبّ الخوف في نفوس منظّري الحزب من إصدار أمر بإغلاقه فقاموا على الفور برسم شعار جديد للحزب ليكون جاهزاً في حال حدوث ذلك[5].

(1) الكسان، المصدر السابق، ص 38.
(2) الموصللي، المصدر السابق، ص 268.
(3) رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا، دراسة في الأسباب الظاهرة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية، رقم 123؛ طلال يونس الجليلي، العنف السياسي في تركيا بين التنظيمات الإسلامية والحركة الدينية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل وحدة البحوث السياسية رقم 36.
(4) مركز التطوير الأمني، المصدر السابق، ص 8.
(*) بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (4).
(5) Vikped özgür ansiklopedi, "Millî Selamet Partisi", http://tr.Wikipedia. org., 29-4, 2007, p. 1.

ثالثاً: أيديولوجية حزب السلامة الوطني

تصوّر حزب السلامة الوطني أن التطور الأخلاقي لا يقلّ أهمية عن التطور المادي لذا تبنّى في برنامجه مجموعة آراء وأفكار، تؤكد الحاجة إلى مجتمع مستقيم يضمن حرية الاعتقاد ويردع النزاعات الداخلية ويرفض العلمانية التي تستخدم في قمع المعتقدات الدينية وذلك لأن حرية الاعتقاد، هي جزء من حرية التفكير من وجهة نظر الحزب[1].

فقد امتدح حزب السلامة تقاليد ومعتقدات الشعب التركي التاريخية والدينية، واعتمد الحزب في حملته الانتخابية وقتذاك على شعارات تهتم بالجانب المعنوي، وضمن هذا السياق يذكر أربكان قائلاً: - "إن مبدأ حزب السلامة الوطني "الأخلاق" أولاً ولهذا فإن أول ما نريد أن نصلحه هو غرس القيم المعنوية وذلك بتأسيس نهضة اجتماعية"[2].

أما فيما يخص المدارس الدينية وموقف حزب السلامة منها فقد ذكر أربكان بهذا الخصوص قائلاً: - "سيكون بعض نواته الأخلاقية تأسيس المدارس التي تعنى بعلوم الشريعة الإسلامية، وسيحاول بإذن الله تعميم دروس التربية الإسلامية في كل المؤسسات التعليمية، إذ يلاحظ أن دراسة التربية الإسلامية ممنوعة في المدارس التركية بحكم القانون والتحية لأتاتورك، فهذه بعض بقاياه، وبهذا سنكفل ونضمن تعلم أجيالنا القادمة ديننا وعقيدتنا وأخلاقنا"[3].

وتأسيساً على ذلك أعطى الحزب أهمية كبيرة للتعليم وذلك من خلال توفير الإمكانات اللازمة لتطوير مدارس الأئمة والخطباء وتسليح المواطن بسلاح الدين والأخلاق[4].

أما ما يتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية إذ دعا إلى ضرورة الرجوع للقيم والعادات الإسلامية مؤكداً على أن هذه العودة هي الطريق السليم لنهضة

---

(1) الموصللي، المصدر السابق، ص 447؛ النظام الداخلي لحزب السلامة، فقرة (72)، ص 13.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث الإسلامي، مجلة شؤون اجتماعية ع56، س14، الإمارات العربية المتحدة 1997، ص 156.

(3) حـرب، آلية الحركة الإسلامية، ص 131؛ Kucukcan, "State Islam and Religion…", op. cit., p. 492.

(4) الإسـلام فـي تركيا، مجلة الجامعة الإسلامية، ع46، س12، الرياض 1400هـ، ص 405؛ رزق، المصدر السابق، ص 37.

تركيا[1] والاعتماد على الثقافة القومية ونبذ التقاليد المفروضة من قبل الغرب التي عدّها الحزب مَفسدة للأخلاق ناهيك عن أنها تلحق الضرر في البلاد[2].

كما اهتمّ الحزب بالحقوق والحريات من خلال احترام حقوق الإنسان وحريته وضمن هذا السياق قال أربكان: - "الدين معتقد أساسي ونظام فكري للأفراد وهذا يعني الاعتراف بحق الحرية والوجود والاعتراف بحقوق المعتقد للفرد. إن حرمان الشخص من هذه الأسس هو ضد الروح والمبادئ الأساسية للدستور لا سيما الفقرة (1) من المادة (19) والمادة (20) من الدستور"[3].

وبناء على ذلك ذهبت الصحف التركية ومنها (جمهوريت) Cumhuriyet و(ملليت) Milliyet لتؤكد أن أربكان اتخذ من ذلك ذريعة لاستخدام الدين لأغراض سياسية فجاء رد جمال أوغلو أحد منظري حزب السلامة الوطني منتقداً العلمانية قائلاً: - "إن الملوك والرؤساء في الغرب متدينون وهم يزرون البابا، ويزور الرئيس الأمريكي الكنيسة بانتظام وإن شعار (نحن نثق بالله) منقوش على الدولار الأمريكي، كما إن الأحزاب السياسية المهمة في الغرب تعتمد على التعاليم المسيحية، وقد أكد أربكان بأن السياسة في الجانب الاجتماعي تعني المساواة الاجتماعية وإلغاء الفائدة وعدم فرضها لأنها من العناصر الرئيسة المخالفة للمبادئ الإسلامية"[4].

أما على المستوى السياسي كان من ضمن أفكار الحزب وأيديولوجيته القضاء على بعض القيود اللاديمقراطية بالعمل على تقليص عدد النواب وقيام نظام جمهوري لانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام وإدخال أسلوب الاستفتاء لتشكيل المؤسسات بالملاكات الشعبية[5].

---

(1) Haper, "Turkey Yesterday and Tomorrow", Turkish Daily News, op. cit., p. 3

(2) الأحـزاب السياسية في تركيا، 1923-1984، ص 121؛ محمد حرب عبد الحميد وآخرون، المعالم الرئيسية التاريخية والأسس الفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، الرياض 1985، ص 436.

(3) علي علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، (القاهرة 2005)، ص 425.

(4) النظام الداخلي لحزب السلامة، المصدر السابق، فقرة رقم (12)، ص 3.

(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 252؛ الصلابي، المصدر السابق، ص 455.

وكانت نظرة الحزب للنظامين الاشتراكي والرأسمالي بأنهما يهددان الحرية وضمن هذه النظرة يذكر أربكان قائلاً: - "إن النظام الاشتراكي يهدد الحرية ويضرّ بالكيان القومي ويرتكز على مصادر أجنبية، أما الفكر الرأسمالي فإنه يقوم على الربا ومصدره أجنبي أيضاً"[1]. لذا يعارض حزب السلامة المتعاطين بالرهون والفوائد البنكية، مؤكداً أن حزبه ثابت في معاداته للشيوعية ويؤيد التوسيع في نظام الرأسمالية الشعبية كما يحثّ على زيادة عدد المدارس الدينية مؤكداً على الدوام الحاجة إلى تربية وطنية صحيحة[2].

وكان لحزب السلامة أهداف منها تحقيق نهضة شاملة في البلاد لتضمن السعادة التي ينشدها للفرد والمجتمع في ظل نظام ديمقراطي محب للسلام والعدل[3]. وقد ساعدت صورته الإسلامية كثيراً على تفهم النظرة الوطنية ورفعه شعار (الفكر الوطني) لاحقاً شجعت الجماهير الشعبية على مساندته كونه ممثلاً لمعظم الإسلاميين المهمشين، ومن خلال تلك الأيديولوجية التي تبنّاها حزب السلامة استطاع التيار الإسلامي التغلغل في الدوائر الحكومية وإدماج نفسه في اللعبة الديمقراطية من خلال الأصوات التي حققها في الانتخابات البرلمانية للأعوام (1973-1977). وقد ركزت أيديولوجية الحزب على خمسة أسس هي السلام والأمن في الداخل امتزاج الأمة بدولة تركيا الكبيرة من جديد، النهضة الأخلاقية، النهضة المادية وأخيراً الوحدة الوطنية[4].

المبحث الثاني

أولاً: أربكان والانتخابات البرلمانية لعام 1973

بعد إقرار السماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في العملية السياسية تمّ تشكيل أحزاب جديدة[*]. ثم حصلت الموافقة على إجراء انتخابات عامة في 5

---

(1) أنور الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون (بيروت: د. ت)، ص 162؛ الكسان المصدر السابق، ص 53.

(2) عبد الحميد، "المعالم الرئيسية والتاريخية"، ص 436.

(3) حسين، المصدر السابق، ص 66.

(4) النظام الداخلي لحزب السلامة، فقرة (24)، ص 5؛ عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 28.

(*) دخلت الانتخابات أحزاب جديدة فضلا عن الأحزاب الرئيسة الشعب الجمهوري والعدالة هي السلامة الوطني والحزب الديمقراطي المنشق عن حزب العدالة، حزب الثقة الجمهوري،

حزيران 1973، لإنهاء حالة الفوضى على الساحة التركية التي أصبحت مصدر إزعاج منذ بداية العقد، دخلت تلك الأحزاب الانتخابات وكان من ضمنها حزب السلامة الوطني لغرض التنافس والحصول على مقاعد في المجلس الوطني الكبير حيث حصل حزب السلامة الذي خاض الانتخابات البرلمانية لأول مرة على نسبة 11.8% من مجموع أصوات الناخبين و48 مقعداً، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (3)

نتائج انتخابات 1973[1]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد مقاعد البرلمان
حزب الشعب الجمهوري	%33.3	186
حزب العدالة	%29.8	149
حزب السلامة الوطني	%11.8	48
حزب الديمقراطي	%11.6	45
حزب الثقة القومي	%5.3	13
حزب العمل القومي	%3.4	3
حزب الوحدة التركي	%1.1	1
المستقلون	%2.8	5
المجموع		450

وإن تفسير تحقيق تلك النتيجة إنما يدل على سرعة انتشار مبادئ وقيم الحزب والاحترام والتقدير الذي يتمتع به قادة الحزب[2]. فضلاً عن الجهود المبذولة من قادته لا سيما زعيمه أربكان ومعه عدد من الطلاب الخريجين من الجامعة التقنية وعدد من المسلمين الذين كرسوا جهدهم باستخدام المناهج الحديثة في التنظيم والدعاية السياسية[3].

حزب العمل القومي، حزب الوحدة التركي وأخيرا المستقلون. للمزيد من المعلومات ينظر: رضوان، المصدر السابق، ص 180-184.

(1) الطائي، المصدر السابق، ص 126.

(2) Metin Haper, "Islam policy and society in Turkey", Middle East Journal, vol. 35, no. 3, Summer 1981, p. 354. The 1970s, Middle East, no. 31, May 1977, .p. 49. Turkey Almanac 1982, op. cit., p. 136.

(3) الموصللي، المصدر السابق، ص 268.

وطرحت آراء عديدة وتفسيرات لدراسة نتائج الانتخابات وتشخيص عوامل الفوز لتعزيز ثقة الناخبين إذ فسر البعض سبب الفوز بأنه قيام الكوادر الحزبية بدعاية فعالة من خلال الحملة الانتخابية بنقد الأوضاع الاجتماعية من ناحية[1]. وعجز كل من حزبي الشعب الجمهوري والعدالة على ضم طبقة رجال الأعمال والصناع الصغار إلى تنظيماتهم من ناحية أخرى[2].

أما التفسير الآخر لفوز الحزب وخلال مدة قصيرة فيعزى إلى تعاطف الشعب التركي المسلم مع الحزب لتبنيه شعار (الله والأخلاق)، وتوجيه خطاب واضح ومباشر للمسلمين واعداً إياهم بإعادة الاحترام للإسلام وتعاليمه ومؤملاً المحتاجين بالتغيير وإصلاح النظامين الاقتصادي والسياسي مما أكسبه ثقة الناخبين من المتدينين والفقراء على حد سواء[3].

وأشار أربكان بمناسبة فوز الحزب في تلك الانتخابات قائلاً: - "إن النجاح الذي أحرزه الحزب في انتخابات 1973 هو بداية تفجر حقبة إسلامية جديدة في تركيا وإن الحزب وبرنامجه الإسلامي سينطلق من نصر إلى نصر"[4].

وبعد استقرار الوضع الداخلي والسماح باستئناف المبعدين عن الحياة السياسية بمزاولة النشاط السياسي في 14 تشرين الأول 1973 تنازل سليمان عارف إمرة عن رئاسة الحزب لأربكان[5].

ثانياً: أربكان ودوره في الحكومات الائتلافية

أ - الائتلاف الأول حزب الشعب الجمهوري - حزب السلامة الوطني (7 كانون الثاني 1974-18 أيلول 1974)

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 5 حزيران 1973 عن عدم إمكانية وصول أي حزب من الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات إلى سدة

(1) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.
(2) الكسان، المصدر السابق، ص 32.
(3) شاكر، المصدر السابق، ص 188؛ Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 3.
(4) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 143.
(5) رضوان، المصدر السابق، ص 181.

الحكم بمفرده كما أسلفنا[1]. وذلك لحصول حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد[*] على (186) مقعداً وحزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل على (149) مقعداً[2]. ولعدم التوافق بين حزبي الشعب والعدالة الأمر الذي عمّق من حدة الصراع بينهما وشكّل حالة من عدم الاستقرار[3]. فضلاً عن ذلك عزوف الأحزاب اليمينية عن الاشتراك وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العدالة، فواجهت تركيا أزمة حكومية دامت (105) أيام لعدم تمكّن الأحزاب من حل الخلافات بينها، فتمّ تكليف أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري بتشكيل الحكومة بفعل فوز حزبه بأكثرية الأصوات[4].

حاول أجاويد من جانبه تشكيل الحكومة من أعضاء حزبه فقط مؤملاً مساندة الأحزاب إلا أن أجاويد أخفق في تحقيق ذلك، وبدا واضحاً عجز أي من الحزبين (الشعب - العدالة) تشكيل حكومة قوية قادرة على تأدية مهماتها، وفي غضون ذلك ظهر رأي يميل إلى تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الشعب والسلامة لإنهاء تلك الأزمة من خلال التعاون بينهما[5].

بدأ أجاويد بإجراء مباحثات ثنائية لغرض تشكيل الحكومة من الحزبين، إلا أن ذلك الإجراء واجه ردود أفعال بين نواب كلا الحزبين، فقد مثلت تلك

(1) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 338؛ Feroz Ahmed, op. cit., p. 328.
(*) بولنت أجاويد: (1925-2006) ولد في إستنبول، تخرج من كلية اللغات عام 1945، عمل في مجال الصحافة وأصبح باحثا في شؤون الشرق الأوسط، وبعد حصوله على منحة دراسية من جامعة هارفرد الأمريكية عمل في صحيفة (Ulus) الوثيقة الصلة بحزب الشعب الجمهوري وتوثقت علاقته مع زعيمه عصمت إينونو، وشغل منصب وزير العمل في حكومة إينونو وفي عام 1965 انتخب أمينا عاما للحزب وسعى إلى إعادة مبادي الحزب عن اتجاه يسار الوسط السياسي، ثم استقال من الأمانة العامة للحزب على أثر انقلاب 1971 احتجاجا على تدخل الجيش في السياسة، وفي عام 1972 أعيد انتخابه رئيسا للحزب، وله ثلاث مشاركات في الحكومات الائتلافية خلال حقبة السبعينيات. للمزيد من المعلومات ينظر: معوض، صنع القرار، المصدر السابق، ص 95؛ الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 93.
(2) هويدي، درس الحالة التركية، ص 3.
(3) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 338.
(4) الكسان، المصدر السابق، ص 43.
(5) أوجار، المصدر السابق، ص 143؛ Odd Couple, The Economist, London 1979, p. 44.

المشاركة ضربة مُؤلمة لبعض نواب حزب الشعب الجمهوري تصوراً منهم بأنها خيانة لميراث أتاتورك، أما البعض الآخر من أعضاء حزب السلامة فاعترضوا على ذلك لتصورهم بأن حزب الشعب الجمهوري عدو للدين كما اعترض المتحفظون منهم بشدة على بعض فقرات برنامج الحكومة، ومن ثم أدرك أجاويد صعوبة التعامل مع أعضاء حزب السلامة، إلا أن ذلك لم يمنعه من القيام بمحاولات عديدة للتفاوض معهم وذلك لعدم توفر بدائل أفضل فتمكن من إقناع أربكان وأعضاء حزبه من تشكيل حكومة ائتلافية بينهما واستطاعت تلك الحكومة الحصول على الفوز بثقة الأغلبية البرلمانية[1]. الأمر الذي أتاح الفرصة لتشكيل ائتلاف حكومي من نوع جديد بقيادة حزب يساري وحزب إسلامي الميول وقد استمر هذا الائتلاف من 7 كانون الثاني 1974 حتى 18 أيلول من العام نفسه[2].

ولم تكن مشاركة حزب السلامة في الحكومة الائتلافية صورية أو هامشية بل على العكس تولى أربكان منصب نائب رئيس الحكومة والاتفاق على بروتوكول الحكومة الذي تمّ فيه توزيع الحقائب الوزارية والبالغة 25 وزارة (18) لحزب الشعب و(6) لحزب السلامة وهي (وزارة الداخلية، العدل، التجارة، التعدين، الصناعة والزراعة) فضلاً عن منصب نائب رئيس الحكومة كما تضمن البروتوكول فسح المجال أمام حرية الرأي والتعبير عبر منافذ الصحافة[3]. وقد مثّل حزب السلامة الوطني في هذه الحكومة كل من سليمان عارف وزيراً للدولة، وشوكت قازان وزيراً للعدل، وأورهان أصيل تورك وزيراً للداخلية، وفهمي أدك وزيراً للتجارة وتورغوت أوزال وزيراً للزراعة، وعبد الكريم دوغر وزيراً للصناعة[4].

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 186؛ .Feroz Ahmed, op. cit., p. 341
(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3؛
Wikepedia. Necmettin Erbakan, www.Org/wiki/.com, p. 1.
(3) محمد نور الدين، تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية في السلطة، مجلة المستقبل العربي، ع287 مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 2003)، ص 23؛ عاشور، ص 5؛ The 1970s, op. cit., p. 49.
(4) ملفة الأحزاب السياسية التركية، 1923-1984، ص 80.

وقد أعرب سليمان عارف عن أمله عند تشكيل الائتلاف بين حزبي السلامة والشعب الجمهوري قائلاً: - "لقد وصفت العلمانية منذ زمن طويل في بلدنا بأنها عداء للدين ومارست ضغوطاً قاسية على المتدنيين وقبل أي شيء يجب هدم هذه الصورة وتفريق تلك السحب الغائمة في حرية الفكر والاعتقاد"[1]. مع هذا واجهت تلك الحكومة العديد من التحديات السياسية كان من أبرزها العفو الذي شمل جرائم الفكر والاعتقاد الذي كان من أهم فقرات بروتوكول الائتلاف فعندما عُرض الموضوع على البرلمان صوّت بعض نواب حزب السلامة ضد شمول أصحاب الأفكار اليسارية بالعفو وهؤلاء السجناء اليساريون البالغ عددهم (4000) سجين اعتقلوا أيام الحكم العسكري[2]. وكاد هذا الموقف أن يؤدي إلى انهيار الائتلاف، وعلى أثر ذلك قام أعضاء حزب الشعب الجمهوري بعقد اجتماع لتدارس الموقف ومعالجته، الأمر الذي دفع بأجاويد إلى التهديد بالاستقالة غير أن أعضاء حزبه وجدوا أن الأوضاع غير مواتية للاستقالة[3]. وتلافياً لانهيار الائتلاف جراء النقاش على تلك الفقرة في البرلمان ولمعالجة الموقف، عمل أربكان على تأجيل طرح القضية في البرلمان واستبدال جدول الأعمال بمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية[4]. كان وراء تحالف أجاويد - أربكان دوافع لكلا الطرفين مع أن الائتلاف لم يستمر طويلاً فكان لكل منهما هدف أراد تحقيقه، فبالنسبة لأجاويد أراد تحقيق رغبته في استلام السلطة بعد استحواذ حزب العدالة عليها لمدة طويلة على الرغم من التباين بين حزبه وحزب أربكان، من جانب آخر أراد أربكان من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري أن ينفي صيغة الرجعية عن حزبه على أثر ترويج بعض الطروحات بأنه حزب مغلق، فضلاً عن ذلك تمكّن من إدخال عدد من أنصار حزبه إلى الوظائف والإدارات عن طريق الوزارات التي تسلمها أعضاء حزبه فضلاً عن استثمار الموارد المالية لتعزيز الشأن الديني من خلال تولي رئاسة الشؤون الدينية[5].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 103.
(2) حسين، المصدر السابق، ص 23.
(3) Feroz Ahmed, op. cit., p. 341.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 104.
(5) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 86.

ب - أربكان والمشكلة القبرصية:

فضلاً عن الأزمات الداخلية التي تعرض لها الائتلاف الحكومي واجه على الصعيد الخارجي أزمة سياسية وهي الانقلاب العسكري في قبرص[*] فظهرت المشكلة في إطارها المعقد عندما وقعت اشتباكات بين رجال الجيش القبرصي وقوات الحرس الوطني في 15 تموز 1974 التي كانت خاضعة لتوجيهات الضباط اليونانيين وانتهت بحدوث انقلاب عسكري وقيام جمهورية قبرصية جديدة مما خلق ظروفاً مناسبة لانضمام قبرص إلى اليونان الأمر الذي اتخذه الأتراك مسوغاً للتدخل العسكري[1]. فقد أثارت تلك الخطوة قلق تركيا فعبّرت عن ذلك بمذكرة أرسلتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 17 تموز 1974 أعربت فيها عن غضبها واستيائها وبيّنت أن هذا الانقلاب ضد الرئيس القبرصي مكاريوس هو استيلاء لليونانيين على الجزيرة، أما زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش فقد صرّح مطالباً بالتحرك العسكري من قبل بريطانيا وتركيا بوصفها دولاً ضامنة لاستقلال قبرص ومنع اليونانيين من تحقيق هدفهم[2].

اتخذت الحكومة التركية قرار التدخل لاعتبارات مهمة مثل تأمين حماية الجالية التركية التي ترتبط بصلة القرابة بأهالي تركيا، فضلاً عن القضايا الأمنية المترتبة على الموقع الجغرافي الذي يكمن قرب الجزيرة على السواحل التركية الجنوبية[3]. وعلى هذا الأساس اتخذت حكومة أجاويد - أربكان قراراً بإنزال القوات العسكرية في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص حيث تتركّز الجالية التركية معللين ذلك بوقف

(*) تعد جزيرة قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط تبلغ مساحتها 9251 ميلا مربع وعدد سكانها يزيد عن 640 ألف نسمة، برزت أهميتها كقاعدة عسكرية لحلف شمال الأطلسي وبريطانيا، كما تعد نقطة الالتقاء بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، (القاهرة 1965)؛ فواد، المصدر السابق، ص 161.

(1) Turkey and Greece Prisoners of Domestic Politics, Economist, no. 2, 21 July 1976, pp. 27-29.

(2) وليد محمود أحمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية - اليونانية 1960-1974، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 1999)، ص 52؛ Shaw, vol. 2, op. cit., pp. 314-420.

(3) فواد، المصدر السابق، ص 4.

المذابح التي كان اليونانيون القبارصة يرتكبونها في حق المسلمين الأتراك (حسب قولها)[1].

وهنا اختلفت المصادر في إسناد قرار التدخل إلى أجاويد وأربكان إذ يذكر بعض الباحثين أن مشكلة قبرص نوقشت في مجلس الأمن القومي التركي وتباينت الآراء بخصوصها وما طرح من وجهات نظر المسؤولين، فمثلاً كان لأجاويد وجهة نظر في المشكلة وإمكانية حلها من خلال الاعتماد على الحليفة بريطانيا إذ قال: - "إني أعرف حلاً وسطاً وبإمكاننا حل هذه المشكلة وفقاً للشعار الذي رفعه أتاتورك: (سلام في الداخل سلام في الخارج). ولأتوجه أنا فوراً إلى إنكلترا ولأتباحث مع رئيس الوزراء نلسن Nilson خاصة وإن إنكلترا واحدة من الدول الثلاث المكلفة بحماية الوضع واستقراره في قبرص ونحن بالاتفاق مع الإنكليز يمكننا إنزال جنودنا بسلام في القواعد العسكرية التي تخصهم في الجزيرة وبدون إراقة الدماء، والجنود الإنكليز بالاشتراك مع جنودنا يمكنهم إعادة الهدوء إلى الجزيرة.. ويغلق ملف المشكلة "[2]. أما أربكان فكان له رأي مخالف لرأي أجاويد إذ قال: - "إن قبول عرضكم هذا وحل المشكلة من قبل الإنكليز أمر محال وإنهم يريدون أن يكونوا في جانب الروم واليونانيين، وحتى لو قبلوا فمن المحتمل أن يكون هذا الحل أكثر خطورة بالنسبة لنا فمن الممكن أن يقوموا بالضغط علينا لإجبارنا على قبول الحل اليوناني بعد أن يجعلوا من حُماتنا رهائن في أيديهم"[3].

من جانب آخر نسب إلى أجاويد اتخاذ قرار إرسال الجيش التركي إلى قبرص، لامتلاكه السلطة الكافية ولأنه يتمتع بالامتيازات التي تؤهله اتخاذ قرار بهذه الخطورة[4]. ومن أجل ذلك اتخذ قرار التدخل في الجزيرة في 20 تموز 1974 مما أكسبه تأييداً وشعبية فأصبح أجاويد بطلاً قومياً في نظر الأتراك وأطلقوا عليه فاتح قبرص[5].

وهناك من ينسب إلى أربكان قرار التدخل بدعوة أن أجاويد كان خارج تركيا فوجد أربكان الفرصة سانحة لاتخاذ قرار التدخل من خلال الصلاحيات التي

---

(1) أبو غنيمة، هندسة المحركات، ص 4.

(2) Prof. Dr. Seaim Palavan, Analtiuor, Erbakan' insoyu, s. 3, www.Erbakan.com.

(3) A.E., s. 4.

(4) "Irrespective of who wins in Turkey ", Middle East, no. 31, Jan. 1977, p. 15.

(5) حسين، المصدر السابق، ص 142.

يتمتع بها كونه نائب رئيس الوزراء فعقد اجتماعاً لقادة القوات البرية والبحرية والجوية وتمكّن من إقناعهم بالتصدي للإنزال العسكري ردًّا على الاعتداء اليوناني الذي طرح شعار الوحدة القبرصية [إينوسيس Emosis] مع اليونان وتطهير قبرص من المسلمين الأتراك[1]، وأن أربكان هو من أقحم أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص حتى إنه ساد تصور واسع النطاق بأنه في حال تسلم أربكان السلطة مرة ثانية فانه سيحاول القيام جاهداً لإيجاد حل سريع لتلك المشكلة[2]. وقد كان لحزب السلامة دوراً إيجابياً في تعبئة الجماهير قبل عملية الإنزال العسكري وبعدها، فقد قام أعضاء الحزب بتحشيد الشعب على مستوى القاعدة والبرلمان وفي الحكومة على مستوى الوزراء حول تقديم المساعدة للأتراك القبارصة من الوطن الأم[3].

إن خطوة أربكان تلك حظيت بتأييد وبمساندة كبيرة من أعضاء حزبه فقد ذكر أورهان أصيل تورك وزير الداخلية قائلاً: - "إننا في مواجهة هذا الموضوع الوخيم في قبرص يجب علينا إنزال قوات في الجزيرة فوراً ويجب أن نسيطر على الخط الأخضر ولا وسيلة أخرى غير هذه"[4]. بالمقابل أشارت الصحافة المحلية بأن أربكان هو الذي أقنع مجلس الوزراء بالتدخل في قبرص فرفض أجاويد ذلك مؤكداً بالقول: - "إن اتخاذ القرار [التدخل في قبرص] كان أمراً جماعياً"[5]. ثم جاءت الهدنة بقرار من أجاويد بحجة حاجة العسكر إلى الهدنة في الوقت الذي رفضها أربكان ووصفها بالإجراء المتعجل وهو الذي لم يمكن من تحقيق الأهداف الكاملة للعملية[6]. فتمّ التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار بين البلدين في 22 تموز1974 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وتمت المباشرة بتبادل الأسرى العسكريين بين الطرفين، وفي الوقت الذي تمّ فيه إعلان وقف إطلاق النار في الساعة الخامسة من مساء يوم 22 تموز 1974 من جانب الطرفين إلا أنه سرعان ما تجدد القتال في اليوم

(1) مقابلة شخصية مع ياسين خطيب أوغلو أحد قيادي حزب الرفاه في 2007/9/29.
(2) "Cyprus will remain atoughnut to crack", Middle East, no. 31, Jan 1977, p. 15.
(3) حزب السلامة القومي إلى.. أين؟ مجلة المجتمع، ع323، س7، (الكويت 1974)، ص 5.
(4) أوجار، المصدر السابق، ص 177.
(5) جهاد الخازن، ولادة إسلامية لبرالية، مجلة كفاية خمسين سنة، ص 4؛ www.Islam on line.com.
(6) Feroz Ahmed, op. cit., p. 345.

التالي، علماً بأن وقف إطلاق النار المذكور لم يمنع الأتراك من التقدم للاستيلاء على المزيد من الأراضي القبرصية، كما لم تتمكن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من استخدام قوتها لأجل فض الاشتباكات بين الجيشين إلا في تشرين الأول 1974[1].

وعلى الرغم من ذلك تمسك أربكان وحزبه بفكرة إقامة دولة مستقلة في الجزيرة ولعل ذلك يرجع إلى النظرة الدينية للحزب والرافضة لخضوع المسلمين الأتراك لدولة يونانية مسيحية[2]. وظل أربكان يطالب بقيام دولة مستقلة في قبرص ففي عام 1977 وعلى أثر احتدام النزاع بين تركيا واليونان طلب أربكان من شريكه في الحكومة ديميريل إعلان دولة مستقلة من جانب واحد إلا أن ديميريل رفض طلبه[3]. وكما هو معروف إن توجهات ديميريل للغرب كانت أحد أسباب رفض طلب أربكان، ولا تزال المشكلة القبرصية قائمة إلى حد الآن.

ج – أربكان والمكاسب التي حققها من الائتلاف الأول:

تمكن أربكان من تحقيق بعض الإنجازات من خلال ائتلافه مع حزب الشعب على الرغم من قصر مدة وجوده بالحكومة، ومما لا شك فيه أن تلك الإنجازات جاءت لصالح الحركة الإسلامية التي استفادت من وجود الإسلاميين في السلطة لأول مرة[4]. فقد مثّل الائتلاف مكسباً عظيماً لحزب السلامة والتيار الإسلامي الذي اعترف به من قبل حزب الشعب الجمهوري والمؤسس من قبل كمال أتاتورك[5] الذي انصبّ مشروعه أي مشروع حزب الشعب الجمهوري على إنهاء دور الإسلام على عكس حزب السلامة الذي تبنّى التمسك بالإسلام وقيمه[6]. فضلاً عن ذلك أعطى حزب السلامة الصبغة الوطنية الإسلامية لبعض دوائر

(1) Metin Munir, Turkey review foreign policy after U.S army embargo, Middle East, no. 6, March 1975, pp. 10-72.
(2) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 51؛ حسين، المصدر السابق، ص 146.
(3) تركيا، الملف الثالث، المصدر السابق، ص 127.
(4) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 332.
(5) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 24.
(6) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 253.

الحكومة بوجود الوزراء الستة فضلاً عن شخصية أربكان[1]. فقد أسهمت مشاركتهم بتعزيز النفوذ الإسلامي في الحياة العامة على الرغم من قصر عمر حزب السلامة وقلة تمثيله في البرلمان التركي إلا أنه مثّل انعطافة كبيرة في الحياة السياسية التركية ومنحته المشاركة في الائتلاف فرصة لإثبات وجوده كقوة سياسية إذ شبّه الحزب (ببيضة القبان) بمعنى أن بيده إمكانية ترجيح طرف على آخر[2].

وعلى الرغم من أن مقتضيات العملية السياسية فرضت عليه الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري، فإن تلك المشاركة عبّرت عن أول اختراق إسلامي للسلطة التنفيذية في الجمهورية العلمانية منذ تأسيسها على يد أتاتورك عام 1923[3].

ولإدراك أربكان حاجة المجتمع التركي إلى إعادة بنائه على أساس عقيدته الإسلامية فقد أولى من خلال وجوده بالحكومة الائتلافية وأعضاء حزبه عناية كبيرة للتعليم الذي يعدّ الأساس المتين الذي تبنى عليه النهضة الإسلامية الحديثة وذلك من خلال الاهتمام بالتربية الدينية والعناية بالتثقيف الأخلاقي في المدارس[4]. لقد أسهم نجاح حزب السلامة الوطني وحصوله على مقاعد برلمانية في إثبات وجوده بوصفه حزباً سياسياً إسلامياً عرفته تركيا دخل معترك الحياة السياسية[5]. فقد استطاع أربكان خلال وجوده في الائتلاف الحكومي فتح عدد من مدارس الأئمة والخطباء واستحصال الموافقة لتدريس مادة الأخلاق (التربية الدينية) بصورة إجبارية[6].

كذلك كان السماح للجمعيات الإسلامية بممارسة أنشطتها الخيرية وزاد من مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد العالية للشريعة الإسلامية[7]، فضلاً عن فسح المجال أمام المسلمين لعرض طروحاتهم من فوق منبر البرلمان[8]. ويمكن القول إن

(1) الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 5؛ الجليلي، العنف السياسي في تركيا، ص 9.
(2) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 29.
(3) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 29.
(4) بروفسور، يخوض المعركة ضد أتاتورك، مجلة المجتمع، ع185، الكويت 1974، ص 2.
(5) محمد نور الدين، تركيا الزمن المتحول قلق الهوية وصراع التيارات، (بيروت 1990)، ص 75.
(6) سليمان مدني، تركيا اليهودية، دار الأنوار، (دمشق 1998)، ص 129؛ النظام الداخلي لحزب السلامة، الفقرة (1-7)، المصدر السابق، ص 1-2.
(7) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 255.
(8) نوري، ملفة 54.

من أهم الإنجازات والمكاسب التي حققها أربكان من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري هو تراجع الأخير عن موقفه واعترافه بالإسلام بوصفه تياراً سياسياً الأمر الذي أسهم بالسماح لخريجي المدارس الدينية بالالتحاق بالجامعات وقبولهم للعمل في أجهزة الشرطة بعد أن كان قبول هؤلاء محدداً بمدارس الشريعة[1].

د – أربكان وأسباب انهيار الائتلاف الأول 18 أيلول 1974:

مما لا شك فيه أن قيام ائتلاف حكومي من حزبين يحملان فلسفتين مختلفتين من الممكن انهياره بسهولة، حيث طرحت آراء وتفسيرات حول انهيار الائتلاف وعدم استمراريته فيرجح البعض أن تواجد الإسلاميين في الحكومة وعلى رأسهم أربكان كان سبباً قوياً لإنهاء الائتلاف لتخوّف القوة العلمانية من تغلغل الإسلام في جسد الدولة[2]. وهذا ما أكده تصريح أجاويد عند تقديم استقالته قائلاً: - "لا يمكن أن أسمح بمساعدة حزب السلامة للاستيلاء على الدولة"[3].

ولعل هذا التصريح يعطي تصوراً عن مدى الاختراق المؤسسي لحزب السلامة الوطني لذا تجاهل أجاويد قواعد البروتوكول الذي خوّل أربكان القيام بمهامه في حال سفر رئيس الوزراء، ووضع بديلاً عنه الأمر الذي فسّر بكونه تهميشاً وتخوّفاً من أربكان وحزبه[4]. فضلاً عن ذلك هناك من يرى أن تخوّف أربكان من فقدان هوية حزبه وذوبانها بالانصهار مع حزب الشعب من خلال انصياعه لأوامر أجاويد دفع به إلى العمل على إعاقة أعمال الحكومة من خلال عرقلة تنفيذ أي إجراء تقدم عليه الحكومة بهدف تأكيد وجوده[5]. أما التفسير الآخر فيعلل سبب انهيار الائتلاف هو شخصية أربكان وافتقاره للخبرة السياسية والعلاقات المتباينة بين حزبه والأحزاب التركية الأخرى فضلاً عن ذلك طروحات أربكان نفسه التي

(1) الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 3.
(2) أوجار، المصدر السابق، 129.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 287.
(4) Stephen Kinzer, "Man in the News; Necmettin Erbakan: in Turkey a Zealovs pragmatist", The New York Times, 30 June 1996.
(5) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، المصدر السابق، ص 228.

عدّت غير جدية بشأن تطوير العلاقات مع الدول العربية في الحصول على دعم منها لتطوير الاقتصاد التركي[1].

وقد يكون أرجح هذه الأسباب وراء انهيار الائتلاف هو نجاح العملية العسكرية في قبرص تموز 1974 وما ترتب عليها من نتائج لصالح أجاويد دفعته لاستثمار ذلك بتقديم استقالته ومطالبته بإجراء انتخابات مبكرة للانفراد بالحكم[2].

ثالثاً: أربكان ودوره في الحكومة الائتلافية الثانية (حزب العدالة – حزب السلامة الوطني – حزب الحركة القومي) آذار 1975 – حزيران 1977

كان لنجاح أجاويد في قبرص إلى الحد الذي اخذ يقارن بمصطفى كمال عاملاً مشجعاً لتقديم استقالته والمطالبة بانتخابات برلمانية[3]. إلا أن حساباته لم تكن دقيقة إذ جُوبه طلبه بالرفض من قبل أعضاء البرلمان ومن ضمنهم أعضاء حزبه فلم يحصل على تأييدهم ويكمن السبب في عدم تأكدهم من إمكانية الفوز بالانتخابات[4]. فضلاً عن ذلك اتخذت الأحزاب اليمينية (حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي) موقفاً مشابهاً مؤكدة عدم رغبتها بتشكيل حكومة بقيادة حزب الشعب الجمهوري لذا لم تتفق فيما بينها وظلت منقسمة على نفسها[5]. وقد خلق إنهاء الائتلاف الحكومي أزمة وزارية استمرت مدة تزيد على ستة أشهر بعد استقالة أجاويد في 18 أيلول 1974[6]، الأمر الذي استدعى قيام رئيس الجمهورية فخري كورتورك بمساعٍ لتشكيل حكومة ائتلافية إلا أن ذلك لم يُسفر عن نتيجة لانعدام التوافق بينها، فمثلاً كان حزب الشعب الجمهوري مستعداً لدعم أية حكومة ضمن شروط منها قيام انتخابات فعارضت الأحزاب اليمينية تلك الخطوة، هذا فضلاً عن إصرار الحزب الديمقراطي المنشق عن حزب العدالة على

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 2.

(2) "Turkey: all out", The Economist, 21 Sep. 1974, p. 48; The 1970s, op. cit., p. 49.

(3) Feroz Ahmed, op. cit., p. 345.

(4) تركيا، الملف الثالث، المصدر السابق، ص 121.

(5) Metin Munir, Early Turkish Election, might end political instability, Middle East, no. 31, May 1977, p. 10؛ رضوان، المصدر السابق، ص 110.

(6) هلال، المصدر السابق، ص 129.

معاداة فكرة تولي ديميريل الحكومة مما اضطر رئيس الجمهورية وضمن صلاحياته الدستورية تعيين البروفسور سعدي أرماك[*] Ermak رئيساً للوزراء في حكومة وطنية فوق الأحزاب معتمداً على عدد من التكنوقراط من خارج البرلمان إلا أنه فشل لعدم حصوله على ثقة البرلمان وبالكاد حصلت حكومته على (17) صوتاً[1].

وفي ظل المناخ السياسي المهيمن والظروف الموضوعية اضطر حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل للائتلاف مع الأحزاب اليمينية (حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي)، فتشكلت الحكومة في 31 آذار 1975 وأطلق عليها اسم حكومة (الجبهة القومية)[2]. تولى فيها ديميريل رئاسة الحكومة وتسلم أربكان منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثانية فتمكن الأخير من إعادة رجاله مرة أخرى إلى الحكومة بعدد الحقائب الست نفسها إذ مثّل في هذه الحكومة كل من حسن أقصاي وزيراً للدولة، إسماعيل مفتي أوغلو وزيراً للعدل، أورهان أصيل تورك وزيراً للداخلية فهيم أداك وزيراً للأشغال العامة، وتورقورت أوزال وزيراً للزراعة، وأحمد توفيق باقصو وزيراً للعمل[3].

وبطبيعة الحال إن التعاون والتآزر وتوافق الآراء في المعارضة شيء وفي موقع السلطة شيء آخر لذا بات من الواضح ومنذ بداية الائتلاف أن هذه الظاهرة السلبية انعكست على عمل الحكومة وعجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت بالتفاقم حتى بلغ معدل التضخم 40%، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ثلاثة ملايين عاطل وتزايدت حوادث العنف السياسي، مع هذا استطاع أربكان أن يثبت دعائم قوته من خلال منصبه نائباً لرئيس الوزراء

(*) سعدي أرماك: ولد في عام 1904، بقونية درس الطب في كلية برلين ثم عمل طبيبا حكوميا في أنقرة وتسلم رئاسة دائرة العمل والزراعة، وشغل منصب رئيس الوزراء من 13 تشرين الثاني 1974 – آذار 1975. انتخب في الجمعية الاستشارية بعد التدخل العسكري في 12 أيلول 1980. للمزيد من المعلومات ينظر: الطائي، المصدر السابق، ص 136.

(1) تركيا – فخري كورتورك، مجلة الأسبوع العربي، ع763، س15، 21 كانون الأول، بيروت 1974؛ Metin Munir "Turkish Government Crisis Continues", Middle East, no. 7, April 1975, p. 25.

(2) رواء زكي الطويل، وصال العزاوي، تركيا، دراسات في السياسة والاقتصاد، المكتبة الوطنية، بغداد 2002، ص 17؛ فيروز أحمد، تدخل العسكريين، ص 292–230.

(3) أبو غنيمة، هندسة المحركات، ص 3.

وتمكن من فرض سيطرته في الحكم مثله مثل ديميريل متحدياً الدستور فقد تمكّن من دفع أفكاره الإسلامية إلى حيّز التطبيق فضلاً عن تبنّيه حملة التصنيع[1].

وخلال ثلاث سنوات أصبح أربكان عنصراً مؤثراً في السياسة، إذ لا يمكن تشكيل ائتلاف من دون مساندته وكان يتنبأ على الدوام بأنه سوف يفوز بثلث مقاعد البرلمان ويكرِّر أن أي حزب لم يتمكن من تسلّم السلطة من دون مشاركة حزبه[2].

أ – أربكان والنظرة القومية (مللي كروش):

نشر أربكان في عام 1975 بياناً أطلق عليه اسم مللي كروش أو النظرة القومية تحدث فيه بعبارات عامة عن التربية الدينية والأخلاقية مع تركيز أكثر على الاستقلال الاقتصادي وعمليات التصنيع وهو يحذر من الانجرار وراء أوروبا ويعدّ الدخول في سوقها مشروعاً مرفوضاً بوصفه مشروعاً كاثوليكياً وصهيونياً من أجل امتصاص خيرات تركيا وإبعادها عن الإسلام، ودعا بالمقابل إلى علاقات اقتصادية وتعاون أوثق مع الدول الإسلامية ثم تبلور هذا البيان ليكون ما يعرف بحركة "مللي كروش" وهي واحدة من أكبر إن لم تكن أكبر الحركات الدينية تأسست في ألمانيا عام 1976 إلى جانب مجموعة من الجمعيات الإسلامية[3]. وقد صرّح أربكان قائلاً: - "نحن لسنا حزباً ولكننا حركة"، والحركة التي يقصدها هي المللي كروش أي الفكر الإسلامي، نظراً للقيود العلمانية للدستور التركي الذي يجرم استخدام مصطلحات أو تعبيرات دينية من قبيل التيار الإسلامي أو التيار الديني، والمللي كروش من وجهة نظر أربكان هي "تعبير عن الفكرة التي يحملها الإسلاميون في تركيا التي تحمل مشروعاً للنهوض التركي" مستنداً إلى الأيديولوجية الإسلامية والخبرة التركية لا سيما العثمانية وهدف المللي كروش في فكر أربكان هو "تحويل المجتمع التركي إلى الإسلام" ومكان واحد يرتبط بشيء واحد، فتركيا خدمت الإسلام ألف سنة بكل

(1) لوسيل دبليو بنفنسر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد، د. ت.
(2) Munir, "Early Turkish Election", op. cit., p. 10.
(3) Millie Gôrüs, Wikipedia the Free Encyclopedia, www.all about Turkey.

جهدها حتى دقت أبواب فيينا، ويستذكر أربكان بشارة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بفتح القسطنطينية ومباركته لأمير الفتح ولجيش الفتح، ويتساءل عن الخصوصية التركية ويقول: - "الجيش- رؤية للحق والإسلام وهذا عز وشرف لتركيا عزتنا في الإسلام"[1].

وحركة المللي كروش هي الحصانة الأساس للإسلام السياسي في تركيا، التي عرفت بعدائها لإسرائيل بشكل خاص والغرب بشكل عام إذ يذكر أحد قياديي حركة مللي كروش صادق البيراق: - "حتى السبعينيات ظلت تركيا موالية للغرب ولا علاقة لها بالشرق أو العالم الإسلامي وهناك في تركيا من يصرّ على أن تركيا مكانها في الغرب أما نحن فكلنا نقول إن قبلتنا هي مكة ورأسنا في الأناضول وأحد ذراعينا في القوقاز والأخر في البلقان"[2].

وقد اتسمت "مللي كروش" بخصائص عدة، فهي فكرة تقوم على قوة الحق والعدل لا على قوة الجبروت والتسلط تقوم على الرحمة والمحبة وحقوق الإنسان وتسعى لتحقيق السعادة داخل تركيا وخارجها، ولقد تأسست المللي كروش لهدف محدد هو خدمة المهاجرين والحفاظ على هويتهم وثقافتهم الإسلامية من الذوبان ثم إتمام إعادة تأهيلهم وانخراطهم في المجتمع مرة أخرى بعد عودتهم إلى تركيا، ولكن تحوّل الوجود التركي في ألمانيا بمرور الوقت من وجود مؤقت إلى وجود مستمر ألقى على عاتق الجمعية تبعات جديدة تمثلت في الحفاظ على الجيلين الثاني والثالث لتأصيل الإسلام في نفوسهم واندماجهم في المجتمع الألماني وإعطاء الألمان صورة حضارية عن الإسلام[3].

وكان من الطبيعي أن يصاحب تطور الهدف نقلة مماثلة في الآلية عن طريق إنشاء المؤسسات المتكاملة والإشراف على الأنشطة الإسلامية في المساجد والهيئات الثقافية ومدارس تعليم القرآن الكريم، وقد نجحت هذه الجمعية منذ تأسيسها في تأدية مهامها لصلتها الوثيقة بأربكان الذي منحها علمه وخبرته للمجتمع الألماني

(1) مقابلة مع الأستاذ نجم الدين أربكان في 2007/9/28.
(2) مقابلة شخصية مع صادق البيراق أحد قياديي الملي جروش، قناة الجزيرة الفضائية برنامج تحت المجهر 2007/7/31، www.Aljazeera.com
(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 245.

وهذا ما دفع الكثير من الأوساط الألمانية إلى جعل أربكان المؤسس الحقيقي والأب الروحي للمللي كروش[1].

ويُعرِّف أربكان (النظرة القومية) بأنها "الرؤية المعبّرة لكل قيمنا المتوارثة لتاريخ أمتنا ومعنى الرؤية القومية هو رؤية أمتنا لذاتها، إن الإيمان الكامل في قلب السلطان محمد الفاتح عند فتح إستنبول مهما كانت كنيته تلك هي الرؤية القومية بالنسبة لنا، إن أمتنا قد امتلكت العالم طوال ألف عام بالرؤية القومية، اليوم أيضاً إن العلاج لكل آلامنا يكمن في الرؤية القومية"[2]. كما يرى شوكت قازان أن هدف مللي كروش أن تكون تركيا دولة مستقلة غير تابعة لأحد والاكتفاء داخلياً وأن تحتفظ تركيا بالأخلاق والديمقراطية وحرية الاستقلال وحقوق الإنسان وأن المسلمين متساوون أمام القانون وأن "خير الناس من نفع الناس"[3].

إن اسم (مللي كروش) بقي مرتبطاً بحركة دينية سياسية تمثلت بالأحزاب التي أسسها أربكان، فحزب النظام الوطني والسلامة الوطني تبنى كل منهما مشروع التأكيد على الأخلاق الإسلامية وترسيخها في عقل ووعي الناس من أجل الموازنة مع التحول المادي في المجتمع فالإسلام هو وسيلة للإحياء الأخلاقي وهذا الإحياء هو أساس التطور المادي لذا فإن الفكرة ليست أصولية إسلامية[4].

وذكر ياسين خطيب أوغلو قائلاً - "إن برنامجنا يختلف تماماً عن الحركات الإسلامية كلها فلها نظام يختلف عن الحركات ولنا قانون خاص كحزب سياسي، نعمل على كيف نأتي أولاً للشعب لتحقيق الرفاه الاقتصادي وبعد ذلك الشعور الإسلامي "[5]. في الثمانينيات تبنى حزب الرفاه هذه الفكرة ورأى بأن على الدولة أن تهيئ الأرضية لبناء قاعدة أخلاقية وتطوير الفكرة من النظرة القومية إلى النظام العادل الذي يهدف إلى تحقيق النظام الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق رفاهية المجتمع كما سيرد لدينا لاحقاً.

(1) السيد، المصدر السابق، ص 10؛ Kucukcan, "State Islam and Religious…", p. 492.
(2) Harper, "Turkey-Yesterday: Today and Tomorrow", p. 3.
(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/29.
(4) Necmettin Erbakan in https://en-wikipedia_org/wiki, p. 3.
(5) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/28.

ب - أربكان وحملة التصنيع:

بقيت فكرة التصنيع الثقيل ملازمة لأربكان مُنذ تبنيه لمشروع المحرك الفضي (غموش ماتور)، وقد وجد أن لتسلمه جانباً مهماً من المسؤولية السياسية فرصة لإعادة إحياء المشاريع الصناعية فبدأ بحملة كبيرة للتصنيع تمثلت بإقامة مصانع حربية لتزويد تركيا بما تحتاج إليه من سلاح وقطع غيار بدلاً من اعتمادها على الدول الأجنبية، واشتملت تلك الحملة على بناء صناعات ثقيلة لتعتمد عليها الدولة، وقد أوضح أربكان أهمية تلك الحملة في بيان نشرته جريدة ملليت Milliyet التركية العلمانية بتاريخ 3 أيلول 1975 جاء فيه: - "إن تركيا ستتحول من بلد ينتظر قطع الغيار من الدول الأخرى إلى دولة تصدر إنتاج صناعتها الثقيلة للبلدان الأخرى" ولربما جاء طرح أربكان متزامناً مع حظر الأسلحة الذي فرض على تركيا نتيجة إنزال قواتها في قبرص[1].

وخلال وجوده بالسلطة رفع شعار "مصنع لكل ولاية"، دفاعاً عن إعادة توزيع الصناعات في تركيا، ومما يذكر بهذا الخصوص أن أربكان وحزبه ظل مدافعاً ومتعصباً للصناعة الوطنية الثقيلة وإنتاج الطاقة ويؤمن بوجوب قيادة الدولة وتوجهها للمشاريع الصناعية كما يعارض الصناعة التجميعية[2]. وعُرف عن أربكان بأنه يمتلك فلسفة اقتصادية - صناعية وذلك من خلال تأكيده على أهمية الصناعة ودورها في التقدم فقد أشار إلى ذلك بالقول: - "لا يمكن النمو والتقدم من خلال مرافق السياحة والزراعة فقط ومن يقول ذلك غافل عن الحقيقة؛ إن ما يلزمنا هو ثورة صناعية وتطوير الصناعات الثقيلة إذا لم نصنع مصانعنا فلم نتمكن من مقارعة الغرب"[3]. وفي مقابلة صحفية أجرتها نشرة ميت النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط مع أربكان للتحدث عن خطط الحكومة المقبلة من خلال الخطة الخمسية (1978-1982) أضاف قائلاً: - "إنه تمّ تشكيل مؤسسة جديدة تسمى تومسان Tumasan تقوم ببناء عشرة مصانع للمحركات، وإن سياسة وزارة

(1) "Turkey steps up arms industry", Middle East, no. 22, Aug. 1976, p. 10؛ رزق، ص 13.
(2) النظام الداخلي لحزب السلامة، المصدر السابق، الفقرات (88-90-95)، ص 15-16.
(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 251.

الصناعة والتي يشغلها عضو من حزب السلامة (عبد الكريم دوغر) تقضي بأن يصنع كل محرك من قطع تركية 100% وبعد ثلاثة أعوام ستكون هناك ثلاثة مصانع جديدة "[1]. وتحدّث أربكان عن تلك المصانع ومواقعها وطبيعة عملها قائلاً: "منها مصنع محركات الديزل في قونية الذي سينتج مئة ألف محرك ويعمل فيه خمسة آلاف عامل، ومصانع للطائرات والعدد الحربية ومصنع سماد، ومصنع صب المعادن في منطقة يوزغات Yozgat"[2]. كما ذكر أربكان في مؤتمر صحفي عقده لمناقشة موضوع الصناعات الثقيلة كونه يشغل منصب رئيس المجموعة الاقتصادية في مجلس الوزراء إذ أعلن في هذا المؤتمر إنهاء مرحلة والبدء بمرحلة جديدة بمسيرة تركيا الاقتصادية[3].

وينتقد أربكان التقليد ويتصور أن تركيا فقدت الكثير في تقليدها للغرب وضمن هذا السياق يذكر قائلاً: - "لقد فقدنا الكثير باكتفائنا بالتقليد والآن ها نحن نقلع مرحلة التقليد ونبدأ مرحلة الرؤية القومية وإن عصر البيروقراطية قد أغلق وها هو عصر الديناميكية وعصر النهضة السريعة قد بدأ" ويستمر قائلاً: - "إننا نغلق عصر نقاش الرجعية والتقدمية وها نحن نبدأ عصر التقدميين، المؤمنين بالتقدميين إن أكبر حملة نهضوية وأهمها في تاريخ الجمهورية التركية قد بدأت ويقوم على تنفيذها مجموعة لا يستهان بها من المؤمنين بقوميتهم"[4]. وقد طرح أربكان في هذا المؤتمر الصحفي مسائل مهمة بخصوص الصناعة الثقيلة وأثرها في الاقتصاد والنهضة الصناعية في تركيا وقال: - "إننا نشعر بالسعادة الغامرة لالتفاف أمتنا العظيمة بمؤسساتها السياسية وغير السياسية حول الحملة الصناعية التي تبنيناها لتأسيس صناعة ثقيلة تشكل الأساس في النهضة الكبرى وهدفنا القومي، إلا أن أكثر ما يسعدنا هو التفافنا الكامل كجسد واحد وقلب واحد مهما اختلفت توجهاتنا حول قضيتنا القومية لتحقيق النصر المؤزر كما حدث في انتصار قبرص"[5].

(1) مقابلة شخصية مع أربكان منشورة في مجلة المجتمع، ع323، س7، (الكويت 1976)، ص 35.
(2) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 5.
(3) أوجار، المصدر السابق، ص 207.
(4) عبد العزيز الداؤد، في حديث خاص مع نجم الدين أربكان، لا يمكن الإعمار بالديون، ترجمة رسول طوسون، مجلة الحرس الوطني، د.ع.، (الكويت 1990)، ص 25.
(5) Pavan, "Erbakan Insoy", op. cit., p. 9.

وطلب أربكان في المؤتمر الصحفي الدعم لتحقيق هدفه من الحملة قائلاً: - "إننا ننادي أمتنا العزيزة أن ادعمونا.. وكونوا عوناً لنا، فيجب أن نصل إلى هدفنا الذي بدأناه بهذه الحملة وأن نكون جميعاً يداً واحدة لتحقيق هذا الهدف.. إننا نسعى لا من أجل الإرهاب بل من أجل السكينة والهدوء... لا من أجل الاستغلال والاستعمار بل من أجل رفاهية الجميع ونسعى لا من أجل التبعية بل من أجل تركيا، إن هذا هو انتصار الذين يؤمنون بهذه الحملة"[1]. وعندما تعثرت هذه الحملة نتيجة مغادرة حزب السلامة للسلطة كتب أربكان ملقياً اللوم على الحكومات التي جاءت بعده قائلاً: - "منذ أن ترك حزب السلامة الوطني الساحة السياسية في عام 1978 توقفت الحملة من جانب شركائه السابقين في الائتلاف لأن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة طبّقا ما يريده الغرب أن تبقى تركيا بلداً بعيداً عن الصناعات الثقيلة، إن ما نهدف إليه لن يكون لصالح تركيا فحسب بل سيكون لفائدة الأقطار الإسلامية الشقيقة الأخرى، وفي حال وصولنا إلى الحكم سنبدأ من حيث انتهينا سابقاً وسنحاول أن نهيء حملتنا في أقصر وقت ممكن، وبهذا الشكل يكون العالم الإسلامي مؤمَّناً من ناحية الصناعات الثقيلة إلى جانب أنه سيصبح إذا تمّ ذلك صاحب صناعة حربية كذلك"[2].

ج - أربكان ومكاسب الائتلاف الثاني:

تمكّن أربكان ومن خلال وجوده في منصب نائب رئيس الحكومة في الائتلاف الثاني مع حزب العدالة من تحقيق عدد من المكاسب فعلى سبيل المثال وضع حجر الأساس لبناء مدرسة للأئمة والخطباء في منطقة يوزغات، وأوعز ببناء عشرة معاهد إسلامية وفتح ثلاثة آلاف مدرسة للقرآن في القرى، وثلاثمئة وخمسين مدرسة للأئمة والخطباء تستوعب 200 ألف طالب، واهتم بشكل كبير بفريضة الحج إذ وصل عدد الحجاج في مدة وجوده في الائتلاف إلى 150 ألف حاج[3]. ولأن حزب السلامة تبنّى في أيديولوجيته تحقيق العدالة الاجتماعية فحاول ساعياً

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 208.
(2) الإسلام في تركيا، ص 405؛ عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 5.
(3) عبد الله بو حميد، تركيا كيف الخلاص، مجلة المجتمع، ع492، س11، (الكويت 1980)، ص 19.

مساعدة الفقراء ورفع مستواهم الاجتماعي وتمليك الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية بيوت الدولة مجاناً[1]. إلا أن الإنجاز الأهم الكبير الذي أقدم عليه حزب السلامة هو بذله جهداً كبيراً بإقناع أعضاء البرلمان التركي بإصدار قانون بعودة آل عثمان إلى تركيا، وتلك الخطوة كانت بمثابة إعادة الاعتبار لهم ومن ثمة إعادة الاعتبار للإسلام في الجمهورية العلمانية[2]. وفي خطوة أخرى سعى حزب السلامة وزعيمه أربكان إلى مساعدة الفلاحين وذلك من خلال حصوله على الموافقات الرسمية بإلغاء القيود الضريبية المفروضة على القروض الزراعية وقام بتوزيع الجرارات الزراعية على الفلاحين بالتقسيط وأصدر قراراً يقضي بزراعة الحبوب بدلاً من زراعة الخشخاش[3].

وجاءت تلك الخطوات من منطلق إيجاد حلول للبطالة والعجز التجاري وتحقيق وارد إضافي يسهم في الدخل القومي ومن ثمة تحسين دخل الفرد ووضعه المادي والقضاء على التمايز الطبقي[4]. فضلاً عن ذلك طالب حزب السلامة بضرورة اعتراف تركيا بشهادات العلوم الدينية التي حصل عليها الطلاب الأتراك من مصر والسعودية وسوريا وباكستان وليبيا، وترجمة بعض الأعمال لأسماء بارزة ومعروفة مثل سيد قطب وعلي شريعتي إلى اللغة التركية من قبل مجموعة من دور النشر[5].

وفي أثناء انعقاد المؤتمر الثالث لحزب السلامة في (24 تشرين الأول 1976) تحدث أربكان فيه عن إنجازات حزبه قائلاً: - "إننا قمنا بفتح أكبر عدد ممكن من المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن في تركيا، كما أننا اشتركنا في حكومتين وإن مفتاح تشكيل الحكومات في تركيا سيبقى بإذن الله في يد المسلمين إلى الأبد وذلك لأن الله سبحانه وتعالى جعل اليمين واليسار لا يستطيعان تشكيل حكومات بمفردها إلا باشتراكنا نحن المسلمين في الحكم وهذه نعمة من نعم الله وقد قمنا ولله

(1) النظام الداخلي لحزب السلامة، المصدر السابق، فقرة (24)، ص 5؛ بروفسور يخوض المعركة، ص 2.
(2) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 211؛ حزب السلامة الوطني، ص 6.
(3) عاشور، ص 5؛ Kucukcan, "State Islam and Religion…", p. 492.
(4) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 357.
(5) السيد، المصدر السابق، ص 107.

الحمد بأداء واجبنا الديني خلال اشتراكنا في الحكم"[1]. كما تحدث أربكان في خطابه عن إنجازات الحزب والمتمثلة بوضع حجر الأساس لمعامل ومصانع عدة وذلك خلال مسيرة الحملة الصناعية الثقيلة وهاجم أربكان من خلال المؤتمر حزب الشعب الجمهوري اليساري الذي يترأسه بولنت أجاويد بالقول: - "إن حزب الشعب الجمهوري قد انتهى بالأمس ولم يأتِ إلى الحكم بمفرده بإذن الله تعالى لأن هذا الحزب حزب يساري مادي وهو الحزب الذي يسبب المشاكل الداخلية في تركيا وبمساعدة المرتزقة من الشيوعيين بقصد تخريب ما نقوم به من تعمير وبناء"[2]. وانتقد حزب العدالة التركي اليميني الذي يرأسه سليمان ديميريل في نشر العلمانية وفضح مساعيه ضد الدين وعمله على عرقلة تشريع القوانين الإسلامية في البرلمان[3].

المبحث الثالث

أربكان وانتخابات 1977:

أخذت الأحزاب في تركيا تتنافس على أصوات الناخبين الذين اعتادوا التصويت لصالح اليمين فكانت منقسمة فيما بينها انقساماً حاداً ولعل ذلك يعود إلى أسباب شخصية أو مواقف فكرية فمثلاً يفسر عداء أعضاء حزب السلامة لحزب العدالة بأنه يعود إلى مسائل مبدئية حسب قولهم[4]. على اعتبار أن حزب العدالة قد أعطى صورة بأنه حزب إسلامي على الرغم من مخالفته للإسلام في كثير من مبادئه الرئيسة فهو يدافع عن العلمانية كما جاء بها أتاتورك في الوقت الذي يرفض فيه الإسلام العلمانية، فضلاً عن ذلك اعتماد حزب العدالة على الرأسمالية مذهباً اقتصادياً والإسلام مخالف للرأسمالية[5]. وقد اتخذت تلك الأحزاب مساراً معاكساً لإجراءات الدولة فمثلاً كان لحزب

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 28.
(2) رزق، ص 13.
(3) حزب السلامة الوطني يحتفل بمناسبة عقد مؤتمره الثالث، مجلة المجتمع، ع326، س7، الكويت 1976، ص 29.
(4) أحمد، تركيا المعاصرة، ص 66.
(5) عبد الحميد، المعالم الرئيسية والأسس الفكرية، ص 436.

السلامة الوطني موقف معارض تجاه الإجراءات التقشفية التي طرحها صندوق النقد الدولي كشرط مقابل تقديم القروض لتركيا، من جهة أخرى كان لحزب الحركة القومي موقف معارض للإجراءات المشددة التي اتخذتها الحكومة لوقف العنف السياسي[1].

وعلى الرغم من تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، إلا أن ذلك لم يمنع الائتلاف من الاستمرار لمدة سنتين، ولا بد أن هناك عوامل ساعدت على استمراره نذكر منها على سبيل المثال توافق رغبة الأحزاب المؤتلفة وتعاونها في قطع الطريق أمام عودة حزب الشعب الجمهوري للحكم، لأن ذلك يعني دعم القوى اليسارية لا سيما وأن تلك الأحزاب كانت قد رفعت شعار معاداة الشيوعية واليسار (كما أسلفنا) فضلاً عن ذلك استخدم ديميريل عناصر حزب الحركة القومية لمواجهة قوة اليسار وذلك من خلال إعطائه ثلاث حقائب وزارية للحزب على الرغم من حصوله على ثلاثة مقاعد في البرلمان، أما العامل الآخر والمتمثل برغبة ديميريل وتمسكه واستعداده لتقديم التنازلات عن مبادئه مقابل الاحتفاظ بالسلطة، فضلاً عن شخصيته المرنة التي ساعدت في استمرار الائتلاف[2]. مع هذا تبنّى حزب العدالة فكرة تقديم موعد الانتخابات العامة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزيادة حوادث العنف السياسي[3]. وقد لاقت تلك الفكرة ترحيباً من قبل حزب الشعب الجمهوري لاستغلال الفرصة جراء الاختلافات الوزارية بين الأحزاب المؤتلفة فأبدى موافقته على إجرائها في الوقت الذي حاول حزب السلامة جاهداً منع ذلك ودعا إلى إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر في كانون الأول 1977[4].

إلا أن محاولات حزب السلامة باءت بالفشل وتمّ إجراء الانتخابات في الخامس من حزيران 1977، وكان وراء تقديم موعد الانتخابات آراء وتفسيرات عدة لا بد من توضيحها فهناك من يرى أن الدافع وراء تلك الخطوة هو تزامن

(1) حسين، المصدر السابق، ص 25.
(2) تركيا بعد العاصفة، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د. ت.، ص 123.
(3) Turkey Almanac, 1982, op. cit., p. 31.
(4) م. ب. م. تركيا بعد العاصفة، ص 124؛ Munir, "Early Election", pp. 10-11.

موعد الانتخابات مع موعد شراء الحبوب من المزارعين مما يترتب على الحكومة تأمين المبالغ لتسديد تكاليف الشراء الأمر الذي سيكشف النقاب عن ضعف الحكومة اقتصادياً ومن ثمة سيؤدي إلى خسارة حزب العدالة لأعداد كبيرة من أصوات الفلاحين[1]. أما التفسير الآخر من وجهة نظر البعض أن الأحزاب السياسية التركية (الشعب والعدالة) أدركت أهمية التيار الإسلامي للمجتمع التركي الذي يمثله أربكان وتفاعل الدين في الحياة العامة لا سيما مع قرب حلول شهر رمضان في تشرين الأول تخوفاً وتحسباً من كسب حزب السلامة تلك الانتخابات إذ تتأجج المشاعر الدينية[2]. ويرى البعض أنه يعود إلى الحملة التصنيعية التي أطلقها أربكان والتي كان من المقرر أن تعطي باكورة نتاجها نهاية العام وتخوّف الحزبين الرئيسين من ذلك وضمن هذا السياق يذكر أربكان تفاصيل عن موقف الحزبين من حملته التصنيعية قائلاً: - "تمّ تخصيص مبلغ 44 مليار ليرة تركية في ميزانية عام 1977 للصناعات الثقيلة وتمّ عرض الميزانية على المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ 28 شباط 1977 وبعد تمرير التخصيص في المجلس جاء إلى أنقرة رئيس (CIA) وكالة المخابرات الأمريكية في 3 آذار 1977 وتناول الغذاء مع رئيس سليمان ديميريل، وفي المساء رُفض طلب أربكان بتأجيل الانتخابات، لذا اتفق كل من ديميريل وأجاويد على تقديم موعد الانتخابات من كانون الأول 1977 إلى حزيران 1977"[3]. وسعى ديميريل إلى إجراء انتخابات مبكرة في الخامس من حزيران 1977[4]. وحتى ذلك الموعد شهد المجلس حالة عدم استقرار في تناسب القوى السياسية مما زاد حدة الصراع والاحتدام بين الأحزاب البرجوازية والحكومة الائتلافية لا سيما وأن أعمالها كانت غير مرضية[5].

(1) حسين، المصدر السابق، ص 26.
(2) رزق، المصدر السابق، ص 14.
(3) Necmettin Erbakan, 20 soru 20 cevapta adil dozen, home.arcor.de/necmeddin-erbakan/hayati/cocukluk/soyu.htm, p. 5.
(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو الرفاه في 2007/9/29.
(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 342.

أولاً: نتائج انتخابات حزيران 1977

لم تتحقق أماني من دخل الانتخابات إذ لم تسفر نتائجها عن فوز أي حزب بالأغلبية البرلمانية مما يعني أن تركيا ستعود إلى ظاهرة الائتلافات الحكومية مرة أخرى ومن ثمة ستواجه أزمات أخرى ومزيداً من المشكلات الاقتصادية وحوادث العنف السياسي بسبب الانقسامات والخلافات بين الأحزاب المؤتلفة، فبعد فرز أصوات الناخبين أظهرت النتائج تراجع حزب السلامة الوطني بحصوله على 8,6% من الأصوات وعلى (24) مقعداً بعد أن كان يحتل (48) مقعداً في انتخابات 1973 في الوقت الذي زادت مقاعد حزب الشعب الجمهوري إلى (213) مقعداً وحزب العدالة (189) مقعداً وحزب الحركة القومي (16) مقعداً[1].

جدول رقم (4)

يوضح نتائج انتخابات 1977[2]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد في البرلمان
حزب الشعب الجمهوري	%41.4	213
حزب العدالة	%36.9	189
حزب السلامة الوطني	%8.6	24
حزب الحركة القومي	%6.4	16
المستقلون	%2.5	4
حزب الديمقراطي	%1.9	1
حزب الوحدة التركي	%0.4	------
حزب العمال التركي	%0.1	------
حزب الثقة الجمهوري	%1.9	3
المجموع	-----	**450**

(1) الكسان، المصدر السابق، ص 14.
(2) الطائي، المصدر السابق، ص 140.

ومن الملاحظ على حزب السلامة أنه على الرغم من انخفاض عدد مقاعده في البرلمان إلا أن نسبة الأصوات ظلت ثابتة بمعدل (1.5) مليون صوت[1].

ولعل تساؤلات تثار عن أسباب تراجع وانخفاض شعبية حزب السلامة الوطني، مما لا شك فيه أن هناك أسباباً عديدة تتعلق بالحزب أو بشخصية زعيمه أو أعضائه، فعلى سبيل المثال حدثت الانقسامات بين أعضائه من النورسيين الذين كانوا قد أيّدوا الحزب في بداية تأسيسه ثم حملوا لواء المعارضة الشديدة وظهرت اختلافات في وجهات النظر بينهم وبين النقشبنديين على أثر مشاركة حزب السلامة بالحكومة الائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري العلماني فعارض الجناح النورسي ذلك الائتلاف على عكس الجناح النقشبندي برئاسة أربكان الذي كان مؤيداً لتلك المشاركة، وعلى أثر ذلك انسحب عشرون نائباً من الحزب فقام هؤلاء بتأسيس حزب آخر عُرف باسم النظام الوطني[2].

لكن هذا الموقف لم يحظ بإجماع النورسيين إذ لقيت الدعوات التي وجهت من دوائر حزب السلامة استجابة صادقة وشعرت هذه الحركة بضرورة التعامل مع الحزب ربما لأنهم وجدوا في ذلك فرصة طيبة لنهضة الحركة السياسية مع محتوى إسلامي مشهود، من خلال مساهمة بعض الشخصيات النورسية وأخذت مكانها من خلال مشاركتها في الحملة الانتخابية في عام 1973 وتعيين البعض من تلك الشخصيات النورسية وإعطائها مراكز قيادية مثلت الحزب في الوزارات وكان لها مشاركة في تلك الحكومة الائتلافية عام 1974[3].

وهناك رأي آخر يفسر سبب انخفاض شعبية الحزب لتعاونه مع حزبي الشعب الجمهوري والعدالة في الوقت الذي ينتقد الحزب وزعيمه مواقف تلك الأحزاب فأصبح موضع شك وريبة في مصداقيته وعدم التزامه بالشعارات التي اتخذها[4]. أما بالنسبة للبرجوازية الصغيرة فقد تخلت عن تأييدها لحزب السلامة

(1) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن بيتميز في 2007/9/29.
(2) طالب ألب، بديع الزمان والحركة النورسية، ندوة الفكر العربي الإسلامي المعاصر، ص 420.
(3) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، ص 236.
(4) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، (الأردن 1981)، ص 237؛ Almanac Turkish Daily News publication (Ankara: 1981), p. 129.

لإدراكها عدم قدرته على توفير الحماية لها أمام زحف الاحتكارات[1]. من جانب آخر أدى تأييد عدد من الإسلاميين لسياسة حزب العدالة إلى معارضة بعض أنصار حزب السلامة لهؤلاء كون حزب العدالة حزب رأسمالي يساند الصهيونية ويكون خارجاً عن الإسلام حسب اعتقادهم[2]. وهناك من ينسب تراجع حزب السلامة إلى الطبيعة السيكولوجية للأعضاء المتواجدين في الحزب من ناحية التباين الاجتماعي واختلاف المستوى الثقافي فيعده سبباً في تراجع حزب السلامة، وإن تدني أصوات الناخبين كان مؤشراً على أن الدين لم يتمكن من بلورة فكرهم وتحديد وجهتهم بعد لوجود عناصر دينية متطرفة كالأصوليين والمتحررين والفنيين[3]. فضلاً عن أن هناك من يفسر التراجع في نسبة الأصوات باستقطاب حزب الحركة القومي لأصوات الناخبين في مناطق التقاطع العلوي – السني[*] لصالح الاتجاه القومي، وربما يكون التفسير الأخير يتعلق بشخصية زعيم الحزب إذ تولدت قناعات عند البعض بفشل أربكان في إيفائه بالوعود وعدم التزامه بشعاراته خلال حملاته الانتخابية[4]، وإطلاقه حملات إدانة للشركات الأجنبية ومعارضته غير المجدية للسوق الأوروبية في الوقت الذي كانت تزداد فيه الاحتكارات عاماً بعد عام وإخفاقه في الحصول على دعم وتأييد الدول الإسلامية الغنية بالبترول وتقديمها المساعدات لتركيا مما ولد انعكاساً سلبياً على مصداقية وثقة الكثير من أتباعه، ولعل حجم المشاريع التي تبناها أربكان وعمل على بنائها ولد عند البعض قناعات بأنه سوف يحقق أضعاف ما لديه من مقاعد برلمانية لا سيما وإنه قد وضع حجر الأساس لعدد كبير من تلك المشاريع كان من المؤمل أن يحصد ثمارها عن قريب والتخوف من نجاحها، وهذا يعدّ التفسير الأصح لتراجع حزب السلامة[5]. فضلاً عن كل ما ورد فقد تعرض حزب السلامة لضغوط خارجية من بعض الدول

---

(1) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، ص 236.
(2) عبد الحميد، المعالم الرئيسية الأسس الفكرية، ص 437.
(3) الحسن، المصدر السابق، ص 69, الجليلي، التيار الإسلامي، ص 108.
(*) وتشمل تلك المناطق على (ايلازيغ، نوشوروم، سيواس، كهرمان مراش، يوزغات، ملاطيا، طوقان).
(4) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 169.
(5) فيروز أحمد، تدخل العسكريين ص 236.

الغربية التي أخذت صحافتها تشنّ هجوماً على حزب السلامة فمثلاً نقلت جريدة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية مخاوفها من نجاح حزب السلامة وزعيمه قائلة: - "إن احتمال نجاح أربكان يحدث قشعريرة وشكوكاً في الأوساط السياسية التركية في كواليس السفارات الغربية في أنقرة، فهو يقف ضد أية تسوية في قبرص وهو ضد السوق الأوروبية المشتركة ويريد تحويل تركيا عن الغرب والعودة بها من جديد إلى تراثها الإسلامي الشرقي وهو غير عابئ بتوتر العلاقات التركية- الأمريكية ويطالب أن تصحح الأخطاء الكبيرة بحق تركيا[1]. كما ذكرت صحيفة الإيكونوميست البريطانية في تقييمها لحزب السلامة وشخصية زعيمه إذ قالت: - "إن النظرة الأولى إلى البروفسور أربكان توحي بأنه إنسان بسيط ولكن التحدث معه لدقائق ينهي هذا الوهم فهو رجل يفكر على مستوى عالٍ وإذا قدر لحزب السلامة الفوز بالانتخابات فإن الشيء المثير للقلق في الغرب هو أنه لا يزال إلى الآن فئات كبيرة من الشعب التركي لم تستطع هضم الإصلاحات التي جاء بها أتاتورك[2].

أما جريدة لوفيغارو الفرنسية قالت: - "وفي النهاية فإن تركيا وصلت إلى مفترق الطرق والمراقبون السياسيون ينظرون بتشاؤم إلى تركيا التي تؤشر تطوراتها الأخيرة أنها تريد استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية وتعيد أمجاد الإسلام[3].

كما لخصت جريدة إنريجز الألمانية موقفها من حزب السلامة الوطني في معرض حديثها عن السياسة التركية بالقول: - "إن عودة الإسلام إلى تركيا ومخالفتها بذلك أسس الدولة العلمانية التي أرسى أتاتورك دعائمها لمثار تفكير من قبل جهات عديدة وأن المستفيد من هذا كله أربكان زعيم حزب السلامة الوطني، إنه ضد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وضد دخول تركيا عضواً في السوق الأوروبية المشتركة"[4].

إجمالاً يمكن القول أن تلك التفسيرات كانت وراء تراجع شعبية حزب السلامة التي أسهمت بشكل أو بآخر في تلك النتيجة، لكن علينا أن لا ننسى

---

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 256.
(2) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 214.
(3) نوري، المصدر السابق، ص 13.
(4) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 30.

طبيعة النظام السياسي التركي هذا من ناحية وقواعد اللعبة الديمقراطية التي التزم بها أربكان من ناحية أخرى، فضلاً عن ذلك أن حزب السلامة كان حديث النشأة عند تسلم السلطة من خلال ائتلافه مع أحزاب رئيسة ليس بمفرده ناهيك عن موقف الدولة العلمانية من الإسلام، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الخاطئة للحكومات السابقة التي أفرزت تلك المشكلات دون إيجاد الحلول المناسبة.

ثانياً: أربكان وتشكيل الائتلاف الثالث (حكومة الجبهة القومية الثانية تموز 1977 - كانون الأول 1977)

لم يحظَ حزب الشعب الجمهوري بتصويت البرلمان ومنحه الثقة وتشكيل حكومة من أعضاء حزبه فقط لعدم حصوله على الأغلبية البرلمانية إذ نال (213) مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير والبالغة (450)في انتخابات 1977 كما أسلفنا[1].

ونتيجة لذلك قام سليمان ديميريل بتشكيل حكومة جديدة سمِّيت باسم حكومة الجبهة القومية الثانية وتألفت من الأحزاب الثلاثة (العدالة، السلامة الوطني، الحركة القومي)[2]. وتمّ توزيع الحقائب الوزارية بين تلك الأحزاب فحصل حزب العدالة على (13) حقيبة وزارية، وذهبت (6) حقائب وزارية إلى حزب السلامة فضلاً عن تسلم أربكان منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثالثة، و(5) حقائب وزارية لحزب الحركة القومي[3]. ومنذ البداية واجهت تلك الحكومة مشكلات عديدة من ضمنها تدني الاقتصاد الذي أثقل تركيا بالديون الخارجية، فساد تصور بين الأوساط السياسية التركية أن لحزب السلامة دوراً كبيراً في خلق

(1) Metin Muinr, "Turkey: Election fail to end instability", Middle East, no. 33, July 1977, p. 10; Turkey Almanac, 1982, op. cit., p. 32؛ نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 192.

(2) تم توزيع الحقائب الوزارية على أعضاء حزب السلامة وكما يلي: قورقوت أوزال وزير الداخلية، فهمي أدك وزير الزراعة، اورهان أصيل تورك وزير الصناعة، رجائي قوطان وزيرا للإسكان، صباح الدين سارجي وزيرا للغابات، أحمد توفيق باقر وزير العمل، ملف تركيا للأحزاب السياسية 1923-1984، المصدر السابق، ص 24.

(3) أوجار، المصدر السابق، ص 21؛ Odd, op. cit., p. 16.

تلك الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا في منتصف السبعينيات لرفضه الإجراءات التقشفية التي طالبت بها المجموعة الأوروبية لانتشال الاقتصاد التركي من حالة الركود التي يعاني منها إذ أدّى إصرار حزب السلامة على المحافظة بنسبة النمو المقررة في البلاد وتخفيض قيمة الليرة[1] إلى إثارة غضب المجموعة الأوروبية، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في ظل تلك الحكومة، فضلاً عن الفوضى السياسية التي نتجت عن أعمال العنف التي طالت المنظمات الطلابية في الجامعات مما أدّى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، الأمر الذي دعا الحكومة إلى إغلاق ثلاث جامعات[2]. وقد أثرت الخلافات الداخلية بين أعضاء الائتلاف الحكومي التي اتصفت بطابع التناقضات السياسية سلباً على مسار عملها في الوقت الذي كانت تبذل تلك الحكومة قصارى جهدها لمنع حزب الشعب الجمهوري من الوصول إلى السلطة، ولتحقيق ذلك بذل ديميريل كل ما في وسعه لتشكيل الوزارة واستمرارها للحفاظ على منصبه، وأخذت الأحزاب السياسية في تلك المدة تكيل الاتهامات لبعضها البعض[3].

وفي مناقشة الوضع الاقتصادي المتردي حَمل أربكان مسؤولية تخفيض قيمة الليرة التركية لوزير المالية وهو أحد أعضاء حزب العدالة، ففي مؤتمر صحفي قال: - "اسألوا وزير المالية فهو الذي أصدر هذا القرار (تخفيض قيمة الليرة التركية)، وأخذ على عاتقه مسؤولية عدم السماح للحجاج بالسفر إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج بعد صدور قرار مجلس الصحة الأعلى التركي ومطالبة الحكومة التركية بمنع السفر إلى الحج". فشنّ زعيم حزب السلامة حملة قوية لمعارضة تلك الخطوة، فجاء رد حزب العدالة على تلك الاتهامات بتأييد تلك الإجراءات المتعلقة بمنع السفر لغرض توفير العملة الصعبة نظراً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وجاء تعيين أحد أعضاء حزب العدالة مديراً للإذاعة والتلفزيون التركي ليزيد الأمور تعقيداً فقد أثارت تلك المسألة حفيظة أعضاء حزب السلامة واتهموا تلك المؤسسة بأنها تعمل لصالح حزب العدالة وحزب الحركة القومي بوصفها

(1) حسين، المصدر السابق، ص 34.

(2) "The Middle East and North Africa" 1984-1985, Thirty-First Edition Europe Publication 1984, London, pp. 717-718.

(3) التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، 1980، ص 1.

وسيلة دعائية إعلامية لغرض الحصول على مكاسب حزبية[1].. كل هذا دفع أربكان إلى أن يقوم بتسليم رسالة تحريرية لديميريل موضحاً فيها موقف حزبه من عمل الحكومة، وحملت تلك الرسالة انتقادات لخطط وبرامج الحكومة لمعالجة الأوضاع المتردية لا سيما الاقتصادية والأمنية مطالباً بضرورة اتخاذ خطوات فعالة باتجاه تعليم وطني قائم على الأسس المعنوية بالابتعاد عن الأساليب القائمة على المادة والإلحاد، ووقف الحملات التي تتعرض لها الطالبات اللائي يرتدين الحجاب وعدم بثّ برامج مخالفة للقيم والأخلاق وإلغاء قرار إطلاق حرية تحديد نسب الفوائد المصرفية وعدم إجراء أي تخفيض على قيمة الليرة التركية[2].

وأمام تلك المطالب أشار أربكان إلى أن حزبه سيتوقف عن تأييد الحكومة في حالة عدم استجابتها، وقال: - "إن أعمال العنف من قبل الجناح اليميني المتطرف قد أخذت تنشط في عهد حكومة حزب العدالة". وأما فيما يخص موقف حزب السلامة من موضوع العنف فإنه يرفضه وبشدة، فكان لأربكان وجهة نظر في معالجة تلك الظاهرة والقضاء عليها قائلاً: - "يجب إعادة النظر بمناهج التعليم". إلا أن قيادة حزب العدالة كانت ترى عكس ذلك فجاء ردها على رسالة أربكان بأن الحزب يرى أن إجراءات حكومة سليمان ديميريل إنما هي نابعة من فلسفة الحزب[3].

وعلى أثر ذلك الرد أعلن أربكان تخلي حزبه عن تأييد الحكومة وأشار ذلك بالقول: - "إننا لا نشارك في تحمل المسؤولية للمسيرة الوخيمة لهذه الحكومة وأصبحنا نعتبر أنفسنا أحراراً في هذا الموضوع، إلا أن قرارنا هذا لا يأخذ طابع كونه قراراً لإسقاط الحكومة" وأضاف قائلاً: - "إن حزبه لا يمكن أن يقف موقف المتفرج إزاء إجراءات الحكومة التي عجزت عن مكافحة أعمال العنف وعن تنشيط الاقتصاد التركي خلال الشهور السبعة الماضية"[4]. وعلى الرغم من حصول حزب السلامة على صلاحيات وزارية وفقاً للبروتوكول الموقع بين أطراف الائتلاف إلا

(1) المصدر نفسه، ص 2.
(2) صحف ملليت، غون أيدن، جمهوريت، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، حزيران 1980.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 109.
(4) صحف ملليت، جمهوريت، المصدر السابق.

أنه لم يستطع تحقيق مطالبه مما انعكس على أداء الحكومة سلباً ومن ثم أدّى إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، فقاد حزب السلامة حملة معارضة شديدة أدّت إلى خلق خلافات في وجهات النظر بين أعضاء الائتلاف[1]، الأمر الذي دفع أحد عشر نائباً من نواب حزب العدالة لتقديم استقالتهم وكانت تلك الخطوة القشة التي قصمت ظهر (حزب العدالة)، فعلى أثر ذلك فقد الحزب الأغلبية البرلمانية ولم يحظَ بتأييد سوى (204) منهم (187) نائباً من حزب العدالة و(17) نائباً من حزب الحركة القومي، مما اضطر ديميريل إلى تقديم استقالة حكومته في نهاية شهر كانون الأول عام 1977[2].

ثالثاً: أربكان وحكومة بولنت أجاويد الائتلافية (كانون الثاني 1978 – تشرين الأول 1979)

على أثر تقديم استقالة حكومة ديميريل أخذ أجاويد على عاتقه تشكيل ائتلاف في 17 كانون الثاني 1978 ضم أعضاء حزبه وبمشاركة بعض النواب المستقلين والمنشقين عن حزب العدالة ومن ممثلي حزبي الثقة الجمهوري والحزب الديمقراطي وهذه المرة الأولى التي يكون فيها أربكان في المعارضة[3].

ومنذ البداية كان واضحاً أن هذه الحكومة لم تستطع تقديم حلول للمشكلات التي تعاني منها تركيا نظراً للظروف الصعبة التي واجهتها حيث ورثت تركة ثقيلة من الحكومة التي سبقتها نتيجة التدهور الاقتصادي وعدم استقرار الوضع الأمني وتصاعد موجات النشاطات الفوضوية وفشلها في السيطرة على تلك الأوضاع بالرغم من فرضها الأحكام العرفية في 13 ولاية[4]. فقد شهدت تركيا خلال تلك المدة مصادمات عنيفة في الشوارع ذهب ضحيتها كل يوم ثلاثة أو أربعة من القتلى، فضلاً عن الاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية كما شهدت

(1) السيد، المصدر السابق، ص 107.
(2) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 283.
(3) Expectation High after Ecevit come back, 16 Jan. 1976, The point international, vol. 5, no. 2, p. 12.
(4) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 55؛ ألن لبيسون، المصدر السابق، ص 56.

تركيا نهاية العام مذبحة كهرمان مرعش(*) Kahraman Miris التي لقي فيها أكثر من مئة شخص حتفهم[1]. ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب العدالة استخدم كل إمكانياته لزرع الفرقة في صفوف الحكومة وسحب البساط من تحت قدمي أجاويد في البرلمان[2]. ومما زاد في تأزم الوضع فشل أجاويد بالتزاماته وعدم الإيفاء بالوعود التي قطعها على نفسه مما أدّى إلى زيادة حدة الخلافات التي أسفرت عن استقالة عشرة وزراء من أعضاء حكومته، مع ذلك ظل أجاويد مصراً على البقاء في السلطة لحين إجراء الانتخابات في تشرين الأول 1979 فمني بهزيمة اضطر بعدها إلى تقديم استقالته في 16 تشرين الأول من هذه السنة[3].

رابعاً: أربكان وحكومة الأقلية (تشرين الثاني 1979 - أيلول 1980)

بعد تقديم استقالة أجاويد كلف ديميريل بتشكيل الحكومة، إلا أنه واجه منذ بداية تشكيل حكومته مشكلة وهي عدم رغبة المؤسسة العسكرية بوجود حزبي السلامة الوطني والحركة القومي ضمن تشكيلات الحكومة، مع هذا استطاع ديميريل المعروف بحنكته ودهائه السياسي من إقناع زعماء الحزبين بدعم حكومته في البرلمان بشرط عدم الاشتراك فيها وعلى الرغم من أن سليمان ديميريل ليس أفضل من أجاويد إلا أن حزب السلامة وزعيمه أبديا دعمه وتأييدهما للحكومة[4]. ولعل ذلك من قبيل أن حزب العدالة من الأحزاب اليمينية.

وشكل ديميريل حكومة أقلية من أعضاء حزبه فقط وحصلت على الفوز بالثقة البرلمانية في 25 تشرين الثاني 1979[5]. وفي أثناء ذلك وصف ديميريل حكومته

(*) كهرمان مرعش: وهي من الأحداث الخطيرة التي شهدتها تركيا عام 1978 وقتل فيها أكثر من مئة شخص بسبب فتنه طائفية أدت إلى اصطدام العلويين والسنة، ويذكر أن حزب الحركة القومي التركي برئاسة الزعيم القومي المتطرف ألب أرسلان المنفذ الرئيس لتلك الحادثة. للمزيد من المعلومات ينظر: يوسف الجهماني العلويون في تركيا، مطبعة الكنوز الأدبية، (بيروت 2003)، ص 92.

(1) هلال، المصدر السابق، ص 130.

(2) الجهماني أتاتوركية القرن العشرين، ص 55؛ ليبسون، المصدر السابق، ص 56.

(3) الزين، المصدر السابق، ص 322.

(4) "Ecevit lost-but did Demirel win?", Middle East, no. 6, Nov. 1979, pp. 11-12; Turkey Almanac 1982, p. 38.

(5) بنفنسر، المصدر السابق، ص 32.

بأنها حكومة طوارئ وأهم واجباتها معالجة الأزمات القائمة منها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على العنف والإرهاب[1]. فقد اتخذ ديميريل خطوة لإنعاش الاقتصاد وذلك بإصدار قرار تخفيض قيمة الليرة التركية واتخاذ قرار التقشف إلا أن ذلك لم يجد نفعاً فأدّى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 50% فتضررت فئات كثيرة من الشعب التركي[2].

أما فيما يخص المسألة الأمنية فتم الإعلان عن حالة الطوارئ في بعض الولايات التركية المهمة مثل إستنبول وأنقرة وإزمير، مع هذا زادت حوادث العنف والإرهاب السياسي فترك ديميريل مسألة الأمن بيد الجيش الذي وجد طريقه إلى السلطة بعد التطورات الإقليمية التي حدثت في الدول المجاورة لتركيا، ففي إيران قامت الثورة الإسلامية كما تعرضت أفغانستان للغزو السوفياتي عام 1979[3].

وبناءً على ما تقدم فإن تلك الظروف الداخلية المتدهورة والأوضاع الإقليمية استدعت تدخل الجيش والقيام بانقلاب عسكري ثالث في 12 أيلول 1980 وفرض سيطرته على المسرح السياسي التركي.

خامساً: سياسة تركيا الخارجية

فيما يخص محور السياسة التركية الخارجية وموقف حزب السلامة الوطني وزعيمه أربكان من الدول العربية والإسلامية والغرب و(إسرائيل) فقد اتخذ أربكان موقفاً مخالفاً للمسار التقليدي للسياسة الخارجية تجاه تلك الدول، لذا نجد أربكان يقدم طرحاً آخر قوامه إعادة النظر في تلك السياسة، ويمكن أن نفهم موقف أربكان ضمن إطار أوسع للتحول في السياسة التركية، وفيما يخص العلاقات العربية - التركية فقد اتسمت بالتذبذب بين علاقات إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب مواقف الحكومات التركية من القضايا

---

(1) Susan Drake, "Turkey: Election without a Winner", News Week, Oct. 1979, xciv, no. 18, p. 22; Almanac, 1982, op. cit., p. 38.

(2) رضوان، المصدر السابق، ص 206؛ أبو ظهر، ديميريل يطلق نداء الاستغاثة الأخير باتجاه الغرب، مجلة الوطن العربي، ع59، (لندن 1980)، ص 47.

(3) النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، ص 315-316؛ New style Demirel swing into action, Middle East, no. 53, Jan. 1980, p. 12.

القومية للأمة العربية[1]. فبعد انقلاب 1960 قامت تركيا بمحاولات لتطبيع العلاقات مع الدول العربية إلا أنها أخفقت في ذلك بسبب عدم تحمس رئيس الحكومة عصمت إينونو لذلك ومطالبة سوريا بإرجاع لواء الإسكندرونة إليها[2]. وبقيت حتى عام 1964ترفض الفكرة بشتى الوسائل من ناحية أخرى[3]. فضلاً عن ذلك وجود الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها تجاه السياسة الخارجية للبلاد، لذا نجد أن تلك العلاقة مع الشرق الأوسط قد اتسمت حتى منتصف الستينيات باللامبالاة، بالمقابل كان موقف العرب مشابهاً إذ عدَّ تركيا جزءاً من تحالف غربي إمبريالي واتخذوا منها موقفاً مضاداً[4]. فعلى الرغم من وجود الروابط التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية بين العرب والأتراك إلا أن طبيعة تلك العلاقات كانت تعكس مواقف الطرفين من قضيتين مهمتين هما الموقف التركي من القضية الفلسطينية والموقف العربي من المشكلة القبرصية، فضلاً عن ذلك العامل الاقتصادي وما يسهم به في تطوير تلك العلاقات، ومما تجدر الإشارة إليه أن تركيا أحسّت بضرورة تحسين علاقاتها مع الدول العربية لإدراكها أهمية ذلك[5]، لا سيما بعد إحساسها بالعزلة في أثناء التصويت على القضية القبرصية في كانون الأول 1965 في الأمم المتحدة ورسالة الرئيس الأمريكي جونسون[*] إلى رئيس الوزراء إينونو في أثناء الأزمة القبرصية التي ولدت شعوراً لدى الأتراك بضرورة تحسين

---

(1) أراسين كلايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الامن الإقليمي والتعاون مع الشرق الأوسط العلاقات العربية.. إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، ع24، س2، (بيروت 1991)، ص 39.

(2) محمود علي الداود، العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، ع45، س5، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1982)، ص 62؛ الزين، المصدر السابق، ص 394.

(3) حيدري، المصدر السابق، ص 111.

(4) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 145.

(5) داؤد، المصدر السابق، ص 66.

(*) وهي الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي جونسون (1963–1967) إلى رئيس الحكومة التركية آنذاك عصمت إينونو حملت في طياتها تهديدا مبطنا لتركيا عندما هددت الأخيرة بغزو قبرص في مطلع حزيران 1964. للمزيد من المعلومات ينظر: خليل علي مراد، الأزمة القبرصية وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة مجلة دراسات تركية، ع1، كانون الثاني 1990، ص 53.

العلاقات مع العرب[1]. وتطبيعها كما أن تلك الرسالة طرحت تساؤلات عديدة بين النخب السياسية التركية عن جدوى التحالف مع الولايات المتحدة، وعلى أثر ذلك أدرك صانعو السياسية الخارجية التركية ضرورة إعادة النظر في تطوير علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط[2]. والدور الذي يمكن أن تسهم به تركيا في المنطقة لا سيما وأنها بحاجة إلى الأسواق العربية للحصول على ما ينقصها من عملة صعبة[3].

شهدت تركيا خلال تلك المدة متغيرات في سياستها الخارجية تجاه العرب جاءت على لسان وزير خارجيتها فريدون راكالي أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي قائلاً: – "علينا أن نسعى من أجل توثيق علاقاتنا مع البلدان العربية وإزالة ما علق بها من شوائب"[4]. وجاء موقف ديميريل رئيس الحكومة مؤيداً وداعماً لموقف وزير خارجيته من خلال تصريحه أمام البرلمان عام 1969إذ قال: – "إن من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع البلدان العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي وعلينا تطوير التعاون المثمر في كافة المجالات"[5].

1 – أربكان وعلاقاته مع الدول العربية:

لعب أربكان من خلال مشاركة حزبه في الحكومات الائتلافية في عقد السبعينيات دوراً مهماً في التأثير على القرار السياسي تجاه سياسة تركيا على صعيد العلاقات الخارجية، فقد طالب بعودة تركيا إلى حظيرة الدول العربية والإسلامية وتطوير علاقاتها في المجالات كافة وأن لا تظل مجرد علاقات وإنما علاقات فعلية لا سيما وإن الدول العربية المنتجة للبترول تشهد تنامياً في قوتها الاقتصادية[6].

---

(1) أحمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1995)، ص 333؛ كلايسي أوغلو، المصدر السابق، ص 39.

(2) جلال عبد الله معوض، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات، مجلة شؤون عربية، ع12، (مصر 1990)، ص 43.

(3) نجدت فتحي صفوت، موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، ع45، (بيروت 1982)، ص 97.

(4) كمال المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، ع144، (القاهرة 1996)، ص 148.

(5) المصدر نفسه، ص 149.

(6) الصالح، المصدر السابق، ص 28.

وقد أوضح أربكان ذلك بالقول: - "إن التغيرات الاقتصادية التي شهدها تركيا تتطلب تغيّراً في السياسية الخارجية من خلال إتباعها سياسة حكيمة دون اللجوء إلى سياسة العداء مع الدول المجاورة وأن تنبثق سياسة تركيا في مصالحها على الروابط التاريخية والدينية بين الشعبين التركي والعربي دون الانسياق وراء الغرب"[1]. فبدأ بتحريك فكرة توثيق التعامل الاقتصادي والسياسي مع الدول العربية والإسلامية في مواجهة الحلف مع الغرب والسوق الأوروبية المشتركة[2].

وقد طالب أربكان عندما كان رئيساً للمجموعة الاقتصادية في عام 1970 بإقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الإسلامي إذ صرّح قائلاً: - "أن تركيا يجب أن لا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية، إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين لكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين، وأن تركيا ستتحول إلى مستعمرة في حال انضمامها للسوق المشتركة للدول الغربية وأنها تعارض مصالح ألف عام من تاريخها"[3].

وقد أثمرت جهود أربكان خلال وجوده في الحكومة الائتلافية بمشاركة تركيا في آذار 1974لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في الرياض وقد حضره وزير الداخلية أورهان أصيل تورك وهو عضو من حزب السلامة الوطني آنذاك للمشاركة في المؤتمر[4].

أما بالنسبة لقضية فلسطين كان لزعيم حزب السلامة موقف مشرف فخلال وجوده في الائتلاف الثاني مع ديميريل، وبمناسبة انعقاد المؤتمر المذكور أعلاه، أوضح أربكان مواقفه من الدول العربية، خلال انعقاد المؤتمر الثالث للحزب بتاريخ 24 تشرين الأول 1976 في كلمة له قال فيها: - "نحن نريد تقوية العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وكان انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في إستنبول

(1) أربكان عودة إلى العرب والدول الإسلامية، مجلة الشرق الأوسط، باريس 1980، ص 6.

(2) Davied Barchard, Turkey and Arab new relationship, Middle East, no. 52, Oct. 1975, pp. 9-10.

(3) حزب السلامة القومي يحتفل، ص 35؛ Feroz Ahmed, op. cit., p. 383.

(4) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 143.

بمثابة نقطة انطلاق لهذه الخطوة وسوف نصل إن شاء الله إلى ما ننشده لخير الأمة والوطن"[1]. فضلاً عن ذلك كان لحزب السلامة الوطني موقف من قضية الحرب الأهلية اللبنانية إذ رفض أحد قادة حزب السلامة المذابح الرهيبة التي تجري في لبنان موضحاً ذلك بالقول: - "لا تستطيع تركيا الوقوف موقف المتفرج أكثر تجاه المذابح الرهيبة التي تهدر فيها دماء المسلمين وإن (إسرائيل) والقوى الاستعمارية تعمل على تجزئة لبنان والقضاء عليه، وجعل الأغلبية المسلمة أقلية وتنفيذ مخطّط لمحو اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومن الملاحظ على السياسة الخارجية التركية مع الدول العربية خلال المدة (1976-1980) أنها شهدت توسعاً كبيراً في العلاقات الاقتصادية لا سيما مع العراق الذي تعدّه تركيا مفتاح علاقاتها مع العرب، كما شهدت العلاقات التركية - السعودية توسعاً كبيراً فضلاً عن إقامة علاقات دبلوماسية مع أقطار الخليج العربي ولأول مرة مثل قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

2 - أربكان وعلاقاته مع الدول الإسلامية:

لا يختلف أربكان في موقفه من العرب كثيراً عن مواقفه تجاه القضايا التي تمسّ الدول الإسلامية، فقد ذكر في حديث له: - "نستنكر حرب الإبادة التي تشنّ ضد المسلمين في الفلبين وأرتيريا وكشمير وتراقيا الغربية وتركستان الشرقية وفي كل مكان في العالم يضطهد فيه المسلمون"[2]. وفيما يخص موقف أربكان من الثورة الإسلامية في إيران في شباط 1979 فذكر قائلاً: - "إن دولة إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقات طيبة مع الجيران، فمنذ أول أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقاتنا الطيبة معها وخاصة من الناحية التجارية، فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الإمبريالية"[3].

(1) حزب السلامة القومي يحتفل، ص 36.

(2) أمل دوغرامة جي، نظرة عامة للعلاقات التركية العربية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث السياسية، جامعة الموصل، ص 4.

(3) مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان المختار الإسلامي، ص 32.

وفيما يخص قضية الرهائن الأمريكان(*) فقد ترجم حزب السلامة موقفه تجاه الدولة الإسلامية من خلال بيان أصدره سليمان عارف أحد قياديي حزب السلامة على الرغم من وجود الحزب في المعارضة (خارج السلطة) تضمن ذلك البيان موقف الحزب ومعارضته بشدة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد العسكرية الموجودة على الأراضي التركية في حال حدوث تدخل أمريكي في إيران[1].

وعن موقف أربكان تجاه قضية أفغانستان بعد الاحتلال السوفياتي عام 1979 ودوره السياسي في تلك القضية قال: - "قمنا بجمع التبرعات من الشعب التركي للمجاهدين الأفغان في الوقت الحاضر، أما من ناحية الدولة أو الحكومة وعند وصولنا إلى سدة الحكم وتسنمنا السلطة سنقوم بالتأييد الكامل وتقديم المساعدات اللازمة"[2].

وتأكيداً لسياسة حزب السلامة الوطني وتحديد مواقفه من الدول الإسلامية دعا أربكان الحكومة التركية إلى تحديد موقفها تجاه تلك الدول مؤكداً في خطاب له أمام المجلس الوطني التركي الكبير في 26 نيسان 1980 عندما كان (خارج السلطة) قائلاً: - "في الحرب العالمية الثانية قسمت الدول الاستعمارية العالم إلى مناطق نفوذ لهذه الدولة أو تلك وفي السنوات الأخيرة بدأ البعث الإسلامي يطلّ برأسه في مناطق كثيرة من أنحاء العالم في مصر وباكستان وأفغانستان وغيرها، وبدأ المسلمون يطالبون بحقوقهم ويشعرون بقوتهم، فهم قوة بشرية هائلة ويقطنون في أهم البلدان ويمتلكون أعظم الثروات ومع ذلك نجد إصراراً من النظام التركي على

(*) قامت مجموعة من الطلاب الإيرانيين في 4 شباط 1979 باحتجاز طاقم السفارة الأمريكية في طهران ونعتهم بأنهم مجموعة من الجواسيس وكونهم يتآمرون للقضاء على الحكومة الثورية دون أن يأخذوا إذن الخميني بذلك لأن الخميني وحسب زعمهم أيّد هذا العمل، واحتفظ هؤلاء بـ 52 رهينة لمدة 444 يوم وكانت مطالبهم بتسليم الشاه مقابل إطلاق سراحهم ثم جاءت وفاة الشاه في صيف 1980 ليقوم الخاطفون بمحاكمة الرهائن بوصفهم جواسيس ولم تنجح المحاولات المتكررة لإدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لإنقاذهم، وفي 19 كانون الثاني 1981 تمّ تحرير الرهائن وفقاً لتفاهم الجزائر الذي نصّ على عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الإيرانية Wikipedia/Wiki Iran, http://en.

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 217.

(2) مقابلة صحفيه مع الأستاذ نجم الدين أربكان البعث الإسلامي، ص 31.

عدم فهم هذه الظاهرة على الرغم من قوتها ووضوحها، إنني أسأل النظام لماذا لم يستنكر احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان؟ لماذا يعترف النظام في تركيا بإسرائيل ويكون آخر دولة تعترف بالجزائر؟ لماذا يتعامل مع الموساد الإسرائيلي للتآمر على الإسلام والمسلمين في تركيا وغيرها"[1].

وفي الوقت نفسه أوضح أربكان أهمية الأقطار العربية والإسلامية قائلاً: - "فالأقطار العربية والإسلامية المؤلفة من ثلاثة وأربعين قطراً مستقلاً وعشرين مستعمراً تكوّن عالماً عظيماً مؤلفاً من (1200) مليون نسمة وهو يشغل أهم مناطق الدنيا استراتيجياً وتوجد فيه أنفس المعادن فهو يملك إمكانية ضخمة للتسويق كما ينتج نصف نفط العالم في الوقت الذي لا تملك أمريكا سوى نصف حاجتها من النفط لذا تسدّ النقص من بلاد أخرى، وهكذا فإن للعالم الإسلامي أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا"[2].

ويعطي زعيم حزب السلامة أهمية كبيرة لتطوير العلاقات بالعالم العربي والإسلامي ويرى من الضروري توثيق تلك العلاقات في المجالات كافة وأن تكون علاقات فعلية ومنفذة على أرض الواقع فهو يجد أن العالم الإسلامي يمثل سوقاً طبيعية وقوية لإنتاج تركيا وأنها ترحب بكل مودة وسرور أن تكون تلك الدول في مقدمة من تتعامل معها تركيا[3].

وقد أثارت سياسة أربكان تجاه تلك الدول بعض التساؤلات والاستفسارات فقد وجّه مدير تحرير جريدة ملليت ذات الميول العلمانية سؤالاً لأربكان جاء فيه: - "قلتم أننا في حالة إعلاننا لدولة تركية مستقلة في قبرص فإن خمسين دولة على الأقل ستعترف بها لكن قطاعاً كبيراً من هذه الدول الإسلامية صوّت ضدنا، ألا تعتبر هذا الموقف مؤلماً لك شخصياً؟" فردّ أربكان قائلاً: - "لا فقد كانت هناك عدة اعتبارات دفعت هذه الدول الإسلامية لاتخاذ هذا الموقف، منها أن لجبهة التحرير الفلسطينية مكتب إعلام في باريس ونيويورك ولندن وهناك

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، المصدر السابق، ص 257-258.

(2) خطاب أربكان في مجلس النواب التركي، مجلة المجتمع، ع469، س11، (الكويت 1980)، ص 35.

(3) Alan Macovsky, "How to Deal Erbakan", Middle East Quarterly, March 1997, p. 2.

قرآن في صحفهم وإعلامهم في الوقت الذي لم تكن الحكومة التركية تسمح بافتتاح مكتب لهم عندنا مع أننا أمة من صفاتها دائماً تعطي وتؤيد كل ذي حق حقه ورغم ذلك لم يسمح بافتتاح مكتب لهم هنا، إن لنا يا سيدي سفيراً في (إسرائيل)"[1].

3 – موقفه من الغرب:

كان لحزب السلامة وزعيمه أربكان موقف مناهض للغرب وللوجود الأمريكي في الأراضي التركية وتواجد قواعده العسكرية عليها واستخدامه تلك الأراضي ضد دول منطقة الشرق الأوسط، فقد وجّه أربكان انتقاداته إلى حكومة ديميريل عندما كان خارج السلطة عام 1979 بسبب زيادة النشاط الأمريكي في تركيا[2]. ومطالباً مجلس النواب التركي بمحاسبة حكومة ديميريل لسماحها قيام طائرتين للهبوط في مطار تركيا وعلى متنها مئة وثمانون جندياً يحملون أحدث المعدات مؤكداً على أن هذا يشكل خطراً حقيقياً وتهديداً للمنطقة[3]. فعمد أربكان إلى إعادة الحديث عن المشكلة القبرصية مستغلاً ذلك في تأليب الرأي العام على الغرب والولايات المتحدة، بصدد الخطط والمشاريع اليونانية في بحر إيجه للعمل على إفشالها وضمن هذا السياق يذكر أربكان: – "إننا سنتحرك وفق أسس العدالة والحق لا وفق الأسس التي تحددها الأقطاب الأوروبية". وظل أربكان يطالب الحكومة التركية ويدعوها إلى إتباع سياسة مستقلة منطلقاً من أهمية أن يكون لتركيا مكانة كبيرة فهو يعارض استمرار تركيا بوصفها عضواً في حلف شمال الأطلسي وفي هذا الصدد يقول أربكان: – "نريد أن تكون تركيا دولة رائدة وليس تابعة في فلك الآخرين"[4].

أما بالنسبة لموقفه من السوق الأوروبية المشتركة فإنه لا يختلف كثيراً عن توجهاته المعارضة ويرى ضرورة مقاطعة السوق المشتركة ويطالب بأن تكون لتركيا مكانة مساوية للغرب، وفي هذا الخصوص يذكر أربكان: – "نحن نرغب أن

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة، ص 29.
(2) الكسان، المصدر السابق، ص 32.
(3) حزب السلامة الوطني، ص 4.
(4) حسين، المصدر السابق، ص 129.

نكون شركاء في أوروبا بحجم المساواة في التصنيع، نحن لا نرغب أن نكون عبيداً للسوق الغربية، يجب أن تظل فرصتنا الصناعية وحقوق عمالنا مساوية لهم"[1].

أما بالنسبة لموقف أربكان وحزبه من الاتحاد السوفياتي فلم يكن مختلفاً عن موقفه من الغرب لأنهما يشكلان "ذراع الصهيونية في السيطرة على العالم" على حد رأيه[2]. لذا لم يثق أربكان بالاتحاد السوفياتي مثلما لم يثق بالغرب[3]. ومما لا شك فيه أن لأربكان وحزبه مبررات لتلك المعاداة، منها أنه حزب إسلامي معارض للأيديولوجية الشيوعية اللادينية ويرى من الواجب محاربتها هذا من ناحية وأطماع الاتحاد السوفياتي الإقليمية في تركيا، ومحاربته للقيم الروحية (الدينية) من خلال ممارساته للضغط على مسلمي الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى وسياساته التوسعية ولعل احتلال أفغانستان خير دليل على ذلك[4].

4 – موقفه من الماسونية والصهيونية العالمية:

ظل أربكان طوال مشواره السياسي ينتهج خطاً واحداً وثابتاً ضد الماسونية والصهيونية العالمية فهو ما يبرح أن يوجه انتقاداته الشديدة للسياسة العنصرية التي عملت على عزل تركيا عن تاريخها وعن العالم الإسلامي، فقد أوضح أربكان موقفه من ذلك بالقول: "إن الصهيونية والماسونية حاولتا عزل تركيا عن العالم الإسلامي ولا زالت مؤامراتهما مستمرة وذلك لأن المعركة بين الإسلام في تركيا والصهيونية قد اتخذت أشكالاً عدة وهي حرباً طويلة المدى ومستمرة منذ فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، ولكن هذا الصراع في

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 137.
(2) الصلابي، المصدر السابق، ص 455.
(3) على العكس من ذلك عمل ديميريل في ذلك الوقت على تحسين العلاقات التركية – السوفياتية إذ قال: "إن العلاقات الحدودية ستكون علاقات حدودية صديقة" وإن تركيا تسعى لتحسين علاقاتها الخارجية وفي هذا الصدد ذكر ديميريل قائلاً: "أنا ماض في البحث عن الفائدة لتركيا مهما كان الطرف المقابل"، للمزيد:
ينظر: Metin Munir, "The USSR Move to Normalize Relation, Middle East", no. 16, Feb. (London 1976), pp. 16-18; Turkey Winning Friend, News Week, no. 3, Jan. 1976, p. 29.
(4) ديغو بازوغلو سيزر، سياسات تركية الأمنية، دراسات استراتيجية، رقم (37)، س2، مؤسسة الأبحاث العربية 1981، ص 23.

المـئة سنة الأخيرة أخذ شكلاً مخططاً أعدَّ له سلفاً فقد استطاعت بعض القوى عام 1939 أن تؤثر في جسم الدولة الفكري". ويستمر أربكان بالقول: - "وتدخل القوانين الوضعية البعيدة عن الإسلام بواسطة المنظمات اليهودية والماسونية فقد قسم العمل اليهودي في تركيا إلى ثلاث مراحل مدتها (ثلاثون سنة) فالمرحلة الأولى تنفيذ فكرة تيودورد هرتزل بإسقاط الدولة الإسلامية في تركيا[1]. أما المرحلة الثانية فقد استمرت عشرين عاماً وكانت لإبعاد تركيا عن الإسلام وإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني وتغريبها بطرق عديدة أهمها العلمانية التي تعني اضطهاد المسلمين بالتحديد، أما المرحلة الثالثة فهي محو الإسلام"[2]. وقد أوضح أربكان: - "تلك المراحل ومن خلال تقسيمها، أولاً إقامة دولة (إسرائيل) كمرحلة أولى، ثانياً إقامة دولة (إسرائيل) الكبرى من الفرات إلى النيل، أما المرحلة الثالثة والأخيرة محو الإسلام وإزالته من على الأرض". ومن رؤية أربكان للأحداث التي جرت وتجري أن الصهيونية حققت الخطوة الأولى خلال خمسين سنة فكانت دولة (إسرائيل) عام 1948، وتريد أن تحقق الخطوتين الثانية والثالثة من خلال التوسعات التي يقوم بها (الإسرائيليون) إلا أن إحدى الخطوات الهامة في هذا المجال أنها تستخدم وسائل عديدة غير الحرب مثل اللجوء إلى وسائل أخرى، فمثلاً حاولت مع تركيا وذلك بإدخالها السوق الأوروبية المشتركة ودخول (إسرائيل) السوق الأوروبية المشتركة بحيث تصبح (إسرائيل) وتركيا دولة واحدة في المستقبل وبذلك تسيطر على مقدرات أكبر دولة إسلامية في المنطقة. وفيما يخص الخطوة الثالثة فهي السيطرة على مقدرات المسلمين في أنحاء العالم"[3]. لكن يمكن عدّ ذلك من قبيل التكهنات السياسية إذ لربما أصبحت مصلحة أوروبا وإسرائيل من عدم دخول تركيا للسوق الأوروبية أكثر من مصلحتها إذ دخلت السوق، ومن الأهمية بمكان نذكر أن أربكان دعا الحكومة التركية إلى قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني على أثر القرار باتخاذ القدس عاصمة له في 30 تموز 1980، معللاً ذلك بأن السياسة اليهودية

(1) الصلابي، المصدر السابق، ص 456.
(2) النعيمي، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 141–142.
(3) مقابلة شخصية مع نجم الدين أربكان، منشورة في مجلة الحرس الوطني، ع97، س11، (الكويت 1990) ص 44.

الاستيطانية تهدف إلى تعزيز الكيان الصهيوني في المنطقة واحتلاله للأراضي العربية[1]. وضمن هذا السياق ذكر أربكان: - "إن الكيان الصهيوني الذي قام على خرافة الوطن الموعود يشكل خطراً على أمن وسلامة دول المنطقة ذلك لأن الخرائط الخاصة بهذه الإمبراطورية المزعومة تشمل مناطق عديدة من تركيا بضمنها جبال طوروس"[2].

وقد ترجم أربكان موقفه هذا في التظاهرة الكبيرة التي دعا إليها احتجاجاً على قرار اتخاذ القدس عاصمة (لإسرائيل) وناشد جميع الشعوب الإسلامية للجهاد وتحرير القدس وذلك في 6 أيلول 1980 وقد قام المحتشدون بتلك التظاهرة بحرق أعلام (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[3]. وفي تفسيره للأحداث التي تجري في العالم يقول أربكان: - "إننا عندما نقوّم نتائج الأحداث في العالم يجب أن نضع المخططات الصهيونية في عين الاعتبار، وكما هو معلوم أن تلك المخططات الصهيونية اتخذت قراراتها في مؤتمر بازل عام 1897 وهي تتحقق في تلك المراحل الثلاث"[4].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن عودة الإسلام إلى تركيا جاءت متمثلة بحركة البعث الإسلامي من خلال ظهور حزب النظام الوطني ومن بعده السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، كردة فعل للتيار العلماني وما تبعه من تفكك في وحدة العائلة وتوهين تماسكها، ولعل تمركز القاعدة الشعبية لهذين الحزبين في المناطق المتمسكة بالإسلام في قونية وقيصري وأجزاء أخرى في وسط الأناضول يعد مؤشراً على تمسّك الشعب التركي بالإسلام. وقد منحت المشاركة لحزب السلامة في الحكومات الائتلافية فرصة لإثبات وجوده كقوة سياسية وتعزيزه لدى الأوساط الدينية في تركيا فضلاً عن توسيع قاعدته الجماهيرية وعلى الرغم من انخفاض

(1) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الراية، بغداد 1990، ص 210– 211.
(2) بيرج بيربر أوغلو، تركيا في أزمة بين رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد 1981، ص 19.
(3) إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، ملفة رقم 39، ص 151.
(4) مقابلة شخصية مع أربكان، مجلة الحرس الوطني، ع97، ص 44.

أصوات ناخبيه في انتخابات 1977 إلا أنه ظل محتفظاً بمكانته، وهذا يعني أنه استطاع أن يضع أسساً قوية في البلاد وفرض نفسه قوة موازنة في الحياة السياسية التركية.

الفصل الرابع

أربكان والتطورات السياسية التركية 1980-1995

يمثل عقد الثمانينيات والتسعينيات مرحلة مهمة جداً في مسيرة نجم الدين أربكان والحركة الإسلامية في تركيا بمجملها فقد تعاقبت عليها تطورات خطيرة بدءاً بانقلاب 1980 وإلغاء حزب السلامة الوطني ومنع أربكان من ممارسة النشاط السياسي إلى تأسيس حزب الرفاه وتوليه زعامته عام 1987والصعود المتواصل للحركة الإسلامية الذي توّج بتوليتها السلطة في تركيا في عام 1996 إثر فوز حزب الرفاه في الانتخابات ووصوله إلى السلطة في ائتلاف حكومي مع حزب الطريق الصحيح في حزيران 1996.

المبحث الأول

ممهدات انقلاب 12 أيلول 1980:

لم يختلف انقلاب 12 أيلول 1980 عن انقلابي أيار 1960 وآذار 1971 في آلياته ومبرراته التي يتخذها الجيش عادة ذريعة للتدخل في الحياة السياسة لحماية المبادئ الأتاتوركية، فقد اتخذ الانقلابيون نمطاً واحداً من حيث طبيعة الظروف أو من حيث المبررات التي دفعتهم للقيام بالانقلاب[1]. إذ اعتادت المؤسسة العسكرية التركية أن توجه إنذاراً للحكومة المركزية وفق شروط معينة وفي حالة عدم التزام ممثلي الحكومة لتلك الشروط يكون الرد العسكري بانقلاب على الحكم المدني[2].

---

(1) الجيش ودوره السياسي، مجلة الملف السياسي، ص 9.

(2) معتز محمد سلامة، "الجيش والسياسية في تركيا"، السياسة الدولية، ع131، (القاهرة 1998)، ع124؛ رعد عبد الجليل، "التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة"، سلسلة دراسات تركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، رقم 12، (بغداد: د. ت.)، ص 22.

الأمـــر الذي سيتوجب تسلم السلطة لمدة تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات تضع المؤسسة العسكرية فيها دستوراً جديداً وفق توصياتها كما حدث في انقلاب 1960 و1980[1]، عـــندئذ يترك الجيش الحكم للمدنيين ويعود إلى ثكناته العسكرية، ومع عـــودة الحياة البرلمانية تعود الأحزاب السياسية وتجري عمليات تطهير في صفوف الجـــيش في الوقت الذي تميّز فيه انقلاب 1980 بتحوّل قائد الانقلاب كنعان إيفرن[*] K. Evrin إلى رئيس للجمهورية حتى عام 1987عن طريق الانتخاب[2]. إجمالاً يمكن القول أن هدف انقلاب 12 أيلول 1980 هو إنهاء مدة طويلة من الإرهاب والعنف المتزايد في تركيا (كما سنرى) والدعوة لإعادتها إلى المسار الذي رسمه أتاتورك لذا يجـــد الجيش نفسه بمثابة الحارس على المبادئ الكمالية التي أرسى دعائمها[3]. وثمة عـــوامل متعددة ومتداخلة داخلية وخارجية أدّت إلى قيام انقلاب 12 أيلول 1980 ويمكن أجمالها بـــ:

أ - المستوى السياسي:

سياســـياً يمكـــن القول أن عقد السبعينيات كان يتسم بضعف دور الحكومة داخـــل الـــبرلمان لعدم وجود سلطة تنفيذية قوية لطبيعة النظام القائم على التعددية وفـــشل الأحـــزاب في الحـــصول على الأغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومات

---

(1) يالجين، المصدر السابق، ص 15.

(*) إيفـــرين: ولـــد عام 1918 غرب تركيا، أكمل دراسته الأكاديمية العسكرية عام 1938 وعين بـــرتب عسكرية مختلفة في وحدات الجيش حتى شغل منصب رئيس أركان الجيش في عهد ســـليمان ديميـــريل. وقـــاد انقـــلاب 1980 مع أربعة من قادة الجيش وكانت صورة إيفرين الشخصية في تركيا شخصية أبوية، وقد نال الاحترام بوصفه رئيسا يهتم بالعديد من القضايا الاجتماعية، ومن صفاته أنه شديد المراس طموح حازم ويبدو أنه أصر على أن يكون الرجل الأقـــوى وفقـــاً للصورة التقليدية لأتاتورك، كان المرشح الوحيد لانتخابات رئيس الجمهورية والتي تمت في 7 تشرين الثاني 1982، ونال تأييد الناخبين بنسبة 92% وحكم لمدة 7 سنوات؛ Almanac 1986, op. cit., pp. 432-433.

(2) عصام عبد العزيز، "تركيا الديمقراطية تغرق في الحروب الأهلية"، مجلة الوطن العربي، ع 177، باريس 1979، ص 4.

(3) "تركيا مأزق التبعية"، مجلة الطليعة، ع656، (الكويت 1980)، ص 48؛ حرب، آلية الحركة الإسلامية، المصدر السابق، ص 130.

بمفـــردها وفقـــاً لما نص عليه دستور 1961[1]، مما عرض تركيا لأزمات وزارية، فكانـــت ظاهـــرة الائتلاف بين الأحزاب المخرج الوحيد لإنقاذ الحياة السياسية، وكثيراً ما شهدت تركيا حكومات ائتلافية غير متجانسة وبدون برنامج حقيقي مما أصـــاب القـــوى السياسية نتيجة للصراعات المستمرة بين القادة والتحالف الظرفي للناخبين بالحيرة والتشتت[2].

فكـــان اعتماد رئيس الوزراء ديميريل على حكومة ائتلافية من أحزاب الأقلية كمـــا ســـبق الإشارة إليه إذ شلّت إرادة الحزب عن تحقيق أهدافه بفعل دخوله في ائتلافات مع أحزاب مخالفة له أيديولوجياً[3]. فمثلاً كان لحزب السلامة الذي يمثل التـــيار الإســـلامي نظرية مفادها أن البلاد تتعرض لمؤامرة إمبريالية - صهيونية - شـــيوعية تهدف إلى منع قيام دولة إسلامية تركية فهو بذلك يعارض ارتباطات كل مـــن شـــركائه في الحكـــومة رئيس الوزراء ديميريل، وبولنت أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري باتفاقيات القواعد العسكرية الأمريكية[4].

كمـــا أن حـــزب العمـــل القومي الشريك الآخر في الائتلاف اتخذ خطاً إرهابياً يمينياً مما أبعده عن المسار السياسي[5]. فكان هذا الحلف القلق عاملاً في ازديـــاد تعقـــيد الوضـــع التركي، فلم تستطع الحكومة التركية أن تضع حداً للفوضـــى والفلـــتان الأمني والسياسي بسبب طبيعتها القائمة على تحالف هش لمجمـــوعة من أحزاب الأقلية مثل حزب السلامة وحزب العدالة وحزب العمل القومـــي إذ أن تباين الأهداف والاستراتيجيات أنهكت الحكومة ومنعت رئيس وزرائها ديميريل من السيطرة على الأوضاع المتفاقمة، الأمر الذي أوقع البلاد في

---

(1) Birol Akgun, "Aspects of Party System Development in Turkey", Turkish Studies, vol. 2, Spring 2001, pp. 108-109؛ الطويل، المصدر السابق، ص 131.

(2) منير صادق، "تركيا: بعد عام على الانقلاب والتقدم في طريق مسدود"، مجلة الطليعة، ع711، (الكـــويت 1981)، ص 36، مركـــز الـــبحوث والمعلومات، ملف تركيا الثالث، المصدر السابق، ص 19؛ الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 48.

(3) Mehmet Englü, "after the Night of the Generals", Middle East, no. 7519, Sep. 1980, p. 15؛ حمزة، القوى الفاعلة، المصدر السابق، ص 42.

(4) عبد العزيز، ص 42؛ "The Night of Generals", Middle East, no. 75, 20 Sep. 1980, p. 10.

(5) "تـــركيا المحطـــة المقبلة لقطار الأمم"، مجلة الوطن العربي، ع149، س2، (باريس 1979)، ص 40؛ "The Night of Generals", op. cit., p. 10

أسر العنف السياسي الذي خلق فوضى عارمة، والتي شلّت جميع المرافق التركية[1].

أما على المستوى الفكري فقد حاولت عشرات الأحزاب والتنظيمات العلنية والسرية التي تتصارع بكل ما لديها من أسلحة وأيديولوجيات ملء الفجوة الاجتماعية، ففي الحقيقة أن جانباً كبيراً من هذه الصراعات ذات أساس فكري أيديولوجي، فعدم نجاح الأحزاب في استقطاب الأغلبية مبعثه حدة التباين الفكري والأيديولوجي من خلال التقسيمات المتعددة التي عاشتها تركيا على أسس اجتماعية وطبقية واقتصادية وطائفية مما خلق فوضى واضطراباً سياسياً ترك آثاره القاسية على الوضع الأمني في تركيا، فتزايدت حوادث العنف والإرهاب التي عصفت بتركيا، فقد كان الشعب التركي ممزقاً عن طريق الاستقطاب الأيديولوجي[2]. ومن ثم أسهم ذلك في تفاقم الصراع السياسي وتحوّله إلى صراع طائفي وقومي وطبقي علني بالغ الخطورة[3]. فالتنوع العرقي كان أحد العوامل التي أسهمت بشكل فعال في تدهور الأمن الذي وجدنا صداه بدرجة كبيرة في جنوب شرق تركيا حيث تميزت هذه المنطقة بالتنوع الشديد، فنسبة المسلمين السنَّة 80% والمسلمين الشيعة 20% الذين

---

(1) ولعل سيطرة العمال اليساريين على مصنع للقطن في منطقة إزمير في شباط 1980 والاستيلاء عليه والقيام بإدارته لحسابهم، وقيام أجاويد بإصدار بيان تأييد لهم، وجاء رد الحكومة بإرسال أعداد كبيرة من رجال الأمن إلى إزمير لقمع ذلك العمل فحدثت مواجهات عنيفة أدت إلى تدخل العسكر بالأسلحة المسيلة للدموع والقذائف فهاجم أجاويد الحكومة ونعتها بالفاشية. Sami Cohien, "Bailing out a shaky all", News week, vol. xcv, no. 8, Fab. 25, 1980, p. 35.

(2) شهدت تركيا خلال تلك المرحلة ظهور عدد من تلك التنظيمات مثل منظمة الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا ومنظمات عديدة للحزب الشيوعي التركي مثل منظمة جبهة الحزب الشيوعي لتحرير الشعب التركي، منظمة حزب العمال والفلاحين التركي، منظمة الدعاية المسلحة للماركسية اللينينية، فضلا عن ذلك وجود تنظيمات مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) تدعو إلى إقامة دولة كردية مستقلة في تركيا وتنظيمات أخرى مسلحة تميل إلى الشيوعية، وأخيرا تنظيمات للتيارات الإسلامية. وصال العزاوي، الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والإشكالية السياسية، مجلة أم المعارك، ع11، مركز أبحاث أم المعارك بغداد 1997، ص 153.

(3) وزارة الخارجية العراقية، وحدة الأرشيف والوثائق، الملفات السياسية، ملفة 96، "انقلاب 1980 العسكري"، ص 17.

يعرفون بالعلويين(*)، أما التقسيم العرقي فقد انقسم المجتمع هناك إلى أتراك وأكراد وعرب وأفرز جملة من الأزمات لا سيما وأن المؤثرات الخارجية على هذه المنطقة كانت تدفع سكانها صوب الاستقطاب الأيديولوجي كما هو الحال في قيام الثورة الإيرانية عام 1979، واقتتال الأكراد في شمال العراق مع الحكومة العراقية وبالنسبة للتقسيم الفكري، كل ذلك ترك ظلاله القاتمة على التقسيم الفكري بين اليسار واليمين وكان أثره القاسي على الأوضاع في تركيا، إذ اندفع المتطرفون في كلا الاتجاهين نحو العنف، ففي جانب اليسار المتطرف اصطفت حركات سياسية تبنّت العنف السياسي لتحقيق أهدافها من أهمها (منظمة وحدة الدعاية المسلحة) ومنظمة (وحدة العمل لجبهة التحرير الشعبي التركية) ومنظمة (جيش تحرير العمال والفلاحين الأتراك). وقد سعت هذه التنظيمات إلى التخلص من قبضة اليمين التركي على السلطة استجابة لطموحات الطبقات الفقيرة[1].

أما اليمين في جانبه المتطرف فقد تصدره حزب العمل القومي بزعامة توركش الذي اتسمت أيديولوجيته بالتطرف القومي وتشكيله للمنظمات المسلحة تحت عناوين (الذئاب الرمادية) و(الشجعان المثاليون) التي تواترت الأدلة حول ممارستهم العنف ضد خصومهم السياسيين[2]. أما بالنسبة للتيار الإسلامي المتجسد بحزب السلامة الوطني فقد عبّر هو الآخر عن رغبته بالعودة إلى الشريعة

(*) العلويون: – تشكل الأقلية العلوية نسبة بين 15%–20% من مجموع سكان تركيا ويتحركون في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية وتعد المسألة العلوية في تركيا أحد ابرز أوجه الشقاق المذهبي وعاملا مهما في العلاقة بين المشروع الإسلامي الذي تحمله التيارات الإسلامية، للمزيد من المعلومات، ينظر: الجهماني، العلويون في تركيا، المصدر السابق، ص 98؛ محمد نور الدين، "الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع الكيان والتحديات"، مجلة الدفاع الوطني، www.Islam online.com, 2006/10/14، ص 2؛ "تركيا الحرب الأيديولوجية في المدن تتحول إلى مجازر طائفية في الريف"، مجلة الوطن العربي، ع99، س2، (باريس 1979)، ص 36.

(1) "The Third Time Lucky", The Economist; 20-25 Sep. 1981, p. 15; Nancy J, "Tough Talk In Turkey", News Week, vol. xcv, no. 2, (New York 1980); p. 20.

(2) حسين، المصدر السابق، ص 123–124؛ طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد 1988، ص 35.

الإســلامية[1]. ونشطت الحركة الإسلامية لتحارب على جبهتي اليمين واليسار إذ اشــتدت قوتها حتى قبل حركة الخميني في إيران ولقد أثبت الحزب وجوده بوصفه قوة مفاجئة من خلال حصوله على أصوات الناخبين بنسبة لا يمكن الاستهانة بأهميتها[2].

ب - المستوى الاقتصادي:

أما فيما يخص المستوى الاقتصادي، فقد أسهم الوضع الاقتصادي المتدهور في خلــق أجــواء العنف، فمنذ السبعينيات وتركيا شبه مفلسة وأصبحت مديونيتها بحدود 18 مليار دولار[3]. ومما تجدر الإشارة إليه أن تردي الأوضاع الاقتصادية لم يكــن ولــيد تلــك المــرحلة وإنمــا نتيجة تراكمات سياسات خاطئة منذ حقبة الخمسينيات تجذرت دونما وضع الحلول المناسبة لمعالجتها[4]. فعانت تركيا من عجز في ميزان مدفوعاتها مما وضع اقتصاد البلاد على المحك وانخفضت قيمة الليرة التركية وفقدت قيمتها الشرائية أمام العملات الأجنبية بشكل كبير[5]. مما أدّى إلى ارتفاع نــسبة التــضخم إلى 42% وتزايد نسبة البطالة إلى 20% وكان لغياب الأمن آثاره السلبية على المرافق الحيوية منها الفعاليات السياحية، كما ونشطت السوق السوداء بعــد اختفاء السلع الأساسية والاستهلاكية والمواد الغذائية من الأسواق[6]. فضلاً عــن تراجع صناعاتها إذ بدأت المعامل تعمل بنصف طاقتها لاعتمادها على الخبرة الأجنبية وسيطرة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية ومن ثم كانت النتيجة هجرة أعداد كبيرة من العمال الأتراك إلى الدول الأوروبية.

---

(1) تركيا المحطة المقبلة، المصدر السابق، ص 39.

(2) "تركيا هل تنفجر بعد إيران؟"، مجلة العروبة، ع466، قطر 1979، ص 24.

(3) ألن لبيسون، المصدر السابق، ص 42؛ فاروق أبو ظهر، "هل تعود الحزمة إلى الثكنة"، مجلة الوطن العربي، ع188، 19-25 أيلول 1980 (باريس 1980)، ص 41.

(4) ديفــيد قونج، "العنف السياسي في تركيا، الملف الأول - تركيا"، مركز البحوث والمعلومات، وثائــق منشورة في مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص 19؛ رضوان، المصدر السابق، ص 189.

(5) أحمد عكش، "تركيا نحو الغرب للتخلص من أمريكا"، مجلة العروبة، ع462، الكويت 1979، ص 22؛ مخلوف، المصدر السابق، ص 9.

(6) جيتــين فاضل، تركيا: العنف وفائض القمع، مجلة آفاق شرق أوسطية، ع1، أيلول، 1999، مركــز كردســتان للدراســات الاستراتيجية، السليمانية، ص 19؛ الطائي، المصدر السابق، ص 162.

وفــيما يخــص المــستوى الاجتماعي فمن الواضح أن التباين والاختلافات الاجتماعــية جغرافياً وقومياً خلق أجواء رافضة للواقع القائم الذي امتزج بظاهرة العــنف الــسياسي مما انعكس سلباً على الواقع فاتضح عجز السلطة في إيجاد حل مناسب لتطلعات المجتمع التركي بشكل شامل[1].

وكــان للتــباين الاجتماعي بين غرب تركيا وشرقها أي بين المدن الكبرى والــريف دور كبير، من جانب آخر أدّت مكننة الخدمات الزراعية واجتياح التقنية في بعــض المناطق التركية إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة ومن ثم تزايد الهجرة إلى المدن بأعداد كبيرة بحثاً عن فرص العمل حيث شكل هؤلاء حزاماً واسعاً من الفقر على حافات المدن[2]. فشكل هذا التوجه عبئاً إضافياً على الدولة وسبّب زيادة في نــسبة البطالة، كما أن هؤلاء المهاجرين حملوا معهم ثقافتهم الإسلامية البعيدة عن التحديث الكمالي إلى المدن المعتادة على التمسك بالمبادئ التقليدية حتى في فعالياتهم اليومية مما شكل تضاداً أيديولوجياً لدى هؤلاء المهاجرين ساعد على ازدياد ظاهرة العنف بين اليمين واليسار المتطرف[3].

ومــن الجدير بالذكر أن معظم التنظيمات السرية على اختلاف نهجها ترتكز بالدرجــة الأولى على الشباب المهاجر الذي لم يتمكن من إكمال الدراسة الجامعية وإيجــاد عمل مناسب فضلاً عن صعوبات حياة المدينة ومنها التباين والاختلاف في القــيم والتقاليد بين القرى والمدن ومحاولات هؤلاء الشباب مد جسور التفاهم بين قــيمهم الــتي اعتادوا عليها في الريف وبين نمط الحياة الحديثة في المدينة ومن ثمة لم يتمكنوا من التفاعل مع المجتمع فذهبت أحلامهم وطموحاتهم أدراج الريح[4]. هذا فــضلاً عــن المسألة الكردية التي تعدّ من أهم القضايا التي أقلقت جميع الحكومات التــركية المتوالــية على الحكم منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وانطلاق

---

(1) تركيا مأزق التبعية، العدد السابق، ص 48.

(2) ســتار جينــيفكا، "الإرهــاب فــي تركيا"، سلسلة الدراسات التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ع18 (بغداد 1982)، ص 6.

(3) نــوال عبد الجبار سلطان، "رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا"، مجلة دراســات إقليمية، ع4 س2، (جامعة الموصل، 2005)، ص 132؛ الخليل، المصدر السابق، ص 17؛ Harper, "Turkey Yesterday Today and Tomorrow", op. cit., p. 35.

(4) Erik J. Zurcher, "Turkey A Modern History", (London 1997), p. 276.

انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925 كما أسلفنا[1]. إذ إن السلطات التركية لم تعترف بالأكراد بوصفهم قومية بل على العكس تعمدت تجاهلهم وأطلقت عليهم تسمية "أتراك الجبل" واتبعت سياسة الإهمال تجاههم[2]. الأمر الذي دفع الأكراد إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية لإيصال أصواتهم إلى البرلمان التركي وقد أعطى هؤلاء أصواتهم لأحزاب مثل حزب الشعب الجمهوري والعدالة والسلامة الوطني[3].

ومع استمرار سياسة الإهمال من قبل الدولة اضطرت أعداد كبيرة من الأكراد إلى ترك قراهم والنزوح إلى المدن[4]، فضلاً عن الأسباب الديموغرافية والمتعلقة بازدياد نسبة الولادات في تركيا بحوالى 2.5% وأثره في تفاقم الاضطراب الاجتماعي[5].

ج – حزب السلامة الوطني عشية الانقلاب:

فسّر عدد من المراقبين والمحللين السياسيين والمهتمين بالشأن التركي أن نشاطات وفعاليات حزب السلامة الوطني وزعيمه أربكان كانت أحد الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى قيام الانقلاب العسكري الثالث[6]. وكان ذلك أيضاً المنظور الذي حمله أعضاء حزب السلامة أنفسهم[7]. ومن الأهمية بمكان أن نذكر بأن لأربكان مواقف معارضة لسياسة رئيس الوزراء سليمان ديميريل وحكومته إذ اتهم أربكان ديميريل بأن سياسته تعمل على تمزيق البلاد وإبعادها عن نهجها، كما وجّه

(1) خليل إبراهيم الناصري، تركيا والمسألة الكردية، جريدة الجمهورية العراقية، 1991.
(2) يوسف إبراهيم الجهماني، آوج الآن تركيا والأكراد، حوران (دمشق 1999)، ص 34؛ ليبسون، المصدر السابق، ص 52.
(3) أحمد عبد الباقي أحمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا – الأكراد دراسة حالة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، (بغداد 1989)، ص 86.
(4) السعدون، المصدر السابق، ص 47.
(5) نوبار هوفسيبان، "الوضع الاستراتيجي – آفاق العلاقات التركية – الأمريكية"، في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص 282.
(6) فاروق أبو ظهر، "بدا العد التنازلي نحو الحرب الأهلية"، مجلة الوطن العربي، ع181، 7 آب (باريس 1980)، ص 40؛ وزارة الخارجية، ملفة 96، المصدر السابق، ص 28.
(7) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/28.

أربكان انتقاداته إلى وزير المالية انذاك قسمت سيزجين ومساعيه في توثيق العلاقات مع (إسرائيل)[1].

وعلى الصعيد البرلماني تحالف أربكان مع زعيم حزب الشعب الجمهوري أجاويد لإجبار وزير الخارجية خير الدين أركمان على الاستقالة من حكومة ديميريل لأن سياسته بدأت ميالة جداً للغرب كما أشرنا سابقاً[2]، فعدت هذه الحادثة سابقة لا مثيل لها في تاريخ المجلس الوطني التركي، وهي اتفاق نواب المعارضة الإسلاميين واليساريين لإزاحة وزير الخارجية، ورأى البعض أن إمكانية قيام حكومة ائتلافية أو تحالف بين أجاويد وأربكان قد أثار مخاوف العناصر العلمانية والغربية وقادهم إلى التفكير بإمكانية وقوعه تحت تأثير أربكان والانجرار (حسب ادعائهم) لإقامة دولة قاعدتها الإسلام، وهو احتمال وارد جداً بسبب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في العام الماضي 1979، إذ عدَّ البعض تعاون أربكان وأجاويد الجديد تحولاً فعلياً في تاريخ تركيا المعاصر[3].

ولعل وقائع الصلاة التي نقلت من جامع إستنبول يوم 8 نيسان 1980 استفزت العسكر عندما تعالت صيحات المصلين احتجاجاً على مناداة الإمام بالصلاة على روح مصطفى كمال وعلى الرغم من إيقاف البث التلفزيوني لدقائق إلا أن تلك الواقعة ولّدت رد فعل واسع النطاق بين أوساط الشعب التركي مما دفع رئيس الأركان كنعان إيفرين إلى إصدار بيان أذيع عبر التلفاز في أعقاب ذلك قائلاً: – "إن لدى القوات المسلحة التركية القوة لقطع لسان كل من يتحدث ضد أتاتورك العظيم"[4]. وجاءت خطوة أربكان في 24 حزيران 1980 بإعلانه سحب الثقة من حكومة ديميريل ليعمل على زعزعة الخريطة البرلمانية واحتمال سقوط الحكومة لتجعل تركيا دون رئيس جمهورية ودون رئيس وزراء في آن واحد، لا سيما وإن رئيس الجمهورية فخري كورتورك (1974–1980) قد انتهت مدة رئاسته في 6 نيسان 1980 وجرت أكثر من مئة عملية اقتراع لاختيار خلف له لكن

(1) أبو ظهر، "هل تعود الجزمة إلى الثكنة"، ص 44.
(2) يافوز، المصدر السابق، ص 29؛ "Too Western by Half", op. cit., p. 15.
(3) Military Interventions in Turkey, op. cit., p. 7; Third Time Lucky, op. cit., p. 15.
(4) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 252.

دون التوصل إلى نتيجة[1]. فضلاً عن ذلك معارضة حزب السلامة وزعيمه أربكان لخطوات البرنامج الاقتصادي الذي وضعه ديميريل، المعتمد على تخفيض قيمة الليرة التركية فضلاً عن الاعتماد على القروض الدولية.. الخ، إذ يرى أربكان أن تلك الخطوات تؤدي إلى تعميق تبعية الاقتصاد التركي للبنوك الدولية[2]. وقد مثلت التظاهرة الحاشدة التي قام بها أنصار حزب السلامة في قونية يوم 6 أيلول 1980 قمة الصراع بين الإسلام والعلمانية التي جاء بها أتاتورك[3]. إذ دعا أربكان إلى انعقاد مهرجان جماهيري تحت عنوان "إسلامية القدس" وشجب قرار جعل القدس عاصمة لـ (إسرائيل)، بمشاركة ممثلي المنظمات الفلسطينية وعدد كبير من الدبلوماسيين العرب[4] وبحضور أعداد غفيرة من المتظاهرين تقارب (250) ألف شخص جاؤوا من جميع أنحاء البلاد[5].

رفع هؤلاء المتظاهرون شعارات تطالب بقطع العلاقات التركية (الإسرائيلية)[6]. فناشد أربكان في تلك التظاهرة جميع المسلمين بضرورة تحرير القدس وإعلان الجهاد في سبيل إنقاذها وعودة المسجد الأقصى للمسلمين[7]. وعند عزف النشيد الوطني جلس المحتشدون على الأرض إشارة إلى نفورهم من النظام العلماني الأتاتوركي وطالب هؤلاء بضرورة العودة إلى الشريعة الإسلامية السمحاء

(1) اختلفت القوى اليسارية واليمينية في موضوع اختيار مرشح لإشغال منصب رئاسة الجمهورية فحزب الشعب الجمهوري وحزب العمال التركي كانوا يفضلون ترشيح الجنرال حيدر بارتور في المقابل رشحت القوى اليمينية الجنرال المتقاعد تورون وزير الخارجية السابق إحسان صبري جاغليانكل، للمزيد من المعلومات. ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي 1960–1980، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد 1988)، ص 194؛ الطائي، المصدر السابق، ص 149.
(2) عبد العزيز، المصدر السابق، ص 40؛ Kenneth Labich, "Turkey Belt Tightening", News Week, Oct. 1977, pp. 8-9.
(3) رضوان، المصدر السابق، ص 227؛ نور الدين، قبعة وعمامة، ص 26.
(4) السبعاوي، "علاقات تركيا الخارجية"، ص 123؛ "Too Western by Half", op. cit., p. 15؛ أبو غنيمة، "الخلاص من عدو إسرائيل"، ص 3.
(5) ملفة سياسية أرشيف وزارة الخارجية، ملفة 96، المصدر السابق، ص 17.
(6) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 151.
(7) جورج أي غورين، "علاقات تركيا مع إسرائيل وجيرانها العرب وتأثير المصالح السياسية والظروف المتغيرة"، مجلة ميل إيست ريفيرو، (لندن 1985)، ص 16.

فرفعوا شعارات مثل "إن الدولة الملحدة يجب أن تدمر" و"إن القرآن هو دستورنا" و"كانت تركيا إسلامية"، "نريد دولة إسلامية بدون الحدود والطبقات"، "الحكم للقرآن"[1]. وبعد انتهاء المظاهرة التي استغرقت ثلاث ساعات ألقى أربكان كلمة موجزة، قال فيها: - "إن إسرائيل وعملاءها المحليين يقومون ببث الفتنة وإثارة الفوضى في تركيا" واستطرد قائلاً: - "إن الجهاد والشهادة في سبيل فلسطين هو أرقى ما يطمح له المسلم وعلينا أن نعمل من أجل تطهير أرضنا من الصهاينة وعملائهم"[2].

لقد أثار مهرجان قونية ضجة إعلامية واسعة في الصحافة التركية وعلى صفحاتها الأولى وبطريقة استفزازية نشرت صوراً للجموع المحتشدة المرتدية الملابس التركية التاريخية التي ترمز للدولة العثمانية وللشعارات التي كتبت بالعربية وقد أشارت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى أن هذه التظاهرة أثارت استياء العسكر[3]. كما فُسر امتناع أربكان عن المشاركة في احتفالات يوم النصر في آب 1980 تحدياً للسلطة فشكّل ذلك سبباً إضافياً لإثارة قلق وجزع الجيش[4]. وَعُدّ هذا التصرف (بنظر العسكر) تحدياً لشرعية أتاتورك، فالجيش يعد المبادئ الأتاتوركية من المسلمات غير القابلة للاعتراض[5].فسّرت فعاليات حزب السلامة وزعيمه أربكان بأنها تهدف إلى إقامة دولة إسلامية في الجمهورية التركية وتعمل على إلغاء المبادئ الكمالية[6].

د – المستوى الخارجي:

أسهمت التحولات الإقليمية بدرجة كبيرة في دفع الجنرالات للقيام بانقلابهم خوفاً من إمكانية انحراف تركيا عن مسارها التقليدي لا سيما وأن المتغيرات الجديدة قد ارتبطت بالإسلام مثل قيام الثورة الإسلامية في إيران[7].

(1) كوشنير، المصدر السابق، ص 15؛ أبو غنيمة، من هندسة المحركات...، ص 4.
(2) الصلابي، المصدر السابق، ص 765–766.
(3) طه، المصدر السابق، ص 34.
(4) كوشنير، المصدر السابق، ص 15.
(5) "هل جاء دور أربكان بعد السلطان؟"، مجلة المجتمع، ع502، (الكويت 1980)، ص 2.
(6) الكسان، المصدر السابق، ص 11.
(7) السيد، المصدر السابق، ص 109.

كان للرسالة الشفوية التي بعث بها الخميني لحزب السلامة وقع بالغ الأثر على الحزب وأعضائه، لا سيما وأنه من المعروف أن أربكان قد أرسل وفداً من حزب السلامة لتهنئة الخميني بنجاح الثورة الإيرانية، وقد ردّ الخميني على تهنئة الوفد بمباركة جهود أربكان وأعضاء حزبه وتمنّى لهم أن ينجحوا في تكوين دولة إسلامية في تركيا[1].

ورأى البعض من المراقبين أن الظروف الداخلية كانت مشابهة إلى حدٍّ ما لما كان يحدث في إيران عشية الإطاحة بالشاه، إلا أن ذلك يخالف الواقع إذ كان من المستحيل على أربكان فيما لو فكر فعلاً بثورة وفق الأنموذج الإيراني أن يستقطب غالبية الشعب التركي ويحصل على التأييد والمساندة كما فعل خميني في إيران، فضلاً عن ذلك لم يُسجّل على أربكان ميوله للانقلابات أو الثورات الشعبية العارمة[2]. ومن جانب آخر، إن المناخ السياسي لعب دوراً كبيراً في قيام الانقلاب لمخاوف تركيا من تأثير تداعيات الثورة الإسلامية في إيران على المناطق الجنوبية الشرقية لا سيما وإن تلك المنطقة تعرضت لأحداث عنف طائفي واحتمال التجاوب مع ذلك التوجه كان ممكناً من ناحية[3]، وما قد يترتب على احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان من تهديد لأمن تركيا الاستراتيجي المرتبط بالأساس بالأمن الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى[4].

خلاصة القول يمكن الإشارة إلى أن المبررات التي اتخذها الجيش لتدخله العسكري الثالث تقع ضمن ضرورات ملحة (بحسب زعمه) منها الوحدة الوطنية والقضاء على الفوضى والإرهاب، حماية الدولة من الأصوليات، وإقامة العدالة الاجتماعية، ومنح الحقوق والحريات للفرد ضمن بنود حقوق الإنسان وأخيراً إعادة النظام المدني بعد تحقيق تلك الأهداف[5].

---

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 149.

(2) Mettin Hepor, "Islam Policy and Society in Turkey", Middle Eastern perspective, The Middle East Journal, Summer 1981, vol. 35, no. 3, p. 35.

(3) "انقلاب تركيا ضربة وقائية ضد نجم الدين أربكان وخميني"، مجلة القبس، ع2993، (الكويت 1980). للمـزيد ينظر: Metin Manner, New Headaches for Old, Middle East, no. 54, April 1979, pp. 50-52, Turkey living with fear, The News Week, 12 March, 1979, p. 20.

(4) "Night of Generals", p. 2؛ الحسن، المصدر السابق، ص 96.

(5) Birol Akgun, "Aspects of Party System…", p. 78; Karman, "Radical Islami", p. 46.

أولاً: الانقلاب العسكري الثالث في الدولة

أدّت تلك العوامل الآنفة الذكر إلى تفاقم الوضع وفقدت الحكومة سيطرتها على مجريات الأمور، وعلى الرغم من التحذيرات الموجهة للقادة السياسيين من قبل العسكر لمرات عدة بوضع خلافاتهم جانباً وإبداء التعاون لمعالجة الوضع وإنقاذ البلاد من أتون الحرب الأهلية، أدت إلى قيام الانقلاب الثالث في غضون عشرين عاماً ليضع تركيا تحت الحكم العسكري من جديد الذي أطلق عليه (عملية الديمقراطية) فقد صرّح الجنرال إيفرين في مؤتمر صحفي قائلاً: - "إنه ليس كأي انقلاب ذكر في كتب التاريخ إنه عملية نفذت لإبعاد الخطر عن الديمقراطية، إنه متوافق مع أماني الأمة والجيش"[1]. ففي تمام الساعة 4.15 دقيقة بتوقيت أنقرة فجر يوم الجمعة 12 أيلول 1980 وضع الجيش تهديداته المتكررة للسياسيين موضع التنفيذ وتحركت قطعات كبيرة من القوات المسلحة بقيادة الجنرال كنعان إيفرين رئيس الأركان العامة واحتلت المراكز الحساسة في المدن التركية الرئيسة ووضعت الحواجز حول أنقرة وإستنبول[2].

وبعد وقت قليل من قيام الانقلاب أصدر الانقلابيون أوامرهم باعتقال رئيس الوزراء سليمان ديميريل وزعيم المعارضة بولنت أجاويد وأكثر من مئة شخصية سياسية بعد رفع الحصانة البرلمانية عنهم[3]. وفي تمام الساعة السادسة صباحاً تمّ إعلان البيان رقم (2) الذي برّر فيه قيام الانقلاب وفقاً للآتي: - "إن الدولة وأجهزتها الرئيسة صارت عاجزة عن العمل وإن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات وإن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوى الانفصالية من أنشطتها وإن حياة وممتلكات المواطنين لم تعد آمنة"[4].

---

(1) Roland Flamini, "Holding Turkey Together", Time, vol. 116, no. 13, 29 Sep. 1980, p. 8.

(2) Englu, "After The Night of The Generals", op. cit., p. 16; أحمد، الأحزاب السياسية التركية تركيا المعاصرة، ص 183.

(3) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، المصدر السابق، ص 43.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 14؛ رضوان، المصدر السابق، ص 225.

وأيضاً كانت إعلانات العسكر عن دوافع الانقلاب، فإن الوضع السياسي في تركيا عشيته كان قد وصل حقا إلى نهايته ولا بد من فعل قوي يعيد الأمور إلى نصابها، ولم يكن سوى العسكر من يمتلك القوة والوسائل لتحقيق ذلك[1]، لا سيما وأن العسكر قد انتظر طويلاً من السياسيين أن يقدموا مخرجاً للأزمة ولم يكن يريد اللجوء إلى الوسائل غير الديمقراطية، فقد صرّح إيفرين بعيد الانقلاب قائلاً: "إن القوات المسلحة التركية ومنذ ثمانية أشهر قدمت رسالة تحذيرية ملتزمة بالنظام الديمقراطي ومعبّرة عن مخاوفها لعدم وجود محاولات لتأخذ تدابير تتجاوز أزمة النظام"[2].

ثانياً: إجراءات الانقلابيين

بعد أن بسط الانقلابيون قبضتهم على الدولة اتخذوا إجراءات عدة كان من أهمها إلغاء الحكومة وحل البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) وإلغاء الدستور وإغلاق الاتحادات الفدرالية للجناحين اليميني واليساري وأعلنت فرض الأحكام العرفية وحظر التجوال في جميع الولايات التركية لمدة ثلاثة أيام[3]، بدليل مطالبة الانقلابيين العمال للعودة إلى العمل في 15 أيلول مع منحهم زيادة مالية تقدر 70%[4]، في حين أغلقت الجامعات ومنعت الصحف من إصدار أعدادها[5]. وجاء في البيان الأول لمجلس قيادة الثورة سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسة وأُسقطت الهوية القانونية للأحزاب السياسية وزُجَّ زعماؤها في السجون ثم تولى إدارة البلاد مجلس عسكري عرف باسم مجلس الأمن القومي بعضوية عدد من القادة العسكريين، ومنهم تحسين سالتيك نائب رئيس الأركان أميناً عاماً للمجلس وبعضوية كل من تحسين شاهين قائد سلاح الجو ونور الدين أرسين قائد القوات

---

(1) "The Night of Generals", op. cit., p. 15.

(2) Ersin Kalay Cioglu, The Logic of Comtemperans Turkish Political, Meria, vol. 1, Sep. 1979, p. 36.

(3) جفينكا، المصدر السابق، ص 18؛ الجليلي، التجربة البرلمانية 1970–1980 في تركيا، المصدر السابق، ص 152.

(4) حيدري، المصدر السابق، ص 97؛ .Englü, "After The Night", op. cit., p. 26

(5) عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي – دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد 2002، ص 182.

البرية والأميرال نجاة توفير قائد البحرية وسادان سيلاسون قائد الدرك، أسندت له الصلاحيات التشريعية والتنفيذية كافة[1].

ثالثاً: ردود الأفعال الداخلية والخارجية تجاه الانقلاب

حظي الانقلاب العسكري الثالث بتأييد واسع النطاق من قبل فئات الشعب التركي لأنه جاء بمثابة الخلاص من الواقع المأساوي الذي يعيشه ويضع حداً للفوضى والتدهور الاقتصادي والأمني الذي انعكست آثاره القاسية عليه بصورة كبيرة (كما أسلفنا)[2].

لذا تنفس الشعب التركي الصعداء لإعادة الأمن والاستقرار لحماية أنفسهم، ولقد أكد إيفرين ذلك بقوله: - "إن الانقلاب ليس كباقي الانقلابات العسكرية التقليدية، وإنما جاء حصيلة الظروف التي عاشتها تركيا"، كما لاقى الانقلاب ترحيباً من رجالات الاقتصاد الرأسماليين والتجار الصناعيين إذ مثّل الانقلاب ضربة للنقابات العمالية والاتجاهات اليسارية[3]. أما على الصعيد الخارجي وعلى الرغم من أن الانقلاب أثار قلق حلفاء تركيا الغربيين الذين يأملون توثيق عرى العلاقة معها عندما تكرس نفسها لبناء المؤسسات الديمقراطية وتضعف هذه العلاقة عندما يجدوا أن الحكومة التي انتخبت ديمقراطياً قد أُزيحت عن السلطة بالقوة حسب قولهم[4]. مع هذا حظي الانقلاب بارتياح أمريكي بفعل تداعيات إغلاق القواعد الأمريكية في إيران على أثر الثورة الإسلامية فيها عام 1979[5]، إذ تعدّ تركيا قاعدة متقدمة على غرار إيران لا تقل عنها أهمية من حيث القوة البشرية والاستراتيجية فضلاً عن كونها الجناح

---

(1) الحسن، المصدر السابق، ص 65؛ فيروز أحمد، انتخابات 1983، في نوبار هوفسبيان الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص 249.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.

(3) "No Politicans Please", The Economist, No24 Jan.1981, p. 15.؛ الحسن، المصدر السابق، ص 95.

(4) أنور يونس، انقلاب 1980، مجلة اليوم السابع، ع127، س3، باريس 1986، ص 29؛ "The Third Time Lucky", p. 15.

(5) Metin Munir, "West ExtendTurkey Life Line", Middle East, no. 52, Feb.1984, p. 12. سالار أوسي ويوسف الجهماني، تركيا وأمريكا من الأقطاب المتعددة إلى القطب الواحد، حوران (دمشق 2000)، ص 24.

الجنوبي الشرقي لحلف الناتو وتمثل خطاً دفاعياً للغرب، والنافذة المطلة على الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط[1].

ذكرت صحيفة الغارديان اللندنية: - "ليس من المدهش أن تعتبر تركيا الآن منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة جداً، ليس للدول الجنوبية (الناتو) وإنما للغرب بأجمعه"[2]. لذا كان على الولايات المتحدة الدفاع عن مصالحها تحسباً من المتغيرات العنيفة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط فبدأت مخاوف الولايات المتحدة من احتمال قيام ثورة في تركيا على غرار الثورة الإيرانية[3]. إذ ساد في العالم الغربي آنذاك شعور عارم من الخوف من إمكانية قيام مد إسلامي فاندفع إلى معالجة ذلك من خلال وسيلتي الاحتواء والإقصاء[4]. إذ لم تكن الولايات المتحدة لتقبل برؤية تركيا تنهار تحت وطأة حرب أهلية قاسية تزيد من رغبة الاتحاد السوفياتي بالتحرك في المنطقة سعياً لتحقيق مكاسب جديدة[5]. ومن المرجح أن هذا الموقف لم يكن وليد ساعته وإنما أعلمت الولايات المتحدة بأوليات الانقلاب وبساعة تنفيذه كما صرّح المتحدث الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأمريكية: - "إن واشنطن كانت على علم مسبق بالخطوة الانقلابية"[6]. هذا فضلاً عن إرسال برقية من السفير الأمريكي في أنقرة إلى بلاده ذكر فيها: - "لقد نجح أولادنا"[7]. وقد واصلت الولايات المتحدة دعمها لإجراءات الانقلابيين متجاهلة ما صدر بحقهم من اتهامات بانتهاك المبادئ الديمقراطية إذ قام كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي بزيارة تركيا بعد أكثر من عام على الانقلاب في 4 كانون الأول 1981 وصرح قائلاً: - "أولاً إننا نشعر بأن تركيا بدأت تتجه نحو إقامة حكومة ديمقراطية، وثانياً نحن نشعر أن حقوق الإنسان تزدهر فقط في مناخ من سيادة القانون والحفاظ على النظام،

(1) تركيا عنف بلا اقتصاد، مجلة الدستور، ص 49؛ درويش، المصدر السابق، ص 332، فولر، المصدر السابق ص 1.
(2) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص 392.
(3) السامرائي، المصدر السابق، ص 144.
(4) أوروبا تتخوف من المد الإسلامي، مجلة العروبة، ع462، الكويت: 1979، ص 23، الجليلي، تطورات المسألة الدينية في تركيا، ص 6.
(5) انقلاب تركيا ضربة وقائية، ص 4.
(6) السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص 226، السامرائي، المصدر السابق، ص 144.
(7) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.

وثالثا أعرب عن إعجابي بقدرة الحكومة التركية أن تفعل الكثير للقضاء على الإرهاب، وما كان فعلاً حالة من الفوضى والانتشار الواسع"[1]. أما في موسكو فقد عبّر السوفيات عن قلقهم لما يحدث في تركيا ووجهوا إلى الولايات المتحدة أصابع الاتهام في قيام الانقلاب[2].

المبحث الثاني: أربكان وحكومة الانقلاب

أولاً: القبض على أربكان ومحاكمته

كما أسلفنا القول أن الحركة الإسلامية كانت أول من من استهدفها الانقلاب، لا بل أن قائد الانقلاب قد صرّح لوكالة رويترز في يومه الأول (12 أيلول 1980) بأن" الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد وأن ما حدث في قونية يوم القدس وما حصل في جنة قلعة يعدّان دليلاً على هذا التعصب الإسلامي"[3].

وما يدعم ذلك إشارة الصحافة الغربية الصريحة إلى أن الانقلاب قطع الطريق عن الحركة الإسلامية ومنعها من السير على خطى الخميني في إيران، فقد نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية في أعقاب الانقلاب على صفحات غلافها صورة لقائد الانقلاب مع تعليق يقول: - "العسكر يوقفون المد الإسلامي"[4]، وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست (الإسرائيلية) "أن مواجهة التيار الإسلامي المتنامي في تركيا جاء في مصلحة (إسرائيل) وأن الانقلاب سيساعد على تقوية العلاقات بين البلدين"[5].

وبطبيعة الحال توجهت الأنظار في اللحظات الأولى للانقلاب صوب أربكان إذ لم تمضِ ستة أيام على المسيرة الحافلة في قونية إلا ووجد أربكان نفسه أمام أحد الضباط واقفاً على باب منزله يمهله ساعة واحدة فقط ليضع نفسه تحت تصرف

(1) القفاز التركي في موسم الأحزان، ص 56؛ هوفسبيان، المصدر السابق، ص 289.
(2) الأحداث التركية خطة لم تكتمل فصولا، مجلة الدستور، ع414، س6، (لندن: 1979)، ص 30.
(3) Harper, "Turkey Yesterday, Today and Tomorrow, op. cit., p. 354؛ الناصري، المصدر السابق، ص 78؛ بنفسر، المصدر السابق، ص 86.
(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 265.
(5) الناصري، المصدر السابق، ص 212.

العسكر، ويتسلم رسالة خطية من قائد الانقلاب موضحاً فيه دواعي الانقلاب والإجراءات التي سوف تتخذ قائلاً: - "لقد تمّ حل الحكومة والبرلمان وأوقفت كل الأنشطة السياسية وألغيت عنكم الحصانة النيابية والعضوية ذاتها وليس لكم الحق أو السلطة في إصدار أي بيان يتعلق بأي موضوع، إن حمايتكم وتأمين حياتكم منوط الآن بالقوات المسلحة"[1]، وتمّ اقتياده إلى معتقل في جزيرة أوزن إزمير[*] إسوة بكبار السياسيين الأتراك مع اختلاف واضح في معاملة أربكان[2]. وبعد مدة بدأت عملية استجواب لأربكان أمام هيئة عسكرية في محكمة ماماك فأبدى القاضي العسكري تعاطفا مع أربكان ولم يجد مسوغاً للاستمرار في احتجازه فطالب بإطلاق سراحه فما كان من هيئة الإدارة العامة للأحكام العسكرية إلا أن رفضت هذا القرار والتأكيد على مواصلة توقيفه، ونتيجة لذلك اعتقل أربكان دون أن توجّه له تهمة أو يخضع لمحاكمة عسكرية لشهور عدة[3]. وفي المعتقل عكس أربكان سلوكه الإسلامي مما جعله قدوة للمحيطين به، فظل مواظباً على إقامة الصلوات الخمس في أوقاتها وتلاوة القرآن ومتابعة التطورات السياسية[4].

بعد مدة تمّ تقديم أربكان للمحاكمة وكانت صفحة الاتهام تضم العديد من التهم التي اندرجت تحت المادة 163 من الدستور والتي تنص على حظر التجاوزات ضد العلمانية وتحريض الجماهير على ارتكاب الجرائم، وبمعاقبة كل من يقوم

---

(1) Flamini, "Holding Turkey Together", p. 11.

(*) اوزون إزمير: وهي عبارة عن استراحات عسكرية موجودة في جزيرة اينجي بالقرب من إزمير.

(2) إن الإجراءات التي اتخذت بحق أربكان وزعيم حزب العمل القومي توركيش لاتقاس بالإجراءات التي اتخذت بحق زعيمي حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة (أجاويد- ديميريل) ففي الوقت الذي احتجز أربكان في معتقل كيرازلي درة 1980 لم يتفاجأ ديميريل بحدوث الانقلاب فقد اتصل به أحد أصدقائه الصحفيين عبر الهاتف قائلا له"هناك شيء ما قد حدث حضرة رئيس الوزراء "فأجابه ديميريل: "نعم اعلم"، أما بالنسبه لأجاويد فقد تعامل معه أحد الضباط بلطف قائلاً له: "يشرفنا ويسعدننا أن نستقبل زوجتك أيضاً" وحملوا معهم حقائبمما ما دفع أحد جيرانهم إلى القول "على ما يبدو إنهم ذاهبون في نزهة". وبعد مضي شهر تم إطلاق سراح كل من ديميريل وأجاويد في الوقت الذي قدّم أربكان وأرسلان لمحكمة عسكرية؛ "Strong Army Medicine", Time, No44, 8 Dec.1980, p. 18; Ergin, A.G.E, s.15.

(3) اوجار، المصدر السابق، ص 226.

(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/28.

بنشاطات دينية أو شيوعية إذ يعد مخالفاً للقوانين التركية وتتمحور الاتهامات الموجهة لأربكان كلها حول السعي لإزالة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم واستبداله بنظام ديني[1] منها استخدام الدين من قبل الحزب وزعيمه لتحقيق مآرب سياسية والتطاول على الإرث السياسي لأتاتورك ومبادئ العلمانية والديمقراطية البرجوازية، فضلاً عن النشاطات الاجتماعية للحزب[2]. فمن بين التهم الخاصة باستخدام الدين لأغراض سياسية والمخالفة للمادة (163)[*] التي اشتملت على:

- السعي لاستبدال مبادئ الدولة: القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمبادئ دينية مستفيدين من الحقوق الممنوحة للأحزاب السياسية.
- قول أربكان بأنه لا يكفي أن يكون للدولة دستور إسلامي حتى تصبح إسلامية بل يجب أن تكون أعمال تلك الدولة مرتكزة على مبادئ الإسلام[3].
- إن الاجتماعات التي كان حزب السلامة يقوم بعقدها تتميز بذكر الله باستمرار ومنها الهتافات التي كانت تطلق من تلك الاجتماعات موضحة أهدافهم، كما أن اللافتات التي كانوا يحملونها كتب عليها آيات قرآنية وشعار: محمد قائدنا وسنحطم الأصنام ونقيم الدولة الإسلامية[4].
- تصريحات أربكان في مكة المكرمة خلال زيارته للسعودية عام 1974 وتوجيه اتهاماته للدولة إذ قال: "تخلينا عن القرآن ما يقارب الخمسين سنة الماضية أن الدين والدولة قد فصلا، كما أن القرآن قد أدين ويتعين علينا العمل من

---

(1) Ergin, A.G.E., s.128.

(2) نور الدين، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 169.

(*) وهي أحد مواد قانون العقوبات التركي والتي تنص على منع تشكيل بعضوية أي جمعية أو منظمة تنخرط في الدعاية الموجهة من أجل النظام القائم للدولة استنادا إلى أسس دينية، وقد عدلت هذه المادة في 31 كانون الثاني 1991 ولكن التعديل ارفق بشروط لا تخرج عن الهدف الأصلي أو المواد الدستورية لقانون مكافحة الإرهاب الذي صادق عليه المجلس الوطني التركي في نيسان 1991 وكذلك القانون القائم للأحزاب السياسية، Umit Cizer Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam-State Interaction in Republic Turkey", IJMES, vol. 28, no. 2, 1996, p. 1.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 14؛ "The Night of the Generals", op. cit., p. 10

(4) عبد الحميد وآخرون، المعالم التاريخية لحزب السلامة، ص 83، أبو غنيمة، من هندسة المحركات، ص 4 الطويل، المصدر السابق، ص 16.

أجل أن تكون كلمة القرآن فاعلة مرة أخرى، ولهذا الهدف نحن بحاجة للجهاد"[1].

- إلقاء أربكان كلمة في الحجاج في مكة عام 1977 جاء فيها: "يجب أن نبحث فيما إذا كنا نطبّق القرآن أم لا.. وهل يحكم حكامنا بالقرآن أم لا"[2].
- العمل على تأجيج الشعب عن طريق المظاهرات كما حدث في مهرجان قونية، إذ دعا أربكان مسلمي العالم للجهاد في سبيل إنقاذ القدس مؤكداً على استعداد الجماهير التركية للانخراط في صفوف المتطوعين لتحرير القدس[3].
- العثور على أوراق مبايعة لأربكان في أدراج مكتبه لترشيحه للخلافة من قبل أشخاص في إستنبول معروفين بصلتهم بأربكان.
- اشتراك أحد خرجي كلية الشريعة من جامعة الرياض في أحد اجتماعات حزب السلامة وتصريحه بالقول: - "يشرفني أن أشترك في هذا الاجتماع طالما هو اجتماع إسلامي"[4]. قول أربكان "إن حرية العبادات مسموح بها في روسيا وألمانيا أيضاً والعبادات ليست كل الدين"[5].

أما فيما يخص انتقادات أربكان لتاريخ الجمهورية التركية ومؤسسها أتاتورك والتي وجهت إليه أربكان من قبل المدعي العسكري فهي كما يأتي:

- إدعاء أربكان وأعضاء حزبه بأن الماسونية أسقطت السلطان عبد الحميد وأنهم بدأوا في سالونيك أول محفل ماسوني بالتآمر على الدولة وأن أتاتورك كان واحداً منهم وهذه إهانة.
- ادعاء أربكان وأعضاء حزبه بأن حزب الاتحاد والترقي الذي أنهى حكم السلطان عبد الحميد حزب ماسوني وصهيوني.

(1) نور الدين، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 169؛ الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 274.
(2) هل ستعيد الحكومة العسكرية النظر في قضية أربكان، مجلة المجتمع، ع610، الكويت: 1980، ص 4.
(3) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 154.
(4) هلال، المصدر السابق، ص 150، الصلابي، المصدر السابق، ص 765-766.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 273، الناصري، المصدر السابق، ص 210-211.

- تصريح أحد أعضاء حزب السلامة قائلاً: - "إن ثورة أتاتورك قطعت الصلة بين الشعب التركي وماضيه وقد أفسدت إصلاحاته القيم الروحية للأمة. وبعد معاهدة لوزان ألغيت الخلافة وترك المسلمين بدون قيادة، كما أن الأبجدية اللاتينية لا تناسب اللغة التركية واستبدلوا القوانين العثمانية المرتكزة على الشريعة بقوانين غربية لا تلائم حاجات الشعب وإضافة إلى ذلك أصبحت جمهورية تركيا ملحدة"[1]. أما التهم التي وجهت إلى الحزب ونشاطاته فقد تضمنت:
- تصريح أربكان في إحدى خطاباته "أنه عندما جاء للسلطة بدأ الكثير من حكام الأقاليم يقيمون الصلاة".
- مطالبة الحزب بجعل يوم الجمعة عطلة رسمية وأن يتم الزواج بصورة شرعية.
- وجود جمعيتين للشباب كانتا تقومان بتوجيه الجماهير نحو إقامة حكومة إسلامية وإثارة العقائد الدينية، ومما لا شك فيه أنهما كانتا على اتصال وثيق بحزب السلامة، الذي عمل على نمو الرغبة في إقامة دولة ترتكز على الشريعة، وإثارة الحماس لدى الكثيرين بما فيهم الشباب لنشاطات الحزب ومتابعته أحاديث أربكان إذ ذكر: - "نحن نفتح مدرسة للقرآن في كل قرية ونحن مصممون على إعادة افتتاح أيا صوفيا، فمن أعجبه ذلك فليسر معنا"[2].

وقد طالبت جهة الادعاء الحكم على أربكان بالسجن لمدة تتراوح بين 14-36 سنة فجاء رد أربكان على تلك الاتهامات الموجهة إليه من قبل الادعاء كما يأتي:

- ذكر أربكان بأن لائحة الاتهام ضمت مغالطات واضحة، فمثلاً ذكر الاتهام كلمة الدولة الإسلامية 75 مرة، مع العلم أنه لم يثبت أن ذكرها أي عضو من أعضاء الحزب.
- قول المدعي العام أن الحزب منظمة سرية وهذا غير صحيح، فإن الحزب أقيم على أساس الدستور التركي وله برامجه وأهدافه المعلنة وأنه ومنذ ثماني سنوات وهو يشارك في إدارة البلاد من خلال ائتلافه بثلاث حكومات سابقة، أما فيما

(1) عبد القادر، التيار الديني، ص 357، أبو غنيمة، هندسة المحركات، ص 4.
(2) نور الدين، الحركات الإسلامية، ص 163.

يخص الإدعاء بوجود وثائق تدين الحزب دافع أربكان بقوله: - "بأنه على الرغم من تفتيش ما يقارب ألف مركز وثلاثمئة مبنى تابع للحزب وتدقيق ستين ألف رسالة فلم يعثر على أي دليل ضد الحزب سوى بعض الأوراق مجهولة المصدر التي ليس لها علاقة بالحزب"(1)، فيما يتعلق بكلمة أربكان في جنة قلعة أو في أية مناسبة أخرى فبرر أربكان ذلك بقوله إنه "تكرار للكلام الذي يذكر في البرلمان وفي الراديو والتلفزيون وهو لا يتعدى كونه تمنيات من أجل التعاون مع الدول الإسلامية، إذ قام رئيس وزراء حكومة الانقلاب بولنت أولصو(*) بما يشبه ذلك عندما زار السعودية لحضور مؤتمر القمة الإسلامي"(2). من الواضح أن سياسة أربكان شكلت خطراً على مصالح ومواقع الرأسمالية ذات النزعة الغربية في تركيا، لكن من المفارقة أن كل هذه التهم كانت تفتقر إلى وثيقة معتبرة لإسناد هذه الاتهامات، فكل ما استطاع المتحزبون ضد أربكان أن يجمعوا أشرطة صوتية أريد تحريفها من أجل إلصاق هذه التهم بأربكان، وساد تصور راسخ لدى الجميع أن حكومة الانقلاب تريد فعلاً إدانة أربكان وزملائه، وأن المشهد قد ترتب من أجل ذلك وقد تمّ إيصال هذه الرسالة إلى أربكان، لكن إيمانه بعدالة قضيته وثقته بمبادئه التي دافع عنها جعلته ثابتاً لا يتزحزح ولا يقدّم أي تنازل منطلقاً من مقولته الشهيرة "إما كل شيء أو لا شيء"(3). ومن المثير أن يتولى أربكان بنفسه مهمة الدفاع فيقول عنه أحمد أوغز الرئيس العام في تشكيلات الشباب في حزب السلامة: - "إن الأستاذ الدكتور

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 247.

(*) أولصو: من مواليد 1923 في إستنبول، أكمل دراسته في الأكاديمية البحرية وتخرج منها عام 1942، شغل منصب مدير في الأكاديمية البحرية في عام1952، وتولى مناصب عديدة منها قائد لقوات التحالف لمنطقة البحر المتوسط ثم أصبح في عام 1970 أدميرال وتسلم قيادة الأسطول البري لمنطقة شمال تركيا ثم رئيس للأركان وقائدا للبحرية التركية والأسطول التركي وأصبح أيضاً عضوا في المجلس العسكري لسنة واحدة، ثم تولى أمانة سر القيادة العامة في البحرية التركية عام1977 واستمر في هذا المنصب حتى نهاية شهر أب 1980 وإحالته للتقاعد في العام نفسه، للمزيد من المعلومات ينظر:
Turkey Almanac, 1986, op. cit., p. 520.

(2) أوجار، المصدر السابق، ص 242.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/28.

رئيسنا العام كان يقود قاطرة الدفاع في القضية رغم ثقلها بكل اقتدار، وإنه يستخدم المنطق القانوني بشكل لافت للنظر"(1).

ورأى البعض أن الإيقاع بأربكان فرصة للنيل من مكانته في نظر الناس فدبرت له تهمة الاتجار بالمخدرات وزجّ باسم أحد كبار التجار الأتراك في ألمانيا، لكن الدسيسة سرعان ما فشلت عندما تبرأ الشخص، أي تاجر المخدرات، من أية صلة لأربكان بها(2).

وأخيراً وصلت المحاكمة إلى طريق مسدود إذ لم تجد المحكمة ما يمكن أن يمثل إدانة لأربكان فأطلق سراحه مع رفاقه في 25 تموز 1981 فسادت مشاعر الفرح لدى أنصار حزب السلامة، بالمقابل اشتد غيظ العسكر من ذلك فبعث إيفرين طالباً رئيس المحكمة للاستجواب حول ذلك فأجاب بكل شجاعة: - "لقد قرأت ملف حزب السلامة الوطني بإمعان ولم أجد أي دليل يمكن أن يحاكموا على أساسه". مع ذلك اعتقل أربكان مرة أخرى على يد العسكر وأصدرت بحقه هذه المرة إدانة جديدة بدعوى الحصول على تسجيل جديد يدين أربكان لكن سرعان ما تجلت الحقيقة وفشل مخطط العسكر(3). وللمرة الثالثة قبض على أربكان وكان الادعاء هذه المرة قد عدَّ للأمر عدته من أجل الإطباق على أربكان ورفاقه في حزب السلامة ومما أورده المدعي العسكري بحقهم "إنه خلال الفترة الممتدة بين أواسط عام 1977 وحتى بدايات أيلول 1980 فإن المتهمين الذين يتضح هويتهم على أنهم أعضاء الهيئة الإدارية العامة لحزب السلامة الوطني والمتهم الذي تمّ تثبيت هويته على أنه الرئيس العام لحزب السلامة وأعضاء الهيئة الإدارية العامة للحزب قد عملوا سوية على تأسيس دولة الشريعة ويتضح من الأحداث المادية الملموسة التي وقعت أنهم عملوا معاً أفعالاً تتجه نحو هذا الهدف"(4).

وبعد أن قرئت مذكرة الاتهام التي أعدّها المدعي العسكري جرت المحاكمة اعتباراً من 9 تشرين الثاني 1982 وحتى 6 كانون الأول 1982 واستمع للدفاع

(1) أوجار، المصدر الصدر السابق، ص 248.

(2) Ergin, A.G.E.s130.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين أوغلو في 2007/9/29.

(4) اوجار، المصدر السابق، ص 258.

الذي أعدّه أربكان وزملاؤه بنحو ثلاثمئة صفحة تولى أربكان بنفسه قراءتها ثم صدر الحكم في 24 شباط 1983 وكان قرار المحكمة المرقم 22 لسنة 1983 والأساس 126 لسنة 1981 قد تضمن:

"لما كان حزب السلامة الوطني وفق المحكمة الدستورية قد اعتمد على أسس دينية وأن المؤتمر العام الذي انعقد سنة 1971 قد شهد انتخاب إداريين حزب النظام الوطني في الهيئة الإدارية العامة ولما كانت قد افتتحت دورات لتحفيظ القرآن في كل القرى وأراد اتخاذ يوم الجمعة عطلة أسبوعية وجعل الزواج يتم عن طريق المفتي ووعدوا بأنهم سيقومون بصلاة أول جمعة لهم في أيا صوفيا وأن القرآن سيكون دستورهم... ولما كان أربكان وطاهر بيوك وشوكت قازان يقومون بفعاليات وأنشطة معتمدة كلياً على الأسس الدينية، تأسيساً على ذلك أصدرت المحكمة قرارها في 24 شباط 1983بالسجن لمدة أربع سنوات وأن يتواجدوا تحت المراقبة الأمنية العمومية بالإقامة الجبرية في أسكي شهر لمدة سنة وأربعة أشهر وأن يحرموا من ممارسة الخدمة العامة طوال مدة العقوبة[1]".

مع هذا تقدم أربكان وزملاؤه بطلب استئناف للحكم قدمه محامو أربكان إلى المحكمة العسكرية فوافقت المحكمة العسكرية لرفع الملف بأكمله إلى الدائرة الرابعة/جزاءات لمحكمة الاستئناف التي أبطلت الحكم الصادر ضد أربكان ورفاقه تحت بند عدم كفاية الأدلة ثم رضخت محكمة ماماك وحكمت ببراءة أربكان ورفاقه لكن منع من مزاولة النشاط السياسي[2].

ثانياً: إجراءات الحكومة العسكرية

كان للجنرالات أهداف مرسومة ومدروسة لما سيقومون به بعد الانقلاب إذ اتضح أن جنرالات انقلاب 1980، قد وضعوا أمامهم مهمات أساسية أهمها إجراء إصلاحات شاملة وإقرار تغيرات جذرية على نظام المؤسسة السياسية لتجنب تكرار الأزمة التي شهدتها تركيا في عقدي الستينيات والسبعينيات[3]. فمثلاً على المستوى

(1) بنفنسر، المصدر السابق، ص 97.
(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن بيتميز، المسؤول الإعلامي في قيادة حزب السعادة في 2007/8/29.
(3) دانيلوف، الصراع السياسي، المصدر السابق، ص 447، غورين، المصدر السابق، ص 9.

السياسي كان هدفهم القضاء على ظاهرة الائتلافات الحكومية الضعيفة وذلك من خلال منع وصول أحزاب صغيرة للبرلمان فضلاً عن السعي لحماية التقاليد الكمالية العلمانية مع ضرورة العودة إلى الحياة الديمقراطية النيابية[1]. وانطلاقاً من هذا المبدأ تمّ تشكيل جمعية تأسيسية تألفت من (160) عضواً كان من بينهم (120) من العسكر تمّ اختيارهم عن طريق مجلس الأمن القومي التركي، (40) تمّ تعيينهم من المدنيين من قبل الجنرالات واتخذت تلك الجمعية على عاتقها اقتراح القوانين وإقرارها أو رفضها، كما التزمت الجمعية بمهمة التهيئة لإعداد دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات برلمانية[2]. فشكلت حكومة جديدة من قبل الجيش (حكومة انتقالية) في تشرين الثاني 1980 برئاسة الأميرال المتقاعد بولنت أولصو مكونة من العسكريين المتقاعدين والتكنوقراط وأعلنت القيادة العسكرية عزمها الحاسم على إعادة بناء مؤسسات الدولة مؤكدة على ذلك أكثر من مرة، إلا أن بعض الجنرالات ممن يمتلكون رؤية قد رحبوا بفكرة إعادة الديمقراطية بعد مدة محددة لحفظ القانون والنظام حسب تصوراتهم[3]. فقد أعلن إيفرين في قونية في 15 كانون الثاني 1981: - "إنه كخطوة أولى سوف يتم الإعلان عن برامج مجلس الأمن القومي المتعلق بتناول القضايا في جميع مناحي الحياة مثل الاقتصاد ونظام التعليم وهيكلية الزراعة والقضاء على الإرهاب[4]".

دستور 1982:

طرح في 7 تشرين الثاني 1982 دستور جديد للبلاد، ثم جرى الاستفتاء العام عليه في 12 من الشهر نفسه وحظي بمصادقة (97%) من الأصوات وعدَّ نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 20 تشرين الثاني إذ كان من غير الممكن معارضته فقد ذكر إيفرين في العديد من خطبه: - "إننا نعتبر كل من يرفض هذا الدستور بمثابة خائن وسنعامله بصفته عميلاً للقوى الخارجية"[5]. وقد نصّ دستور 1982

(1) هلال، المصدر السابق، ص 143، الطويل، المصدر السابق، ص 23.
(2) John H. Mefadden, "Civil Military Relation in third Turkish republic, The Middle East Journal, vol. 39, no. 1, 1986, p. 71؛ أرشيف وزارة الخارجية، ملفة 96، المصدر السابق، ص 22.
(3) Geveik, Turkey Almanac, 1986, p. 32.
(4) "No Policiosn", op. cit., p. 15.
(5) الطويل، المصدر السابق، ص 24؛ حيدري، المصدر السابق، ص 59.

علـــى أن تركيا جمهورية ديمقراطية اجتماعية علمانية يفرض الأتراك سيطرتهم على مـــرافق البلاد كافة والمناصب الرسمية والوظائف المهمة فهم يشكلون أكثر من97% مـــن الشعب التركي والباقي قوميات أخرى[1]. كما ضمت بنود الدستور تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية ومنحه صلاحيات فرض حالة الطوارئ وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة في حال فشل الحكومة أو خسارتها اقتراعا للثقة[2].

وأســـست هيئة عليا استشارية طبقاً للمادة (118) من دستور 1982 عرفت باســـم لجنة الأمن القومي العام تألفت من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الـــدفاع ووزير الداخلية وقيادات الجيش المؤلفة من القوات البرية والبحرية والجوية والقائـــد العـــام لجـــندرمة وكانت هذه اللجنة تتمتع بصلاحيات أعطت القوات المسلحة مكانة مميزة في الدولة[3]. وقيّد الدستور نشاطات المؤسسات غير الحكومية كالاتحادات العمالية والمنظمات التطوعية وإلغاء المكانة المستقلة للجامعات أو بمعنى آخـــر استقلالية الجامعات ووسائل الإعلام المرئية والسمعية مع التأكيد على عدم الإســـاءة للأمـــن القومي أو الذوق العام لمنع الضرر بمصالح الأفراد وعدم استخدام الـــصحافة وســـيلة للتحـــريض على ارتكاب الجرائم، ومنع التظاهرات السياسية والتضامنية وقيد حقوق وحريات الأفراد[4].

وتلافـــياً لـــما حدث في السبعينيات من فوضى نتيجة وجود أحزاب صغيرة واســـعة في الـــبرلمان أجـــرى دستور 1982 تعديلاً على قانون انتخاب الأحزاب الـــسياسية إذ لا يحق لأي حزب الدخول للبرلمان إلا بعد حصوله على نسبة 10% وأن يكـــون تنظيم الحزب في 24 محافظة على الأقل من أصل 67 محافظة فضلاً عن أن يكـــون في تشكيله قائمة بثلاثين عضواً مجازاً وعدم السماح للسياسيين القدامى بتأســـيس وإدارة حزب سياسي آخر، ومنعهم من الترشيح في البرلمان إلا بعد عشر

---

(1) رعـــد عـــبد الجلـــيل مـــصطفى، النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (بغداد: 1986)، ص 9.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص 55، .Zurcher, op. cit., p. 295

(3) دهـــام محمـــود علـــي الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية البنية والوظيفة، مجلة دراسات اجتماعـــية، ع5، س2، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل 2000، ص 4، نورتن، المصدر السابق، ص 80.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 144، Chtena, "The Military in Modern Turkey", op. cit., p. 9

ســـنوات، وتكون الموافقة النهائية بيد مجلس الأمن القومي على تأسيس الحزب[1]. كـــذلك أكـــد الدســـتور وضمن المادة (24) بأنه لا يجوز استغلال الدين لغرض الحـــصول على نفوذ شخصي أو سياسي[2]. وقد أوضح إيفرين موقفه من المسألة الدينية صراحة، بقوله: - "لم تكن هناك سياسة من الجامع"[3].

موقف الانقلابيين من التيار الديني:

وإذ كـــان قـــد فهـــم أن إيفرين قد تقاطع مع فكرة الإسلام السياسي، فإنه بالمقابـــل أراد أن يوظف الإسلام سياسياً لأن المتغيرات الخارجية والداخلية كانت تقـــود تـــركيا في هـــذا الاتجاه، فقد أيقن بعض القوى العلمانية التقليدية ومنهم الجنـــرالات أهمـــية الإسلام ودوره في المجتمع كونه قوة اجتماعية وعاملاً مهماً في توحـــيد الأتـــراك فـــوجدوا أن الإسلام تختلف عن الأيديولوجيات الأخرى، وأن الأســـس والمـــبادئ الإســـلامية المحافظة تمثل خطاً دفاعياً وحاجزاً أمام التوجهات الماركـــسية التي كانت تعمل على تمزيق المجتمع[4]، لا سيما وأن التجربة السياسية الإســـلامية المتمـــثلة بحـــزب الـــسلامة الـــوطني لم تـــتبنَّ العنف ضمن أدبياتها وأيديولوجياتها[5]. فبدأ هؤلاء الجنرالات يتخذون موقفاً من الدين لإدراكهم أهميته بـــدلاً مـــن معاداته[6]. وإمكانية الاستفادة منه في التصدي للمجموعات اليسارية أولاً، والحـــركات الانفـــصالية لكن بشرط عدم تبنيه مشروعاً سياسياً[7]. ومن ثم حاولـــت السلطة السياسية الاستفادة منه لغرض إعادة صيغة الأيديولوجية الرسمية لإدراكهم بقصور الكمالية عن تأطير الحياة اليومية[8].

---

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 172–175؛ Zurcher, op. cit., p. 296

(2) Thomas Patrick; "Turkey's Justice and Development Party: Amodle for Democratic Islamic", Middle East; vol. 6; nos. 6-7, June-July 2004; United State; Poulton, "The Turkish State and Democracy", op. cit., p. 12؛ حمـــزة، المصدر السابق، ص 43.

(3) بنفسنر، المصدر السابق، ص 41.

(4) خليفة، المصدر السابق، ص 25؛ نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، ص 151.

(5) فيلـــيب روبنـــسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (بيروت: 1993)، ص 55.

(6) M.Hakan Yavuz, "Political Islam and The Welfare…", op. cit., p. 67.

(7) فيروز احمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، في هوفسبيان، ص 142، خليفة، المصدر السابق، ص 25.

(8) شاكر، المصدر السابق، ص 115.

إن عملية الأسلمة المتداخلة مع الهوية القومية "دمج الهوية بالقومية على يد جماعة المثقفين" وعملية "قومنة" الإسلام على يد إدارة الشؤون الدينية كانت ذات نتائج فعالة لإقناع شعب وموظفي الدولة بتبنّي هذه الأيديولوجية الجديدة التي تتجاهل الطبيعة المتعددة الثقافات من أجل تعزيز دولة مركزية ذات وعي إسلامي تركي[1]. فعلى الرغم من أن الجيش التركي يعدّ نفسه حامياً للمبادئ الأتاتوركية إلا أنه أراد توظيف التعاليم الدينية لمساعدة الشباب التركي على بلورة أفكار مضادة للماركسية والشيوعية المهددة للنظام[2]، ولتحقيق ذلك اعتمد القادة العسكريون على المؤسسات والتنظيمات والرموز الدينية لكسب تأييدها لإضفاء الشرعية على الانقلاب، فربطوا المبادئ الدينية بالأهداف على أمل خلق مجتمع إسلامي متجانس أقل اهتماماً بالسياسة كان الهدف من ذلك تهيئة جيل وعقل جديد يمتلك أيديولوجية تختلف عن الأيديولوجيات السابقة[3]، لذا اتخذوا إجراءات عدة قوّت التيار الديني وذلك من خلال زيادة عدد المدارس الدينية وجعل التعليم الديني إلزامياً بعد أن كان طوعياً وتوظيف أئمة جدد[4]. فجاء توجههم متلائماً مع بنود الدستور وضمن المادة (24) منه التي وإن حظرت توظيف الدين سياسياً (كما أسلفنا) إلا أنها أكدت على إلزامية التعليم الديني في المناهج الدراسية لمرحلتي الابتدائية والثانوية بشرط أن لا تكون ذات منحى تعصبي[5]. فسمح قادة الانقلاب بازدهار الدراسات الدينية لكن شرط أن لا تتخذ أسلوباً راديكالياً سياسياً[6] وفرض التيار الديني وجوده في الجامعات وفي أوساط المثقفين الصحفيين والنخب المدنية الحديثة، فبرزت وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة والمقروءة ذات الطابع الإسلامي[7].

(1) Yavuz, "Political Islam and The Welfare…"; op. cit., p. 68.
(2) ديفيد بارتشاد، مستقبل تركيا يعتمد على المعركة بين المغتربين وبين مدارس القرآن، مجلة القبس ع4423، الكويت، 1984، ص 31، روبنسن، المصدر السابق، ص 55.
(3) غسان الإمام، المارد التركي نائم فهل من مصلحة الغرب إيقاظه؟ مجلة الوطن العربي، ع 400، باريس: 1984، ص 1.
(4) مستقبل تركيا يعتمد على المعركة القائمة بين المغتربين ومدارس القرآن، العدد السابق، ص 32.
(5) Poulton, "TheTurkish State and Democracy", op. cit., p. 4.
(6) الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 269؛ Patrick; "Turkey's Justice", op. cit., p. 3.
(7) Ely karman, "Radical Islamic Political…", op. cit., p. 4

وتمخضت السياسات التي اتبعها الجنرالات في أعقاب الانقلاب عن ظهور تحوّل كبير نحو الحركة الإسلامية محدثاً تغيّراً مهماً بعد انحسار التركيز على احتوائها حتى أواخر السبعينيات فنشأ ما يسمى "بالطرح التركي الإسلامي"، فقد تبين أن إهمال السلطات السياسية للعنصر الإسلامي في السابق من ناحية ونمو الحركات اليسارية والانفصالية المتطرفة من ناحية أخرى سبّب في تفشي حالة الفوضى وعدم الاستقرار[1]. فأكدوا على أن الإسلام في المجتمع التركي يتمتع بدعم قانوني في التراث الكمالي وأصبحت سياستهم هذه تعرف باسم" التركيبة الإسلامية - التركية" التي تسعى للإدماج بين الموروث التركي وحركة الإحياء الإسلامي، فشكلت عودة الدين في حقبة الثمانينيات أهمية كبيرة لبلد تتسارع فيه وتيرة العمران المدني ويتطلع إلى البحث عن الهوية والأمن الكياني للأفراد[2].

تأسيساً على ذلك عدَّ قادة الانقلاب التيار الديني بمثابة أيديولوجية هادئة ومتسامحة تفضّل على الخطر الشيوعي وتسعى لتذويب التباينات الثقافية في المجتمع التركي التي كانت قد أفرزت عملية الاستقطاب التي عانى المجتمع من وطأتها كثيراً، فجاء الانقلاب ليضع حداً لها، لقد أثمرت سياسة الجنرالات الانفتاحية على التيار الديني بهدف التصدي لليسار ومحاربته بصيغة رسمية عن توفير الكتب الدينية وبناء العديد من المساجد والعمل على تدريب الأئمة[3]. ورأى منفذو الانقلاب أن تنامي الفراغ السياسي في حقبة السبعينيات يعود لاصطدام الأيديولوجيات الراديكالية، ولغرض معالجة ذلك كان لا بد من الاستعانة بتيارات دينية لملء ذلك الفراغ لا سيما وأن كثيراً من الأتراك يؤمنون بإمكانية تحقيق وحدتهم عن طريق تلك التيارات وحسب ما جاء بتقرير معهد راند الأمريكي للدراسات وهي مؤسسة رسمية تابعة للمخابرات الأمريكية[4]. ونتيجة لذلك وقع على عاتق الحركة الإسلامية ضرورة إيجاد معادلة أو موازنة بين الدين والعلمانية أو بمعنى آخر بين الدين والتعليم الحديث من ناحية والبعد الاجتماعي والتركيبة السياسية من ناحية أخرى، فالتعليم الديني لم يكن المصدر الأساس في تكوين السياسيين الإسلاميين،

(1) Poulton, "TheTurkish State and Democracy" op. cit., p. 4.
(2) نوفل، المصدر السابق، ص 10.
(3) Yavuz, "Political Islam and The Welfare…", op. cit., p. 67.
(4) بعد نجاح حزب الرفاه، مجلة النور، ع141، (الكويت: 1994)، ص 48.

وإنما ما قام به شريحة المهندسين التي ينتمي إليها أربكان وديميريل وأوزال(*) مكونة كتلة برلمانية ازدادت أهميتها بمرور الزمن[1]. وبطبيعة الحال عكست صورة لحركة إسلامية سياسية معاصرة على خلاف صفة الانغلاق والرجعية التي يتصف بها زعماء الطرق الصوفية التقليديين في تركيا[2]. فأخذت النخب التقنية المكونة لا سيما من المهندسين والطلاب تدريجياً محل النخب الكمالية التقليدية من القضاة والمحامين والموظفين من خريجي كلية العلوم السياسية فخلال حقبة العشرينيات إلى الخمسينيات أي مرحلة حكم (الحزب الواحد) كان 50% من أعضاء البرلمان هم من الموظفين سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين و1% فقط من المهندسين، وفي الستينيات والثمانينيات أخذت نسبة النواب من المهندسين بالارتفاع إذ بلغت عام 1983 (25%) وفي عام 1987(30%) ومثلت فئة المهندسين أكثرية الوزراء تقريباً في الحكومات كافة المشكلة منذ عام 1983 وتدل هذه الأرقام على تطور النخبة السياسية التركية وثم أنتلجستيا إسلامية ذات منشأ تقني[3]. وقد استغلت إدارة الشؤون الدينية موقف الانقلابيين من الدين فأرادت أن تفسح مجالاً أوسع للدين، فعلى سبيل المثال تم فتح قسم جديد في إدارة الأوقاف في عام 1981 لغرض تنظيم

(*) تورغوت أوزال: (1927-1993) ولد في مدينة ملاطيا من عائلة متوسطة إذ عمل والده موظفا في بنك الزراعة ووالدته معلمة، نال شهادة البكالوريوس - ميكانيك كهرباء من جامعة إستنبول، تقلد مناصب عدة في مديرية الكهرباء منها مستشار الأمور الفنية في المديرية العامة ثم نائب المدير العام لمؤسسة الكهرباء. توجه إلى الولايات المتحدة في عام 1971 للعمل مستشاراً للمشاريع في البنك الدولي، ثم عاد إلى تركيا عام 1973 للعمل في مؤسسات خاصة، بدأ حياته السياسية عضوا في حزب السلامة الوطني منافسا لأربكان في انتخابات 1978 عن منطقة إزمير، ثم تسلم منصب رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية ثم عمل مع حكومة ديميريل في المجال الاقتصادي ومنح صلاحيات واسعة ضمن منصب مستشار في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء، عيّن مستشارا اقتصاديا بعد انقلاب 12 أيلول 1980من قبل الهيئة العسكرية لعلاقاته المميزة مع الدوائر المالية والغربية بضمنها صندوق النقد الدولي، أسس عام 1983 حزب الوطن الأم وتولى رئاسته، شغل منصب رئيس الوزراء من عام 1983حتى1989، إذ انتخب رئيسا للدولة خلال السنوات (1989-1993) وتوفي سنة 1993، Turkey Almanac 1986, op. cit., p. 150؛ معوض، صناعة القرار، ص 38؛ الجليلي، التيار الإسلامي، ص 109.

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 266.

(2) صلاح سالم زرقونة، التعليم الحديث في تركيا، مجلة السياسة الدولية، ع131، (مصر: 1998)، ص 176.

(3) السعداوي، المصدر السابق، ص 141.

مؤتمرات وإلقاء محاضرات تثقيفية وتعريفية بمخاطر الأيديولوجيات الأخرى[1]. ومن ثم شهدت تركيا بروز تيارات دينية، تيار ديني رسمي جاء كرد فعل لتوجهات قادة الانقلاب وبروز تيار إسلامي متشدد من ناحية أخرى وبين هذين التيارين ظهر تيار سياسي إسلامي معتدل متمثل بحزب الرفاه[2].

ثالثاً: حزب الرفاه وانتخابات 1983:

مع عودة الحياة السياسية المدنية جرت أول انتخابات برلمانية وذلك في 6 تشرين الثاني 1983 ومع ظهور خمسة عشر حزباً تمّ السماح لثلاثة أحزاب فقط بالمشاركة في تلك الانتخابات كونها مؤهلة لذلك ومستوفية شروط بنود قانون الأحزاب كما أشرنا[3].

سمح بتأسيس أحزاب سياسية وأسماء زعامات جديدة وهي على التوالي وحسب التسلسل الزمني: الحزب الديمقراطي الوطني بزعامة الجنرال المتقاعد تورغوت صون ألب المدعوم من الجنرالات الذي تأسس بتاريخ 16 أيار 1983، وثانياً الحزب الشعبي بزعامة نجدت كالب تأسس في 19 أيار 1983وأخيراً حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال الذي تأسس في 25 أيار 1983. وقد أثارت نتائج تلك الانتخابات دهشة العسكر عندما حصل حزب الوطن الأم على نسبة 45.15% و211 مقعداً، مقابل حصول الحزب الشعبي على نسبة 3.46% و117 مقعداً أما الحزب الديمقراطي الوطني فقد نال نسبة 23.27% و71 مقعدا وعدَّ ذلك مؤشراً واضحاً لدعم الشعب التركي للسياسيين المدنيين من خلال تصويتهم لحزب أوزال أكثر من دعمهم لأحزاب العسكر[4].

وعلى ما يبدو أن فوز حزب الوطن الأم قد جاء لاستثماره القواعد الجماهيرية للأحزاب المنحلة قبل الانقلاب التي لم تستطع الأحزاب الجديدة التي

(1) طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل: 2007)، ص 7.

(2) بدر حسن الشافعي، روى المثقفين الأتراك لفكرة الاتحاد الإسلامي، مجلة السياسة الدولية، (مصر: 1998)، ص 162.

(3) Zurcher, op. cit., p. 297.

(4) حمزة، المصدر السابق، ص 43؛ الطويل، المصدر السابق، ص 26؛ Akgun, "Aspect of Party System…", op. cit., p. 79.

انبثقت عنها أن تدخل الانتخابات كما سبق القول، فانضمت هذه الجماهير تحت لواء حزب الوطن الأم وحققت له الأغلبية في البرلمان[1].

جدول رقم (5)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1983[2]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الوطن الأم	45.15	212	%53.00
الحزب الشعبي	30.46	117	%29.25
الحزب الديمقراطي الوطني	23.27	71	%17.75
المستقلون	1.12	-	-

أمـا فـيما يخـص الأحزاب السياسية الأخرى التي لم تتأهل للمشاركة في انـتخابات 1983 مثل حزب الطريق الصحيح الذي تأسس في 23 حزيران 1983 بـزعامة حـسام الـدين جندروك وهو من أحزاب اليمين الوسط ووريث حزب العدالـة، والحزب الثاني حزب الرفاه الذي تأسس في 19 تموز 1983 بزعامة علي تأسيس تركمان وهو حزب ذو ميول إسلامية يمكن وصفه بوريث حزب السلامة الوطني المنحل[3]. وعلى ما يبدو إن فوز حزب الوطن الأم في حقيقته يعود إلى دعم وتأييد القاعدة الإسلامية من جماهير حزب السلامة الذي اعتمد عليه أوزال وحزبه إلى حـدٍّ كبير لا سيما وأن أوزال وشقيقه قورقورت وكما هو معروف كانا من أعضاء الطريقة النقشبندية وحزب السلامة الوطني[4]. فضلاً عن ذلك حظي بدعم الأحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة والحركة القومي، فعمد أوزال إلى إرضاء تلك الفئات من خلال دعمه للرأسمالية الصناعية الكبيرة والمتمثلة بحزب العدالة وأصحاب المشاريع الصغيرة أنصار حزب السلامة الوطني وعمل على

(1) مصطفى، المصدر السابق، ص 208.
(2) معوض، صناعة القرار، ص 309.
(3) هلال، المصدر السابق، 145.
(4) كرامر، المصدر السابق، ص 119.

احـتواء أصـحاب النـــزعة اليمينية المتطرفة والمتمثلة بحزب الحركة القومي[1]. وتأسيساً على ذلك أصبح تورغوت أوزال رئيساً للوزراء (1983-1987) ورئيساً للجمهورية (1987-1989)[2].

رابعاً: استراتيجية أسلمة العلمانية في تركيا

إن الإسـلام الـسياسي المعاصـر (كما أشرنا) أصبح هو التغيير المهيمن في الـسياسة والثقافة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في تركيا فإن شكل وجوهر وقاعدة الحركة الإسلامية قد تغيّر منذ تدخل الجيش في السياسة عام 1980، والأهم مـن ذلـك أن سياسـة الدولة تجاه الحركة الإسلامية قد تغيّرت بصورة جذرية، فاليـسار العلمـاني واليميني دقا ناقوس الخطر نتيجة تصاعد الإعلانات الإسلامية بوصفها حركة إسلامية دينية بديلاً سياسياً عن الكمالية والاشتراكية والرأسمالية[3]. ومما لا شك فيه أن هناك عوامل عديدة ساعدت في إحياء حركة الفكر الإسلامي مـنها حـركة الـترجمة إلى التركية لمؤلفات سيد قطب وأبـي الأعلى المودودي وحـسن البنا وعلي شريعتي في حقبة الستينيات التي أحدثت تغييراً جذرياً في الفكر الإسلامي التركي فضلاً عن تأثيرات الثورة الإسلامية في إيران في أواخر السبعينيات ومـا تمخض عنها من انعكاسات على الأوساط الإسلامية التركية لترجمة مؤلفات لقـادة الثورة الإيرانية خميني ومطهري وبهشتي واندفاع تلك الأوساط للبحث عن الاستقلالية السياسية[4].

ومـع عودة الحياة الديمقراطية في الثمانينيات أسهم وصول حزب الوطن الأم بـزعامة أوزال في تـزايد وتنامي هذه التوجهات فلم يسبق في تاريخ الجمهورية التـركية أن نجـح حـزب يتسلم السلطة لمدة ست سنوات من استيعاب العناصر الإسلامية من حزب السلامة الوطني فاستطاع هؤلاء فرض وجودهم على القوميين المتطـرفين من قواعد حزب الحركة القومي داخل الحزب[5]. لذا استقطب حزب

(1) هلال، المصدر السابق، ص 145؛ السيد، المصدر السابق، ص 115.
(2) فيـروز احمـد، تورغـوت أوزال العبقـرية الاقتـصادية، في نوبار هوفسيبان، تركيا بين البيروقراطية والصفوة، ص 275.
(3) Sakallioglu, "Parametrs and Strategies…", p. 6.
(4) Akyun, "Aspect of Party System…", p. 97.
(5) نوفل، المصدر السابق، ص 11؛ كرامر، المصدر السابق، ص 127.

الوطن الأم الإسلاميين وزاد من قبضتهم على وزارات التربية والداخلية[1]، وتمكنوا من الوصول إلى مراكز عليا في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والثقافية والعلمية في حقبة الثمانينيات[2]. كما انتشرت في عهده الكتاتيب الإسلامية وتمّ بناء العديد من المساجد في أنحاء تركيا فضلاً عن ذلك اعترفت حكومته بشهادات جامعة الأزهر وجاءت تلك الخطوة امتداداً لسياسة أربكان خلال ائتلافاته الحكومية في السبعينيات[3]. وقد أعلن أوزال صراحة بأن الدين هو المكون الأساس للهوية التركية، وكان لسياسته المتساهلة مع أعضاء الطرق الصوفية التي جاء هو منها والسماح لهم بالعمل بحرية تأثير كبير في مجالات السياسة والثقافة والإعلام على الرغم من أنها كانت محظورة قانوناً كونها تعد تهديداً للعلمانية[4].

وهنا لا بد أن نبين موقف أوزال من العلمانية في تصريح له إذ قال: - "نحن ندّعي بأننا في تركيا دولة علمانية في نفس الوقت الذي تتدخل فيه الدولة بتعيين أئمة وخطباء المساجد ورئيس الشؤون الدينية، على العكس من أوروبا توجد أوقاف خاصة أو مؤسسات مختلفة منفصلة عن الدولة تقوم بتعيين المسؤولين الدينيين وليس من حق الدولة التدخل في هذه الأمور وعلينا نحن أيضاً أن نصبح مثلهم في المستقبل". وهذا يعني أن العلمانية من وجهة نظر أوزال لا تعني الوقوف ضد الإسلام أو الهيمنة عليه وتمثل هذه النظرة الأفكار التي سبق أن نادى بها أربكان إذ كان يقول: - "دعونا نتبع العلمانية في مسارها الصحيح" بمعنى أن ترفع الدولة يدها عن الإسلام ومؤسساته، وهكذا رفض أوزال تدخّل الدولة في تعيين أئمة وخطباء المساجد وعدم إلزامهم بخطبة محددة في صلاة الجمعة مشيراً بذلك إلى حرية إدارة الشؤون الدينية بشكل كامل[5]. وقد تمكن أوزال من خلال سياسته جذب الإسلاميين بسعيه وبحرصه على أداء الصلاة واستخدامه بعض الآيات القرآنية في خطابه السياسي[6]. فكان يؤكد على الدوام بأنه ملتزم بالدين إذ

(1) Kristiansen, "New Fasces of Islam", .p. 35
(2) Yauze, "Political Islam and The Welfare (Rafah) Party in Turkey", op. cit., p. 67.
(3) اسعد طه ظاهر، أوزال في تركيا، مجلة المختار الإسلامي، ع88، س11، مصر: 1990، ص 46.
(4) سنجر، المصدر السابق، ص 161.
(5) ظاهر، المصدر السابق، ص 46.
(6) هلال، المصدر السابق، ص 153، كرامر، المصدر السابق، ص 118.

قال: - "أنا متدين متحمس وأذهب إلى الجامع لتأدية الصلاة ويمكنني أن أؤكد أن العائدين للإسلام ليسوا من النوع المتعصب"[1]. إن التركيبة السياسية والاقتصادية بعد عام 1980 كانت ميالة إلى نشاطات الجماعات الإسلامية (المعتدلة) وشبكات الطرق الصوفية فأوزال دعم سياسة أسلمة الدولة، فمثلاً كان وزير التربية أحد أعضاء الطريقة النقشبندية بمعنى أنه (صوفي) إذ تمكن من إعداد منهاج دراسي جديد فيما يتعلق بالتاريخ والجغرافية مستخدماً مصطلح "ملي" Milli بصيغته الدينية[2]. وطالب بشطب نظرية داروين في التطور والارتقاء من المناهج الدراسية لأنها تخالف تعاليم القرآن الكريم فضلاً عن ذلك أمر الفتيات بارتداء الثياب المحتشمة في الاحتفالات الوطنية وأوصى بتدريس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والتعريف بالفلسفة الإسلامية[3]. فكان للتوسع في التعليم والطباعة والاتصالات دور كبير في بلورة الشعور الديني لدى الأتراك في أواخر الثمانينيات وقد تتطور فيما بعد ليصل إلى المستوى السياسي عن طريق تشكيل نخب سياسية تشارك بالعملية الديمقراطية من خلال حزب الوطن الأم على يد أوزال[4].

إن عملية الديمقراطية وتحرير الاقتصاد في تركيا فتحت المجال أمام الجماعات الإسلامية لتؤكد دورها في العملية السياسية وإن عملية الديمقراطية ساعدت على نقل وجهات النظر السياسية الإسلامية لمركز الحياة السياسية[5]. وفي عهد أوزال تمتعت الحركة الإسلامية بحرية محتلة مساحة كبيرة في السياسة والشارع التركي، فكان يرى أن الأسلمة المعتدلة في إطار أيديولوجي تحد من تطرف الأتاتوركية والتخوف من بعض الإسلاميين ونمو الأفكار المتطرفة لا سيما بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران لذا تبنّى سياسات إسلامية معتدلة[6]. وأخيراً يمكن القول إن

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 257، نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 86.
(2) الجاسر، المصدر السابق، ص 167، Kristianaser, "New Face"; op. cit.; p. 2
(3) نور الدين، الحركات الإسلامية، ص 153؛ الصحوة الإسلامية تهدد علمانية أتاتورك، المصدر السابق ص 2.
(4) نور الدين، تركيا في الومن المتحول، ص 86؛ دنيا شحاته، الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا مجلة السياسة الدولية، ع131، مصر، 1998، ص 156.
(5) الصلابي، المصدر السابق، ص 460.
(6) Feroz Ahmed, "Politicals Islam and Modern Turkey", Middle Eastern Studies, 27 Jan. 1999, p. 3.

الهدف من سياسة أوزال إحداث تقارب تاريخي بين الأتاتوركية والإسلام في تركيا الذي تُرْجِم من خلال ما قام به من دعم للمدارس الدينية التي تخرّج الأئمة والخطباء لتصل نسبة خريجيها إلى 20% من المدارس المتوسطة، وسماحه ببث نشاطات الحركة الإسلامية في الإذاعة والتلفزيون وارتداء الفتيات الحجاب بعد أن كان محظوراً، وإقامة مؤسسات الأوقاف وتشجيعه للمشاريع الاقتصادية التي تبنتها شركات إسلامية[1] أما على المستوى الاقتصادي اتبع أوزال سياسة ليبرالية عرفت باسم الباب المفتوح في الاقتصاد واستطاع الإسلاميون من خلالها خلق مجتمع جديد جلب إليه المهاجرون من الأناضول في أحياء مدن الصفيح ممن كونوا طبقة من الحرفيين ورجال الأعمال، دعمتهم البرجوازية الصغيرة في المدن ورجال الأعمال في الأقاليم والمحافظات، البرجوازية الصغيرة التي تضم البائعين وملاك المطاعم والصناعيين الصغار وأصحاب محلات المنسوجات والألبسة ومنتجي الأغذية ممن يرفضون تدخل الدولة في الاقتصاد لذلك دعموا الليبرالية الاقتصادية فوجدت الرموز الاقتصادية والأخلاق الإسلامية لصنع رأي عام ضد الدولة والصناعيين الكبار، فالشركات الصغيرة الحجم استفادت من التوسع الاقتصادي وأسست الموسياد (MUSIAD)(*) للدفاع عن مصالحها ضد كبار رجال الأعمال[2]. فظهور فكرة البرجوازية الأناضولية ذات البعد الاجتماعي الإسلامي خلق صراعاً عميقاً بين الجماعات الإسلامية والعلمانية في أبعاده الاقتصادية

---

(1) Zurcher, op. cit., p.

(*) تعد الموسياد رابطة تطوعية قدمت خدمات مهمة لأعضائها وعززت مشاعر من تضامن وإقامة الشبكات بينها، لا سيما من خلال الحصول على منافذ الأسواق ومصادر الاستثمار وتضم الموسياد ثلاثة آلاف عضو وتمثل عشرة آلالف شركة ويعمل فيها خمسمئة ألف شخص، ومن الملاحظ على الموسياد أن أغلب تلك الشركات تأسست بعد عام 1980 نتيجة التحول في الاقتصاد التركي، وتمثل الموسياد شريحة جديدة من طبقة رجال الأعمال ودعمت الموسياد حزب الرفاه، وقاعدة هذه الشركات ما طرحه برنامج حزب الرفاه عن النظام الاقتصادي العادل الذي يرسم صورة مثالية عن مجتمع من البرجوازية الصغرى المؤلفة من الشركات الفردية وجاء الاتحاد التجاري ليحل محل الاتحاد ذات الطابع اليساري وليمثل رجال الإعمال الصغار الذين أبعدوا من الموسياد الخاص بالأتراك البيض.
Kristianaser, "New Face of Islam", op. cit., p. 3.

(2) نور الدين، تركيا الحائرة، المصدر السابق، ص 92؛ كرامر، المصدر السابق، ص 124؛ Kristianaser, "New Face", op. cit., p. 3.

والتاريخية[1]. فانتهاج أوزال الليبرالية في الاقتصاد أتاح الفرصة للبرجوازية الإسلامية لتأسيس شركات مهمة كبيرة، وأسهم في ازدياد نموها الأهمية التي أولاها أوزال للتجارة مع الدول الإسلامية لا سيما مع السعودية التي تمددت مالياً في تركيا من خلال شركات عدة أهمها (البركة ترك) (فيصل فيناس) ومع الكويت عبر بيت كويت فيناس"[2]. لقد ساعد ذلك على نمو قطاع رأسمالي واسع يفرض عليه الرأسماليون الإسلاميون الجدد سيطرتهم، مما فسح المجال أمام الحركة الإسلامية لتوسيع نفوذها في المجال الثقافي والإعلامي والتعليمي وتوسيع شبكة المؤسسات الاجتماعية[3]. واجتماعياً كانت سياسة أوزال تهدف إلى محاولة صهر الفئات المختلفة للمجتمع التركي في بوتقة واحدة، وإلغاء سياسة الإقصاء النابعة من التقسيم الشائع للمجتمع التركي بين فلاحي الأناضول والأتراك البيض، من سكان المدن الكبرى وفي مقدمتها إستنبول، ففي عهد أوزال بدأ هؤلاء الفلاحون بممارسة النشاط السياسي وصبّت مواقفهم لدعم الحركة الإسلامية بقوة، فضلاً عن أن النخبة السياسية الحاكمة لا سيما بعد عام 1983 بدأت تنظر بعين الاعتبار إلى الهوية الإسلامية مع أن هذا يعدّ مناقضاً للمسار السياسي لما تعنيه الحداثة والأتاتوركية[4].

كان نتيجة ذلك حدوث عمليتي دمج للإسلام بالقومية لغرض تذويب الفروقات القومية والعرقية التي تألفت منها تركيا وخلق قالب واحد يسيطر عليه الإسلام، أما المحطة الثانية فهي إدخال الإسلام للعملية السياسية عن طريق حزبي الوطن الأم والرفاه[5]. ويتفق الباحثون على تصوير حقبة الثمانينيات بأنها حقبة إحياء إسلامي على غرار حقبة الخمسينيات عندما رعى الديمقراطيون أيام مندريس الإحياء الإسلامي، ومن الأمثلة على ذلك جعل بعض المؤسسات الدينية والبنوك من أهم المراكز التي تمول الحركة الإسلامية في تركيا مثل بنك الأوقاف Avkaf Bankas[6].

---

(1) Halun Cülalp, "Globalization and Political Islam: The Social Books Turkish's welfare Party", UMES, 2001, p. 319.

(2) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 92؛ كرامر، المصدر السابق، ص 121.

(3) هلال، المصدر السابق، ص 152.

(4) Karmon, Radical Islamic Political; p. 4؛ تورغوت أوزال، الموسوعة الحرة، ص 1 www.Islam online.com

(5) Yavuz, "Political Islam and The Welfare (Rafah), op. cit., p. 71.

(6) Chetna, "The Military in The Modern Turkey", p. 3.

إن الأزمات التي واجهت عمليات التحديث ليس في تركيا فقط وإنما على مستوى العالم وما تعرضت له الحضارة الغربية من تحديات جعلت من وعود المشروع الكمالي أقل مصداقية، فإذا كان ظهور سياسات ما بعد الحداثة في أوروبا هو نتيجة الأزمات الأيديولوجية التي خلقتها عمليات التحديث والمرتبطة بموضوع الهوية، فبالنسبة لتركيا إن أزمات التحديث أدت إلى تزايد النشاطات الإسلامية وبدأت المواضيع الإسلامية مثل تحدي الغرب وقيادة المحيط ضد المركز والتشديد على خصوصية الثقافة الإسلامية تجد لها آذاناً صاغية لدى هذا الجيل من الطلاب والمثقفين. خلاصة القول إن ظروف ما بعد الحداثة قد سمحت بالتشكيك بحقائق كان لا جدال في شأنها بالماضي حول مشروع تغريب تركيا، وبالنتيجة تزايدت شعبية الحركة الإسلامية من جانب آخر فالإسلام ينسجم مع موضوع سياسات ما بعد الحداثة وما فوق الهوية ويتجاوز الطبقات والقوميات، وهذا ما كان يبحث عنه العسكر تحديداً بوصفه علاجاً لمشكلات تركيا[1].

المبحث الثالث: أربكان وحزب الرفاه 1983-1995

أسفر الواقع الجديد الذي أفرزته حكومة الانقلاب عن نوع من التوافق بين الحركة الإسلامية والموروث العلماني، مما أفسح المجال لأن يكون للإسلاميين دورهم السياسي في المرحلة القادمة. فبعد مرور ثلاث سنوات على قيام الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980، وافقت المؤسسة العسكرية على استئناف الحياة السياسية وفق شروط منها تأسيس أحزاب سياسية جديدة غير تلك الأحزاب المحظورة[2].

وعلى الرغم من ذلك شهدت تلك المرحلة عودة رموز وأيديولوجيات الأحزاب القديمة لتشكيل ذاتها تحت مسميات جديدة[3]. لذلك لم يستبعد المراقبون عودة قيادات حزب السلامة لتشكيل حزب جديد بأفكار إسلامية من الممكن أن تجد صداها لدى رقعة واسعة من جماهير تركيا فضلاً عن تمتع زعيمه نجم الدين أربكان باحترام وتقدير كبير على المستوى الشعبي، وبالفعل تقدم المحامي علي توركمان في

(1) Cülalb, "Globalizition and Political Islam…", p. 319.
(2) Ronnie Margulies, By-Election Battle Hotsup, Middle East, no. 143,: 1986, p. 15
(3) Chenta, "The Military in The Modern Turkey", p. 3

19 تموز 1983 بطلب لتشكيل حزب يرث حزب السلامة الوطني فوقع الاختيار عليه أول رئيس للحزب وبمشاركة ثلاثين شخصاً من أبرزهم علي ولال ومصطفى فوج وعثمان أصلان وحسن يلمز ومحمد بولاق أحمد توبال أوغلو وزكي بيوك كوزار، وهؤلاء ليسوا من قيادات الواجهة الرئيسية لحزب السلامة أمثال أربكان وشوكت قازان وياسين خطيب أوغلو، الذين تمّ حظر نشاطهم كما ذكرنا سابقاً[1].

ومع ذلك قد وقف مجلس الأمن القومي في وجه هذا الحزب وعطّل إجراءات مشاركته في الانتخابات العامة التي جرت في أيلول من ذلك العام بذريعة تحفظاتهم على بعض الأسماء المقدمة، الأمر الذي فسره أربكان بقوله: - "إن النظام العسكري يومها لم يسمح لحزب الرفاه بالمشاركة في تلك الانتخابات بسبب موافقته على مشاركة ثلاثة أحزاب فقط، واحد يساري لم يتفاعل معه الشعب والثاني تمّ تشكيله من قبل النظام العسكري مما أدّى إلى رفض الشعب له أيضاً، وبذلك أصبح الحزب الثالث الوطن الأم وزعيمه أوزال الحزب الوحيد أمام الشعب مما أدّى إلى فوزه بأغلبية الأصوات ومن ثمة تشكيل الحكومة"[2]. وكان علي توركمان من بين من اعترض عليه مجلس الأمن القومي فتولى أحمد تكدال وهو رجل أعمال مسؤولية رئاسة الحزب بدلاً عنه، وأخذ على عاتقه وبمباركة أربكان مسؤولية تأسيس الحزب، ثم قدمت قائمة جديدة تضم 25 عضواً حازوا على موافقة المجلس المذكور ثم بدأت كوادر حزب السلامة الوطني بالانخراط تدريجياً في حزب الرفاه، وهذا يفسر طبيعة العلاقات التنظيمية السليمة وعلى الممارسة الديمقراطية بين تلك الكوادر بشكل صحيح، إذ لم يؤدِّ غياب أي قيادي خلال تلك المدة إلى انهيار منظومة الحزب بالكامل. وانطلاقاً من ذلك بدأ الحزب يعيد تنظيم قواعده، فسعى لكسب الأصوات شيئاً فشيئاً علماً بأن قسماً مهماً من كوادره قد أعطى ولاءه لحزب الوطن الأم بوصفه الحزب الذي أُتيحت له المشاركة في انتخابات 1983[3].

(1) M. Serhan Yũcel, "Türkiye' Nin Siyayasai Partileri, (1859-2005), Alfa Basimyayim Dağitim Ltd.şti, (Istanbul: 2006), s.8.
(2) ماركو، المصدر السابق، ص 159.
(3) محمد نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر التباسات الديمقراطية والهوية، الشؤون الأوسط، ع64، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت: 1997)، ص 34؛ الموصللي، المصدر السابق، ص 265.

ولأن حزب الرفاه كان في بداية تأسيس كوادره وإعادة بناء هيكليته التنظيمية من ناحية وانضمام أصوات كثيرة من أنصار حزب السلامة الوطني إلى حزب الوطن الأم تحت قيادة أوزال بل مساهمة البعض منهم في تأسيسه من ناحية أخرى، لذا لم يحقق سوى نسبة 4,4% من أصوات الناخبين في الانتخابات التي جرت في 25 آذار 1984.

أولاً: تسمية حزب الرفاه وشعاره

اختار أربكان وزملاؤه للحزب الجديد اسم الرفاه وقد فسرت بعض المصادر هذه التسمية بأنها جاءت ضمن سلسلة التطور الأيديولوجي لأربكان وأنصاره بدءاً من حزب النظام الوطني الذي يعبّر عن سيادة نظام الشريعة وانتقالاً لحزب السلامة الوطني الذي يعبّر عن البعد المعنوي والهدف الأخلاقي للحزب، أما الرفاه فهو الهدف القائم على تحقيق رفاه المجتمع من خلال بناء الاقتصاد والإنسان[1].

إلا أن شوكت قازان يتحدث عن تفاصيل تسمية حزب الرفاه قائلاً: - "إنه بعد أن أكملنا الترتيبات الخاصة بالحزب وكان الأستاذ أربكان على رأسنا وبعض أصدقائه جاء دور تسمية الحزب، وتمّ بالفعل بعد مناقشات مطولة اختيار اسم (الطريق الصحيح) تيمناً بالصراط المستقيم وتمّ التصديق عليه بشرط عدم الإفصاح عن الاسم لحين حصول الموافقات الرسمية على التأسيس إلا أن ما حدث كان أمراً مثيرًا للاستغراب، ففي يوم 23 حزيران 1983 أعلن في الراديو والتلفزيون عن تأسيس حزب الطريق الصحيح ويقول قازان: - "إنني أصبت بدهشة عند سماعي لذلك الإعلان وتصورت أن أحد الرفاق قام بالإعلان عن اسم الحزب فقمت بالاتصال بالرفاق والزملاء لأستوضح الخبر "هل تمّ الإعلان عن تأسيس الحزب؟!" لكن بعد الاستفسارات تبيّن أن هناك حزباً آخر اتخذ الاسم نفسه وليس حزبنا ثم علمنا بعد ذلك أن ديميريل أسس الحزب وأخذ اسمه بطريقة ما ثم اجتمعنا بعد ذلك لاختيار اسم جديد وبعد مناقشات تمّ الاتفاق على اختيار اسم الرفاه للحزب المزمع تأسيسه". وأضاف موضحاً شعار الحزب قائلاً: "أما بالنسبة لشعار الحزب

(1) السيد، المصدر السابق، ص 115.

فقد تمّ اختيار الهلال والسنبلة(*) فالهلال يرمز إلى الحرية والسنبلة تمثل البركة[1]. ويمكن كذلك الربط بين الهلال بوصفه شعاراً عثمانياً إسلامياً.

ثانياً: حزب الرفاه والمنظور الفكري لنجم الدين أربكان

مما لا شك فيه أن نجم الدين أربكان كما سبق القول كان منذ عقد الستينيات الممثل الأبرز للحركة الإسلامية في تركيا، ولم يقتصر ذلك على نشاطه السياسي والاجتماعي الاقتصادي وإنما طور أيضاً منهجاً فكرياً وفلسفياً خاصاً به، وقد عبّر عن ذلك في خطبه وكتيباته ومحاضراته وعندما تولى قيادة حزب الرفاه منذ عام 1987 وجد أن الثمرة قد أينعت لوضع هذا الفكر موضع الصياغة في أيديولوجية فكرية تجسدت سياسياً في حزب الرفاه وأطلق عليها تسمية (النظام العادل)، (Adel Düzen)[2].

ولما كانت العلمانية هي الفكرة المهيمنة على السياسة التركية وجد أربكان أنه يجب أن لا يتقاطع كلياً معها، وإنما يدعو إلى تفسير جديد للعلمانية مشتق من العلمانية الغربية، التي أطلق عليها تسمية "العلمانية الحقة" وهي برأيه العلمانية الأوروبية إذ يقول: "إننا نؤمن بالعلمانية الأوروبية التي تعني حرية العقيدة والرأي وندعو إليها ضمن الإطار الديمقراطي للنظام القائم"[3]. فالعلمانية التركية - برأي أربكان - قد اشتطت عندما ناصبت الإسلام العداء فضيقت الخناق على الإسلاميين وحرمتهم بدرجة كبيرة من ممارسة الحرية الدينية، إذ بدا وفقاً لقول أربكان أن هذه العلمانية في تركيا هي بمثابة "سياسة العداء ضد الإسلام أو نظام القمع ضد المسلمين"[4]. فالدولة التركية ومن خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشؤون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، وقد صدرت تشريعات عديدة لا صلة لها بالعلمانية الحقيقية كالتشريعات المرتبطة، بمنع ارتداء الحجاب من قبل موظفات الدولة وطالبات

(*) بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (5).

(1) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان أجرتها الكاتبة في 28-9-2007.

(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 16.

(3) حرب، من اسقط الرفاه، المصدر السابق، ص 82.

(4) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", p. 7; Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam, p. 246

الجامعات وزوجات العسكر، وكذلك التشريعات التي تحرّم خريجي المدارس الدينية من الالتحاق بالكليات العسكرية... الخ[1].

والأهم من ذلك حظر الأحزاب ذات الصبغة الدينية وفقاً للمادة (163) من دستور عام 1961 والمادة (24)من دستور 1982 ويصف أربكان العلمانية التركية قائلاً: - "إن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية، فالأخيرة هي فصل الدين عن الدولة وعدم التدخل بشؤون الكنيسة ولا الكنيسة بشؤون الدولة". فالعلمانية من وجهة نظر أربكان غير مطبقة في تركيا بل تحت اسم العلمانية يمارس نظام القمع والعداء للإسلام وضمن هذا السياق يقول أربكان: "كل واحد في الغرب يمتلك الحرية الدينية ولا أحد يستخدم الإكراه والعنف لإجبار الآخرين على قبول اعتقاده"[2].

ثالثاً: أربكان والإسلام السياسي

تمثّل نجم الدين أربكان منذ صغره بالأفكار الإسلامية، فسبق القول أنه كان تلميذاً مخلصاً للحركة الصوفية (النقشبندية) والشيخ كتكو وكونه قد دخل البرلمان نائباً عن أعرق مدن تركيا إسلاماً ألا وهي مدينة قونية، وأنه سواء في تصريحاته أو مؤلفاته قد تأثر تأثراً عميقاً بالمفكرين المسلمين المعاصرين من أمثال حسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي وهو بلا شك وحسب شهادة المقربين منه وريث توجهاتهم[3]. لكنه تفرّد عن الحركات الإسلامية المعاصرة في اختيار طريق خاص مبعثه ولا شك خصوصية تركيا التي عاشت نظاماً حزبياً ديمقراطياً لأكثر من نصف قرن فضلاً عن الانقسام الطائفي والعرقي والأيديولوجي. فوجد أربكان بأن الإسلام هو وحده من يستطيع أن يجد الحلول لمشكلات تركيا المتجذرة التي استعصت على الأحزاب سواء من اليمين أم من اليسار إذ يستوحي أربكان في ذلك مقولة جلال الدين الرومي إذ يقول: - "تعال بغض النظر عن الأصل الذي جئت منه ومن تكون، تعال وذوّب هويتك في الوقت المناسب". وعلى ما يبدو أن

(1) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 61؛ هلال، المصدر السابق، ص 157؛ الجهماني، حزب الرفاه، ص 18.

(2) حرب، هل تتجه حركة أربكان للتشدد، ص 78.

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 232.

أربكان لم يرَ مجال الحزب تركيباً مرناً يمكن تغيّره مع ظهور مشاركين أو أعضاء جدد، وإنما أراد أن يقبل المنتمين الجدد صياغته القائمة بمعنى أن لا يغيروا صيغته التي تتصرف كمدرسة تصهر وتصيغ عقليته[1]. لكنه وبفعل التشريعات المشار إليها لم يستطع التصريح بكون حزبه الرفاه حزباً إسلامياً إذ سعى أربكان إلى تغليف اتجاهه الإسلامي بغطاء أخلاقي إصلاحي لذلك اختار أن يكون الإطار الذي ضم أيديولوجيته الإسلامية عنوانه النظام العادل لا النظام الإسلامي[2]. لكن ذلك لم يمنع الأحزاب الأخرى والشخصيات العلمانية من تشخيص الرفاه ورئيسه بأنه حزب إسلامي صريح ويرتبط ذلك بموضوع الديمقراطية، إذ رأى هؤلاء بأن الإسلاميين لا يمكن أن يختاروا نظاماً سياسياً علمانياً وإذ تيسّر لهم الوصول إلى السلطة سوف يسعون لإحداث تغيير جذري في الأسس الدستورية القانونية لتركيا[3].

أ - المجال الاقتصادي:

ليس من المستغرب أن يكون الحل الإسلامي للمشكلات الاقتصادية التي كانت تركيا ترزح تحتها من بين أهم الحقول التي أسهب أربكان وحزبه في مناقشتها ويكفي القول بأنه قد أفرد في برنامجه (النظام العادل) حيزاً كبيراً نسبياً لمعالجة المشكلة الاقتصادية لخص بـ (31) مادة من هذا البرنامج، وقد عالج في هذه المواد المسائل المتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد وطبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمشكلات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والديون الخارجية، فبالنسبة لأربكان إن هذا النظام سيقدم حلولاً لمعالجة مشكلات الاقتصاد التركي وإنقاذ سفينة الاقتصاد التركي من الغرق ولا يمكن للحلول التي قدمت لإصلاح الاقتصاد التركي أن تحقق برأي أربكان شيئاً وجوهر الحل الذي يقدمه أربكان هو إلغاء الفائدة والضرائب المتعسفة ومنع طبع العملة دون غطاء مالي، ويطبّق ذلك على الجوانب المختلفة للاقتصاد وفقاً للآتي:

(1) Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Rafah) Party", p. 69.

(2) Ronni Margulies, "By Election Battle Hattle Hotsup", Middle East, no. 134, London: 1986, p. 15.

(3) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", p. 8.

بقدر تعلّق الأمر بدور الدولة بالعمليات الاقتصادية فإنه يرى أن الدولة يجب أن تتيح حرية السوق ولا تتدخل في الأسعار ولا تتقاضى أية فائدة والأهم أن تحدد سعر صرف ثابت لعملتها وضرائب محددة أمام أي مستثمر، لا بل دعا إلى تقنين الضرائب وتثبيتها ضمن الدستور لأن ذلك سيمنح المستثمر الثقة ويمكّنه من التخطيط للمستقبل دون قلق، ويستذكر أربكان بشيء من المرارة تدخّل الدولة في المشروعات الاقتصادية في أعوام السبعينيات عندما وأدت الحملة التصنيعية الضخمة التي أطلقها وتجاهلت مناطق الجنوب الشرقي لتركيا طويلاً، تدخل الدول في القروض قد أدى برأي أربكان إلى سياسة انتقائية فاشلة إذ زادت الأغنياء غنى ووقفت أمام إمكانية الطبقات الأدنى للقيام بالنشاطات الاستثمارية لأن القروض برأيه يجب أن (تكون من حق الجميع) وإلغاء الفائدة والضرائب العالية واستقرار صرف سعر الليرة التركية ستخفض من كلفة الإنتاج وتؤدي إلى رخص أثمان البضائع المنتجة وزيادة الطلب عليها فتزداد الحاجة للأيدي العاملة وبذلك يتم وضع حد للبطالة واستيعاب الأيدي العاملة، فبرأي أربكان، إن برنامج العمل لعام 1994 قد استوعب عشرة ملايين عامل بينما سيضاعف تطبيق النظام العادل برأيه هذا الرقم ثلاثة أضعاف[1].

ومن المنظور نفسه يرى أربكان أن زيادة الإنتاج نتيجة العوامل السابقة ستؤدي إلى تشجيع التصدير ومن ثمة دخول العملة الصعبة إلى تركيا فتقدم حلاً لمشكلات التضخم والديون إذ سيتحسن سعر صرف الليرة التركية وستجد فائضاً من العملة الأجنبية لتسديد ديونها الخارجية "فالتصدير سيوفر العملات لذلك ولن تطبع العملة دون غطاء مالي". وقد أثير النقد حول ما عُدَّ تصوراً خيالياً بالغ التفاؤل إلا أن أربكان يرد على هذا الاتهام بالقول: - "بأنه قد جرى فعلاً تطبيق بعض فقراتها في السبعينيات عندما كان حزبه ضمن حكومات الائتلاف وفي التسعينيات من خلال مديري البلديات من أعضاء حزب الرفاه"[2].

ومما لا شك فيه أن أربكان يصوّر نظاماً اقتصادياً إسلامياً وإن كان لم يصرح بذلك إذ جعل من الضروري أن يتلازم في أي إصلاح جذري للاقتصاد العاملان

(1) Erbakan Nicmettin, "20 Soru 20 Cevapta Adil Dozen"., s.6.
(2) Erbakan Nicmettin, "20 Soru 20 Cevapta Adil Dozen"., s.6.

المادي والروحي وهذا لا يتحقق برأي أربكان إلا "بأسلمة الاقتصاد" ويعقب على ذلك بالقول "إن نظام الاقتصاد في الإسلام هو طريق الثراء حيث يعمل على ثراء الإنسان ولكنه في النهاية يصنع إنساناً ثرياً تربى على الجوانب المعنوية"[1].

ب – المجال الاجتماعي:

كان للمجال الاجتماعي حيز لا يستهان به من اهتمام نجم الدين أربكان وحزبه الرفاه فتأسيساً على طروحاته في السبعينيات عندما قاد حزب السلامة الوطني واستثماراً للتجربة السياسية التي خاضها سابقاً. توجه الرفاه بالخطاب إلى الفئات التي كانت مهمشة سابقاً ومغيّبة سياسياً ضمن التقسيم التقليدي التركي المركز – المحيط[2]. ووجد أن حل هذه المشكلات في النظام العادل الذي طرحه، والذي دعا إلى العدالة وضمان البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحماية ملكية الدولة والعلاقات الأسرية، ومما لا شك فيه أن كل ذلك ينطلق من مفهوم إسلامي لأنه يركز على الحلول الإسلامية بوصفها علاجاً للمشكلات الاجتماعية وسنجد في ممارسات الرفاه الكثير من التطبيقات لهذه الطروحات النظرية.

رابعاً: نشاطات حزب الرفاه

تأسيساً على المبادئ السابقة وضع حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان (رسمياً منذ عام 1987) برنامجاً مفصلاً لتحقيق أهدافه، شمل مختلف جوانب حياة المواطن التركي، وأن جهوداً مضنية قد استغرقت نحو عقد من الزمن هي التي جاءت بأربكان إلى السلطة واشتملت عليها لبناء قواعد ومؤسسات الحزب وترسيخ صورة إيجابية عنه في ذهن الناخب التركي وهذه المجالات هي:

أ – المجال السياسي:

يعد حزب الرفاه أحد معابر الإسلام السياسي لصياغة أهدافه أمام المجتمع التركي، ولفهم حزب الرفاه في مبدئه السياسي وتنظيمه لا بد أن نفهم سلفه حزب السلامة الوطني الذي تأسس على أفكار نجم الدين أربكان نفسه، فحزب السلامة

(1) السيد، المصدر السابق، ص 262.
(2) Gûlalp, "Globalization and Political Islam…", p. 432.

مـثل أولـئك الـذين لم يندمجوا كلياً على المستوى الاقتصادي والثقافي في المركز المتحضر بعبارة أخرى ممن ظلوا بعيدين عن مركز صنع القرار[1]. لكن ارتباط فكر أربكـان بالممارسـة الـسياسية الحزبية دفعه إلى بلورة موقف إسلامي خاص من الديمقـراطية والممارسـات الحزبية، في دراسة عملية إعادة أسلمة مؤسسات النظم التـركية السياسة التي تستدعي عملية جدلية من أعلى إلى أسفل من خلال ممارسة السلطة السياسية ومن أسفل إلى أعلى من خلال المشاركة السياسية[2].

إن عمليـة الأسلمة التدريجية للبيروقراطية الحكومية التي كانت المعقل الرئيس لسياسات كمال أتاتورك العلمانية خطوة مهمة نحو الهدف النهائي لحزب الرفاه نحو ما رآه البعض من إقامة دولة إسلامية في تركيا، ففي فترة ظهور حزب الرفاه ظلت المـدارس العسكرية المؤسسة الوحيدة التي لا تقبل خريجي معاهد الأئمة والخطباء. وكـان شعار "الرفاه إلى الحكومة والأئمة والخطباء إلى الجيش" إحدى الشعارات الـتي رفعهـا حـزب الرفاه في الحملة الانتخابية في عام 1995[3]. وكان للحزب أهـداف أساسـية منها تكوين هوية إسلامية تتجاوز القومية وبناء مجتمع ذي قيم وأخلاق، فحزب السلامة أجاز المتطلبات الشرعية والثقافية الإسلامية ولعب دوراً مؤثـراً في تأكيد المصالح الدينية في السياسة التركية الحديثة، أما خليفته فقد وسّع قـوته أفقـياً وعمـودياً باتجاه المؤسسات الحاكمة من خلال التشديد على الهوية والعدالـة الاجتماعية. ويتفق معظم الباحثين على أنه على الرغم من أن الإسلام في تركيا يشترك بمزايا عديدة مع حركات إسلامية أخرى في الشرق الأوسط، إلا أنه تنامـى وتتطور في بيئة اجتماعية وسياسية مختلفة جداً أعطته إطاراً ذا طبيعة فريدة فالأيديولوجية الإسلامية لتركيا مرتبطة مع القومية التركية بأسلوب فريد وتحديات المكـونات العلمانية والهوية الأوروبية الكمالية تهيمن على الشكل الرسمي للقومية التركية[4]. ففي الوقت الذي تبدو فيه سياسات حزب الرفاه من حيث الشكل بأن صـياغتها هي وفقاً للمفاهيم الإسلامية لكنها ثورية حقاً في محتواها، فعندما طلب مـن (172) شخـصاً أن يعرّفوا أبرز خصائص حزب الرفاه من خلال استبيان تمّ

(1) Gülalp, "Globalization and Political Islam…", p. 334.
(2) Makovzky, "How to deal Erbakan", p. 2
(3) ayari, "Turkey's Islamist Challenge", p. 4
(4) Gülalp, "Globalization and Political Islam…", p. 335.

إجـراؤه في (آذار 1995) قال 70% منهم (النـزاهة – العدالة – المساواة) ورأى آخـرون أنهـا (محاربة الرشوة والفساد وحماية التراث والقيم الأخلاقية ومساعدة المحـتاجين والفقراء والصدق والوحدة والتضامن والقضاء على الدعارة والانحطاط الاجتماعي)، إن هذه الدراسة أكدت الانطباع عن حزب الرفاه بعد أكثر من عقد من الزمن على تأسيسه أنه حزب مستقيم بعيد عن الفساد السياسي والإداري الذي تميـزت به بقية الأحزاب[1] وهذه السمعة أتاحت لحزب الرفاه أن يخرج من حلقة أصوات الإسلاميين إلى ما هو أوسع وتدلل مراسلة النيويورك تايمز NewYork Times في أنقـرة بقـول أحـد الشباب الأتراك والذي يعمل في دكان يعيل أمه الأرملة "صـديقتي مسيحية أحب السفر إلى أوروبا، وفي المساء أذهب إلى الملاهي وأشرب الخمرة كل هذا يعني أنني لا يجب أن أحب الرفاه إلا أنني أعطيته صوتي، فصوتي لم يكن للإسلام بل لأناس أنظف وأفضل"[2]. فقد أراد أربكان أن يكون حزب الرفاه حـزباً ديمقـراطياً شرعياً لا ينقلب على النظام القائم ويلجأ إلى الطرق الديمقراطية للوصول إلى هدف نهائي في تأسيس نظام مبني على الدين في تركيا[3].

ويـرى آلـن ماكوفـسكي (الخبير في الشؤون التركية في معهد واشنطن للدراسـات الآسـيوية) أن مـن الصعوبة بمكان تحديد ما إذا كان قادة الرفاه من الديمقـراطيين الصادقين أو خلاف ذلك لأن الحزب لم يفرض سيطرته المطلقة على السلطة السياسية يوماً كما إن الرفاه ليس كياناً متجانساً متيناً، فقيادته أفراد يتوقون للمـشاركة في العملية الديمقراطية وآخرون تحوم كثير من الشكوك حيال التزامهم بالنمط الغربـي من الديمقراطية البرلمانية[4].

لذا، فإن هناك من يشكك بالتوجه الديمقراطي الإسلامي جزئياً لأن مسؤولي الحـزب دأبوا على إرسال إشارات مختلطة ومبهمة، بينما قادة الحزب غالباً ما قالوا إنهم لا يعارضون الديمقراطية والتعددية السياسية[5]. أما أربكان فيذهب بعيداً جداً وبتناقض ظاهري حينما يعد الديمقراطية بأنها مجرد "واسطة لا غاية" أما الغاية فهي

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 143؛ Erbakan, wike pedia, op. cit., p. 2
(2) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 84.
(3) Karmon, "Radical Islamic Political Groups in Turkey", p. 3.
(4) Makovzky, 'How to deal Erbakan", p. 4.
(5) Yauvze, "Political Islam and the Welfare…", p. 76.

إقامة "نظام السعادة" ويقول زعيم حزب الرفاه: "يجب أن لا ننسى أبداً أن الديمقراطية وسيلة وليست غاية، الغاية إقامة نظام السعادة فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك فلاناً لكن إذا كانت النتيجة بعد الانتخابات قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها"[1].

وبالمقابل يدّعي أربكان أن حزبه هو الوحيد المؤهل لإقامة ديمقراطية، حيث إنه منسجم مع فكرة إقامة حياة ديمقراطية على الطريقة الليبرالية والتعددية السياسية الواسعة وانتخابات دورية ومبدأ التناوب والتبادل الشرعي للسلطة، إذ أن تجربته السياسية الطويلة لم تسجّل خرقه للنظام الديمقراطي بدليل إذعانه لقرار إسقاط حكومته كما سيمر بنا لاحقاً.

إن استراتيجية حزب الرفاه هي إعادة صياغة مخيلة الأتراك إسلامياً بوصفهم يشكلون المجتمع الأخلاقي أو مجتمع الأخلاق، وكان للأخلاق أو كما صيغت باسم المعنويات حيز مهم في فكر نجم الدين أربكان وحزبه، فبالنسبة له إن المشروع التركي هو مشروع المجتمع التركي الذي يحظى بمباركة الرموز المقدسة ويستمد إلهامه من التجربة العثمانية، فقد عبّر عن الفكرة الإسلامية وفق رموز تاريخية تناغي تلك المخيلة وكانت عبارة (المعنويات والقيم هي القاسم المشترك لأغلب خطابات وتصريحات نجم الدين أربكان وسواه من منظري حزب الرفاه) إذ يذكر أربكان ضمن هذا السياق قائلاً: - "لو أردنا الوصول إلى النجاح، فيلزم علينا إحياء الشعور الوطني أولاً، فالأخلاق والمعنويات في مقدمة العناصر الواجب إحياؤها ضمن الشعور الوطني"[2].

وارتباط الحديث عن الإسلام والأتراك ومجتمع الأخلاق يقود أربكان لبعث الحديث عن الإمبراطورية العثمانية فيقول: - "إن أمتنا صاحبة أعظم وأشرف تاريخ فقد أسست حضارات نموذجية وأضاءت الطريق للبشرية وعلمت الإنسانية كيف تكون الأخلاق والفضيلة وإدارة العالم ووجهته"، ويرى أن الأساس الذي اعتمدت عليه الأمة في بناء حضارتها هو الإيمان إذ قال: - "وبينما كانت أمتنا تحرز هذه الانتصارات والنجاحات لا شك أن الإيمان كان يشكل مصدر قوتها

(1) هلال، المصدر السابق، ص 158؛ نور الدين، قبعة وعمامة، ص 69.
(2) السيد، المصدر السابق، ص 254.

الأساسية". وعند حديثه عن مجد الإسلام وتاريخه الحافل بالانتصارات يذكر بطولات السلاطين محمد الفاتح وسليم الأول وسليمان القانوني (1520-1566) وموقف السلطان عبد الحميد الثاني ويقوم بتوظيف تلك الرموز التاريخية العثمانية للتأكيد على أثر الإسلام في صنع الأمجاد والوصول إلى الريادة والرفعة[1].

ب – المجال الاقتصادي:

شهدت حقبة الستينيات والسبعينيات توسعاً كبيراً في الصناعات التحويلية في تركيا على غرار عدد من دول العالم الثالث، وكذلك تمّ هذا الأمر من خلال سيطرة الدولة على عملية التصنيع، وقد تميزت هذه العملية في تركيا بقيام نوع من التحالف بين الدولة وفئة كبار الصناعيين المنضوين ضمن اتحاد غرف الصناعة والتجارة والمتمركزين جغرافياً في غرب تركيا وتحديداً في إستنبول وأنقرة، وإذا كان أربكان قد تولى يوماً رئاسة هذا الاتحاد فإنه كان ناقماً وناقداً شديداً له ووصفه بأنه (هيئة كومبرادورية ماسونية للأقلية)[2] بسبب ضعف تمثيل تجار الأناضول وصناعييه الصغار الذين نموا مع الوقت مستفيدين من جملة متغيرات عاشتها تركيا وعاشتها المنطقة، فبالنسبة لتركيا كان صعود الإسلام السياسي على أثر انقلاب عام 1980 قد رافقته عملية تحرير للاقتصاد تبناها تورغوت أوزال رافقها ظهور طبقة برجوازية محافظة جديدة مستفيدة من تخفيف الدولة لسيطرتها على الاقتصاد[3]. وهي طبقة تألفت غالباً من تجار وصناعيي شرق تركيا وكذلك من الفئات المهمشة وصغار رجال الأعمال في إستنبول وأنقرة، وقد تألف هؤلاء جميعاً في اتحاد غرف باتحاد رجال الأعمال المستقلين (MUSIAD) ليكون مقابلاً ومعارضاً للاتحاد السابق المهني (اتحاد Tusiad) ومما يثير الانتباه أن تستقطب الأفكار الإسلامية هؤلاء فيصبحون من أنصار الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي وقفت موقفاً معارضاً للدولة وسياساتها، وقد أثمر هذا التحالف عن تضاعف قوة الطرفين [الإسلامي والصناعي الناشئ]، إذ نمت هذه الطبقة وأصبحت ذات ثقل كبير في الاقتصاد التركي مثل (شركات أولكر وقومباسان وإخلاص وإتقان

(1) المصدر نفسه، ص 249.
(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 8.
(3) يافوز، المصدر السابق، ص 11.

وبماش) وخطرها على المؤسسات التقليدية فأطلق عليها تسمية (النمور الخضر)، نسبة إلى اللون الأخضر الذي يرمز للإسلام، أما بالنسبة للأحزاب وفي مقدمتها حزب الرفاه فقد قدمت هذه الشريحة له الدعم المادي وتحشيد الجماهير حوله[1]. فقد فتحت شركات جديدة يمتلكها إسلاميون أو مستثمرون إسلاميون وتأسست أيضاً البنوك الإسلامية بدون فائدة، مثل (البركة تورك) و(فيصل فيناس) فضلاً عن (بيت كويت فيناس)، في الوقت نفسه فإن الجماعات المحافظة وجدت في التوجهات الإسلامية التي طورها قادة الانقلاب أرضاً خصبة لتطوير حزب الرفاه، فمع بداية مشاركة عامة المسلمين في هذا النظام وفي التغيرات الاقتصادية والسياسية والتعليمية حسب نظرتهم عندها اكتسبت الدولة الشرعية بنظرهم، وهذه الجماعة أرادت أن تدخل الإسلام من القمة إلى القاعدة وأتاحت المجال لتوغل الجماعات الإسلامية فيها مثل حزب الرفاه وهكذا أصبحت العلاقة المتبادلة بين الدولة والإسلاميين متطورة ومتنامية[2].

ج - المجال الاجتماعي:

يمكن أن يفهم الأساس الاجتماعي للإسلام السياسي في تركيا بأنه يتألف من شرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة، على الرغم من وجود اختلافات في الاهتمامات والدوافع وراء دعمها للإسلام السياسي، فإن هذه الشرائح المختلفة موحّدة في معارضتها للكمالية وتعبيرها السياسي من خلال التأكيد على الهوية الإسلامية. فعندما ظهر حزب الرفاه على المسرح السياسي سعى لتكوين ونقل أو تحويل أنصاره باتجاه هوية إسلامية جديدة يمكن أن تحتوي هذه الاختلافات، لأن حزب الرفاه خلافاً لبقية الأحزاب في تركيا لديه أيديولوجية جاهزة لكن هذا لا يعني أن الحزب كان سلبياً يقبل أعضاءه وفقاً لأفكارهم وانتماءاتهم، فعلى سبيل المثال عندما وافق الحزب على قبول الهويات المختلفة كان يتصرف كواسطة بين هذه الهويات[3].

(1) نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، ص 43؛ يافوز، المصدر السابق، ص 12.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 154؛ Poulton, "The Turkish State and Democracy", p. 11.

(3) كرامر، المصدر السابق، ص 148.

ومما هو جدير بالاهتمام مقارنة أداء حزب الرفاه الانتخابي مع دور سلفه حزب السلامة الوطني في السبعينيات، فقد كانت قاعدة حزب السلامة متمركزة في المحافظات ذات المستوى المتوسط من ناحية التنمية في حين استقطب حزب الشعب الجمهوري أصوات سكان المدن[1]. أما في الثمانينيات والتسعينيات فقد وعى حزب الرفاه ذلك وأفاد من جملة المتغيرات السياسية في تركيا فتوجه صوب المدن مقدماً بديلاً قوياً للديمقراطيين الاشتراكيين من جهة وللديمقراطيين من جهة أخرى، فبالنسبة للفئة الأولى نجح الرفاه في مخاطبة الفقراء والمحتاجين والدفاع عنهم وجمع بين العمال ورجال الأعمال تحت سقف واحد وحاول أن يوحدهم في هوية إسلامية واحدة[2]. ونجح في مخاطبة الفقراء بلغة تعبّر عن العدالة والمساواة الاجتماعية ويملأ الفراغ الذي نشأ عن انهيار سلطة الدولة والأيديولوجية الاشتراكية. وفي الوقت نفسه نجح الرفاه في مخاطبة أحزاب اليمين واستمالتها لجانبه بسبب نجاحه في بلورة مفهوم جديد للإسلامية التركية التي تستطيع أن تصمد في مواجهة تحديات ما بعد القومية وما بعد الاشتراكية فقد لعب حزب الرفاه دوراً أساسياً في إعادة التنشئة الاجتماعية[3].

كان حزب الرفاه قادراً على ضخ أو تغذية شكل هوية إسلامية فوق القومية بطرائق عدة فقد لعب دور الناقل لأصوات الجماعات الإسلامية إلى عامة الناس، ويمثل مصالح الإسلاميين في البرلمان التركي وأصبح وسيلة للإسلاميين للانتقال إلى إدارة البلديات المحلية والبيروقراطية، وأكثر من ذلك استمر في توظيف الإسلاميين في دوائر الدولة[4].

لعب حزب الرفاه دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية للجماعات الإسلامية من خلال تعبئتهم للمشاركة في النظام السياسي وخلافاً لبقية الأحزاب التركية فإن حزب الرفاه هو تعبير مؤسساتي عن الحركة الاجتماعية الحديثة التي تجاهد من أجل إعادة تعريف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق الوسائل السياسية[5].

(1) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 342.

(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", p. 73.

(3) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 342.

(4) Heper, "Turkey yesterday today and tomorrow, p. 3.

(5) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", p. 76.

كما جاء نجاح الرفاه لدفاعه عن مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والمؤلفة من ثلاث فئات: الفئة الأولى قاعدة المحيط التي تمثل أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة وهم في الأغلب من الولايات وكانت مصالحها ضد مصالح أصحاب رؤوس الأموال الكبار المتمركزين أساساً في إستنبول[1].

أما الفئة الثانية فتمثل الطبقة الوسطى المهنية والمؤلفة من خريجي الجامعات من ذوي خلفيات محافظة غالباً من الولايات وهؤلاء بدأوا يجابهون النخبة المهنية في المراكز التي كانت في الأساس داعمة لبقاء الكمالية في تركيا، إلا أن هذه الفئة الجديدة (خريجو الجامعات من المحافظين) استغلت التوجه نحو تأكيد الهوية الخاصة فجعلت نفسها معياراً شرعياً للمثقف[2].

أما الفئة الثالثة الأخيرة المتمثلة بالطبقة العاملة التي كانت هويتها الهامشية قد تشكلت من المهاجرين المتمركزين في أطراف المدن ممن كانوا عاجزين في الحصول على عمل ثابت وكانت أدوارهم هامشية خلافاً للطبقة العاملة والراسخة الجذور والمتمركزة من خلال صلاتها الرسمية مع الدولة، فهذه الفئة كانت متأرجحة تنجذب نحو هذه الحركة أو تلك من الحركات السياسية فجاءت جهود حزب الرفاه في تعبئة حركة تقوم على الجماهير، وشعاراتها في الدرجة الأساس كانت موجهة إلى هذه الفئة الاجتماعية دون أن ينسى الحزب أن يكسب أيضاً الطبقة العمالية الأصلية[3].

كما عرّف حزب الرفاه الشعب بأنهم المسلمون بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطبقية فهو يؤكد على التضامن الإسلامي أكثر من تأكيده على التضامن العرقي أو الطبقي، بعبارة أخرى فإن المجتمع بالنسبة للحزب مؤلف من المسلمين الذين يوحّدهم الإيمان وتوحّدهم ممارسة الصلاة والصوم ولقد دأب أربكان على [تكرار] مقولة جلال الدين الرومي الذي يقول: - "تعال بغض النظر عن الأصل الذي جئت منه ومن تكون؟ تعال وذوّب هويتك في الوقت المناسب"[4]. بناءً على ذلك بذل الرفاه قصارى جهده بين أوساط العمال

(1) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 342.
(2) yavuz, "Political Islam and the Welfare…", p. 73.
(3) Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam…", p. 2
(4) Yavuz, "Political Islam and the Welfare…", p. 76.

والفلاحين وأبناء الأحياء الفقيرة في الوقت الذي كانت الأحزاب العلمانية مشغولة بصراعاتها وانشغال رجال السياسة بصراعاتهم في إقرار الميزانية العامة كان الرفاه يسعى إلى معالجة ما يمكن إصلاحه وتقديم المساعدة في محاربة الفساد والرشاوى وتقديم الخدمات[1].

ولتحسين الوضع الاجتماعي لتلك الطبقات قام حزب الرفاه بفعاليات اجتماعية محلية مثل جمع الزكاة وبناء المدارس والعيادات الطبية، إلى بناء مساكن شعبية وتوزيعها على قاطني الأكواخ في المدن فضلاً عن ذلك قيام عضوات الرفاه بزيارات لبيوت الفقراء ومشاركتهم مناسباتهم لكي يشعر الناس بوجودهم فضلاً عن ذلك تقديم المساعدات المالية للمحتاجين، فقد تمثّل نشاط حزب الرفاه في البلديات التي كان يترأسها بتوزيع الخبز والمحروقات والماء والمواد الغذائية ولوازم التدفئة وتقديم الرعاية الصحية في المستشفيات بالمجان أيضاً إلى جانب مساعدة العمال المحتاجين[2]. إن سياسة الرفاه لا تكتفي بتقديم الخدمات للناس المحتاجين فقط وإنما أسهمت في تفسير رموز التاريخ التركي وصاغت مخيلة المسلم عن الحياة السياسية والاجتماعية بمعنى أنها قدمت أو فرضت تفسيراتها الخاصة بالإسلام والتاريخ التركي فمن خلال ذلك سعى الرفاه لكي يصبح قوة سياسية وفكرية مهيمنة لأن الإسلام قد تجسد اجتماعياً في مختلف أشكال الحياة وأنه أكثر تأثيراً في تعبئة الجموع من القومية والاشتراكية، بسبب مرونة نظامه وأنماطه وبسبب القيم الرموزية له[3].

لذا، فإن حزب الرفاه ليس مجرد حزب وإنما حركة اجتماعية إسلامية تهدف لإعادة التقاليد الإسلامية للمجتمع. فقد سجلت البلديات التي يترأسها الإسلاميون منذ الانتخابات المحلية عام 1994 بأنها حققت علامات عالية لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفساد في دوائر الدولة وتقديم الخدمات البلدية لإحياء الطبقة العاملة فشاع عن الرفاهيين (أصحاب الأيدي النظيفة) فمثلاً تمكنوا في بلدية أنقرة خلال خمسة أشهر من ضبط حالات التسيب والاختلاسات التي حدثت في عام 1993 في

(1) هل ينقذ الرفاه تركيا من عجزها الاقتصادي، مجلة النور، ع121، الكويت، 1994، ص 32.
(2) قضايا دولية، ع214، ص 8.
(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 287؛ Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 343

شركة الباصات إذ بلغت الخسائر بحدود تريليون ليرة تركية، كما تمّ غرس أكثر من مليون شجرة بأنحاء مدينة إستنبول، فضلاً عن ذلك تمّ تقديم منح دراسية لـ (200) ألف طالب طوال مدة الدراسة وفي المراحل التعليمية كافة وغير قابلة للرد، كذلك قيام رئيس بلدية إستنبول رجب طيب أردوغان(*) بتقديم مساعدات مالية لكل العاملين بالبلدية تراوحت بين (100-320) دولاراً وعددهم ما يقرب من (12) ألف مواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار استقلال البلديات مالياً عن مؤسسات الدولة[1]. وفسّر رجب طيب أردوغان فوز الرفاه بأصوات الناخبين في عام 1994 إلى الخدمات التي قام بها الرفاهيون فعلى سبيل المثال كسب الحزب أصوات حي بيلوغلو والمعروف بنواديه الليلية والعبث والدعارة في الوقت الذي تصور البعض أن وجود رقابه بلدية تتسم بطابع ديني أمر غير وارد، وهذا غير صحيح فيذكر أحد مساعدي أردوغان قائلاً: - "إن حزب الرفاه هو حزب هؤلاء الناس الذين يريدون السلام أهم شيء في حياتهم، وأن الرفاه ليس حزباً دينياً فهو يمثل رسالة وهي أننا نريد نظام ونسعى لتحقيق السعادة للناس"[2]. وفسر أربكان في معرض رده حول أسباب تصاعد نجم حزب الرفاه في تركيا قائلاً: "الأمر يرجع في حقيقته للإهمال الإنساني الذي تعرض له المواطن والمستوى الاجتماعي الذي يعيش فيه داخل تركيا"[3].

د - المجال الثقافي:

إن التوجه الإسلامي لحزب الرفاه ليس إسلاماً سياسياً فحسب وإنما إسلاماً شعبياً وثقافياً يكرس نفسه للتطور التدريجي وللتحول الثقافي الطويل الأمد لتحويل

(*) رجب طيب أردوغان: - ولد في إستنبول عام 1954 وأكمل تعليمه في مدارس الأئمة والخطباء، وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والأعمال، وأنضم إلى حزب السلامة في السبعينيات، ثم التحق بحزب الرفاه عام، 1983 ورشح عمدة لإستنبول عن الحزب في آذار عام 1994 إذ اختاره أربكان لهذا المنصب لمهاراته الخطابية، ثم تم تعينه رئيسا لمجلس بلدية إستنبول. للمزيد من المعلومات ينظر: Recep Tayyip Erdogan, Wikipodia, vrl/en. wiki pedia. org/Recep-Tayyip.

(1) Sirn Tekleli, "Turkish Women and Rafa Party", Middle East, 1996, IJMES, p. 28.

(2) مقابلة شخصية مع رجب طيب أردوغان، مجلة النور، ع121، كانون الأول، السعودية 1994.

(3) سعد عبد المجيد، الفقر في تركيا، مجلة قضايا دولية، ع358، س3، إسلام أباد، باكستان 1996، ص 24.

الهيكل الشرعي للنظام السياسي، فعندما مرّت الأحزاب السياسية والأيديولوجيات القائمة بالأزمات استفاد الرفاه من كونه لم يكن في السلطة. فضلاً عن ذلك إن ظروف المعارضة السياسية التي عمل من خلالها جعلت من رؤاه الثقافية الرمزية تبدو كأنها سياسة حقيقية بمعنى (اتبع الرفاه سياسة إعادة تثقيف المجتمع بثقافة إسلامية ولم يكن متهالكاً للدخول في اللعبة السياسية لا سيما في النصف الأول من التسعينيات التي تجلت فيها عناصر العجز لدى الأحزاب الموجودة في السلطة وبرز فيها دور أربكان والرفاه ناقداً لهذا العجز فقد نمت طبقة من المثقفين دعمت الإسلام السياسي وميزت نفسها بغزارة المؤلفات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات، فضلاً عن تأسيس دور نشر إسلامية استوعبت هذه المؤلفات كما أن ظهور شريحة من طلاب الجامعات ومن طبقة الحرفيين الشباب تدعم الإسلام السياسي كان أمراً جديداً لأن المثقفين المستغربين كانوا أصحاب هوية واحدة وإن التحديث في تركيا قد خلق نخبة مستنيرة بيروقراطية كان التحديث بالنسبة لهم مرادفاً لعملية التغريب[1].

تبنّى المثقفون الإسلاميون من خريجي الجامعات مواقف جديدة من التقدم من بينها معارضتهم لسيطرة النخبة الكمالية العلمانية التقليدية التي كانت تنظر إلى التراث الإسلامي والنظم الإسلامية بأنها تعيق التطور، في الوقت الذي استند الرفاه على صيغة جديدة من التوعية تقوم على تعليم العامة (المجتمع) وعمل على توسيع أثر الصحافة المطبوعة وتحويل صورة الإسلاميين من رجال الدين التقليديين إلى خريجي الجامعات المتحضرين، وتأسيس (تحول إلى مؤسسات) هذه الحركة الاجتماعية تحت قيادته لذلك فإن أغلب الجماعات الإسلامية البارزة والطرق الصوفية كانت على تواصل مع حزب الرفاه[2]. من خلال عوامل مساعدة مثل دورات القرآن الكريم التي تكتسب صفة قانونية رسمية إذ شهدت زيادة في أعدادها مرتين للأعوام 1979-1990كان عددها في عام 1979 (2610) دورة. أما في عام 1990 وصل إلى (5197) وبطبيعة الحال فإنها شهدت زيادة بأعداد طلابها بصورة مضاعفة بلغت أربع مرات إذ كانت عام 1979 تضم (68486) طالب. أما

---

(1) Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam", p. 247.

(2) Yavuz "Political Islam and the Welfare…", p. 170.

في عام 1990 وصل إلى (290) ألف طالب، ومن المعروف عن هذه الدورات أنها تعادل المرحلة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، كما شهدت تركيا في حقبة الثمانينيات زيادة هائلة في بناء عدد من الجوامع بلغت نسبة (1500-2000) فضلاً عن معاهد إمام خطيب التي تخرج أئمة مساجد[1]. إن غالبية الجماعات الإسلامية الجديدة أرادت لها مجالات حرة خارج سلطة الدولة تستطيع من خلالها التعبير عن آرائها[2]، وأن تخلق لها هويات جديدة لفضاءات جديدة (يني شفق) Yeni Şefek وصحيفة يومية (الجمعة) وقناة (سبعة) Yedi Kanal الخاصة ومجلة (الإسلام)[3].

المبحث الرابع: الرفاه والانتخابات البرلمانية 1987-1995

أولاً: الرفاه وانتخابات 1987-1991

مع استمرار الحظر المفروض على القادة السياسيين ومنهم أربكان منذ الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980، ومنعه من مزاولة نشاطه الحزبي مثله مثل ديميريل وأجاويد وألب أرسلان، خلال تلك المدة ظل حزب الرفاه تحت قيادة أحمد تكدال إلى أن تمّ إلغاء ذلك الحظر بتعديل دستوري أقرّ عودة النخب السياسية القديمة مما أتاح الفرصة لتسلم أربكان قيادة الحزب[4].

ومع عودة أربكان إلى الحياة السياسية برز التيار الإسلامي متمثلاً بحزب الرفاه وضمن الصيغ الديمقراطية[5]. فاستطاع الإسلاميون من خلال مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية من طرح بعض القضايا الحرجة التي تجاهلتها الأحزاب السياسية الأخرى لمدة طويلة مثل الفساد ومحنة فقراء المدن وتزايد انعدام القانون وزيادة العنف في المدن التركية الكبيرة على جدول أعمال البرلمان[6]. فضلاً عن

(1) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 32؛ هل ينقذ الرفاه من عجزها الاقتصادي، المصدر السابق، ص 38.
(2) نور الدين، تركيا الحائرة، ص 93.
(3) حرب، آلية الحركة الإسلامية، ص 134.
(4) هلال، المصدر السابق، ص 156؛ "Turkey and Rafa party", p. 2.
(5) Yavuze, "Political Islam and the Welfare", p. 71.
(6) Ibid, p. 76.

ذلك حاول أربكان وجماعته في مرحلة حزب السلامة والرفاه أن يساهموا في صنع مفاهيم جديدة في العمل السياسي، لا بل للفكر السياسي الإسلامي من خلال تطوير المنظور التقليدي للإسلام الذي يحصره في الجوامع والتكايا لإعطائه دوراً فاعلاً في صياغة مفاهيم المجتمع في شتى مجالات الحياة، فحدثت حركة بدأت مع حزب السلامة الوطني وتواصلت معه من أجل خلق مواءمة بين عملية التحديث غير الإسلامية وبين الإسلام على أسسه الصحيحة[1]، بهدف الاستجابة للتطلعات التحديثية لقاعدتها، وتمّ ذلك من خلال تبني عناصر متنوعة ومختلفة داخل القنوات الانتخابية وخارجها ويبدو أن البرنامج الشامل المتصاعد الذي تبنّاه حزب الرفاه قد جنى ثماره في انتخابات 1991-1994، فمستويات التنظيم داخل الإسلام السياسي قد ميّزت قالبها الجديد عن الإسلام الشعبي الذي كان سائداً في الماضي، فالطرق الصوفية مثلاً احتلت دوراً مهماً لتعزيز الحظوظ الانتخابية للأحزاب السياسية كما هو الحال مع حزب الوطن الأم بين 1983-1991، وحزب الرفاه بعد ذلك، فقد حصل حزب الوطن الأم على دعم (الطرق الصوفية - النقشبندية - السليمانية - النورسية) فزادت فعاليته السياسية[2]. لذا لم يكن حزب الرفاه حزبا أصولياً أو سلفياً وإلا لحظر من مزاولة السياسة فالمطالبة بقيام دولة إسلامية تعدّ جريمة يحاسب عليها القانون لذا تعامل الرفاه مع القضايا القومية من منظور إسلامي وبصياغة مفردات إسلامية، وهذا ما عكسه استطلاعاً للرأي جرى في تركيا حينذاك إذ تبين أن (41%) من الذين صوّتوا لصالح حزب الرفاه من العلمانيين[3].

إن تركيا قدمت مثلاً على إمكانية دمج الحركات الإسلامية ضمن النظام الإسلامي الديمقراطي وذلك من خلال أصوات الناخبين وتوسيع حدود المشاركة السياسية فهي بذلك حفظت وحمت وقوّت ديمقراطيتها ومجتمعها المدني[4].

(1) Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam…", p. 248.
(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare", p. 77.
(3) هلال، المصدر السابق، ص 162.
(4) نور الدين، تركيا الحائرة، ص 65.

خاض حزب الرفاه مع الأحزاب السياسية التركية وهي: حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال وحزب الطريق الصحيح بزعامة سليمان ديميريل، والحزب الديمقراطي الشعبي بزعامة أردال إينونو، وحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد، وحزب الديمقراطية الإصلاحي بزعامة إيكون أده بالي[1] الانتخابات العامة يوم الأحد الموافق 29 تشرين الثاني 1987 في جو سياسي مستقر[2]، فنال حزب الرفاه 1.717.425 صوتاً أي بنسبة 7.2% لكنه مع هذا لم يتمكن من تحقيق نسبة 10% التي تضمن له الحصول على مقعد في البرلمان التركي[3].

جدول رقم (6)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في تركيا

عام 1987[4]

اسم الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الوطن الأم	36.3	292	64.89
الحزب الديمقراطي الشعبي	24.8	99	22.00
حزب الطريق الصحيح	19.1	59	13.1
حزب اليسار الديمقراطي	8.5	-	0.10
حزب الرفاه	7.2	-	-
حزب العمل القومي	2.9	-	-
حزب الديمقراطي الإصلاحي	0.8	-	-
المستقلون	0.4	-	-
المجموع	**%100**	**450**	**%100**

(1) روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ص 57؛ صحيفة أضواء الأنباء، تشرين الثاني 1987.
(2) صحيفة أضواء الأنباء، كانون الأول، 1987.
(3) روبنسن، المصدر السابق، ص 57؛ Yavuz, "Political Islam and the Welfare..", p. 71.
(4) معوض، صناعة القرار، ص 309.

ومما تجدر الإشارة إليه أن لحزب الرفاه وزعيمه موقفاً معارضاً إلى جانب أحزاب المعارضة لحكومة أوزال في أدائها ومعالجتها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، بدأ في نقد الأزمة الاقتصادية التي بدأت تغرق فيها تركيا أواخر الثمانينيات (محدودية سياسة التحرير الاقتصادي) التي طبّقها حزب الوطن الأم، فقد أشار إلى ذلك بالقول: "إن أوزال حصل على القروض الكبيرة من الخارج مما أدّى إلى ارتفاع حجم ديون تركيا الخارجية من 13.5 مليار دولار إلى 50 مليار دولار خلال سنوات حكمه الست [1983-1989]"، ورأى أربكان في ذلك أثراً سلبياً على اقتصاد تركيا إذ يقول: - "إن على تركيا أن تسدِّد الفائدة على هذه الديون بمعدل 8.5 مليار دولار سنوياً، الأمر الذي انعكس سلباً على الحياة المعيشية للمواطن التركي وأدّى إلى حصول الغلاء الفاحش في تركيا"، واتهم الحكومة بأنها تسعى لتنفيذ المخططات الصهيونية العالمية في تركيا[1].

وفي معرض حديثة عن تلك القروض انتقد أربكان أوزال قائلاً: - "إن تلك القروض التي منحت لتركيا في عهد أوزال لم تستثمر في خدمة البلد" وعلى حدّ قول أربكان "إن هذه القروض كانت تستثمر في فتح الفنادق السياحية على سواحل البحار كما قام أوزال ببيع المعامل الثقيلة التي أنشئت من قبلنا مما أدّى إلى انخفاض شعبيته" فضلاً عن موقف حزب الرفاه واحتجاجه على بعض الممارسات التي عدّها مخالفة للأخلاق والذوق العام مثل انتشار ظاهرة البغاء والإباحية في نشر الإعلانات وصالات لعب القمار وتناول المشروبات الكحولية متهماً الحكومة بالانحلال والتراخي[2]، وعلى الرغم من أن النسبة التي حصل عليها حزب الرفاه كانت ليست ذات أهمية كبيرة قياساً بالأرقام الكلية إلا أنها بينت طاقاته التنظيمية بشكل غير متوقع[3]. ونظراً لسوء الأوضاع الداخلية في الساحة التركية نتيجة سياسات أوزال خلال رئاسته للحكومة الأولى التي كانت تؤكد على النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس وإهماله لأية محاولة للقيام بتغيير أو تعديل القوانين غير

(1) Fredrick Painto, "His Crown his Throne and all", Time, no. 44, (New York: 1991), p. 10
(2) ظاهر، المصدر السابق، ص 45-46.
(3) "Turkey and Rafa party", p. 2.

الديمقراطية والمعتمدة على جميع مناحي الحياة كالتعليم والقضاء والإعلام والأحزاب السياسية منطلقاً من فلسفته التي تؤكد على عبارة الاقتصاد أولاً ثم الديمقراطية[1].

فضلاً عن ذلك شهدت تركيا المزيد من التوترات مثل ظاهرة العنف السياسي وظهور نشاطات الحركات المسلحة والمتمثلة بالمنظمات الإسلامية المتشددة وزيادة فعاليات حزب العمال الكردستاني PKK، فضلاً عن ذلك عودة ظاهرة الاغتيالات السياسية إذ تعرّض أوزال نفسه في 18 حزيران 1988 لواحدة من تلك العمليات[2].

وأمام تلك الأحداث طرح أوزال فكرة تقديم موعد انتخابات البلدية والمزمع قيامها في آذار 1989 إلى تشرين الثاني 1988 للحفاظ على شعبية حزبه لإحساسه بتراجعه بسبب تلك التطورات، ولتمرير هذا الطرح تمّ عرض الأمر على الشعب لإجراء تعديل للمادة (127)[*] من الدستور[3]. فكانت نتيجة الاستفتاء الشعبي مفاجأة كبيرة لأن الغالبية صوتوا بـ "لا"[4]. وتأسيساً على ذلك تمّ إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في 26 آذار 1989[5]. فشارك فيها سبعة أحزاب سياسية رئيسية إلى جانب مرشحين مستقلين للمنافسة وبدأ حزب الرفاه بنشر حملته الانتخابية ابتداءً من 19 آذار 1989 ولكونه حصل في الانتخابات السابقة على أكثر من 7% من الأصوات منح فرصة الاستفادة من أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة لغرض بث برنامجه الانتخابي[6].

(1) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص 443.
(2) Zurcher, op. cit., p. 87.
(*) المادة (127): – تتضمن هذه المادة نص إجراء انتخابات بلدية كل خمس سنوات لغرض انتخاب أمناء المدن ورؤساء البلديات، للمزيد، ينظر: دستور 1982 المادة (127)، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، وحدة البحوث المترجمة، ترجمة: صلاح سليم.
(3) Zurcher, op. cit., p. 88.
(4) صحيفة أضواء الأنباء، 13 أيلول 1988.
(5) الانتخابات البلدية والمحلية، صحيفة أضواء الأنباء، 17 آذار 1989، ع1، ص 1.
(6) صحيفة أضواء الأنباء، 20 آذار 1989.

جدول رقم (7)

يوضح نتائج الانتخابات المحلية (البلدية) في تركيا 1989[1]

الأحزاب	مركز المحافظات	مركز الأقضية	النواحي	النسبة المئوية
الحزب الديمقراطي الشعبي	40	247	296	28.49
حزب الطريق الصحيح	16	179	314	25.22
حزب الوطن الأم	2	138	377	21.88
حزب الرفاه	5	15	45	9.8
حزب اليسار الديمقراطي	-	10	27	8.78
حزب العمل القومي	30	10	10	4.26
حزب الديمقراطية الإصلاحي	-	3	3	0.98
المستقلون	1	29	29	0.50

وقد حقق حزب الرفاه في هذه الانتخابات نتيجة جيدة بلغت 9.8% لارتفاع نسبة أصوات الناخبين وقد فسر أربكان ذلك بقوله: – "تعتبر انتخابات البلديات التي جرت بتاريخ 19 آذار 1989 مهمة جداً بالنسبة لتركيا"[2].

وفي سؤال موجّه لأربكان حول الدور الذي يسعى حزبه القيام به على الساحة التركية بشكل عام؟ أجاب أربكان: – "إن حزب الرفاه انطلاقاً من مبادئه الوطنية يريد أن يخلص تركيا من مخططات الإمبريالية الغربية والصهيونية العالمية، وعندما أرادت الصهيونية إنشاء دولة إسرائيل جعلت سقوط الدولة العثمانية شرطاً أساسياً لذلك وأدخلت تركيا في حروب البلقان ضد الإيطاليين وفي حرب الاستقلال في عام (1919–1922) بعد إسقاط الدولة العثمانية وقيام دولة إسرائيل وتريد الآن جعل تركيا مع إسرائيل في السوق الأوروبية المشتركة والحزب الوحيد

(1) صحيفة أضواء الأنباء، 30 آذار 1989.
(2) مقابلة شخصية مع نجم الدين أربكان، "تسعى لتخليص تركيا من مخططات الامبرالية الغربية والصهيونية العالمية"، المختار الإسلامي، ع71634، (مصر: 1989)، ص 25.

الذي يعارض ذلك هو حزب الرفاه الذي يبذل طاقته من أجل الاستقلال الفكري والاقتصادي والوقوف بوجه المخططات الإمبريالية والصهيونية لذا فدوره الآن عبارة عن حرب استقلال جديدة في تركيا[1]. كما جاءت الانتخابات العامة في 20 تشرين الأول 1991 كنتيجة حتمية للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها تركيا، وما رافقها من أحداث داخلية وأخرى خارجية أسهمت بشكل ما في تصاعد حدة الخلافات بين الرئيس التركي تورغوت أوزال والمؤسسة العسكرية من ناحية وأحزاب المعارضة السياسية من ناحية أخرى[2]. فقد أثّر تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا جراء أزمة الخليج الثانية (1990-1991) وتداعياتها على الصعيد الداخلي فطالبت أحزاب المعارضة القيام بإجراء انتخابات عامة وذلك بالضغط على الحكومة من خلال قيامها بحملة واسعة النطاق في عموم تركيا[3]. ومما زاد في حجم المعارضة اندلاع حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني 1991 ومساندة الحكومة العمل العسكري ضد العراق الأمر الذي انعكس سلباً على شعبية الحزب الحاكم[4]. ولمناقشة مشروع قانون تقديم إجراء الانتخابات المزمع عقدها في 2 تشرين الأول 1992، تمّ عقد اجتماع طارئ للمجلس الوطني التركي الكبير في 24 آب 1991 وحصلت موافقة المجلس على تقديم موعد الانتخابات سنة واحدة وأصبح القرار ساري المفعول في 26 آب 1991 بمصادقة رئيس الجمهورية أوزال وضمن الحملة الانتخابية بدأ حزب الرفاه بطرح برنامجه السياسي مؤكداً على مشروعه الأساس والمتضمن رفع شأن الأمة إلى مصاف المدنية المعاصرة وبالعمل الدؤوب لتحقيق أهدافه في تطوير المجال السياسي والثقافي والمعنوي لتركيا مع التمسك بالأخلاق والمبادئ الدينية والوطنية[5]. فجرت انتخابات عامة في 20 تشرين الأول 1991 وأسفرت عن فوز حزب الرفاه محققاً نسبة 16.9% من

(1) مقابلة شخصية مع أربكان، البعث الإسلامي، ص 28.
(2) عبد الجبار عبد مصطفى وآخرون، تركيا بعد الانتخابات العامة دراسة في الاحتمالات المستقبلية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل وحدة البحوث السياسية، ملفة رقم 41، ص 1-2.
(3) جريدة الثورة، 20 كانون الأول، بغداد، 1990.
(4) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 453.
(5) الانتخابات العامة المبكرة، صحيفة أضواء الأنباء، ع35، س11، أنقرة، 1991، ص 7.

الأصوات ومن المفيد أن نشير إلى أن عودة أربكان لرئاسة الحزب وتزعمه التيار الإسلامي أعطت سبباً إضافياً لفوز حزب الرفاه لكونه زعيمه صاحب أقدم وأطول تجربة برلمانية إسلامية في تركيا في ظل التعددية الحزبية والديمقراطية[1]، إذا أخذنا بالاعتبار تراجع شعبية حزب الوطن الأم الذي ضمّ جناحاً إسلامياً كبيراً واحتكاره أصوات ناخبين إسلاميين طيلة حقبة الثمانينيات لا سيما بعد ترك أوزال لزعامة حزب الوطن الأم[2]. عدّ أربكان تلك الانتخابات بأنها نقطة تحول في تاريخ تركيا قائلاً: - "فقد حزب الوطن الأم 12% من أصوات الناخبين في انتخابات 20 تشرين الأول 1991، فيما فقد حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي 8% من أصوات ناخبيه، وأن 3% من هذه الأصوات ذهبت لحزب الطريق الصحيح، بينما القسم الأكبر منها قد سجل لصالح حزب الرفاه"، وأكد أربكان أن أصوات حزبه قد زادت نسبة 25%[3].

ولأن حزب الرفاه لم يتمكن من تجاوز نسبة 10% في انتخابات البلدية فقد قام بعقد تحالف براغماتي خالص مع حزب العمل القومي والحزب الديمقراطي الإصلاحي، وتصوّر عدد من السياسيين الإسلاميين إمكانية تحوّل هذا التحالف إلى اتحاد وحصل في الانتخابات العامة التي جرت في 20 تشرين الأول عام 1991 على 16.9% من الأصوات و62 مقعداً في البرلمان، لكن فوجئ بانسحاب 22 نائباً وعودتهم إلى أحزابهم[4].

(1) انتقادات موجهة لبرنامج حكومة ديميريل، صحيفة أضواء الأنباء، ع49، س11، أنقرة، 1991، ص 7.
(2) نور الدين، الحركة الإسلامية، المصدر السابق، ص 195.
(3) أضواء الأنباء، ع49، ص 7؛ الطويل، المصدر السابق، ص 36.
(4) هلال، المصدر السابق، ص 159؛ Akgü, op. cit., p. 80.

جدول رقم (8)

يوضح نتائج الانتخابات العامة في تركيا 20 تشرين الأول 1991[1]

الأحزاب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الطريق الصحيح	27	178	39.56
حزب الوطن الأم	24	115	25.56
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	20.8	88	19.56
حزب الرفاه	16.9	62	13.78
حزب اليسار الديمقراطي	10.8	7	1.52
الحزب الاشتراكي	0.4	-	-
المستقلون	0.1	-	-
المجموع	**%100**	**450**	**%100**

يتبين مما تقدم أن انتخابات تشرين الأول 1991 أفرزت عدداً من النتائج كان في مقدمـــتها عدم تأهل أي حزب من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات للحـــصول على الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة من ناحية وإحراز أحزاب يمين الوســـط (الطريق الصحيح – الوطن الأم – الرفاه) نسبة 68% من مجموع مقاعد الـــبرلمان مقابـــل خـــسارة أحـــزاب يسار الوسط (الحزب الشعبـــي الديمقراطي الاجتماعـــي – حزب اليسار الديمقراطي) نسبة 32% مقارنة بالنسبة التي حققها في انتخابات 1997 البالغة 37% من مجموع المقاعد من ناحية أخرى[2]. وفي انتخابات المجـــالس البلدية التي جرت في 1 تشرين الثاني 1992 أسفرت عن فوز حزب الرفاه في دوائر إستنبول وإزمير والأناضول محققاً نسبة 25.5% وحصل للمرة الأولى على أربع بلديات كبرى في إستنبول من أصل ست بلديات وأوضح أربكان أسباب فوز حـــزبه معلقاً على ذلك بالقول: – "إن الرفاه حزب مؤمن وإنه العلاج لألم تركيا

(1) Tekeloğlu, A.G.E., s..77.

(2) إبـــراهيم خـــليل احمد العلاف، تركيا: خمسة وسبعون عاما على التأسيس إلى أين؟، صحيفة الـــثورة، 18 تشرين الثاني، بغداد، 1998، معوض، صناعة القرار، المصدر السابق، ص 50؛ مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص 3.

(الفـــساد) وإن الرفاه هو حزب متكامل، إضافة إلى تحقيق الرفاهيين إنجازات كبيرة في البلديات ضمن إداراتهم التي اتسمت بالعمل الدؤوب والإيمان العميق"[1].

وقد أحدث فوز حزب الرفاه ردود أفعال متباينة فمثلاً دعا حزب الوطن الأم الذي أسسه أوزال ويتزعمه مسعود يلماز الأحزاب جميعاً إلى الوحدة للوقوف معاً في وجـــه الـــرفاه الـــذي يمثّل في رأيه انقلابا على النظام وليس مجرد سعي لتغيير الحكـــومة، أما عن موقف الأحزاب اليسارية فقد صرّح أحد أقطاب اليسار بزعامة أجاويـــد علـــى أنـــه الوحيد القادر على التصدي لهذه الهجمة الرفاهية التي تحاول الانقـــضاض على مكتسبات البلاد والخروج على تعاليم مؤسس الجمهورية المعلم الأول مصطفى كمال أتاتورك[2].

أمـــا حسن جلال كورال أحد أقطاب حزب الشروق الجديد قال: – "إن ظاهرة بروز حزب الرفاه على الساحة تشير إلى إفلاس الحكومة والمعارضة معاً فحزب الوطن الأم بقي في الحكم عشر سنوات وأهم ما قام به هو تنمية ثروات زعمائه والسيطرة على المزيد من أموال الدولة، أما الحكومة والمتمثلة بتانسو تشيلر[*] Tansu Çiller زعيمة حزب الطريق الصحيح ودنيز بيكال[**] Deniz Beukal

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 284.

(2) الطحان، حاضر العالم الإسلامي، ص 270.

(*) مـــن مواليد إستنبول عام 1946 أكملت دراستها الجامعية وحصلت على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة البوسفور في إستنبول، ثم حصلت على الماجستير في الاقتصاد أيضاً مـــن جامعـــة Connecticut الأمـــريكية وانـــتقلت بعد ذلك إلى جامعة يل Yale الأمريكية للحصول على شهادة الدكتوراه، شغلت منصب أستاذة في جامعة بوغازجي بين عامي 1971 –1979 وانخـــرطت فـــي العمل السياسي في مطلع التسعينيات وانضمت إلى حزب الطريق الصحيح وانتخبت نائبة عن مدينة إستنبول في انتخابات تشرين الأول 1991 وتسلمت منصب وزير الدولة لشؤون الاقتصاد في الحكومة التي ألفها ديميريل في تشرين الثاني 1991 في 14 حزيـــران 1993 شكلت حكومة وأصبحت اول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا اما عن حياتها الاجتماعـــية فهـــي متـــزوجة ولديها طفلين ولها العديد من المؤلفات حول الاقتصاد التركي، رضوان، المصدر السابق، ص 286.

(**) دينيـــز بـــيكال: من مواليد 1938، حاصل على شهادة الدكتوارة في كلية العلوم السياسية من جامعتـــي كولومبيا وبركلي في الولايات المتحدة عام1973، رشحه أجاويد للنيابة عن منطقة انتالـــيا وبعـــد فـــوزه تـــسلم وزارة المالية في حكومة الشعب الجمهوري والسلامة الوطني الائتلافية، في عام1976 أصبح نائب الأمين العام لحزب الشعب، في عام1977 تولى منصب وزير الطاقة والموارد الطبيعية في حكومة أجاويد. جاء انقلاب 1980 حاجزاً أمام طموحات

فلــم تخــرج عن هذا الإطار الجشع والسرقة وإغفال مصالح الشعب واستغلال الــنفوذ من هذا المنطق وقف الشعب مع الرفض أولاً ومع تجربة الرفاه الجديدة ثانياً"[1].

أمــا موقف الجيش من حزب الرفاه فيبرره بعض القادة العسكريين بقولهم: - "إن حــزب السلامة وهو مشابه لحزب الرفاه، كان شريكاً في الحكم لعدة سنوات مع ذلك فقد حافظ النظام على قواعده الأساسية لأن الجيش حساس جداً بالنسبة لموضــوع العلمانية كما إن العلاقة مع أمريكا تعدّ أساسية بالنسبة لنا"، وقد علقت مؤســسة (راندا) الأمريكية قائلة: - "إن الإسلام السياسي الذي يثبت وجوده في الجزائــر ومــصر وفي تــركيا وفي غيرها من بلدان الشرق الأوسط هو في الحقيقة تهديــد للديمقــراطية الغــربية وللمصالح الغربية.."، والحل الذي تقترحه مؤسسة (رانــدا) هو "مزيد من الديمقراطية والانفتاح على الشعوب والاهتمام بمصالحها.." وبذلك تفوت الحكومات العلمانية صديقة الغرب الفرصة على الأصولية الإسلامية مــن أمــثال جــبهة الإنقاذ في الجزائر وجماعة الإخوان في مصر وحزب الرفاه في تركيا[2].

ثانياً: الرفاه والانتخابات البلدية لعام 1994

كانــت لانتخابات 27 آذار 1994 مدلولات دينية إذ إنها وسعت من مكانة الحــزب، فقــد حاز على نسبة 19.7% من أصوات الناخبين، فشهد حزب الرفاه تطــوراً كبيراً إذ ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها من 9.8% عام 1989 و 16.8% إلى 19.7% عام 1994.

بايكــال الــسياسية حتــى تــم رفع الحظر عن نشاطه السياسي فانضم إلى الحزب الشعبي الاجتماعــي الديمقراطي، وانتخب عام 1987 وللمرة الثالثة عن منطقة أنتاليا واصبح رئيس كــتلة الحــزب الشعبي الديمقراطي في البرلمان ثم أمينا عاما للحزب غير أن انعدام التوافق بيــنه وبــين أردال إينونو رئيس الحزب أدى إلى سلسلة من الصراعات المفتوحة معه ومع زعمــاء آخــرين مثل بولنت أجاويد الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 62.

(1) الطحان، حاضر العالم الإسلامي، ص 271.

(2) المصدر نفسه، ص 272.

جدول رقم (9)

يوضح نتائج انتخابات 1994[1]

اسم الحزب	النسبة المئوية	رئاسة البلدية
الطريق الصحيح	%22	12
الوطن الأم	%21	14
الرفاه	%19	29
الشعب الاجتماعي	%14	-

تجــسد هذا التطور بسيطرة الرفاه على بلديات أكبر المدن (أنقرة وإستنبول) وبأربــع مــن المدن الكبرى الاثني عشر المتبقية وبمجموع قدره 28 من أصل 76 ولايــة[2]، في الــوقت الذي لم يفز حزب الوطن الأم سوى بإحدى عشرة ولاية فأصــبح حــزب الــرفاه قوة بارزة في الساحة السياسية التركية، أما على الصعيد الشعبــي فقد أظهر فوز حزب الرفاه في تلك الانتخابات أنه حزب مستقيم وتمكّن مــن تقــديم الخدمات اليومية للبلديات التي فاز بها دون تفرقة بين أحد، لذا كان الكــثير مــن غير المسلمين يصوتون لصالحه وهكذا انتقل الحزب من المسجد إلى المجــتمع بهــدوء وقوة محتفظاً بشعبية كبيرة على الرغم من تشكيك الكثيرين بهذا الأمر[3]. وفي إطار الاستعدادات التي قام بها أعضاء حزب الرفاه لخوض الانتخابات تحــدث أحد قياديي الحزب وهو بيرم علي كاوا (المسؤول والمشرف على المساجد الــتركية في النمسا وعلى مؤسسات الإغاثة التركية قائلاً بأن زعيم الحزب أربكان قــد صرّح في جريدة (مللي كازيته) Milli Gazete قائلاً: - "بأن الحزب يأمل الفــوز بألف بلدية من البلديات البالغ عددها 2000"، وقد استبعد كاوا احتمالية تــزييف الانــتخابات أو عــرقلة مساعي الحزب من قبل أطراف حكومية وفئات علمانــية قــائلاً: - "أنــا لا أظن إمكانية حدوث ذلك لقد ولّى ذلك الزمن في

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 288.

(2) ماركو، ص 159؛ هلال، المصدر السابق، ص 159.

(3) حــرب، هــل تــتجه حــركة أربكــان إلى التشدد، ص 78؛ نور الدين، الحركة الإسلامية، ص 98.

تـــركيا"[1]. كمـــا كانت للمرأة المسلمة مساهمة فاعلة في فعاليات حزب الرفاه في الانتخابات البلدية فبعد تحقيق حزب الرفاه تلك النتائج شكر رجب طيب أردوغان النـــساء المـــسلمات المخلصات والمنضبطات واللائي قمن بدور كبير خلال حملة الانتخابات[2].

ويفـــسر المـــراقبون والمهـــتمون بالـــشؤون الداخلية لتركيا بأن فوز الرفاه بالانـــتخابات يعـــود إلى انقـــسامات أحـــزاب اليمين واليسار، وإلى آليات عمل الانتخابات التي تميزت بها الحملة الانتخابية لحزب الرفاه، فضلاً عن ازدياد المشاعر الدينية لا سيما بعد حرب الخليج الثانية وأحداث البوسنة وتخلي السلطات العلمانية عن اتخاذ أي إجراء عملي لدعم الشعب المسلم الذي تعرض لأساليب قمع وتصفية عرقية ودينية (كما أسلفنا)[3].

استغل حزب الرفاه الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا بسبب استنـــزاف نفقـــات الأمن والدفاع نحو 40% من الإنفاق المتصاعد على أثر الاقتتال مع حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد والإجراءات الاقتصادية الليبرالية مما أدّى إلى ارتفـــاع معدل البطالة إلى 16.16% ومعدل التضخم إلى ما يزيد عن 100%، واحـــتلال نحـــو ربع الثروة إذ أصبح أغنى 20% من الأتراك يملكون نسبة 60% في حـــين يملك أفقر 20% نحو 4%من الدخل القومي حسب الإحصائيات الرسمية لعام 1994[4].

وبمناســـبة فوز حزب الرفاه علّق أربكان على نتائج الانتخابات قائلاً: - "إن فـــوز مرشـــحي الرفاه في البلديات الكبيرة يبطل ادعاء البعض بأن المشاعر الدينية وقـــف علـــى المناطق الدينية المتخلفة، وأكبر دليل على ذلك هو فوز الرفاه برئاسة العديد من بلديات مراكز البحر الأسود مثل (ريزة - طرابزون Rize-Trabzeon) وهذه المناطق تضم شريحة واسعة من ذوي الثقافة الرفيعة، كما إن فوز حزب الرفاه في مـــناطق جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية يدل على أن سكان تلك

---

(1) حـــزب الـــرفاه - بألف بلدية في الانتخابات المقبلة، مجلة قضايا دولية، ع214، س5، معهد الدراسات السياسية، إسلام أباد 1994، ص 8.

(2) Telkleli, "Turkish Women and Rafah Party", p. 28.

(3) "Turkey and Rafah Party", p. 3.-Kristiansen, "New Fasces of Islam", op. cit., p. 4.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 165.

المنطقة يعلقون آمالاً كبيرة على الحزب في إيقاف الإرهاب والظلم الواقع عليهم من خـــلال الـــنظام العادل أي الإسلامي الذي يحقق للجميع الاخوة والسلامة في ظل الحـــرية والديمقراطية"[1]. لذا نجد أن حزب الرفاه يشهد صعوداً سياسياً منطلقاً من الدعم الجماهيري لسلطته في البلديات في شرق الأناضول وفي دعمه للفئات الأكثر حرماناً وتهمشاً في المجتمع والدفاع عنه[2]. وبمناسبة فوز حزب الرفاه ترجم أعضاء الحـــزب فوزهم بتولي مدينة إستنبول بإقامة الاحتفالات بمناسبة مرور (543) سنة على فتح القسطنطينية وكانت الاحتفالات (عثمانية) كلياً وعُدّ فوزهم بالانتخابات فـــتحاً جديـــداً للمديـــنة حـــتى الموسيقى كانت عثمانية وارتدت الفرقة ملابس الانكشارية[3].

ردود الأفعال على فوز الرفاه في انتخابات 1994:

أحـــدث فـــوز الرفاه في انتخابات البلدية في آذار 1994 صدمة كبيرة داخل تـــركيا فقد طلب كنعان إيفرين (رئيس الجمهورية السابق) من الأحزاب السياسية الاتفاق فيما بينها وتوحيد الصفوف محذراً من أن حالة الانقسام بينها ستؤدي إلى وصـــول الـــرفاه إلى السلطة وحذر من أن تصبح تركيا جزائر أخرى[4]. ويتصور بعـــض المحللين السياسيين أن نجاح حزب الرفاه في انتخابات 1994 كانت انعكاساً لعـــدم الرضى على الأحزاب السياسية الأخرى أكثر منه تأثيراً لأفكار أربكان ضد العلمانية[5].

ورأى أجاويـــد أن انهـــيار اليـــسار ســـاعد في صعود الرفاه إذ قال: - "إن الأصوات التي حصدها الإسلاميون هي أصوات خيبة الأمل بالأحزاب الأخرى في السلطة والمعارضة وفي هذه الحال يتجه الناخبون إلى الأحزاب الأصولية كما حدث في الجزائـــر ولبنان وبنسبة ما في الأردن"، كذلك ذكر أحد أعضاء حزب الطريق الـــصحيح قـــائلاً: - "عـــندما انهارت أيديولوجية اليسار في تركيا بدأ الرفاه يولي

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 282.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص 10؛ Akgün, "A Spects of Party System", pp. 80-81

(3) Dickey, "Fundamentally Pragmatic", p. 12.

(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 384.

(5) Celestine Bohlen, "Turkish Parties Agree on Freezing out The Islamic forces", The New York Times, 4 March 1996, p. 2.

اهـتمامه بصورة أكبر إلى الجماهير وقام بالدفاع عن الاشتراكية الإسلامية وسوف ترون في المستقبل القريب أن قسماً كبيراً جداً ممن كانوا يساريين متطرفين في تركيا سيقترعون للرفاه"[1]. أما أربكان فقد ذكر بمناسبة تحقيق حزب الرفاه هذه النتيجة قـائلاً: - "بـأن حزب الرفاه هو حزب القرن 21 واستبعد أن تتحول تركيا إلى جزائـر أخـرى أو حدوث انقلاب عسكري ضد الرفاه مبرراً ذلك بحصول الرفاه علـى أعلى نسبة من الأصوات في مناطق سكن العسكريين مثل القاعدة الجوية في قونـية Konya ودائرة توزلا Tuzla التي تتواجد فيها معسكرات الجيش"[2]. كما أعلن أربكان أن حزبه سيكون "اتحاداً عالمياً للإسلام" عندما يتولى السلطة في تركيا وقـد أدلى أربكان بهذا التصريح أمام حوالى عشرة آلاف من أنصار حزبه اجتمعوا بعـد صـلاة الجمعة في ساحة مسجد أيوب سلطان وأكد أربكان قائلاً: - "لقد توليـنا السلطة في ثلثي تركيا والآن نسير نحو تولي السلطة المركزية وهذا سيحدث في القـريب العاجل"، واستطرد قائلاً: - "إذا لم يصل حزب الرفاه إلى السلطة فإن الـسلام والاستقرار سيستحيل تحقيقهما في تركيا"، وقال: - "إن تركيا في سبيلها للعثور على نفسها"[3].

ثالثاً: الرفاه وانتخابات 1995

أدّى انهـيار التحالف الحكومي بين حزبـي الطريق الصحيح بزعامة تانسو تـشيلر وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بيكال إلى تقديم موعد الانتخابات الـبرلمانية في 24 كانـون الأول عام 1995 وحصلت موافقة المجلس الوطني في 27 تشرين الأول عام 1995 على تقديم الانتخابات وتولت تشيلر زعيمة حزب الطريق الـصحيح شؤون الحكومة لحين إجراء الانتخابات، وكانت الأنظار موجهة صوب حزب الرفاه إذ جاءت معظم استطلاعات الرأي لتضع حزب الرفاه قي مقدمة اثنين من أحزاب يمين الوسط (حزب الطريق الصحيح وحزب الوطن الأم)[4]. فقد مثّل نجـاح حزب الرفاه في انتخابات 1994 مفاجأة كبيرة فما لبث أن حقق فوزاً مماثلاً

(1) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 58.
(2) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 284.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 121.
(4) Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", op. cit., p. 1.

مـن حـيث القوة في الانتخابات البرلمانية[1]، التي جرت في 24 كانون الأول عام 1995 إذ حصل حزب الرفاه على نسبة 21.32%من أصوات الناخبين و158 مقعداً من أصل 550 عضواً في البرلمان[2].

جدول رقم (10)

يوضح نتائج انتخابات 1995[3]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الرفاه	%21.32	158	28.72
حزب الوطن الأم	%19.66	132	24.00
حزب الطريق الصحيح	%19.20	135	24.54
حزب اليسار الديمقراطي	14.65	76	13.82
الحزب الشعبـي الجمهوري	10.69	49	8.90
أحزاب أخرى	14.48	-	-
الإجمالي	**100.00**	**550**	

ويمكـن تفسير هذا الفوز بأنه يعود إلى السياسات التي اتبعتها الحكومات السابقة الـتي أسـهمت في خلق قوة لا يمكن الاستهانة بها، فقد عبّر ذلك الفوز عن إحداث تحـوّل نفـسي في الـتاريخ التركي وخلق صدمة في الداخل والخارج بدأ بالمؤسسة العـسكرية وكبار موظفي الدولة انتهاءً بالصحف الرئيسة، فهم لم يتقبلوا هذا التحول، وهـذا مـا عبّرت عنه الصحف المحلية تحت عناوين بارزة "الأتراك السود في مواجهة الأتراك البيض" و"تركيا الأخرى تفوز في الانتخابات" و"الفاتح يفوز على الحربية"[4].

توقع المراقبون في تركيا أن حزب الرفاه ربما يتصدر الأحزاب السياسية أو يحصل علـى المرتبة الثانية، وقد دفع ذلك على ما يبدو زعماء الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 128؛ "Turkish republic", www.Travel Arab, p. 3.
(2) معوض، المؤتمر القومي السابع، ص 162؛ Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", p. 2.
(3) معوض، صناعة القرار، 310.
(4) يافوز، المصدر السابق، ص 19؛ الجهماني، حزب الرفاه، ص 20.

زعيمة حزب الطريق الصحيح إلى مهاجمة حزب الرفاه في حملاتها الانتخابية وذلك بعد أن شعرت هذه الأحزاب بأن الشعب التركي يفضل وبصورة أكبر وصول حزب الرفاه إلى السلطة[1]، فقد اتهمت تشيلر أربكان في أثناء حملتها الانتخابية بأن لديه نزعة انفصالية عبر تقسيمه الأتراك إلى مسلمين وغير مسلمين، وصرحت قائلة: - "بعضهم يقول إن الذين يصوتون للرفاه مسلمون وإن الذين لا يصوتون لهذا الحزب غير مسلمين"، وتنتقد تشيلر تلك التصريحات بقولها: - "إن الأمة التركية كانت مسلمة قبل أربكان وستبقى كذلك بعده ولا يمكن لأحد أن يطرح نفسه بين الله والعبد، إنه أكبر ظلم تجاه ديننا يجب أن نواجه ذلك معاً لكي لا تُترك البلاد بين أيدي الانفصاليين"[2]. كما تخللت الحملات الانتخابية سلسلة من الدعاوى القضائية الفاشلة وحملات التشهير لا سيما بين حزبي الطريق الصحيح والرفاه إذ ذكرت تشيلر في إحدى خطبها الانتخابية: - "إن قرار الناخبين هو اختيار بين الحضارة والظلام"[3]، وتتهم تشيلر حزب الرفاه بمناسبة فوزه بالمناطق الكردية قائلة: - "إنه اتفاق بين الانفصاليين وأنصار الشريعة لتدمير جمهورية تركيا العلمانية"[4]، بناءً على ذلك رفضت تشيلر إقامة ائتلاف مع حزب الرفاه الإسلامي في حال فوزه في الانتخابات مبررة ذلك بأن حزب الرفاه بزعامة أربكان، الذي يعدّ من الأحزاب الأوفر حظاً، يعارض بشدة اتفاق الاتحاد الكمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي في الوقت الذي ينتظر الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر من البرلمان الأوروبي لوضع الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 1996 وذكرت تشيلر: - "أن الاتحاد الكمركي خطوة تاريخية بالنسبة لتركيا ولكنه ليس سوى البداية ويتعين أن نواصل كفاحنا بعزم لثلاث أو أربع سنوات"، ورأت تشيلر في حال تسلم حزب الرفاه مقاليد السلطة فإنه قد يوقف هذه العملية التي تتيح انضمام تركيا إلى أوروبا[5].

(1) ضغوطات داخلية وخارجية تعترض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، جريدة بابل، ع 1400، 12 كانون الأول، بغداد 1995.
(2) تشيلر تتهم أربكان بنزعة انفصالية، جريدة بابل، ع1398، 10 كانون الأول، بغداد، 1995.
(3) محللون: الحكومة التركية المقبلة سترث مشاكل كبيرة، جريدة بابل، ع1413، 27 كانون الأول، بغداد 1991.
(4) نور الدين، تركيا الحائرة، ص 65.
(5) تشيلر - لا ائتلاف مع حزب الرفاه الإسلامي، جريدة بابل، ع1395، 6 كانون الأول، بغداد 1995.

بالمقابل صرّح أربكان زعيم حزب الرفاه بدعوته لقيام وحدة إسلامية من كازاخستان حتى المغرب إذ يوحد هناك عالم إسلامي يضم 1.5 مليار نسمة وأن وحدة إسلامية ستتحقق من كازاخستان حتى المغرب وأن عالماً جديداً سيخلق"، وذكر أربكان بأن "علم الدولة العثمانية كان يرفرف في الماضي فوق آسيا وأوروبا"[1].

وبالرغم من فوز حزب الرفاه في الانتخابات التشريعية بالمركز الأول إلا أنه لم يحصل على أي تفويض للحكم، لكنه حقق فوزاً مؤكداً لأنها المرة الأولى التي يصل فيها حزب إسلامي في مقدمة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية منذ تأسيس تركيا العلمانية على يد مصطفى أتاتورك قبل 72 عام[2]. وبدا واضحاً أن تلك الانتخابات أحدثت حالة انقسام حادة بين فئات المجتمع الأمر الذي استدعى إيجاد عملية بحث متواصل للعمل على بناء صلات جديدة بين الدولة والمجتمع[3]. إن انتصار الرفاه في انتخابات 1995 هو حصيلة جملة معقدة من العوامل منها تقديم حزب الرفاه خدمات أفضل من أسلافهم، وأثبتوا بأنهم يتبعون سياسات محلية فقللوا من الفساد الإداري والرشوة في البلديات، وتصرّف حزب الرفاه باحترافية أكثر من بقية الأحزاب سواء من اليمين أم اليسار[4]، باستخدامهم آليات عديدة لإنجاح العملية الانتخابية إذ أخذت قيادات الحزب على عاتقها التخطيط لمعركة الانتخابات البرلمانية والاستعداد لها قبل موعدها بسنة، وذلك من خلال خلق وسائل جديدة للدعاية مثل محطات الإذاعة المحلية واختيار عناصر حزبية مقبولة شعبياً للترشيح ضمن قوائم الحزب كان أغلبهم من حملة الشهادات العليا[5].

ولغرض تسهيل عملية تسجيل أسماء الناخبين وفّر الحزب وسائل للنقل مستخدماً تكتيك الأحزاب الديمقراطية الأوروبية عن طريق الذهاب إلى الجماعات المهملة من

(1) سياسي تركي يعلن ولادة قريبة لوحدة إسلامية من كازخستان حتى المغرب، جريدة بابل، ع 1405، 18 كانون الأول، بغداد 1995.
(2) حزب الرفاه خرج منتصراً من الانتخابات.. لكن من دون تفويض واضح، جريدة بابل، ع 1412، 26 كانون الأول، بغداد، 1995.
(3) الموصللي، المصدر السابق، ص 265؛ Zürcher, op. cit., p. 313.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 126؛ الصلابي، المصدر السابق، ص 461.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 283.

بقـية الأحزاب فبدأوا بالاتصال بتلك الجماعات المعزولة عن النظام السياسي، وقاموا بتهيـئة شباب متخصص أمامهم أجهزة كمبيوتر كانوا على صلة بالمناطق كافة بهدف استطلاع الأخبار ومتابعتها وتسجيل النتائج ورفعها إلى مكتب القيادة، بالمقابل كانت هـناك أسباب التوسع في الدعم الانتخابـي للرفاه في وسط وشرق الأناضول حيث أظهـر مرشـحو حزب الرفاه أهلية وأداء أكثر مما هو متوقع في بلديات قونية وجيروم وبـاي بروت وازنجان وقيصري وأنقرة وأخيراً سيواس[1]. فضلاً عن ذلك قدم أربكان في أثناء الحملة الانتخابية تعهدات كثيرة عندما كان يتجول في تركيا واعداً بأنه سينظم مـع بقية الدول الإسلامية تحالفاً عسكرياً واقتصادياً وإنشاء سوق حرة إسلامية، وفي إحدى خطبه في جامع إستنبول وعد بأنه سوف يعمل على تطبيق (النظام العادل) وأن يحـرر البوسـنة وأذربـيجان والشيـشان وفلسطين"[2]. ولعل ذلك من قبيل الدعاية الانتخابـية. وبمناسبة فوز الرفاه في الانتخابات وجّه سؤالاً إلى أربكان حول رغبته في الدخـول في تحالف سياسي مع أحد الأحزاب الأخرى؟ أجاب قائلاً: - "صحيح أن الأحزاب لا تستطيع تشكيل حكومة على انفراد إلا عن طريق تشكيل حكومة تحالف بـين حـزبين، ونحن سوف نتخذ قراراً بما يناسب تلك الظروف وما يناسب مصالح الـشعب التركـي على أننا حزب قِيم ولنا تجربة طويلة مع حكومات التحالف لأننا تحالفـنا سابقاً مع اليمين واليسار، ونعرف جيداً صعوبات ومشاكل وفوائد التحالف أكثـر من غيرنا من باقي الأحزاب"، وأضاف قائلاً: - "لذا سيكون قرارنا في الوقت الـذي تتم فيه الانتخابات على الوجه الأمثل والأنفع للشعب التركي إلا أنني أحب أن أضـيف هنا أن الانتخابات القادمة سيكون لحزب الرفاه فيها القوة والمقدرة على إدارة الحكـومة بمفرده هذا ما نتوقعه إن شاء الله"[3]. لقد فَسرت بعض الجماعات العلمانية فـوز الرفاه بأنه ثورة ضد الكمالية ووجهت اتهاماتها للإسلاميين بأنهم يحاولون تشويه صـورة العلمانية في تركيا بأنها تضطهد المسلمين ويصورون الجيش عدوا للدين[4]. في الوقت نفسه حذر رئيس الأركان التركي الجنرال إسماعيل قره داي الإسلاميين من أية

(1) Yavuz, op. cit., pp. 77-78.
(2) Stephen Kimzer, Necmetten Erbakan: In Turkey a Zelous Pragmutits, The New York Times, 30 June, 1996, p. 1.
(3) أربكان يعيد الخلافة لتركيا، مجلة المختار الإسلامي، ع71634، الكويت د.ت. ص 32.
(4) سمير، المصدر السابق، ص 184.

محاولـة لـضرب الكمالـية في الـبلاد معلناً أن قوات الجيش ستضمن أمن وسلامة الجمهـورية التـركية العلمانية. وأضاف قائلاً: - "إن القوات المسلحة التركية تبنّت مـبادئ معاصرة علمانية وديمقراطية وهي تمثل قوة لا تقهر ذات طابع تقدمي ضد أية عملية رجعية أو محافظة"[1].

بيـنما فسّر بعض الإعلاميين الإسلاميين بأنها عملية ديمقراطية، وفي الواقع إن هـذه الانتخابات كانت نقطة تحوّل من خلال جمع الأصوات الهامشية مع مركز الخطاب السياسي وبعد الفوز الكاسح لحزب الرفاه أخذ أربكان يشدِّد من اللهجة التي يقدم فيها نفسه وحزبه لناخبيه في تركيا والعالم، فقد صرّح قائلاً: - "نحن لسنا حـراس تلفونات ولسنا أطفالاً لبوش وكلينتون، إن تركيا دولة تامة الاستقلال... وسوف يحلّ النظام العادل الذي سيحمل السعادة للجميع وستؤسس تركيا جديدة ناهضة مادياً ومعنوياً وسوف يتأسس الاتحاد الإسلامي في كل العالم والعالم الجديد أيضاً وستكون تركيا قطبه وليس أمريكا، إن الأحزاب الأخرى ورئيس الجمهورية يحاولـون إظهار الرفاه على أنه حزب الممنوعات، إننا لسنا حزب الممنوعات إننا نريد سعادة 60 مليون تركي، نحن في الأصل نريد سعادة 6 مليارات إنسان"[2].

كمـا صـرّح أربكان في أعقاب فوز حزبه قائلاً: "إن كوادر مؤمنة ستتولى الحكم بعد الانتخابات التشريعية وتحلّ محل كوادر الديسكو من الغرب" في إشارة إلى السياسيين الذين يهتمون بالتحول إلى غربيين، وأكد بأنه "سيقضي على سلطة الذين يخوضون الحرب ضد الشعب ودينه وتاريخه"[3].

رابعاً: تصاعد شعبية حزب الرفاه

شـهد حـزب الرفاه صعوداً منذ تأسيسه عام 1983 على عكس الأحزاب السياسية الأخرى، فمن خلال مسيرته نلاحظ صعوداً مطرداً له مع كل انتخابات جرت فقد حقق في الانتخابات المحلية لعام 1984 نسبة 4.4% من مجموع الأصوات

(1) رئيس أركان الجيش يحذر الإسلاميين، جريدة بابل، ع1415، 30 كانون الأول، بغداد 1995.
(2) الجهمانـي، حـزب الـرفاه، المـصدر السابق، ص 21؛ الطحان، حاضر العالم الإسلامي، المصدر السبق، ص.
(3) الانـتخابات التشريعية التركية - حزب الرفاه في الطليعة، جريدة بابل، ع1411، 25 كانون الأول، بغداد 1995.

إلى 7.1% في الانتخابات البرلمانية عام 1987 أما في الانتخابات البلدية لعام 1989 فقد حقق 9.8% وحصل على نسبة 16.9% في الانتخابات البرلمانية عام 1991. أما في الانتخابات البلدية التي جرت في 27 آذار1994 فحقق نسبة 19%، وفاز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 24 كانون الأول 1995 المركز الأول بنسبة 21.4%. ويعزى هذا الارتفاع المطرد في التأييد الشعبي لحزب الرفاه وتوسّع قاعدته الجماهيرية إلى عوامل عدة داخلية وخارجية، إلا أن أكثرها أهمية هي العوامل الداخلية المتمثلة بثلاثة اتجاهات، أولها ازدياد نفور الشعب من الأحزاب العلمانية ونجاح الإسلاميين في كسب الناخبين من خلال تنظيم حزبي كفوء ومنضبط ثانياً، وزيادة وضوح دور الدين في تركيا ثالثاً.

أ – نفور الشعب من الأحزاب العلمانية:

إن انخفاض قوة الأحزاب الرئيسة لا سيما أحزاب يمين الوسط (مثل حزب الوطن الأم والطريق الصحيح) يمثل أحد المؤشرات لاستياء الناخبين من تلك الأحزاب وتحملها مسؤولية الفشل في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد[1].

وتضاعفت أعداد الناخبين الأتراك الذين هجروهم واتجهوا إلى حزب الرفاه فقد فضلوا الرفاه لأنه لا سابقة له في الحكم ولأنه عرض معالجات مختلفة تماماً لمشكلات تركيا الاجتماعية والاقتصادية تقوم على أيديولوجية لها حصة كبيرة من الشعبية وتتكون من مفاهيم الأصولية الإسلامية والحنين القومي لأيام مجد الإمبراطورية العثمانية ومعاداة الغرب[2]. وفسر البعض أن المواقف العلمانية للنخب الجمهورية التي احتكرت النشاط السياسي في ظروف ما قبل السبعينيات كانت عاملاً أساسياً في دفع العناصر المحافظة المتدينة إلى السعي لأخذ دورها في المجتمع من خلال تأييد التيارات الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه، من جانب آخر أفاد حزب الرفاه من الأخطاء المهلكة التي ارتكبها السياسيون العلمانيون بضمنها سوء التخطيط الاقتصادي والانشقاقات السياسية والفضائح التي لا تنتهي من الرشوة

(1) معوض، صناعة القرار، ص 61؛ تركي، المصدر السابق، ص 150.
(2) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 63؛ Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", p. 3.

والاختلاس والعلاقات الداخلية بين السياسيين والقوى العسكرية والمافيا، فضمن هذا الإطار يبدو للكثيرين أن أعضاء حزب الرفاه أناس ناكرين للذات متفانين وشاع عنهم تسمية (الأيدي النظيفة)[1]. فضلاً عن ذلك هناك من يلقي على الأحزاب العلمانية في تركيا اللوم لتنامي التيار الإسلامي لكن بمنظار آخر إذ أن البعض من هذه الأحزاب ولأسباب تنافسية لكسب أصوات الناخبين عملت على فتح معاهد لتدريب أئمة المساجد ومعاهد ودورات لتدريس القرآن وعلومه وأفسحت المجال أمام هؤلاء الخريجين للتسلل إلى وظائف الدولة من خلال الشهادات التي تمنح لهم والانخراط في دوائر الدولة بوصفهم منتسبين في الشرطة والقضاء والتدريس[2].

ب – التنظيم الحزبي:

إن أحد الأسباب الرئيسية لنجاح حزب الرفاه هو الإدارة الذاتية المتماسكة التي تميزت بها منظماته المحلية واستغلال مصادرها وابتكار استراتيجيتها وتبني لغة محلية لكسب الناخبين. فقد أعطى حزب الرفاه صورة معاكسة لحزب السلامة الوطني في قدرته على تطوير مؤسساته وخبراته التنظيمية والتعبوية في إدارة العمل السياسي، فلن يتوقف عن كسب المزيد من النفوذ شيئاً فشيئاً[3]. فقد تميز حزب الرفاه بالعمل مع الكوادر المتخصصة من الذكور والإناث الذين يعملون بالحماس الديني والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة مثل أجهزة الكمبيوتر عند تسجيل بيانات الناخبين وتنظيم محكم يقوم على ما يشبه الخلايا في كل حي كما فضّل أعضاء حزب الرفاه اللقاءات اليومية مع الناخبين وجهاً لوجه معتمدين بشكل أقل على وسائل الإعلام وبفضل تلك الكفاءات التنظيمية لهذه الشبكة كان الإسلاميون أكثر الأطراف نجاحاً في كسب المؤيدين ودفعهم للخروج للتصويت، خاصة في إحياء الاستيطان العشوائي حول المدن الرئيسة حيث بيوت الملايين من فقراء المدن الذين هاجروا من الريف عن طريق توفير الحاجات الأساسية والسلع الغذائية

(1) Makovzky, "How to Deal with Erbakan", p. 4-5.
(2) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 446.
(3) عمرو الشوبكي، أردوغان اسقط المرجعية الأساسية للحزب، 16-5-2004، www.Islam on line.com

والمساعدات الصحية وإيجاد الوظائف للعاطلين عن العمل وتوفير الخدمات البلدية في المدن التي كانت تحت نفوذهم، وإدارتهم الكفوءة للمدارس والمستشفيات وتقديم الخدمات العامة وقد أثار حزب الرفاه في الأذهان ذكريات العصر الذهبي للعثمانيين بتذكير الناخبين بأمجاد الماضي بالإشارة إلى إعادة إستنبول إلى أيام القرن الذهبي[1].

وبطبيعة الحال إن تلك الجهود المكثفة كانت تتطلب الموارد المالية التي على ما يبدو كان الرفاه يمتلك منها ما يمكنه من تحقيق ذلك إذ يعدّ من أغنى الأحزاب في تركيا[2]. ومن الطبيعي أن يثار تساؤل عن مصادر التمويل الرئيسية للحزب؟ في الواقع إن لحزب الرفاه مصادر دخل رئيسية إما عن طريق الفئة الناشئة حديثاً من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع العامة في الحركات الإسلامية أو من الأعداد الكثيرة من المهاجرين الأتراك في أوروبا الغربية لا سيما ألمانيا، وأخيراً إن الرفاه أكثر الأحزاب تنظيماً وانضباطاً وتمويلاً، وهو تقريباً ما تفتقره كل الأحزاب الأخرى من أعضاء مخلصين ونظام حزبي كفوء وأجهزة وأدوات سمعية وبصرية فضلاً عن القيام بزيارات ميدانية[3].

إن أكبر الأسباب للسيطرة السياسية لحزب الرفاه هو المرونة التنظيمية والاستخدام الاستراتيجي للوسائل الحديثة لتعبئة الشبكات التقليدية، إن التركيب التنظيمي للحزب الذي اتخذ (نمط التسبيح) وهو لجنة تنظيمية محلية لديها ثلاثة وثلاثين عضواً على أساس المسبحة القائمة على ثلاثة وثلاثين خرزة، لكل منطقة هناك منظّم يقوم بدوره بتعيين ممثلين في الشارع لجمع المعلومات عن العمر والجنس والتوجه الديني لسكانه، وبالنسبة لمستوى مفتشي الناحية يقوم باستعراض أعمال المنظمين في كل أسبوع، وكل منطقة لديها ديوان الحزب أو لجنة للحزب تتألف من ثلاثة وثلاثين عضواً، ولا يوجد أي حزب سياسي تركي آخر نظم نفسه للاتصال مع الأقاليم بهذه الطريقة في حين أن الأقاليم هي أهم وحدات المجتمع التركي[4]. فضلاً عن ذلك إن للرفاه كادراً له سمعة طيبة وكان يتحرك في بيئة صحية في المدارس الدينية التي يتولى

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 67؛ Dickey, "Fundamentally Pragmatic", p. 12.
(2) الرفاه هل ينقذ تركيا من عجزها الاقتصادي، المصدر السابق، ص 37.
(3) كرامر، المصدر السابق، ص 143؛ Makovsky, "How to deal with Erbakan", p. 2.
(4) Yavuz, "Political Islam and the Welfare..", p. 77-78.

خريجوها تقديم القسم الأكبر من أبناء الجيل الجديد من زعماء وناشطي الرفاه[1]. فضلاً عن الزيارات التي كان ممثلو الرفاه يقومون بها فمثلاً زياراتهم للعوائل للتعزية أو للتهنئة تترك أثراً إنسانياً يجعل الحزب ذا صورة مختلفة تماماً عن الصورة المتجهمة لبقية الأحزاب السياسية[2]. وبالنتيجة ربح الرفاه الانتخابات العامة والبلدية في أرضروم وقيصري وطرابزون وديار بكر وباي تورن وملاطية فضلاً عن أنقرة وإستنبول لكن هناك أسباباً مختلفة لفوزه في كل إقليم لا سيما في أنقرة وإستنبول فأنصار الرفاه في أنقرة وإستنبول هم من سكان الأحياء الفقيرة والقاطنين في مدن الصفيح وأطرافها، أما بالنسبة لمدن وسط الأناضول مثل أرضروم ويوزغات وقيروم وسيواس كان أغلب أنصاره من العمال من الطبقة الوسطى ومن التجار الصغار والفلاحين.

ج – العامل الديني:

إن نمو القوة السياسية للرفاه يعكس زيادة أهمية وتأثير النشاط الديني في تركيا، ففي السابق كان دور الحركة الإسلامية هامشياً، أما الآن فهي قوة رئيسة تضم أحزاباً سياسية ونقابات حرفية وجماعات ومصالح ومؤسسات تعليمية ودينية ومؤسسات مالية واستثمارية فضلاً عن دور النشر والصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعة مع وجود جيل جديد من المثقفين المسلمين[3].

وضمن هذا السياق يذكر أربكان: - "كما تعلمون أن الشعب التركي شعب مسلم، إلا أن هذا الشعب حرم من التعليم الديني ولكن حزب السلامة الوطني خدم هذا الشعب فخلال أربع سنوات (1974-1978) تمّ فتح (350) مدرسة لتخريج الأئمة والخطباء وعشرة مؤسسات يدرس فيها حوالى (30000) طالب في مدارس الأئمة والخطباء وخلال العشر سنوات الأخيرة [يقصد أربكان نهاية الثمانينيات وعقد التسعينيات] تخرّج من معاهد الأئمة والخطباء حوالى نصف مليون ويعد هذا الجيل واعياً ومثقفاً ثقافة إسلامية وإنشاء الله على أكتاف هذا النسل سوف تصبح تركيا بلداً من أجل حياة إسلامية"[4]. فضلاً عن ازدهار بناء المساجد

(1) Mokovzky, "How to deal with Erbakan", p. 3.
(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare..", p. 78.
(3) Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", p. 2.
(4) مقابلة شخصية مع أربكان، البعث الإسلامي ص 29.

الجديدة وكذلك مدارس الأئمة والخطباء التي أصبحت تمنح شهادة الثانوية المعادلة منذ عام 1983 التي مكنت الآلاف من الشباب من ذوي الخلفيات الدينية من الرجال والنساء من الانخراط في الجامعات وصولاً إلى إيجاد وظائف في الدوائر المدنية[1]. وقد دعمت النهضة الدينية في تركيا الحزب وهناك مؤشرات عديدة متمثلة بزيادة الاهتمام بأداء الشعائر الدينية مثل صلاة الجمعة والصوم في رمضان وقراءة القرآن وتجنب السلوكيات المؤذية والتشديد على الروابط الدينية المشتركة بين الأتراك[2] فتحوّل التيار الديني إلى قوة كبيرة، فقبل ذلك لم يكن الطلاب المتدينون في الجامعات إلا قلة قليلة، أما في التسعينيات فقد فاق عددهم أية فئة أخرى بضمنهم الاشتراكيين، ومما يعرف عن أنصار التيار أنهم من الفئات الفقيرة، مع هذا هناك دعم قوي لذلك التيار بين صفوف الطبقات الأكثر ثقافة وغنى في المجتمع التركي. العامل الإضافي والمثير هو أن الصيغة المبالغ فيها من العلمانية قد أسهمت في إحياء الدين ومن ثم نمو حزب الرفاه، فتركيا لم تتخذ موقفاً محايداً من الدين أو باتجاه التفسيرات المختلفة للدين نفسه كما هو الحال مع الولايات المتحدة أو اتخذت موقفاً مخالفاً للدين كما هو الحال مع فرنسا والمكسيك، فالنخبة الحاكمة سعت لمنع الدين من النفاذ إلى الحياة الاجتماعية وتمّ ذلك عن طريق القمع مما أدّى إلى انتهاكات لحقوق العناصر الدينية[3].

كما أن عدم تدريس الدين في المدارس العلمانية وطّد اقتناعاً بأن العلمانية هي الإلحاد[4]. فضلاً عن تعرّض الموظفات والطالبات ممن يرتدين الحجاب إلى النقد والتنكيل ومنع المسلمين من ذبح الأضاحي في العيد الكبير واستبعاد من يشتبه بميوله الدينية من الضباط العسكريين عن الخدمة فخلقت تلك الإجراءات استياءً عميقاً وأدّت إلى انفصال المواطنين عن الدولة التي تقمعهم والبحث عن ملاذ آخر فكان أن أعطوا أصواتهم لحزب الرفاه[5].

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 114 – 115.

(2) "Turkey and Rafah Party", p. 3.

(3) Atill Yaya, "Turkey's leaders-Erbakan's Goals" Sep. 1997, vol. 15, no. 3, pp. 26-27.

(4) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 28.

(5) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", p. 70.

د – الرفاه والعوامل الخارجية:

مما لا شك فيه أن العوامل الداخلية السالفة الذكر لعبت دوراً كبيراً في نمو شعبية الرفاه إلا أن هناك عوامل خارجية أيضاً ساعدت في الصعود التدريجي في قوة حزب الرفاه واستمراره في المسيرة المضطردة التي مكنته من التوغل المتزن في أعماق الشعب التركي، ففي حقبة الثمانينيات وأوائل التسعينيات ظهرت هناك تحولات فكرية أضعفت من الأيديولوجيات السائدة مثل القومية والاشتراكية، لا سيما أثر انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 والفراغ الأيديولوجي الذي نتج عنه إذ كان للإسلاميين فرصة كبيرة لملء هذا الفراغ[1]. من جانب آخر أدى استئثار الولايات المتحدة بالقرار السياسي الدولي وما تعرّض له العراق في حرب الخليج الثانية وما جرى من مذابح دينية وعرقية ضد المسلمين في مناطق عديدة في العالم في مقدمتها البوسنة والهرسك التي كانت ولاية عثمانية سابقاً (الافلاق والبغدان) والشيشان وقرباغ، كل ذلك خلق قناعة لدى المسلم التركي بأنها سلسلة من الحروب الصليبية الموجهة ضد الإسلام وإن استكانة تركيا العلمانية دفعت هؤلاء إلى الإمعان في اضطهادهم للمسلمين لذلك وظف الرفاهيون هذه الأحداث بالربط بين مجد تركيا في زمن العثمانيين وإمكانية إحياء هذا المجد على أيديهم، لا سيما وإن الإسلام هو المحرك لهم فكان حزب الرفاه ناجحاً في استغلال حوادث البوسنة وعجز تركيا عن التدخل فيها من خلال استخدام اسم (ماتلد مانوكيان) وهو رمز أرمني يعبّر عن تجارة البغاء التركية بوصفه نتاجاً لعملية التغريب التركية فضلاً عن ذلك فإن الرفاه فسّر موقف تركيا من المذابح البوسنية بأنه فشل النخبة الكمالية بدمج تركيا بوصفه بلداً أوروبياً[2].

(1) هلال، المصدر السابق، ص 155.

(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare, p. 76.

أربكان رئيساً للوزراء
29 حزيران 1996- 18 حزيران 1997

المبحث الأول: أربكان وتشكيل الإئتلاف الحكومي:

أولاً: تشكيل ائتلاف يلماز – تشيلر

واجهت تركيا مع فوز الرفاه أزمة برلمانية أخرى فقد خلق ذلك حالة من التوتر والقلق للعلمانيين من إمكانية إرتقائه إلى السلطة في حال دخوله في حكومة ائتلافية، وتحوله إلى عنصر خطير في توجيه السياسية التركية واغتنام التيار الإسلامي تلك الفرصة لزيادة دوره في المجتمع والسياسة، لا سيما وإن حزبي (الوطن الأم – الطريق الصحيح) لم يتمكنا من تحقيق الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة ومن ثم سيؤثر ذلك في معالجة الفجوة داخل يمين الوسط الذي قدّم معظم الحكومات التركية منذ الخمسينيات[1].

من جانب آخر صرّح أربكان للقناة التلفزيونية الرسمية تي آر تي T.R.T قائلاً: "إن الأمة قد اختارت الرفاه وطبقاً للقواعد والأصول الديمقراطية، وإن على رئيس الجمهورية سليمان ديميريل أن يكلّف الرفاه بتشكيل الحكومة"، إلا أن أربكان وحزبه واجها ضغوطاً كبيرة من معارضيه لا سيما وأنه عاجز عن تشكيل حكومة بمفرده لافتقاره إلى الأغلبية ولمنع قيام حكومة بزعامته، وجرى الحديث عن تحالف بين أربكان ومسعود يلماز ودارت مباحثات مطولة استغرقت أسبوعين إلا أنها باءت بالفشل لإشتراط يلماز على أربكان مقابل موافقته على التحالف دخول الرفاه فترة تجريبية للبرهنة على أن سياسات الحكومة لديه لم تكن ثورية

(1) أحمد السيد تركي، الأحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، ع131، مصر 1998، ص 49؛ معوض، صناعة القرار، ص 55.

والانتقادات الشديدة التي تعرض لها الزعيمان من أعضاء حزبيهما بسبب ما قدماه من تنازلات[1].

كما أكدت بقية الأحزاب رفضها لأي عرض محتمل لتشكيل الائتلاف مع الرفاه وتصور كل من مسعود يلماز وبولنت أجاويد ودينيز بيكال بأن وصول حزب الرفاه إلى السلطة سيقضي على جميع الأفكار الكمالية ومظاهر الديمقراطية لعدم الثقة بمدى التزام أربكان بالديمقراطية والتخوف من أن يسعى إلى إقامة نظام "ثيوقراطي ديني" على غرار النظام القائم في إيران، وتأسيساً على ذلك ستكون الحكومة المشكلة كارثة لتركيا داخلياً وخارجياً حسب رأيهم[2]. ورأى المراقبون "أنه إذا ما راودت أي حزب الرغبة في دخول ائتلاف مع الرفاه فإن الجيش الذي يعد الحارس التقليدي للنظام العلماني سيمارس ضغوطاً لردعه عن ذلك الائتلاف، وقد أشارت صحيفة ملليت إلى تدخّل الجنرالات ودعمهم لتشكيل ائتلاف بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح وإصدار المذكرات على أهمية الحفاظ على أسس الدولة العلمانية آخذين بنظر الاعتبار خطر تولي حزب إسلامي السلطة والخوف من أن يقوم هذا الحزب بإصدار قوانين دينية، لأجل ذلك صوّت المجلس الوطني لمنح الثقة للحكومة الجديدة بأقل من النسبة المطلوبة وهي (276) صوتاً من مجموع (550)[3].

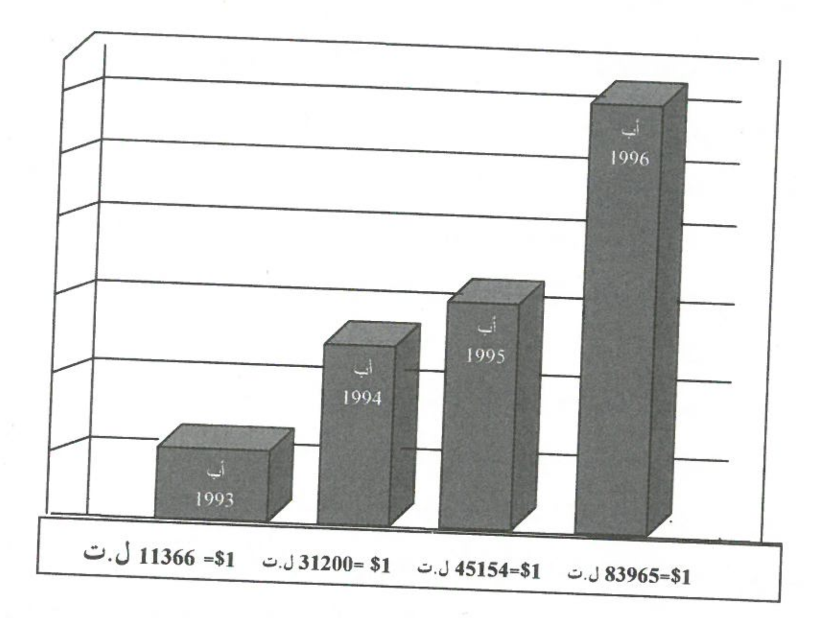
كما شهدت الساحة السياسية التركية طوال شهرين ونصف على الانتخابات مفاوضات مطولة بين الأحزاب الخمسة المتمثلة في البرلمان الجديد، وطرحت سيناريوهات عدة كان آخرها تشكيل تحالف بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح على الرغم من العداء الشخصي الكبير بين زعيميهما يلماز وتشيلر واكتفاء حزب الرفاه بدور المعارض[4]. وعلى الرغم من إصرار رئيسة

(1) Bohlen, "Turkish Parties Agree on…", op. cit., p. 3.
(2) إبراهيم الداقوقي، في ظل حكومة أربكان – تركيا جسر بين الشرق والغرب، مجلة قضايا دولية، ع341 إسلام أباد – باكستان، 1996، ص 16.
(3) Chtena, "The Military in Turkey…", op. cit., p. 17.؛ جريدة العراق، ع9528، كانون الأول، بغداد 1995.
(4) جلال عبد الله معوض، المؤتمر العربي القومي السابع، ص 168؛ جريدة بابل، "اختيار رئيس للحكومة لم يكن سهلاً"، ع1414، 28 كانون الثاني، بغداد 1996.

الوزراء السابقة تشيلر على بقائها في منصبها صرحت قائلة: - "إنها تفضل تداول رئاسة الوزراء لمدة ستة أشهر"، فأبدى يلماز موافقته على هذا الشرط، وتم التوصل إلى تسوية سياسية والاتفاق على تشكيل التحالف[1]. وَوُضِعَت صيغة لتشكيل الحكومة، يتولى يلماز رئاستها أولاً حتى عام 1997 لتكون تشيلر رئيسة وزراء لعامين تاليين، في خطوة لإبعاد الإسلاميين عن تسلم السلطة ووضع العراقيل أمامهم[2].

وقد وصفت تشيلر ائتلافها مع يلماز قائلة: - "بأنه تضحية من أجل منع وصول حزب الرفاه للسلطة"[3]. كما دعمت المؤسسة العسكرية تحالف يلماز وتشيلر مدعية أن هذا الائتلاف سوف يجنّب البلاد انقلاباً رابعاً، هذا إلى جانب تعرّض يلماز وتشيلر لضغوط قوية من بعض الأوساط العلمانية تدعوهما إلى الوحدة حتى يتمكنا من التصدي لحزب الرفاه الإسلامي ومنعه من تسلّم السلطة لا سيما وأنه يمتلك أكبر كتلة برلمانية. كان شعار الحكومة الجديدة هو الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي الذي طالب به الاتحاد الأوروبي[4]. إذ صرحت تشيلر بالقول: - "أنها تسعى لتشكيل حكومة قادرة على حل مشاكل تركيا الداخلية والخارجية"، لكن هذا الائتلاف سرعان ما واجهته العقبات في مقدمتها الوضع الاقتصادي والتضخم، كما يتضح في الشكل الآتي:

(1) Ilnur Cevik, R.P. Conciliatory but Rivals near Deal, Turkish Daily News, 11 Jan.1996.؛ شحاته، المصدر السابق، ص 156.
(2) أربكان مستعد لتشكيل ائتلاف مع أي حزب ممثل في البرلمان"، جريدة بابل، ع4143، 27 كانون الأول، بغداد 1995.
(3) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 87.
(4) Chtena, "The Military in Turkey…", p. 4.؛ الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 6.



تدهور قيمة الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال الأعوام 1993-1996[1]

وعدم الاتفاق على سياسة التعيينات الوظيفية من بين قضايا أخرى خلافية. وصرح عدد من المسؤولين في حزب الوطن الأم بالقول: - "من الصعب استمرار الحكومة في حال عدم الاتفاق بين طرفي الائتلاف على قضية التعيينات الحكومية، وإن الوزراء من حزب الوطن الأم يواجهون صعوبات في وزاراتهم بسبب رفض تشيلر تلك التعيينات"[2]. فضلاً عن عجز الحكومة عن إيجاد حلول لمعالجة المشكلات الاقتصادية إذ اعترفت تشيلر بضعف الاقتصاد في تصريح لها قائلة: - "هناك بعض العلامات على ضعف الاقتصاد وهناك حاجة إلى معالجتها على وجه السرعة"[3]. وحثت حلفاءها في الحكومة على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لإحتواء تلك المشكلة إذ يعاني الاقتصاد التركي من التضخم بلغ نسبة من الزيادات وصلت إلى 100% الأمر الذي حدا بالحكومة إلى زيادة الضرائب والرسوم أهمها رسوم الدراسة

(1) حكومة أربكان - تشيلر التحديات والسياسات ملف خاص، قضايا دولية، ع347، س7، 26 آب، إسلام أباد، 1996.
(2) فشل رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز ورئيسة حزب الطريق الصحيح للتوصل لاتفاق على مسألة التعيينات، جريدة العراق، ع5989، 2 نيسان، بغداد 1996.
(3) "Turkey Econonomic Crisis", EIR, vol. 123, No.3, 12 Jan., Washington, 1996, p. 13.؛ تشيلر - الاقتصاد التركي ضعيف، جريدة الجمهورية، ع9245، 4 أيار، بغداد 1996.

لطلاب الجامعات والتي تسببت في زيادة نقمة الشارع التركي مما يعني هزيمة كبيرة ليمين الوسط وفشل الائتلاف الأمر الذي سيخلق أزمة في النظام السياسي التركي[1].

وهنا جاءت توقعات أربكان فيما يخص الائتلاف الحكومي مطابقة لما حدث إذ أشار قائلاً: - "أن الحكومة الائتلافية ستولد ميتة، وأن حزبه هو الأقدر على مواجهة المشكلات التي تعاني منها تركيا وأهمها الإرهاب والتضخم والصعوبات الاقتصادية الأخرى، وإنها حكومة ضعيفة تهدد الديمقراطية لأنها لا تعكس النتائج الحقيقية للانتخابات، إذ أن الشعب أعطى أصواته للرفاه وليس لحزب الوطن الأم والطريق الصحيح"[2].

ثانياً: انهيار ائتلاف يلماز - تشيلر

على الرغم من كل الدوافع السابقة وراء انهيار الائتلاف يبقى الدافع الشخصي هو العامل الأكبر، فبعد أقل من ثلاثة أشهر على حكومة يلماز - تشيلر لفظ الائتلاف أنفاسه الأخيرة بعد إعلان تشيلر سحب تأييد حزبها للحكومة وفض شراكتها بالائتلاف إذ صرحت قائلة: - "أن السبب في ذلك يعود للطعن الدستوري في حقها والذي أنهى شراكتها مع يلماز قانونياً ودستورياً"[3].

ورأى بعض المراقبين أن فقدان الثقة بين حزبي الائتلاف الحكومي أسهم في فشله وعدم قدراته على إنجاز برنامجه[4]. فضلاً عن ذلك إن الائتلاف تعرض إلى هزة جديدة عندما انضم بعض أعضاء حزب الوطن الأم إلى جانب المعارضة (أربكان) في التصويت، على التحقيق في الاتهامات الموجهة ضد تشيلر إبان تسلمها منصب رئاسة الوزراء التي تؤدي بها للمثول أمام المحكمة العليا الأمر الذي يقضي من الناحية الفعلية على محاولاتها لاستعادة رئاسة الحكومة[5]. فقد لعب حزب الرفاه دوراً كبيراً في توجيه ضربه للحكومة اليمينية من خلال صحفه ووسائل

(1) تركيا بين تحديات الامس واليوم، جريدة بابل، 1497، 7نيسان، بغداد 1996.
(2) معوض، صناعة القرار، المصدر السابق، ص 60.
(3) William Hale, "Turkey's Domestic Political Landscape: AGlance at the Past and the Future", The International Spectator, vol. XXXIV No.1, Jan. 1999, p. 2.
(4) انهيار الائتلاف الحاكم في تركيا، جريدة الجمهورية، ع9250، 11 أيار، بغداد 1996.
(5) Ilnur Cevik, "Parliament which lost its Vitality", Turkish Daily News, 4 July 1996.

إعلامه إلى شن حرب إعلامية ضدها عن طريق تقديم ملفات تدين تشيلر بالفساد، كما حصل الرفاه على موافقة البرلمان التركي بشأن إجراء تحقيق حول ممتلكاتها الشخصية واتساقاً مع ذلك قام حزب الرفاه بإجراء قانوني باللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للطعن في مشروعية اقتراع الثقة على الحكومة الذي لم يحصل على النسب القانونية (كما أسلفنا)، وأن حزب الرفاه سيحصل على الأغلبية المطلقة للموافقه بفعل وجود (158) عضواً من حزب الرفاه في البرلمان و(132) عضواً للطريق الصحيح و(126) لحزب الوطن الأم[1].

وبناء على ذلك قدّم حزب الرفاه طلبا آخر إلى المحكمة الدستورية التركية أشار فيه إلى عدم شرعية القرارات المتعلقة بما يسمى (قوات المطرقة)[*] وحالة الطوارئ في عشر ولايات جنوب وجنوب شرق البلاد لعدم الحصول على الأغلبية البرلمانية عليها[2].

وكان الاتفاق العسكري الذي عقد في شباط 1996 بين تركيا وإسرائيل مبرراً إضافياً لأربكان لمهاجمة الحكومة فقد صرّح: - "ألم يقصف اليهود إخواننا في لبنان ثم يذهب هؤلاء ويبرمون تحالفا مع اليهود ويفتحون سماء تركيا أمام طائراتهم في ظل هذه الحقائق إذا أدليتم بصوتكم لصالح أي شخص خارج حزب الرفاه فإنكم تمنحون بذلك صوتكم لليهود وسيلعن الشهداء والقديسون من يفعل ذلك"[3].

ورأى البعض أن تصدي أربكان لممارسات الحكومة زاد من شعبيته وحظوظه في مقابل خصومه السياسيين، فقد ذكرت صحيفة ملليت "أن طرح قضية

(1) Ilnur Cevik, "Understimating Refah's Muscle", Turkish Daily News, 16 May 1996؛ نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، ص 35.

(*) أدت تداعيات حرب الكويت عام 1991 إلى تأسيس ما يعرف باسم قوات المطرقة التي تألفت من (17500) جندي من قوات التحالف لمراقبة المنطقة الشمالية من العراق وفرض حظر الطيران حتى خط 36 وبذلك أتاحت للولايات المتحدة موطأ قدم للتدخل المباشر في المنطقة كما هو الحال مع الحرب على افغانستان، لمزيد من المعلومات، ينظر: العلاف واخرون، التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص 66.

(2) جريدة العراق، ع1204، 6 أيار، بغداد 1996.

(3) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الافاق الجديدة، (بيروت: 1997)، ص 158؛ أربكان.. التنديد بالتحالف التركي - الإسرائيلي، جريدة بابل، 23 أيار، بغداد 1996.

الانتهاكات المالية والقانونية ستزيد من شعبية الرفاه وتجعل منه في نظر الشعب المدافع الأقوى عن الديمقراطية والحريات العامة بعكس الأحزاب التقليدية التي تتستر على هذه الانتهاكات حماية لنفسها وأعوانها"، مع ذلك رفضت تشيلر الانسحاب من الائتلاف على الرغم من الضغوط التي تعرضت لها من جانب أعضاء حزبها وأصرت على البقاء مبررةً ذلك بأن الانسحاب سوف يخدم حزب الرفاه[1].

وجاء قرار المحكمة الدستورية وفقاً لما أراد أربكان بعدم شرعية الحكومة، تأسيساً على ذلك طالب رئيس حزب الرفاه زعيم حزب الوطن الأم بإعادة مهام الحكومة إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل، وصرح أربكان قائلاً: - "أن حزبه سوف يتسلم مهمة تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة بعد نشر قرار المحكمة الدستورية في الجريدة في الوقت نفسه صرحت تشيلر قائلة: - "إن الائتلاف انتهى بحكم القانون والواقع"[2].

وقد اتهمت تشيلر شريكها في الائتلاف بالخيانة كإشارة واضحة للدعم الذي منحه العديد من أعضاء حزبه لإجراء تحقيق في اتهامات الفساد الموجهة ضدها[3].

وتوصل طرفا الائتلاف إلى قناعة تامة باستحالة الاستمرار وبدأا بتهيئة مرحلة ما بعد انهيار التحالف الذي يبدو أنه يسير في عملية الإنحلال على أثر أزمة الثقة التي بدأت بينهما عقب تصويت أعضاء من حزب الوطن الأم إلى جانب مشروع قرار آخر قدّمه حزب الرفاه للتحقيق مع تشيلر بشأن قضية إعلان مناقصة بيع شركة الكهرباء الوطنية[4].

في غضون ذلك توجه يلماز إلى القصر الجمهوري لمقابلة الرئيس التركي ديميريل لغرض تقديم استقالة حكومته لعدم شرعيتها من قبل المحكمة الدستورية ولتحاشي تصويت البرلمان بحجب الثقة عنها إلا أن الرئيس التركي كان له رأي

(1) Ilnur Cevik, "Censure Motion against Yilmas", Turkish Daily News, 28 May 1996.

(2) انتهى ائتلاف تركيا بالطلاق، جريدة العراق، ع6027، 25 أيار، بغداد 1996.

(3) Ersin kalay Cioglu, "The Logic of coutemporary Turkish politice", Meria, vol. 1, No.3, Sep. 1997.

(4) في ظل أزمة ثقة التحالف الحكومي - تركيا على طريق الانهيار، جريدة العراق، ع6015، 1 أيار بغداد 1996.

آخر بخصوص استقالة يلماز إذ ذكر قائلاً: - "إن حكومة الائتلاف ستبقى في الحكم ما لم يسقطها الإقتراع على الثقة أو استقالة يلماز[1]. وأضاف مؤكداً: "إنه من غير المعقول التشكيك بشرعية حكومة حصلت على ثقة البرلمان قبل شهرين"[2]. فأعلن يلماز: - بأنه سيستمر بعمل الحكومة لحين تشكيل حكومة جديدة"[3].

وعلى أثر ذلك بدأ ديميريل محادثات مع قادة الأحزاب السياسية لتشكيل حكومة جديدة بقيادة يلماز، فأكد يلماز أن الأحزاب التركية ستعمل ما في وسعها لتشكيل حكومة خلال مدة 45 يوماً وإذا ما فشلت في ذلك ستكون هناك انتخابات عامة في تركيا، وقد أكد الرئيس ديميريل أنه في حال فشل الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة فإن ذلك سيقود لإجراء انتخابات جديدة في تركيا لانتخاب برلمان جديد، ودعا ديميريل في حديث نشر عبر وسائل الإعلام جاء فيه: - "ضرورة تشكيل حكومة دون اللجوء إلى القوة"، مطمئناً بهذا الصدد أن قوانين بلاده لا تبعث على القلق[4].

وعلى أثر ذلك بدأ يلماز في 7 حزيران 1996 بإجراء مشاورات مع زعيمي اليسار الديمقراطي أجاويد وحزب الشعب الجمهوري بيكيال لتشكيل ائتلاف جديد إلا أن امتناع تشيلر وحزبها عن منحه التأييد أدى إلى إخفاق محاولاته. من جانب آخر سعت تشيلر إلى تشكيل ائتلاف رباعي يضم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط بهدف التصدي لمنع الرفاه من تسلم السلطة إذ أعلنت في 9 حزيران بشكل قاطع رفضها لفكرة التحالف مع الرفاه صرحت قائلة: "لا تحالف مع الأصوليين"[5].

---

(1) انهيار الائتلاف الحاكم في تركيا وتشيلر تبحث عن شراكة جديدة، جريدة الجمهورية، ع9261، 26 أيار، بغداد 1996.

(2) Ilnur Cevik, Will they allow Rafah toCelebrate Electoral Victory. Turkish Daily News, 4 June 1996.

(3) بعد أزمة ثقة مع شريكته بالائتلاف استقالت حكومة يلماز، جريدة العراق، ع6036، 7 حزيران، بغداد 1996.

(4) بعد أزمة ثقة، جريدة العراق، ع6036، 7 حزيران، بغداد 1996.

(5) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 58.

كما ذكرت تشيلر في مؤتمر صحفي: - "بأنه من الضروري العمل بشأن إمكانية هؤلاء الزعماء الأربعة لمعرفة هل يمكن تشكيل حكومة ائتلاف من الأحزاب الأربعة أم لا"[1].

ومع فشل هذه الأحزاب للوصول إلى اتفاق بدأت بعض مراكز القوى العلمانية المدعومة من الجيش في تركيا تحركاتها المكثفة سعياً وراء تشكيل حكومة غير حزبية على غرار ما حدث عقب الانقلاب العسكري في آذار 1971، ومن المعروف أن تلك القوى كانت وراء فشل التفاهم السابق بين حزبي الرفاه والوطن الأم، وفي غضون ذلك قامت تلك القوى بالإتصال مع عدد من أعضاء البرلمان من حزبي الطريق الصحيح والوطن الأم لاطلاعهم على الخطط المستقبلية والتأكيد على ضرورة عدم دعوة رئيس الجمهورية لانتخابات عامة مبكرة بل تسمية رئيس وزراء يحظى بدعم جميع الأحزاب[2]. فقد صرحت تشيلر: - "أن حزبها سيعمل سريعاً لتشكيل أغلبية حاكمة مؤكدة أن لديها السلطة الكاملة لأي محادثات لتشكيل ائتلاف جديد"، وأوضحت تشيلر أن وزراءها باقون في مناصبهم إلى حين تشكيل حكومة جديدة إذ قالت: - "أنها لا تعقد أملاً يذكر على تشكيل ائتلاف متعدد الأحزاب لإنهاء فراغ مطول في السلطة"، وذكرت "نرى حتى هذه اللحظة على الأقل أن تشكيل ائتلاف يضم ثلاثة أو أربعة أحزاب أمراً غير محتمل"[3].

ونتيجة لذلك فسرت بعض الأوساط السياسية الغربية تصريحات تشيلر بأنها تتضمن تلميحات لاحتمال عزمها إقامة ائتلاف بديل مع حزب الرفاه[4].

---

(1) حكومة غير حزبية خلفا لائتلاف الحاكم في تركيا، الجمهورية، ع9349، 8 أيار، بغداد 1996.

(2) انهيار الائتلاف الحاكم في تركيا وتشيلر تبحث عن شراكة"، جريدة الجمهورية، ع9261، 26 أيار، بغداد 1996.

(3) تشيلر ترجح التحالف مع الرفاه لتشكيل الحكومة التركية الجديدة، جريدة الجمهورية، ع9283، 25 حزيران 1996.

(4) ديميريل يكلف أربكان بتشكيل حكومة تركية جديدة، جريدة الجمهورية، ع9270، 27 حزيران، 1996.

ثالثاً: أربكان ومباحثاته لتشكيل الائتلاف

كان أربكان قد صرّح بعد فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 24 كانون الأول عام 1995 في مؤتمر صحفي مطمئناً خصومه "بأنه مستعد لأي اتفاق وأنه سيبدأ محادثات رسمية لتشكيل حكومة ائتلاف" وأوضح في ذلك المؤتمر قائلاً: - "نحن لا نسعى أن ننفذ برامجنا فبروتوكول التحالف هو الذي سيسري وهو الذي سينفذ"، مؤكدا للصحفيين بالقول: - "ليس لدينا شروط مسبقة وسوف نبدأ صفحة جديدة بيضاء، العقل وطريقة التفكير والتجربة سوف تكون مبادئنا للعمل" بالمقابل شدد على أنه "غير مستعد لمناقشة المشاريع والاقتراحات التي لا تجعله رئيساً للحكومة"، وقال: - "بأنه لن ينتظر فترة طويلة"[1].

وعلى أثر فشل حكومة يلماز وتشيلر (كما مر معنا)، أعلن أربكان في 25 أيار 1996 "أن حزبه سيشكل حكومة جديدة قبل الثاني من حزيران من العام نفسه وأن على يلماز أن يقدم استقالته" فقدم حزب الرفاه مذكرة للبرلمان لحجب الثقة عن الحكومة الائتلافية التي يترأسها يلماز، وصرح أربكان قائلاً: - "إن حزبه طلب رسمياً عقد جلسة غير عادية في البرلمان لمناقشة هذه المذكرة"، في غضون ذلك واصل يلماز تحدي خصومه وقال: - "بأنه سيؤيد إجراء انتخابات عامة مبكرة إذ اتخذت مبادرة في هذا الشأن في البرلمان"[2]. وعلى أثر ذلك طالب عبد الله غول نائب رئيس حزب الرفاه يلماز بإعادة المهمة فوراً إلى الرئيس ديميريل لكي يتسنى له تكليف رئيس حزب الرفاه نجم الدين أربكان بتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة[3].

وأشارت بعض الدلائل إلى أن أي مشروع يتقدم به حزب الرفاه في ظل تلك الظروف لحجب الثقة عن الحكومة فإنه سيحصل على الأغلبية المطلقة[4]. وفي

---

(1) Cevik, "RP conciliatory but…"؛ أربكان مستعد لتشكيل ائتلاف مع أي حزب ممثل في البرلمان جريدة بابل، ع4131، 27 كانون الأول، بغداد 1995.

(2) الرفاه يطلب رسمياً حجب الثقة عن يلماز، جريدة الجمهورية، ع9262، 27 أيار، بغداد 1996.

(3) تشيلر والرفاه يخططان للإطاحة بحكومة يلماز، جريدة الجمهورية، ع9263، 27 أيار، بغداد 1996.

(4) تشيلر والرفاه يخططان للإطاحة بحكومة يلماز، جريدة الجمهورية، ع29262، 27 أيار، 1996.

أعقاب ذلك لم يجد الرئيس التركي بداً من دعوة زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان لتشكيل حكومة جديدة، وجاء هذا الإعلان بعد اجتماع الرئيس ديميريل بقادة الأحزاب الكبرى في تركيا[1]. فبدأ رئيس حزب الرفاه أربكان المكلف بتشكيل حكومة ائتلافية بمشاورات مع الأحزاب السياسية وتوقع البعض أن أربكان سيحاول مرة أخرى إجراء محادثات مركّزاً على حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح الرئيسين لوجود أصوات إسلامية داخل الحزبين محاولاً كسب تأييدهم، فيما ستكون اجتماعاته مع أحزاب (الشعب الجمهوري - واليسار الديمقراطي) بصورة شكلية. ومما يذكر في هذا السياق أن أربكان دعا زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز إلى عدم تكرار الأخطاء مرة ثانية، موضحاً أن معظم أعضاء وقادة حزب الوطن الأم إلى جانب التحالف مع الرفاه منوّهاً بالقيادات الإسلامية في هذا الحزب التي عملت جنباً إلى جنب مع أوزال. وعلى ما يبدو أن أربكان واجه صعوبات كبيرة في إقناع الأحزاب للتحالف معه مما يعني أن تركيا ستستمر في مواجهة أزمة تشكيل حكومة وبخلاف ذلك ستواجه انتخابات عامة مبكرة[2].

بالمقابل منحت تشيلر الصلاحيات لعدد من مساعديها لإجراء محادثات مع رئيس حزب الرفاه حول إمكانية تشكيل ائتلاف حكومي، إلا أن تلك المشاورات لم تؤت ثمارها فأعلن أربكان بأنه "سيعقد اجتماعاً ثالثاً لإنجاح تلك المباحثات"، وفي الوقت نفسه كانت تشيلر تسعى جاهدة لإقامة ائتلاف مع الأحزاب العلمانية فبدأت بعقد اجتماع مع زعيم حزب اليسار بولنت أجاويد بحثاً عن بديل آخر قبل إعطاء قرارها النهائي لإقامة التحالف مع أربكان، فقد ذكر أجاويد "أن تشيلر تعارض تماماً تجديد الائتلاف مع يلماز"، وعلى ما يبدو أنها كانت تتعرض لضغوط من بعض الأوساط السياسية لإبداء موافقتها من إقامة تحالف حكومي مع الرفاه[3].

---

(1) ديميريل يكلف أربكان بتشكيل حكومة جديدة، جريدة الجمهورية، ع9270، 27 حزيران، 1996.

(2) توقع استمرار الأزمة في تركيا، جريدة العراق، ع6038، 11 حزيران، بغداد 1996.

(3) Ilnur Cevik, "Plenty of Govermet Models left Before Early Polls", Turkish Daily News, 30 May 1996.؛ تشيلر ترجح التحالف مع أربكان بتشكيل حكومة جديدة، جريدة الجمهورية ع9283، 25 حزيران، بغداد 1996.

رابعاً: الدوافع وراء ائتلاف تشيلر - أربكان

لا يخفى على أحد موقف تشيلر من الإسلاميين ومعارضتها لهم، فسبق القول عن مساعيها المبذولة لمنع وصول أربكان وحزبه إلى السلطة، إلا أن إعلان موافقتها في 28 حزيران 1996 على التحالف مع أربكان وقبولها بتشكيل حكومة كان لظروف مرحلية مصلحية وكان مفاجأة لجميع الأوساط السياسية، وطرحت تفسيرات عدة لموقفها هذا لعل أهمها الصعوبات التي كانت تواجهها مثل قضايا الفساد والاتهامات بحقها بخصوص تبديد أموال الدولة حيث اتهمت تشيلر بتبديد حوالى 6.5 مليون دولار وللتخلص من المساءلة القانونية أمام المحكمة الدستورية مما سيعني نهاية حياتها السياسية لذلك اشترطت على أربكان إسقاط طلبه للتحقيق معها وبالفعل تم ذلك[1].

أما التفسير الثاني هو أن تشيلر قد أحست بوجود اتفاق ضمني بين سليمان ديميريل وأجاويد ويلماز للتخلص منها وإزاحتها عن الساحة السياسية فقررت الدخول في تحالف مع أربكان للتصدي لذلك[2]. والتفسير الأخير هو أن السبب تعرض تشيلر لضغوط كبيرة من المؤسسة العسكرية والغرب والولايات المتحدة لدفعها للائتلاف مع أربكان في مقابل الاحتفاظ بالوزارات المهمة فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء، فقد وجدت هذه القوى أن الوقوف في وجه أربكان سيعود عليها بعواقب وخيمة نظراً للشعبية الكبيرة التي حصدها من قبل الناخبين، فبدا أنه من الأسلم زج أربكان في السلطة ولكن مع تجريده من أبرز نقاط قوته من خلال تسلم رمز من رموز العلمانية والتغريب لمناصب مهمة في حكومته ولا سيما وزارتي الداخلية والخارجية[3]. ومهما يكن من أمر تلك التفسيرات فإن تشيلر تعرضت للانتقادات والاتهامات اللاذعة منها الانتهازية وعدم التزامها بأدنى الأخلاقيات السياسية من قبل الأوساط العلمانية فجاء ردها على تلك الإتهامات "لم أت به إلى الحكم وإنما الشعب هو الذي أتى

(1) Dickey, "Fundamentally Pragmatic" op. cit., p. 12; Ilnur Cevik, "Does an RP-DIP Coalition Mean Ciller is Safe?", Turkish Daily News, 29 June 1996.
(2) Bulent Alirza and Zeyno Baran, "Turkey: New Government continuing and Uncertainly", The Turkish update, August 1999, p. 1.
(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 17.

بأربكان"[1]. أما بالنسبة لأربكان فرأى البعض من المراقبين أنه قد أغراه مشروع تولي السلطة بعد سنوات من الضياع السياسي[2] في الوقت الذي سوغ أربكان ائتلافه مع تشيلر بالقول: - "إننا منفتحون على جميع الأحزاب السياسية لأنهم جميعاً إخواننا ونسعى جميعنا لخدمة البلاد"[3]. من جانب آخر رأى ياسين خطيب أوغلو وهو أحد قياديي حزب الرفاه أن ذلك الائتلاف يصب في المصلحة الوطنية بالقول: - "المصلحة الوطنية فوق كل شيء"[4]. وساد تصور بأن هدف أربكان من ائتلافه مع تشيلر للتأكيد على أن تركيا تبحث عن تراثها الحضاري وهويتها الإسلامية[5]. بالمقابل ادعى خصومه السياسيون أن الرجل المسن أربكان كان متلهفاً لتولي وظيفة رئيس وزراء بعد أن عمل في السابق نائباً لرئيس الوزراء ثلاث حكومات ائتلافية في السبعينيات، ففي ضوء ذلك التلهف فإنه وأعضاء حزبه تجاهلوا دعواتهم الخاصة بشأن النظام العادل واختاروا بالمقابل أن يكونوا لاعبين براغماتيين في اللعبة السياسية أكثر مما هم رجال إصلاح نظيفي اليد هدفهم إصلاح النظام الفساد، ويمكن الاحتجاج بأنه كان من الأفضل للرفاه ولتركيا بقاؤه في المعارضة ليمارس الضغط للقضاء على النظام الفاسد[6].

وفسر البعض ان موافقة قادة الرفاه على تشكيل الحكومة بغض النظر عن تسلمهم المناصب الوزارية فيها هو إثبات قدراتهم أمام فئات كبيرة من المجتمع التركي وإقناعهم لا سيما المعارضين لهم على إدارة البلاد كسلطة تنفيذية بعد نجاحهم بإدارتها كسلطات بلدية، ويكون حلمهم حقيقة ماثلة ليس أمام أنفسهم فحسب بل أمام المجتمع التركي ككل[7].

(1) هلال، المصدر السابق، ص 161.
(2) Alirza and Baran, "Turkey New Government", op. cit., p. 1.
(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 17.
(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.
(5) حسن حمدان العلكيم، قضايا إسلامية معاصرة، الطبعة الثانية، (القاهرة: 1997) ص 135.
(6) Alirza & Bara, "Turkey: New Government..", op. cit., p. 1.
(7) عماد قدورة، الرفاه بين المبدئية والذرائعية، مجلة قضايا دولية، ع341، س7، إسلام أباد، 1996، ص 20.

ورجح المراقبون أن تشكيل حكومة الرفاه لا يعود لفوز الحزب في الانتخابات البلدية الجزئية والتي جرت في 2 حزيران 1996 وبنسبة 32.5% التي زادت من شعبيته ولا التنازلات التي قدمها أربكان، وإنما لجعل حزب الطريق الصحيح رقيباً علمانياً قوياً على تحركات أربكان ومنعه من تنفيذ برنامجه إلا بعد حصول موافقة تشيلر أولاً قبل أن ينفذ أي قرار ولعل تسلّم حزب تشيلر الوزارات الأساسية يوضح ذلك[1].

ومما سبق يتضح بأن أربكان قد قبل بمنصب رئيس الوزراء بالمشاركة كخطوة لتحقيق رئاسة وزراء منفردة في المستقبل، كما إن ارتقاءه سدة الحكم سيتيح له دفع عملية التشريعات والقوانين التي نادى بها طويلاً إلى حيّز التنفيذ، فضلاً عن أن كل الاعتبارات السابقة هي جديرة بالأهمية ولها حيّز كبير من المصداقية.

خامساً: تشكيل الحكومة الائتلافية

يعد مجيء أربكان للسلطة في 29 حزيران 1996 في أول بلد مسلم يعتمد النظام العلماني حدثاً تاريخياً بل عدت تجربة جديدة وفريدة، وكان أمراً مثيراً أن يترأس إسلامي السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن الأساليب الأخرى وبدعم وتأييد شعبي كبيرين.

لقد أظهر هذا التحالف بين نجم الدين أربكان صاحب الميول الإسلامية وبين تانسو تشيلر إزدواجية الهوية التركية وشكّل نقطة تحوّل في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، ومثّل تولّي رئيس وزراء تركي تقوم فلسفته السياسية على الإسلام انشقاقاً سيكولوجياً في التاريخ التركي، وقد جاء هذا الحدث ثمرة البحث عن علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع إلا أن المشاركة في حكومته من قبل حزب علماني تمثل بقايا قوى العلمانية التي لم ترضخ وتسلّم كلياً بتولي الإسلاميين السلطة[2]. تولّى أربكان السلطة بعد مرور ستة أشهر من القلق السياسي في تركيا وقد بدا أن الإسلام سيمثل فرصة للخروج من ذلك لا سيما وأنه قد جاء إلى السلطة بالطرق الديمقراطية[3].

(1) "Turkey`s Islamic Government", Times, July8, 1996, New York. "؛ شوبكي، الديمقراطية التركية نموذجاً لاستيعاب السياسي، ص 156.

(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare…", op. cit., p. 62.

(3) Judiths Yaphd, "Islamic Radicalism", Meria, No.104, Fer. 1997, p. 16.

ورأى بعض المحللين أن نجاح حزب الرفاه ووصوله إلى السلطة يعود جزئياً إلى حالة الاغتراب السياسي التي فرضتها الكمالية بمعنى النهج الذي أرسى كمال أتاتورك دعائمه ولأول مرة كسرت القاعدة القائمة على القيادة العلمانية منذ قيام الجمهورية عام 1923[1].

وفسر البروفسور إحسان داغي (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط في أنقرة) ذلك قائلاً: - "إن صعود الرفاه الإسلامي للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذي أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار في وقت أصبح تغريب تركيا ثقافياً وسياسياً محل مراجعة في المجتمع مع رفض الغرب لدخول تركيا ناديه مما مهد الأرض لصعود التوجه الإسلامي التقليدي الشعبي"[2]. فقد صرّح أربكان بمناسبة فوز حزبه في الانتخابات الفرعية في 4 حزيران 1996 بحصوله على نسبة 33.6% من الأصوات في 41 بلدية قائلاً: - "إن اكتساح حزب الرفاه للأصوات في أية انتخابات عامة مقبلة لن يكون له حدود ما لم يصل للسلطة الآن" وعدّت القناة التلفزيونية الرسمية تي آرتي تلك النتائج بأنها بالغة الأهمية إذ جاءت عشية مناقشة اقتراع توبيخ تقدم به الرفاه في البرلمان لحمل رئيس الوزراء يلماز على الاستقالة وعدّت الصحافة التركية تلك الانتخابات بمثابة اختيار وطني حصل بموجبه حزب الوطن الأم على 20% بينما مُني حزب الطريق الصحيح بهزيمة كبيرة بحصوله على أقل من 12% من الأصوات[3].

وعندما لم يعد بالإمكان أن تبقى حكومة يلماز بعد إنهاء مهلة لـ 45 يوماً لم يعد أمام ديميريل سوى خيار واحد هو استدعاء أربكان وتشيلر لتشكيل الحكومة عوضاً عن الدعوة لقيام انتخابات جديدة التي ربما ستزيد من سطوة الرفاه وتضاعف من عدد مقاعده في البرلمان أو فسح المجال لتدخل جديد للعسكر في السلطة سيؤدي إلى انتكاسة في الديمقراطية التركية[4].

(1) سري الدين، االمصدر السابق، ص 161.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 166؛ معوض، صناعة القرار، ص 65؛ تركي، ص 150.

(3) Steven Erlanger, "New Turkish Chief's Muslim Tour Stirs U. s.Worry", The New York Times, 10 Aug. 1996؛ تصار انتخاب الرفاه عشية المنافسة الحاسمة للازمة الائتلافية جريدة الجمهورية، ع9268، 4 حزيران، بغداد 1996.

(4) Ilnur Cevik, "Motherland Aims to Finish off DYP but may Bloster Rafah", Turkish Daily News, 13 June 1996.

على أثر ذلك عقد الرئيس التركي سليمان ديميريل في 28 حزيران 1996 اجتماعا مع أربكان واتخذ قراراً بتعينه رئيساً للحكومة الجديدة وتكليفه بمهمة تشكيل الوزارة المقبلة وفي نهاية اللقاء صرّح أربكان للصحفيين قائلاً: - "لدي خبر سار لكم، تم تشكيل حكومة جديدة"(1).

وعلى الرغم من معارضة بعض نواب حزب الطريق الصحيح حيث صرحوا "بأنهم لن يؤيدوا الحكومة التي يتزعمها الرفاه لأنهم لا يستطيعون مساعدة حكومة إسلامية للمجيء إلى السلطة"، إلا أن زعيمة الحزب أعلنت عن عزمها بالتعاون معه قائلة: - "إن التعاون مع أربكان لن يضر بمصالح القومية التركية"، مؤكدة على أن المناقشات التي أجرتها كانت ناجحة وبناءة(2).

سادساً: منح الثقة لحكومته

كان أمام أربكان عقبة كسب ثقة البرلمان لتشكيل حكومته لأن تكليفه برئاسة الحكومة لن يستكمل شرطه القانوني ما لم يصوّت عليها البرلمان بالموافقة بأغلبية (276) من مجموع (550) ومن أجل تحقيق ذلك كان عليه التوجه إلى مجلس النواب لإزالة المخاوف من الحكومة الجديدة، فعقد مؤتمراً صحفياً في 29 حزيران 1996 لم يأت فيه على ذكر التعهدات التي أطلقها في أثناء حملاته الانتخابية والمتمثلة بانسحاب تركيا من الناتو **N.A.T.O** وقطع علاقات تركيا مع إسرائيل وإلغاء الفائدة وإصدار عملة إسلامية موحدة، عوضاً عن ذلك صرّح قائلاً: - "بأنه يؤيد كل شروط الاقتصاد الحر وإن تركيا دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم على القانون ومبادئ أتاتورك"(3). وفيما يخص الدعم التركي لقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في شمال العراق، أجاب: - "سوف نستشير قادة الجيش المحترمين المعززين، ونسمع اقتراحاتهم عن مستقبل هذه المهمة"(4). وصرح قائلاً: -

(1) ديميريل يعين أربكان رئيساً للحكومة، جريدة الجمهورية، ع9285، 29 حزيران، بغداد 1996.

(2) ائتلاف الرفاه - تشيلر لتجاوز عقبة الاقتراع، جريدة الجمهورية، ع9286، 30 حزيران، بغداد 1996.

(3) Ilnur Cevik, "Islamists are Sharing Power", Turkish Daily News, 9 July 1996.

(4) Stephen Kinzer, "Man in The News", Necmtten Erbakan in Turkey Azoal Ouspragmatist, NewyorkTime, No.207, p. 1.

"نحن نأمل الحصول على الأغلبية لمواجهة المشاكل والقيام بواجباتنا بثبات وبدون تعب"(1).

كانت هناك أمام أربكان مشكلة نواب حزب الطريق الصحيح ممن هددوا بالانسحاب من الحزب ورفض التصويت على الحكومة، لكن هذه المشكلة تمت معالجتها بتصويتهم لصالح الحكومة وتخلّيهم عن تهديداتهم السابقة بوصف ذلك مناورة سياسية تقليدية وحصلت على (278) صوتاً للفوز بالثقة في البرلمان مقابل (265) صوتاً معارضاً وبذلك منحت حكومة أربكان الثقة في 4 تموز 1996(2).

سابعاً: توزيع الحقائب الوزارية

انتقل أربكان بعد التصويت بالثقة للحكومة إلى قضية جديدة ألا وهي توزيع حقائب الحكومة بينه وبين تشيلر، فبعد مناقشات مطولة بين طرفي الائتلاف تم التوقيع على بروتوكول لتوزيع الحقائب الوزارية فتسلم أربكان منصب رئاسة الحكومة بينما تسلمت تشيلر منصب نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، وحصل أعضاء حزبها على الوزارات التنفيذية الآتية (الخارجية، الدفاع، الداخلية، التعليم، الصناعة والتجارة) في حين تولى الرفاه (19) حقيبة من أصل (36) وتم الاتفاق على نقل صلاحيات رئيس الحكومة إلى تشيلر في بداية النصف الثاني من عمر الحكومة البالغ أربع سنوات(3). وكان ضمن شروط بروتوكول الائتلاف أيضاً أنه لا يتم إصدار أي قرار من الائتلاف إلا بالاتفاق مع رئيس الوزراء ونائبته ووضع توقيعهما المشترك(4). مما لا شك فيه أن تسلم تشيلر مهام وزارة الخارجية سيعمل على الحد من قلق العسكر، لأن تركيا عضو في حلف الناتو ولها صلات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل مما يسمح لها، أي تشيلر بالسيطرة على السياسة الخارجية التركية، ومن جانب آخر إن تسلم الرفاه الوزارات الخدماتيه مثل (العمل، الزراعة،

(1) Telklli, "Turkish Women..", op. cit., p. 28

(2) Ilnur Cevik, "Will DYP Defectors Boost The Strength of The Center - Right", Turkish Daily News, 16 July 1996؛ جريدة بابل، ع1470، حزيران 1996.

(3) Ilnur Cevik, "Will It Really Be Astrong Goverment?", Turkish Daily News, 8 July 1996. نوفل، ص 13.

(4) الجهماني، حزب الرفاه، ص 84.

الـشؤون العامة) سيوفر له فرصة كبيرة لبناء قاعدة سياسية شعبية قوية، فضلاً عن تسلمه وزارة الثقافة التي سيتمكن من خلالها التحكم بمدارك الناس[1].

إن قرار نجم الدين أربكان بالتخلي عن المناصب الأساسية لشريكته تشيلر يخفـي وراءه أكثر من هدف لعل في مقدمة ذلك تفادي المواجهة مع الجنرالات والأحـزاب العلمانـية ذات الميول الغربية الداعمة للعلاقات الثابتة مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما وإن تشيلر تحظى بقبول جنرالات العسكر بالداخل والغرب بالخارج وستعمل على تنسيق العلاقات التركية الخارجية منعاً لإحـراج أربكـان، أما الهدف الثاني فيكمن في رغبة أربكان بتوسيع قاعدته الشعبية وتقديم الخدمات للشعب من خلال وجود الرفاهيين على رأس الوزارات الخدماتـية إذ ظل يكرر "أنها حكومة فقراء، إما الخدمات أو الرحيل"، هذا من ناحية وإتاحة الفرصة للتغلغل في الدوائر المهمة والمؤسسات الحساسة من ناحية أخرى[2].

المبحث الثاني: مظاهر سياسته الداخلية

حـرص أربكـان على خلق حالة من التوازن بين التزامه بشروط بروتوكول الحكـومة الـتي شكلها في 29 حزيران 1996، وبين تنفيذ وعود حزبه (الإسلامية القومـية) مـن ناحية وانسجام سياسته مع اتجاهات شريكته بالائتلاف والمؤسسة العـسكرية من ناحية أخرى. فقد أبدى استعداده لتقديم تنازلات كثيرة، وعلى ما يـبدو أن اقتراب الرفاه من السلطة جعل قيادته أكثر أهتماماً بدخول الحكومة من عرض سياسة ثابتة من خلال تلك المشاركة[3].

ولعـل أربكان أراد أن يحقق المزيد من الشرعية لحزبه ودحض فكرة استبعاد الإسلامين عن الحكومة[4]. إذ بدأ أربكان في 3 تموز 1996 بطرح برنامج حكومته أمـام الـبرلمان المتـضمن هيكلة اقتصاد الدولة وخصخصة الشركات العامة كافة وتنظيم البنوك وفق القوانين والتشريعات وتطوير سوق البورصة وتشجيع الاستثمار

(1) Kinzer, "Man in the News…", p. 2.
(2) العلكيم، المصدر السابق، ص 136.
(3) Aliriza & Baran, "Turkey: New Government…", p. 1.
(4) Makovsky, "How to Deal Erbakan", p. 3.

في الـبلاد[1]. كذلك إيجاد حلول لمعالجة مشكلات جنوب شرق تركيا والاهتمام بحقـوق الإنـسان والحريات العامة وحرية العقيدة والوجدان وتقوية الممارسات والفعاليات وفقاً لمصالح لتركيا[2]، مؤكدا على الالتزام بتطبيق برنامج حزب الرفاه قـائلاً: - "إنه مع النظام العادل حسب القاموس الرفاهي - إلغاء الفوائد في توزيع الـضرائب في تركيا، ورفع الضائقة الاقتصادية عن الناس وإنهاء الظلم"، قاصداً من ذلك نظاماً يفتح الطريق أمام الإنسان ليصبح سعيداً ولا يعود هناك ظلم ليصبح في ظلـم، وبإمكـان كل واحد منا أن يظهر كفاءته"، وأكد أن حكومته ليست ضد السوق الحرة واقتصادها[3].

كما شخّص أربكان هوية حكومته بأنها حكومة الفقراء، وأن الثقل الأساس سـيكون للإهتمام بهم وتوفير الخدمات لهم، فقد دأب على التصريح "نحن حكومة الفقـراء إما الخدمات وإما الرحيل" وقد فسّر ذلك بقوله إن هذه الطبقة التي يتبرأ منها الجميع نحن أصحابها[4].

أولاً: مشكلات الاقتصاد التركي:

شكّل الاقتصاد دوماً أهمية استثنائية في فكر أربكان وقد مر معنا ما صاغه من أفكـار ضـمن برنامج حزب الرفاه الذي حمل تسمية النظام العادل. وعندما تولى رئاسـة الـوزراء كانت المشكلة الاقتصادية أهم التحديات التي واجهت حكومته أسوة بكل الحكومات السابقة إذ كان الفشل في معالجة هذه المشكلة وراء سقوط هذه الحكومات.

كـان أربكان خلال السنوات السابقة ناقداً القصور في الاقتصاد التركي ففي التـسعينيات وعندما شهدت تركيا ارتفاع معدلات التضخم والبطالة كثف حزب الرفاه انتقاداته للسياسات الاقتصادية والتحالفات التي شكلت الحكومات الائتلافية مـن أنـصار الأحـزاب العلمانية. إن حكومة الرفاه - الطريق الصحيح واجهت

(1) الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 6؛ الطويل، المصدر السابق، ص 47.
(2) Chtena, "The Military in Modern…", op. cit., p. 15.
(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ جواد ايهان وزير الإسكان والأشغال العامة في حكومة الرفاه في 2007/9/29 الجهماني، حزب الرفاه، ص 99.
(4) الطحان، حزب الرفاه، ص 47؛ عبد المجيد، المصدر السابق، ص 25.

مشكلتين اقتصاديتين أساسيتين تحتاجان إلى حل ضروري، وهما سد العجز في تمويل القطاع العام والقروض الداخلية كذلك تخفيض حجم القروض الخارجية تدريجياً والتخلي عن سياسة الاستقراض من أجل الإنتاج، كما كان يتعين على الحكومة حل مشكلة التضخم التي تعد حصيلة المشاكل المرتبطة ببعضها، وقد أوضح أربكان في مقابلة شخصية، حقيقة الأوضاع الاقتصادية بعد أيام من تسلمه المنصب قائلاً: - "لقد كنا نعارض الخطط الاقتصادية الحكومية التي تعتمد على القروض والضرائب وكنا نتصور أن دولة غنية مثل تركيا لا يمكن أن تكون منهارة اقتصادياً ما لم تكن هناك أيدي عابثة تنهب ثروات البلاد"، وأضاف أربكان قائلاً: - "وعندما أصبحنا في الحكومة وأطلعنا عن كثب على الأمور وجدناها أسوأ بكثير مما كنا نظن، وجدنا فئة محدودة العدد من أرباب الشركات الكبرى (القابضة) تسلطت على الدولة كل ينهب بأقصى قدرته، ورجالات الدولة مجرد شركاء لهؤلاء في التسلط والنهب"، وقد سبق لأربكان أن لخص مشكلات تركيا الاقتصادية بتدني مستوى الليرة التركية والتضخم الكبير الذي أفقر المواطن التركي وسيطرة الدولة وكبار الاقتصاديين على مقدرات الاقتصاد التركي[1].

وفي الحقيقة إن حكومة أربكان ورثت تركة مثقلة بالأزمات الاقتصادية كالبطالة والديون الداخلية والخارجية والمتمثلة في عجز الموازنة الذي بلغ (6.47 مليار دولار خلال الأشهر الاربع الأولى في عام 1996 وهي نسبة تزيد بحوالى (50%) عن المدة نفسها من عام 1995 فضلاً عن نسبة التضخم التي قدرت بـ (77.5%) سنويا، فضلاً عن نسبة البطالة التي بلغت (17%) ناهيك عن قيمة الديون الخارجية والبالغة (73 مليار دولار) وبدأ بخطوة عاجلة لتحسين أوضاع الفئات الدنيا من المجتمع فاتخذ أربكان قراراً برفع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين للنهوض بالواقع المعيشي للفرد التركي والتخفيف عن كاهله واستفاد من هذا القرار حوالى (7.5 مليون) موظف متقاعد، كذلك رفع رواتب العسكريين والشرطة بنسبة أعلى، فضلاً عن رفع الأجور الشهرية للعمال إلى (17 مليون ليرة تركية) أي ما يعادل

(1) Inur Cevik, "Erbakan: Rafa Face Economic Hard Facts", 26 July, 1996؛ محللون الحكومة التركية المقبلة سترث مشاكل كثيرة، جريدة بابل، ع1413، 27 كانون الأول 1995 بغداد.

(201 دولار) وكان متوسط الزيادة في رواتب الموظفين (23.1%) لذلك كانت نسبة التضخم 165% مما يعني أن الزيادة قد تجاوزت 65% عند التطبيق فضلاً عن ذلك طالب بزيادة الحوافز المالية في الدوائر الحكومية[1].

وفي خطوة أخرى لمعالجة الوضع المعاشي للفرد التركي بادر أربكان في أعقاب توليه منصب رئاسة الحكومة إلى تعيين وزير الدولة ساجد جونياي، مسؤولاً عن إعادة إحياء مؤسسة الرعاية الاجتماعية، و لم تمض مدة طويلة على توليه المنصب حتى بدأ الاعلان عن فتح باب تسجيل أسماء كل المحتاجين والفقراء في قوائم لدى عمد البلديات لغرض توصيل المساعدات الاجتماعية والإنسانية (المادية والعينية) والسعي قدماً نحو محاولة القضاء على الفقر والحاجة، إذ تشير بعض التقارير إلى أن هناك ما يقرب من 4.5 مليون شخص مسجلين تحت خط الفقر بتركيا[2].

فضمن المعالجات التي قامت بها حكومة أربكان لتحسين الأوضاع المعاشية إعادة تشكيل صندوق الفقراء، إذ ذكر السيد محمد دورلي (سكرتير عام مؤسسة الرعاية الاجتماعية للفقراء) تفاصيل عن هذا الصندوق قائلاً: - "إن السيدة تشيلر [في أثناء وزارتها السابقة] أنفقت الأموال الخاصة بالمؤسسة جهة اليمين واليسار واستخدمتها في أعمال وشؤون أخرى". وإن السيدة تشيلر مع تحويلها لمصادر أموال الرعاية الاجتماعية إلى بنود الميزانية العامة ابتداءً من عام 1993 لم تستطع مؤسسة (وقف الرعاية الاجتماعية) أن تصرف سوى 10% من المبالغ المخصصة للفقراء ويصف السيد دورلي "أن عضو البرلمان ممتاز سويسال Soysal من حزب اليسار الديمقراطي قد حاول رفع يد تشيلر عن المصدر المالي المخصص للمساعدات الإنسانية في البرلمان السابق، وفعلاً صدر قرار في المحكمة الدستورية بذلك، إلا أن حكومة تشيلر لم تنشر القرار في الجريدة الرسمية و لم يتم تطبيق هذا القرار إلا على يد نجم الدين أربكان عندما تولى الحكومة إذ [تمكن من تقييم الموقف المأساوي فتحرك على الفور للسيطرة على مبلغ يعادل 40 تريليون ليرة تركية (400 مليون دولار) وتوجيهها نحو هدفها المنشود في حماية الفقراء من العوز والحاجة"] وتم

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 77؛ أوجار، المصدر السابق، ص 85.

(2) دحروج، المصدر السابق، ص 158.

تحصيل جميع الدخل اللازم للمساعدات الاجتماعية وصرفها للفقراء بشكل مناسب مع الاحتياجات العامة للمجتمع(1).

وفي محاولة من حكومة أربكان للحد من البطالة الواسعة بين العمال والبالغة (17%) والتي تنعكس على اوضاع الفقراء أعلن في أثناء زيارته إلى ماليزيا في 16 أب 1996 بأنها ستطلب أعداداً كبيرة من العمالة التركية، كما تم توقيع اتفاقية تركية – ليبية في أثناء زيارته إلى ليبيا تتعلق بمشاركة العمال الأتراك في مشاريع التنمية التي تقام في الجمهورية الليبية(2).

كما قامت حكومة الرفاه بإجراءات أخرى لدعم الاقتصاد التركي مثل زيادة أسعار تذاكر الطيران الداخلي وفرض الضريبة على المتعاملين بالأوراق المالية وسندات الخزينة ووفر مبلغ (300 مليون دولار) من تخفيض تخصيصات البنزين(3).

أما بالنسبة للبنوك فقد بدأ باستيفاء الضرائب منها وذكر عبد الله غول في تصريح له قائلاً: – "إن البنوك ربحت في هذا العام، وإن على الدولة أن تأخذ ثلثاً من هذه الأرباح"(4).

وعلى قدر تعلّق الأمر بخصخصة القطاع العام كان من ضمن برنامج حكومة الرفاه خصخصة عدد من البنوك والشركات للقطاع الخاص أولها الهاتف التركي وهو ما وفر سيولة مالية كبيرة للدولة وباعت الحكومة أيضاً ما يقارب من خمسين ألف دار حكومية يسكنها موظفون بأجور رمزية، وتم تقليص النفقات والمصاريف في دوائر الدولة للتخلص من الهدر الحكومي وتشير المعلومات إلى أن مستوى الخصخصة عندما تولى الرفاه السلطة لم يحدث مثلها في العشر سنوات السابقة(5).

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 73؛ أوجار، المصدر السابق، ص 289.
(2) صهيب جاسم، زيارة أربكان إلى ماليزيا، مجلة قضايا دولية، ع348، إسلام أباد، 1996، ص 19.
(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ جواد ايهان في 2007/9/29.
(4) حققت حكومة الرفاه أكثر من خمسة وثلاثين انجازاً خدمياً واقتصادياً للمواطنين، للمزيد من المعلومات ينظر، أوجار، المصدر السابق، ص 385- 391.
(5) Erbakan, op. cit., p. 17.

وفيما يخص الديون الداخلية فقد فسّر أربكان هذه الظاهرة ومسبباتها قائلاً: – "إن الديون الداخلية تقترضها الخزينة من أرباب الشركات الكبرى فيتقاضى هؤلاء على ديونهم فائدة بنسبة (140%) أي بمعدل (37%) على حساب الدولار، فالبنك المركزي يقترض الأموال لمدة يوم أو يومين بفائدة (80%) يقترضها أيضاً من هؤلاء، هذه الأمور زادت نسبة التضخم ورفعت الأسعار وأفقرت الشعب وأفلست الدولة... لحساب فئة محدودة متحكمة في السياسة والاقتصاد وفي الأمة كلها... وضبط هذا التسيب يوفر على الدولة خمسة مليارات دولار في السنة على الأقل"(1).

أما على مستوى الديون الخارجية فقد وضعت حكومة الرفاه ضمن خططها الاقتصادية الامتناع عن الاستدانة من الخارج وهو ما قلل الفوائد التي كانت تصل نسبها (15%) وبينما كان مقدراً أن تدفع تركيا (240 مليون دولار) فوائد فإنها احتفظت على (10 مليار) من هذه القيمة، فضلاً عن سداد حصة كبيرة من المديونات الخارجية تقدر بـ (6 مليار دولار) من مجموع (80 مليار دولار)(2).

أما فيما يتعلق بالعملة الصعبة فقد طرأ تغيير إذ قال أربكان: – "رصيدنا من العملات الصعبة يبلغ حالياً (21 مليار دولار) منها (18 مليار دولار) مودعة لدى الغرب. بناء على تعليمات البنك الدولي تتقاضى تركيا عليه (1.2%) بينما تدفع اكثر من (10%) فائدة عن كل قرض فيه من هؤلاء... أليس هذا أمر عجيب؟!..."، وأردف قائلاً: – "عندما نظرنا في الخزينة وجدنا للدولة (100 ألف) حساب بنكي متناثر يعبث فيه العابثون، وعندما جمعنا هذه الحسابات في حساب مركزي واحد وجدنا ما يعادل (15 عشر مليار دولار)(3). وبينما كانت مصادر العملة (11.78 مليار) في كانون الثاني 1997 إلا أنها في العام نفسه قد أمنت دخلاً وصل إلى (13.33 مليار من الدولارات) وتم تسجيل زيادة في الاحتياطي من العملات الصعبة بما يقارب من (مليار دولار)(4). فأدت سياسة

(1) وثيقة ماذا يعني فكر الأمة وهي صادرة عن حزب السعادة.
(2) أحمد خليل الضبع، الاقتصاد التركي: مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، ع131 مصر، 1998، ص 203.
(3) الطحان، حزب الرفاه، ص 71.
(4) أوجار، المصدر السابق، ص 286.

الرفاه الاقتصادية إلى توفير (10 مليار دولار) خلال مدة زمنية قصيرة وذلك عن طريق جملة إجراءات هي: -

1. تشجيع استثمار أموال العاملين في الخارج من خلال إقامة المشاريع الاقتصادية الداخلية.
2. تشريع عمليات الخصخصة.
3. وضع اليد على المؤسسات والأبنية التابعة للدولة وبيعها في المزادات العلنية.
4. جمع حسابات الدولة في حساب واحد لغرض السيطرة عليه.
5. جمع الضرائب وتخفيف قيمتها لمن يدفع أسرع.
6. استقطاع نسبة 6% من قيمة الواردات لغرض تشجيع الصادرات.
7. تحصيل رسوم استخراج المعادن ومن الأبنية التي بنيت بدون رخصة رسمية ترخص وتباع[1]. من جانب آخر دعمت حكومة الرفاه القطاع الزراعي ودفعت مبلغ (136 تريليون ليرة) للفلاحين وبلغ نسبة هذا الدعم (312%) خلال سنة واحدة واعتبرت ذلك طفرة عظيمة في تأمين الدعم للفلاحة كما اتخذت قراراً بدفع (50%) من قيمة الأسمدة للفلاحين[2].

وعلى الرغم من ذلك واجهت إصلاحات أربكان الاقتصادية اعتراضات من داخل الائتلاف الحكومي، فقد أعرب عدد من زعماء حزب الطريق الصحيح عن قلقهم ومخاوفهم من مبادرات أربكان الاقتصادية ومحاولاته التي تهدف إلى إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن تؤدي ذلك إلى ازدياد شعبية الرفاه وتوسيع قاعدته تمهيداً للفوز في انتخابات قادمة بمفرده فحاول أعضاء حزب الطريق الصحيح كبح جماح برنامج أربكان الاقتصادي، وهذا ما أكده تصريح أحد الوزراء من حزب تشيلر في صحيفة حريت Hurriyet الواسعة الانتشار قائلاً: - "الاقتصاد بأيدينا ولا أهمية لما يقوله أربكان"[3]. بالمقابل هناك من رأى أن أربكان من خلال برنامج النظام العادل امتلك فلسفة اقتصادية مستندة

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 207-208.
(2) أوجار، المصدر السابق، ص 288.
(3) مواقف حزب الطريق الصحيح من إصلاحات أربكان الاقتصادية، جريدة الجمهورية، ع6298، 16 تموز، بغداد 1996.

على مبدأ الحق لا على مبدأ القوي السائد في النظامين الاقتصاديين القائمين في العالم المعاصر كله[1]. كما رأى ماكوفسكي أن أربكان سعى إلى تغيير المجتمع من الداخل بطريقة لا يتمكن المراقب الخارجي من رؤيتها وإنه إذا نجح في ذلك سوف يتمكن من إقامة حكومة منفصلة دون تحالف[2]. وعلى المستوى الرسمي اتخذ وزراء حكومة الرفاه عدداً من الخطوات منها استبدال اكثر من (400) موظف كبير بوزاراتهم وجاءوا بأناس متعاطفين مع الحزب، من جانب آخر بذل أعضاء الحزب جهدهم للحصول على موافقة وزارة الخارجية لقبول عدد من خريجي المدارس الدينية في السلك الدبلوماسي. بالمقابل دعا برلمانيو الرفاه الجيش إلى فتح الكليات العسكرية أمام خريجي معاهد الأئمة والخطباء، وفي محاولة لبسط نفوذ حزب الرفاه أقدمت وزارة العدل على خطوة وهي نقل عدد من القضاة إلى الوزارات إلا أن الجمعية العدلية التركية أجبرت الوزارة على التوقف عن ذلك[3]. ويمكن القول إن كثيراً من الأهداف التي سعى أربكان إلى تحقيقها لم يكتب لها النجاح ربما بسبب قصر عمر الحكومة والتحديات الكبيرة التي واجهها خلالها.

ثانياً: الصحافة:

كان من بين المهام التي قامت بها حكومة الرفاه - الطريق الصحيح وضع مشروع لتنظيم العمل الصحفي الهدف منه القضاء على ظاهرة الاحتكار الإعلامي من قبل بعض القوى من ناحية ورفض تشكيل ما يسمى (الكارتلات الإعلامية) لأكثر من مؤسسة إعلامية واحدة من ناحية أخرى، وذلك بوضع شروط منها أن تكون المؤسسة شركة مساهمة غير عائلية وليس لديها ارتباطات مع مؤسسات الدولة وأن يكون مؤسسها حاصلاً على الشهادة الدراسية الثانوية على الأقل[4]. ومما تجدر الإشارة إليه أن لنجم الدين أربكان موقفاً من الصحافة من خلال تأكيده على دورها في خدمة الوطن إذ قال: - "إن دور الصحافة الحرة كبير في حياة

(1) نور الدين، حجاب وحراب، ص 64.
(2) Makovsky, "How to Deal Erbakan", p. 4.
(3) عبد المجيد، ص 26؛ جاسم، ص 19.
(4) إبراهيم الداقوقي، الإعلام التركي بين الحرية والإرهاب، مجلة قضايا دولية، ع363، س7، إسلام أباد 1996، ص 22.

المجتمع والدولة في تحقيق التطور المادي والمعنوي وفي التيار الثقافي الدولي.. وواحد من أهم مبادئنا"، ويستمر قائلاً: - "يجب أن تكون الصحافة حرة بمعناها التام والكامل وبشرط ارتباطها بالمفاخر الوطنية واحترامها للقيم المعنوية والأخلاقية فالصحف تلعب دوراً بارزاً في نقد وتحليل التطور الفكري وإعداد الأجواء للنهضة المادية والمعنوية في بلدنا وفي توفير الاستقرار الداخلي والسلام والأمن.. وفي تطبيق الحريات والحقوق الأساسية بشكل تام وعادل وفي اتمام العملية الديمقراطية"[1]. وضمن هذا السياق أكد أربكان على أن عمل القطاع الإعلامي يعد ممثلاً للشرف الإعلامي التركي إذ قال: - "لقد اتفقت المؤسسات الصحفية العام الماضي على ميثاق إرشادي للصحافة وقامت بإعلانه، ونحن الآن أخذنا هذا الميثاق وحوّلناه إلى قانون ولم نضف عليه شيئاً بل اعتمدناه كاملاً، وأوضح أربكان أن مشروع القانون الجديد يكفل الحقوق والحريات الشخصية، ولا يستطيع أحد أن يسب الناس ويهرب سالماً"، من جانب آخر أكد نائب حزب الرفاه أورهان أصيل تورك Orhan Asil Türk في 28 تشرين الثاني 1996 على "أن الحكومة ستمضي في تشريع قانون "تنظيم الصحافة" وأننا سوف لن نتركه لأن ثلاثة محتكرين للإعلام لا يريدون ذلك لأن الجماهير عند ذلك لن تقف معنا"، إلا أن هذا المشروع ولّد ردة فعل من قبل الصحف الرئيسة الثلاث (صباح - حريت - ملليت) وقامت بتنظيم المظاهرات الاجتماعية، من جانب آخر أيد معظم نواب البرلمان وبعضهم من المعارضة تشريع مثل هكذا قانون للحد من أفلام الرعب والعنف والجنس في التلفزيونات ونقل الأخبار الكاذبة والمثيرة والمسيئة إلى خصوصيات الأفراد من جهة ويلغي الاحتكار الإعلامي من جهة أخرى"[2].

ثالثاً: الموقف من الأكراد العلويّين

أ - الأكراد:

ظلت المشكلة الكردية أو مشكلة جنوب شرق الأناضول كما تسمى من قبل الأوساط السياسية القضية الأولى التي شغلت بال الحكومات التركية، وتعود

(1) السيد، المصدر السابق، ص 257.
(2) الداقوقي، الإعلام التركي، ص 22.

جذور هذه القضية إلى عشرينيات القرن الماضي أي منذ تأسيس الجمهورية العلمانية عام 1923، وفرض مصطفى كمال تصوره وجود "وحدة عرقية" للأمة التركية منطلقاً من عدم إعتراف اتفاقية لوزان بوجود أقليات عرقية غير تركية كما مر معنا، وعد كل الأقوام المتواجدين على الأراضي التركية أتراكاً دماً ولغة وثقافة وتراثاً، ورفع أتاتورك شعار [هنيئا لمن يقول أنا تركي]. وأدى هذا التجاهل إلى قيام القلاقل والاضطرابات وذلك عن طريق حركات كردية مسلحة منذ عام 1925 وفي مقدمتها انتفاضة الشيخ سعيد بيران (كما أسلفنا) التي تصدت لها القوات العسكرية مستخدمة أساليب قمعية كالقتل والتهجير القسري[1]. مما أدى إلى خلق المشكلات بين الأكراد وبين النظام السياسي، لا سيما وإن جميع الحكومات التركية المتعاقبة رفضت الإعتراف بحقوقهم[2]. وإن كانت بعض الأحزاب تعلن في شعاراتها حلولاً لهذه القضية لأسباب (انتخابية)، إلا أنها ظلت مجرد شعارات مما أدى إلى ظهور العنف السياسي في هذه المنطقة بقيادة حزب العمال الكردستاني منذ عام 1974 وتصاعدت نشاطاته عام 1984 ومنذ ذلك الوقت وتركيا تعاني من نشاطات هذا الحزب الذي زاد من عملياته العسكرية بعد حرب الخليج الثانية 1990-1991 لتمركز الأكراد في شمال العراق وبضمنهم أعضاء حزب العمال الكردستاني[3]، مما استدعى تدخل الجيش والقيام بعمليات عسكرية تستنزف طاقات الدولة، إذ أصبحت المشكلة الكردية تكلف الخزانة التركية نحو (8) مليار دولار سنوياً ثم أطلق قادة الحزب المذكور مبادرات لوقف إطلاق النار منذ التسعينيات مقابل شروط أهمها دراسة إمكانية منح الأكراد حكماً فدرالياً دون الانفصال عن الدولة فضلاً عن إصدار عفو عن السجناء السياسيين من أنصار الحزب والاعتراف بهوية الأكراد ولغتهم وحقوقهم الثقافية والتعليمية[4].

(1) نور الدين، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا، ص 3.
(2) Barkey, Henri J.; Fuller Graham E., Turkey's Kurdish Question, New York, 1998, p. 90.
(3) رضوان، المصدر السابق، ص 346.
(4) السيد معوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولية، ع149، س38، مصر 2002.

ولم يحقق أوزال في حكوماته المتعاقبة نجاحاً ملموساً في هذه القضية على الرغم من دعواته لذلك. أما بالنسبة لأربكان وحزب الرفاه فقد كانت القضية الكردية أحد محاور شعارات حملاته الانتخابية وتناوله لها كان ضمن إطار الهوية الإسلامية المشتركة، فيتصور أربكان أن المسألة الكردية هي نتاج سياسات الدولة (النظام) كون الهوية التركية القومية الوحيدة للدولة الجديدة، فمن وجهة نظر حزب الرفاه أن العرقية هي مشكلة مصطنعة وإذا ما تشكلت مؤسسات على نظام إسلامي فلن يتم تهميش أحد بالعودة إلى الهوية الإسلامية، ومن خلال ذلك سيكون من السهل دمج الأقليات في دولة واحدة ويتصور أحد المراقبين أن أربكان كان يتعمد دائماً عدم الإشارة إلى الشعب التركي بالاسم باستخدامه جملاً مثل "شعبي العظيم"(1). ويلقي أربكان اللوم على النظام السياسي ومن وجهة نظره أن للمسألة الكردية جذوراً عميقة، ويعزو ذلك إلى طبيعة النظام إذ يشير إلى ذلك بالقول: - "النظام القائم هو من يتحمل مسؤولية ظهور المشكلة الكردية إذ أنه تأسس على أساس عرقي (تركي) بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لذلك لا بد أن تظهر لاحقاً نزاعات على أسس عرقية تطالب بالانفصال وتعرض وحدة الأراضي التركية بالتجزئة"، ويواصل أربكان حديثه، قائلاً: - "إن المفهوم العرقي في تأسيس الدول مصدره الغرب الذي يعمل على دعم وتحريك الاضطرابات الداخلية في أماكن كثيرة من العالم وتحويل هذه المناطق إلى حالة من الاستعمار"(2).

ورفض حزب الرفاه وزعيمه أربكان بشدة النظر إلى المسألة الكردية من زاوية عرقية ويرى أن الفوارق العرقية ليست للنزاع بل للتعاون، أما الفوارق اللغوية فشيء طبيعي، ويتفق الحزب مع وحدة تركيا ويرفض أي شكل من أشكال التجزئة، ولحل المشكلة الكردية طرح حزب الرفاه برنامج تنمية وتصنيع مع إقرار الحقوق الثقافية وحرية المعتقد للأكراد ويدعو إلى رفع حالة الطوارئ المفروضة على الإقليم ولا يشذ الحزب بصراحة عن ذلك من خلال استخدام مصطلح النظام

(1) Bakery & Fuller, op. cit., p. 101.

(2) محمد نور الدين، موقف تركيا من المسألة الكردية، تحول تاريخي وربيع ساخن، مجلة الشرق الأوسط ع7، (بيروت: 1991) ص 39.

العادل الذي وحده يضمن الفرح والسعادة والثقة والرحمة والأخوة بين الجميع من وجهة النظر (الرفاهية)(1).

ساهم أربكان وحزبه في عرض حل لواحدة من أكبر مشكلات تركيا من خلال استيعابه الأكراد ذوي الاتجاه الإسلامي، لأن المفاهيم الإسلامية لا تتطلب إعادة توزيع الهويات السياسية، إن الاندماج التدريجي لم يؤدِ إلى تحطم النظام القائم لأن الاندماج يتفق مع استراتيجية الدولة بتوسيع القاعدة الاجتماعية من خلال إدماج الأصول الإسلامية الانتخابية في هذا النظام أيضاً. إن عملية الإضافة هذه لم تؤدِ إلى تجاوز المؤسسات السياسية(2). وبذلك كان حزب الرفاه أكثر قبولاً لدى الأكراد لمرونته النسبية معهم بطرحه مبدأ الوحدة الإسلامية فهو مع تغيّر النظرة السياسية الحاكمة بشرط عدم إحداث تغيّرات في الخارطة الجغرافية والمحافظة على وحدة الدولة(3). وعلى الرغم من محاولته إيجاد حل للمشكلة الكردية فإنه ضد أية خطوة تعمل على إنفصال الأكراد عن تركيا، مبرراً ذلك بالقول: - "واضح جداً أن فدرالية أو دولة مستقلة لن يجلب الحل للمسألة الكردية والسعادة ولا يحقق أية فائدة"، وإن الحل من وجهة نظره دولة موحدة خارج العرقية(4). من خلال مبدأ الأخوة الإسلامية التي توحّد بين الأكراد والأتراك وتحدّث عن ضرورة رفع نظام الوصاية والسيطرة من جانب الطرف الحكومي، ويدين حزب الرفاه إرهاب السلطة التركية التي تؤكد في أدبياتها أنه لا يوجد في تركيا غير الأتراك ولا يحق لأحد أن يتكلم بغير التركية، كما أدان بالمقابل حزب العمال الكردستاني ومن وجهة نظر حزب الرفاه إنه المؤهل الوحيد لحل المشكلة الكردية على أساس إيماني فحسب(5). وقد حاول أربكان بعد توليه السلطة أن يحقق بعض التقدم في هذه المسألة الشائكة والبحث في إيجاد حل بالطرق السلمية لها فأخذ الكاتب

(1) Barkey & Fuller, op. cit., p. 102.

(2) Ilnur Cevik, As Rafah Starts Addressing The Kurdish Problem, Turkish Daily News, 23 Aug. 1996.

(3) أحمد المسلماني، حقوق الإنسان في تركيا – اتجاهات الجدل، مجلة السياسة الدولية، ع131، مصر 1998، ص 196.

(4) Ilnur Cevik, When and How will The Blood Bath end in The South East, Turkish Daily News, 9 Aug. 1996.

(5) Ilnur Cevik, Array of Hope for Kurdish Issue, Turkish Daily News, 6 Aug. 1996.

الإسلامي اسماعيل ناجار[*] على عاتقه بناءً على توجيهات أربكان القيام بوساطة بينه وبين زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان[*]، وتم ذلك بالفعل عن طريق أحد قياديي حزب الرفاه وهو فتح الله ارباش نائب ولاية وان وهو كردي وتخصص بالشؤون الكردية لبحث إمكانية حل القضية الكردية[1]. وعبر الاتصالات غير المباشرة التي تمت بين ناجار وأوجلان أبدى الأخير استعداده للحل السلمي وقال: - "إنني مع الحل السلمي حتى من خلال الضوء الأخضر الضعيف الذي يبدو من خرم إبرة"، فضلاً عن ذلك فقد قام ارباش بعد حصوله على موافقة وزير العدل الرفاهي شوكت قازان بزيارة (مراد بوزلاق)[*] زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار الكردي في سجنه، وتم التفاوض معه بشكل سري على الأسس العامة للحل السلمي، على أثر ذلك صرّح ارباش بضرورة قيام الدولة بإعلان العفو العام وبإطلاق سراح نواب الحزب الديمقراطي الأكراد والمسجونين بأحكام مختلفة فضلاً عن حوالى ثلاثة آلاف كردي محكوم عليهم بتهمة الاتصال أو تأييد "الحركة الكردية المسلمة"، وقد أثنى رئيس تحرير صحيفة صباح الواسعة الانتشار في مقال افتتاحي على خطوة أربكان الشجاعة ومحاولات الحل السلمي

(*) وهو أحد الثقات في الشؤون الكردية وفي العلاقات الإيرانية - السورية من حيث صلاته بالأوساط الإسلامية ورجال الحكم، والناطق باسم منظمة الأخوة والتضامن التي تضم النواب السابقين والمستثمرين للمنطقة الكردية كافة فضلاً عن بعض المثقفين وأساتذة الجامعات.

(*) عبد الله أوجلان: من مواليد 1948في قرية نائية في جنوب شرق تركيا تعرف باسم (أومرلي) تابعة ولاية أورفة غادرها إلى أنقرة لإكمال دراسته في العلوم السياسية، وانتمى إلى جمعية الثقافة العالية في أثناء وجوده في الجامعة وبسبب نشاطه السياسي اضطر إلى ترك الدراسة، أخذ على عاتقه مع لفيف من زملائه البحث في إيجاد حلول أو وسيلة لاثبات هوية الأكراد، نادى بحل عادل للمسألة الكردية، لقب من قبل جماعته بلقب (آبو) اعتقل في 16\2\1999 من قبل الحكومة التركية التي نفذت عملية اختطافه من العاصمة الكينية نيروبي بالتعاون مع جهات مخابراتية أمريكية - (إسرائيلية) كما أشيع في حينه.. للمزيد من المعلومات ينظر: الجهماني، أوجلان، تركيا والأكراد، المصدر السابق، ص 53-68؛ السيدعوض، المصدر السابق ص 156.

(1) كمال أوزتورك، مشكلات الأمن الداخلي، مجلة قضايا دولية، ع347، (إسلام أباد: 1996) ص 18؛ Bakery & Fuller, op. cit., p. 103.

(*) اعتقل مع 28 شخصاً من رفاقه بتهمة مساندته لحزب العمال الكردستاني واتهامه بالتقاعس عن معاقبة جماعة الـ PKK لإنزالهم العلم التركي في المؤتمر العام للحزب بتاريخ 1995/7/6.

لوقف نزيف الدم والأخوة التركية الكردية[1]. كما حظي أربكان بمساندة 126 شخصاً من رجال أعمال من ضمنهم عماد الاقتصاد التركي قوج وصابانجي وذلك بتأسيس شركات استثمار كبرى باسم شركة (جنوب شرق تركيا) لتنمية تلك المنطقة لا سيما بعد أن أوقفت حكومة أربكان التهجير وأبدت تعاطفاً مع الأكراد وبدأت بإعادتهم إلى قراهم ومزارعهم، وصرح أربكان قائلاً: - "سنوقف هذه الهجرات ونشجع الصناعات المحلية وتربية الحيوانات في المنطقة مرتزقاً لكم وتبدأون العيش في قراكم"[2].

وهذا يعني أن القيادة في أنقرة أصبحت قريبة من القادة في ذلك الإقليم وأنها لاقت الاستحسان، فحزب الرفاه عرض إلى جانب التحركات السياسية إمكانية إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية[3]، من جانب آخر قدم ارباش تقريراً إلى أربكان متضمنا أهمية قيام حكومة أربكان بإصدار العفو العام عن السجناء الأكراد المتهمين بتهم الاتصال أو المساندة أو الدعم لحزب العمال الكردستاني، وقيام وزارة المعارف بوضع مفردات اللغة الكردية بوصفها منهجاً للمدارس الكردية، وتخصيص قناة تلفزيونية باللغة الكردية على أن يتم بعد ذلك إعلان أوجلان إلقاء السلاح[4].

إلا أن تلك الإجراءات واجهت معارضة شديدة من قبل الأوساط السياسية المعارضة إذ أكد بولنت أجاويد عدم تأييده للتفاوض مع PPK لأنه لا يتصور أن المنظمات الشعبية الكردية يمكن لها أن تضغط على الـ PKK من أجل إلقاء السلاح وتصوّر أن محاولة أربكان في هذا المجال هو نوع من المساومة التي لايرتاح لها[5]. كما صرّح الرئيس التركي سليمان ديميريل في 4 أب 1996 بأن "الدولة التركية لا يمكن لها أن تجلس على مائدة المفاوضات مع القتلة

---

(1) Cevik, When and How Will The Blood End in The Southeast؟ إبراهيم الداقوقي، هل ينجح المثقفون والسياسيون فيما فشل فيه العسكريون أربكان والمعضلة الكردية، مجلة قضايا دولية، ع347، س7، إسلام أباد، 1996 ص 20.

(2) أربكان يظهر تعاطفاً مع الأكراد والنازحين، جريدة الجمهورية، ع6296، 14 تموز، بغداد 1996؛ عبد المجيد، المصدر السابق، ص 25.

(3) Cevik, "When And How will the Blood End in the Southeast".

(4) الداقوقي، أربكان والمعضلة الكردية، ص 22؛ الطحان، حزب الرفاه، ص 75.

(5) سلامة، المصدر السابق، ص 125.

وقطاع الطرق والإرهابيين" وأكدت تشيلر موقفها أيضاً من خلال تصريح لها في 5 آب 1996 الذي جاء فيه "بأنه لا يمكن إجراء حوار مع الذين لا يزالون يريقون الدماء"[1].

بينما دعا بعض نواب البرلمان إلى دعم موقف أربكان، إذ أيد محمد جولاهان نائب حزب الطريق الصحيح ذلك بالتصريح "بأن الحزب يؤيد توجهات أربكان بشرط أن يلقي المتمردون أسلحتهم"، وذكر النائب نعيم جيلان عن حزب الوطن الأم المعارض بأنه "مستعد للتعاون مع الشيطان من أجل إيقاف نزيف الدم في المنطقة" ودعا حسام الدين قورقوت من حزب الرفاه إلى "تجاوز القوات المسلحة من أجل حل المشكلة الكردية"[2].

لم يكتفِ أربكان وحزبه بالحلول الداخلية فإتجه إلى تهيئة الأجواء على الصعيد الخارجي لحل القضية الكردية ولغرض التنسيق مع دول الجوار، بعث بعضاً من وزرائه إلى دمشق وبغداد في 1996/8/11، كما أن جزءاً رئيساً من زيارة أربكان إلى إيران لتعزيز الأمن على الحدود بين البلدين، وسنتطرق إلى ذلك لاحقاً.

إلا أن الجيش وجد تحركات الحكومة تجاوزاً على مسؤولياته، ولعل تدخل العسكر المتكرر في شمال العراق في ظل حكومة أربكان وبشكل واسع النطاق كان أشبه ما يكون بمثابة إجهاض لمبادرته لمعالجة المسألة الكردية[3].

ب – العلويون:

توجد في تركيا أقلية أخرى إلى جانب الأقلية الكردية وهي الأقلية العلوية التي يقدر عددها بين 10-15 مليون نسمة متمركزة في عدد من مدن الأناضول (كما أسلفنا) وقد تحمست تلك الأقلية لإجراءات كمال أتاتورك العلمانية[4]. وارتبطت بعلاقات وثيقة مع نظامه فأبدى هؤلاء نزعة علمانية صريحة، لذا كان العلويون في حالة ترقب وحذر من الحكومات السياسية ذات الميل الإسلامي كحكومة

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 94.
(2) الداقوقي، هل ينجح المثقفون والسياسيين، ص 22.
(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 294.
(4) كرامر، المصدر السابق، ص 109.

عدنان مندريس في الخمسينيات، ووجود حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان في الحكومات الائتلافية، وإقرار حكومة الانقلاب عام 1980 تدريس الدين مادة إلزامية في جميع المدارس وتشجيع بناء الجوامع[1]. فأصدر هؤلاء بياناً خاصاً بهم أطلق عليه اسم "البيان العلوي" كان من أبرز بنوده المطالبة بتمثيلهم المستقل ضمن رئاسة الشؤون الدينية غير أن مطالبهم لم تلق آذان صاغية[2].

وحاول كبار الساسة من أمثال أوزال وديميريل استغلال القوة الانتخابية لهذه الجماعة عن طريق الوعود بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في مناطقهم لكن هذه الوعود لم تتجاوز الدافع الانتخابي، ويبدو أن العلويين في التسعينيات أخذوا يتحركون أكثر نحو أحزاب الوسط وبعيداً عن السياسية اليسارية التقليدية، لا سيما بعد أن فقدوا الثقة بالحكومة على أثر أحداث الشغب التي يتعرضون لها[*].

أما بالنسبة لأربكان فكان مدركاً لحساسية هذه الفئة وأراد أن يضمها إلى التيار الإسلامي الذي يتزعمه بدمجهم مع حزب الرفاه، فبدأ بمحاولة الاتصال ببعض الشخصيات العلوية مثل الدكتور عز الدين دوغمان [زعيم مجموعة جيم أكبر المجموعات العلوية في تركيا] الذي طلب بدوره إدخال مرشحين علويين في قوائم حزب الرفاه لإبعاد الصفة الطائفية عن الرفاه، وأكد دوغمان وجهة نظر أربكان، إذ صرّح أربكان في أثناء افتتاح مقر جديد للرفاه في منطقة حسن غازي داداً، التي تعد المنطقة الروحية للعلوية، قائلاً: - "إننا لا نفرق بين مواطن وآخر بسبب دينه وقومه، ونحن نشد أزر الجميع ونقف مع الجميع"[3].

(1) نور الدين، الأقليات العرقية والدينية في تركيا، ص 6.
(2) الجهماني، العلويون في تركيا، ص 95.
(*) مثل حادثة مدينة سيواس التي تسببت في مقتل عدد من العلويين على أثر اندلاع حريق في فندق أقيم فيه مؤتمر للشعراء العلويين راح ضحيته خمسة وأربعون شخصاً في تموز 1993، كذلك حادثة حي غازي عثمان باشا حيث قامت مجموعة مجهولة بإطلاق النار بصورة عشوائية على سكان ذلك الحي في آذار 1995 مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى الأمر الذي ولد شعوراً لدى العلويين بعدم الثقة بالدولة، للمزيد من المعلومات ينظر: ميخائيل ليز بترغ، الإسلام السياسي بين الكرد، في كتاب الاثنية والدولة فالح عبد الجبار هاشم داؤد، ترجمة عبد الله النعيمي، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص 346.
(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 295.

المبحث الثالث: مظاهر سياسته الخارجية:

علــى الــرغم من أن الثقل الأساس للنقد الذي وجهه أربكان للحكومات السابقة قد تمحور حول سياساتها الخارجية وولائها المطلق للغرب وعلاقاتها المميزة مــع إســرائيل، إلا أنه عندما تولى السلطة لم يسع إلى إحداث انقلاب جذري في الــسياسة الخارجــية التــركية وذلك لخضوعه لمحددات عدة أولها كون حكومته حكــومة ائتلافــية لــيس له فيها السلطة المطلقة، فترك المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية، تقوم على ثوابت النخبة السياسية الكمالية التي تحظى بدعم العسكر وإن كــان قــد سعى لتعديل هذه السياسة بطريقة أو أخرى، لذلك كانت استراتيجية أربكــان أن يبقى في الحكم أطول مدة ممكنة يستطيع معها فرض مفاهيمه تدريجياً دون أن يــثير علــيه القوى المعارضة القوية لا سيما وأن الجيش دأب على الترصد للحكــومات والتدخل إذا اقتضى الأمر[1]. وقد قوبلت هذه السياسة بالارتياح من قــبل أصدقاء تركيا الغربيين وأعضاء وزارة الخارجية، لكنها بالمقابل أثارت انتقاد قاعــدة حــزب الرفاه وبعض قيادته ممن اتهموا أربكان بالجمود والرضوخ للواقع القائم، لأجل ذلك قام أربكان بخطوات عدة في مقدمتها رحلته الآسيوية والأفريقية لمحاولــة دفــع أفكــاره إلى حيــز التنفيذ، فقد سعى أربكان للإنفتاح على العالم الإســلامي والعربــي وتحقيق أهداف حزبه في إقامة روابط التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية مع بعض الدول الإسلامية والعربية من خلال تحالف اقتصادي على غرار مجموعة الدول السبع التي تضم الولايات المتحدة وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا والــيابان وفرنسا وكندا[2]. وقد ذكر قائلاً: - "إن الدول الإسلامية ودول الشرق الأوســط ومــنطقة آســيا تمتلك الكثير من المواهب والقدرات لتوفير احتياجاتها التكنولوجــية والصناعية ويجب أن تمهد الطريق لاحتمال تخليها عن الاعتماد على الدول الأجنبية"[3].

(1) Mahmet Bali Aykan, Refahyol Policy Toward The Islamic World and Turkish Foreing Policy in The Post Cold War Era Continuity Change and Impliction for The Present and The Future in The Turkish Review of Middle East Studies, ISIS, Istanbul, 2000.

(2) عبد الحليم الغزالي، تركيا والعالم الإسلامي من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري، سلسلة المعرفة ملفات خاصة قناة الجزيرة 2006، ص 3، www.Aljazeera.net.com

(3) Yaphd, "Islamic Radicalism", op. cit., p. 1.

أولاً: أربكان ورحلته الآسيوية

بــدأ أربكان رحلته الآسيوية في 10 أب 1996 التي تضمنت كل من (إيران، باكــستان سنغافورة، ماليزيا، أندونيسيا) وخص إيران أول بلد يقوم بزيارة له، في إشارة واضحة لأهمية توجه السياسة الخارجية التركية إلى الشرق إذ رأى أربكان أن "إنشاء دولة ومجتمع إسلامي يعد انجازاً كبيراً ويعارض جهود واشنطن لعزل طهران وبــصفة عامــة إن الرفاه يحمل موقفاً أكثر إيجابية تجاه النظام الإيراني من الأحزاب المؤيدة للعلمانية التركية"[1].

ويعد تحسين العلاقات بين تركيا وإيران ضرورة أمنية واقتصادية واستراتيجية والتنــسيق بيــنهما في آسيا الوسطى يحقق للبلدين المزيد من المكاسب من وجهة نظــره. ممــا لا شك فيه إن ارتقاء أربكان رئاسة الوزراء كان مبعث ارتياح لدى إيــران، صحيح إن التزامه ببروتوكول حكومي مع حزب الطريق الصحيح سيمنعه من تنفيذ خططه المعلنه إلا أن مجرد تبني حكومة تركية الدعوة "للعودة إلى الإسلام" بوصفه منهج حياة يمثل انجازاً كبيراً إذ سيتيح إمكانية نشوء قوة إقليمية إسلامية لها ثقلــها تقــف إلى جانــب طهران أمام الضغوط التي تمارس عليها، كما أن زوال العلمانــية التركية أو أفولها سيحد مما كانت تمثله تركيا من خطر على إيران بسبب انصياعها للمخططات الغربية، وهذا ما يفسر الحفاوة الكبيرة التي لقيها أربكان في أثــناء زيارتــه لطهران إذ حظي باستقبال حافل من لدن رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني ونائبه الأول حبيبــي، فضلاً عن ذلك مقابلته لمرشد الثورة الإيراني علي خامنئــي استثناءً على ما يبدو في العرف البروتوكولي الذي ينص على أن تقتصر مقابلة المرشد لرؤساء الدول إلا من تخصه إيران بالاحترام[2]. فضلاً عن أن أربكان نفسه كان لــه موقف من إيران إذ صرّح قائلاً: - "إن دولة إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقة طيبة مع الجيران فمنذ أول أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيبة معها وخاصة مــن الناحية التجارية فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الإمبريالية"[3]. وكان رد

(1) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", op. cit., p. 10.

(2) محمــد حسن البحراني، أفاق العلاقات الإيرانية – التركية، مجلة قضايا دولية، ع347، س7 إسلام أباد 1996، ص 4.

(3) مقابلة مع أربكان، المختار الإسلامي، ص 32.

طهران هو الترحيب الكبير لهذه الزيارة وذلك بوصفها خطوة مهمة لكسر العزلة عنها على أثر العقوبات الأمريكية من جهة ورفع معنويات الشعب الإيراني بحكم كون تركيا هي الجارة الإسلامية الكبرى لإيران من جهة أخرى فقد صرّح نائب وزير الخارجية الإيراني علاء الدين بروجردي قائلاً: - "إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية حكومة وشعباً ترحب بزيارة زعيم حزب الرفاه ورئيس الحكومة التركية الجديدة نجم الدين أربكان إلى طهران وتعدها نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الإيرانية التركية[1]. وأكد المراقبون بأن أربكان حمل معه إلى طهران ثلاثة ملفات مهمة هي ملف مايعرف (الإرهاب وأمن الحدود والاقتصاد) وكانت القضية الأهم في أجندة أربكان هي القضية الاقتصادية، لذلك فقد ضم أربكان إلى الوفد المرافق له في هذه الزيارة 150 شخصاً من رجال الأعمال والتجار والخبراء الاقتصاديين وخلال زيارة أربكان لإيران تم التوقيع على عقد صفقة لتجهيز تركيا من الغاز الطبيعي الإيراني بمبلغ 23 مليار دولار لمدة 22 عاما، أما فيما يخص ملف الإرهاب وأمن الحدود فقد نفى أربكان خلال زيارته وجود أي دعم من قبل إيران وسوريا لحزب العمال الكردستاني معتبراً أن تلك التهم محاولة من وكالة المخابرات الأمريكية المركزية **C.I.A** لمنع إقامة علاقات ودية مع البلدان الإسلامية[2]. قدم أربكان اقتراحين، الأول كان قيام تركيا بقصف المواقع التي يتواجد فيها الإرهابيون كما تفعل في شمال العراق، إذ تتصور وجود معسكرات خاصة لحزب العمال هناك، أما الخيار الثاني أن تقوم قوة مشتركة إيرانية - تركية بهذه العملية لإثبات حسن النية، وبحث أربكان مع الإيرانيين إمكانية تحقيق اجتماع وزراء الخارجية والدفاع في إيران وسوريا والعراق وتركيا لبحث شؤون أمن الحدود في بلادهم للقضاء على الفلتان الأمني بينهم من جهة وعلى أمور التهريب من جهة أخرى، وربط المراقبون بينها وبين زيارة شوكت قازان وزير العدل التركي إلى العراق على رأس وفد مؤلف من 12 عضواً لبحث احتياجاته الغذائية والدوائية يوم 11 آب 1996، أي بعد يوم واحد من زيارة أربكان لإيران أنها لم تقتصر على بحث شؤون

(1) Oktar, op. cit., p. 2.

(2) رحلة الشرق لأربكان، مجلة قضايا دولية، ع346، س7، إسلام أباد، 1996، ص 9.

خط أنابيب كركوك يومورتاليك **Yumurtalik** وإنما لبحث ترتيب هذا الاجتماع الرباعي[1]. وخلال اللقاء بين أربكان والرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني تم الاتفاق على حماية حدود كلا البلدين ومنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني، كما اتفقا على التنسيق الثلاثي (التركي - الإيراني - السوري) أما فيما يخص شمال العراق فقد اتفقا على ضرورة الحفاظ على أمن العراق واستقراره وحماية وحدة أراضيه والتصدي للعدوى الكردية من الانتقال إلى البلدان المجاورة واتفقا كذلك على تقديم المساعدات للدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بعيداً عن التدخلات الأجنبية تلك القادمة من وراء البحار البعيدة ويقصد بها التدخلات الأمريكية العلنية والسرية[2]. وقد تضمنت بنود الاتفاقية إلى جانب ذلك زيادة حجم التبادل التجاري ليصل إلى (2.5 مليار دولار سنوياً) على وفق شروط منها زيادة مبيعات إيران من النفط والطاقة الكهربائية إلى تركيا مقابل موافقة تركيا على قيام إيران بتفريغ السلع والبضائع التي تشتريها من الخارج في ميناء طرابزون وبذلك تكون تركيا جسراً تجارياً رئيساً بين أوروبا وإيران[3].

كان لأربكان هدف من زيارته لإيران إذ أراد أن يبيّن لهذه الدول والعالم وجهة نظره التي لخّصها في كلمة ألقاها أمام الصحفيين بعد عودته فقال: - "أردنا أن يعرف العالم أن تركيا التي أعرضت عن الدول الإسلامية ردحاً من الزمن عادت إليهم لتتعاون وتتكامل معها سياسياً واقتصادياً". لافتا أنظار الجميع إلى أهميتها وقال: - "إن لهذه الزيارات أهمية استراتيجية فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتي تعد من أهم مشكلات تركيا [العجز في ميزان تجارتها الخارجية] وهذه الزيارات ستزيد من حجم صادرات تركيا لهذه الدول لا سيما وأن لدول آسيا موقع مهم في الاقتصاد العالمي فهي تنتج حالياً 20.8% من الانتاج العالمي وسيزيد هذا الرقم في سنه 2019م إلى 50.7% بينما سيتناقص إنتاج أوروبا وأمريكا واليابان إلى 39.1%

(1) روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، أربيل 2002، ص 74.

(2) محمد صادق الحسيني، زيارة أربكان إلى طهران، مجلة شؤون الأوسط، ع55، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1996، ص 11.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 96. الحسيني، المصدر السابق، ص 11.

وهذا يؤكد أهمية العلاقات مع هذه الدول الصاعدة"[1]. ورأت إيران أن زيارة أربكان حملت طابع المواجهة الدائمة والمستمرة مع واشنطن، وعدت تلك الزيارة صفعة قوية موجهة للإدارة الأمريكية التي كانت قد أقرت قانون "داماتو" الذي فرض بموجبه الحصار على الصناعات النفطية وصناعة الطاقة الإيرانية قبل وقت قصير من موعد الزيارة[2].

أربكان وردود الأفعال تجاه زيارته لإيران:

أثارت زيارة أربكان لإيران ردود فعل خارجية وداخلية، فعلى الصعيد الخارجي سببت تلك الزيارة المزيد من القلق لدى الحكومة الأمريكية لا سيما وأنها جاءت بعد مضي نحو شهر واحد على تولي أربكان الوزارة، فلا يخفى بالتأكيد مدى خطورة التعامل التركي مع الزعماء الإيرانيين[3]. فقد عبّرت واشنطن عن استيائها وصدر عن المسؤولين الأمريكان تصريحات عدة حملت في طياتها صيغة التهديد فجاء على لسان المتحدث الرسمي باسم وزير الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز قائلاً: - "لقد قلنا بوضوح شديد للحكومة التركية إن إيران دولة يجب عزلها" وأضاف "نتصور أن مواصلة العلاقات مع إيران وكأن شيئاً لم يكن ليس أمراً مقبولاً، وإننا سنبحث بعناية تطوّر هذه العلاقة مشيراً إلى أن واشنطن لن تنتظر خيرا"[4].

وانتقدت الولايات المتحدة اتفاقية الغاز التي وقّعها أربكان وعدّتها خرقاً لقانون داماتو كما مرّ معنا فردّ أربكان على ذلك بطريقة غير مباشرة قائلاً: - "إن حقبة جديدة بدأت بين البلدين الجارين المسلمين وإن هذه الأمور لا تعني السياسة الأمريكية ولا أهدافها، ولن تسمح تركيا لأي طرف ثالث بالتدخل بالاتجاه المتنامي للتعاون بين تركيا مع هذه الدولة أو تلك"[5].

---

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 78.

(2) Robert Satloff, "U.S.Policy toward Islamism: a theortical and operation over view Council on Foreign Relations, New york, p. 27.

(3) الحسيني، المصدر السابق، ص 11؛ Ilnur Cevik, "Suspicions of The West about Refah", Turkish Daily News, 14 Aug. 1996.

(4) سري الدين، العرب والفرات، ص 187.

(5) ناجي علوش، تركيا أربكان – تركيا تشيلر، مجلة قضايا دولية، ع261، إسلام أباد 1996، ص 11.

وقد عقّب أربكان على ذلك قائلاً: - "إن إقامة العلاقات مع العالم الإسلامي والعربي سيحقق قوة سياسية واستقراراً أمنياً للجميع، وإن كلنتون Clinton عندما يعاقب الذين يتعاملون مع إيران وليبيا والعراق فهو إنما يفعل ذلك استكباراً لا حق له فيه واستهتارا بمصالح الشعوب الأخرى فهل على الشعوب بعد ذلك أن تستسلم لهذه الهيمنة أم تدافع عن حقوقها، ثم هل يحق لتركيا أن تضحي بعشرين مليار دولار قيمة خسارتها عندما تقطع علاقاتها الخارجية من أجل مصالحه"[1]. وذيّل وزير العدل شوكت قازان أيضاً بالقول: - "إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تتدخلان في شؤون الشرق الأوسط فلماذا لا تناقش الدول الأربع (تركيا - إيران - العراق - سوريا) بين بعضها هذه الشؤون[2].

ولم ينظر البرلمان الأوروبي بعين الارتياح لهذه الخطوة، فقرر تمرير قرار وقف المعونات المادية حتى عام 2000 بذريعة اتخاذ مشاكل حقوق الإنسان والديمقراطية والأكراد وتهريب المخدرات وغسيل الأموال ذريعة لتحقيق ذلك الغرض[3].

أما الموقف الألماني جاء عكس التوقعات فقد حذر وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل من عزل تركيا قائلاً: - "إن اتفاق النفط والغاز الذي أبرمته تركيا مع إيران في الآونة الأخيرة لا يجب أن يفسر على أنه دليل على اقتراب أنقرة من التيار الإسلامي المتشدد، وحث كنيكل الغرب على تجنب أي انقسام خطير في المستقبل من خلال الدعوة إلى المزيد من التفاهم المتبادل واستمر بالقول إنه "يجب أن تبذل أوروبا كل ما في وسعها لكي تبيّن لتركيا أنها تنتمي لأوروبا فتركيا حليف قريب وبعد سقوط الستار الحديدي أصبحت جسراً مهماً بين أوروبا والعالم الإسلامي والعالم الآسيوي" وأضاف كينكل قائلاً: - "لا يجب تحميل اتفاق الغاز والنفط الذي توصل إليه رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان اكثر مما يحتمل، الاتفاق يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين دولتين متجاورتين ويجب

---

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 77.

(2) أربكان يدشن عهداً جديداً في السياسة الخارجية التركية، جريدة بابل، 15 آب، بغداد 1996.

(3) الضبع، ص 203.

أن لا نتدخل" واستطرد قائلاً: - "إن الاتفاق كان مزمعاً عقده منذ وقت طويل"[1].

أما على الصعيد الداخلي فعُد التقارب مع إيران الذي أبداه رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان واقتراحه عقد قمة لبحث الشؤون الأمنية في شمال العراق بمثابة عهد جديد في السياسة التركية، وطرحت وجهات نظر متباينة تجاهها، فقبل كل شيء كان هناك عدم ارتياح من الانتقادات الأمريكية، فالأوساط التركية وبجميع فصائلها أكدت على ضرورة تحقيق زيارة أربكان إلى طهران وعدم قطعها بسبب الضغوط الأمريكية لأن تركيا دولة مستقلة ولها مصالحها وسياستها لحماية تلك المصالح، كما أنها ليست مقاطعة أمريكية حسب تعبير أحد النواب في حزب الوطن الأم، لذلك فإن الأوساط السياسية التركية تبدو غير معنية بالتحذيرات الأمريكية لا سيما وأن تلك المباحثات تناولت موضوع حزب العمال وأمن الحدود الشرقية التركية وهي مسألة تعني الأتراك جميعاً وهي ليست مرتبطة بحزب الرفاه وحده[2]، لكن من جهة أخرى أبدت قلقاً ظاهراً حول احتمالات تردي العلاقات مع الولايات المتحدة لا سيما وأنها تعد تركيا من أقوى القلاع في الحفاظ على مصالحها وستراتيجيتها في الشرق الأوسط[3].

كما ظل بعض المراقبين يشككون حيال تلك الخيارات إذ ذكر محلل الشؤون الدبلوماسية محمد علي بيراند قائلاً: - "إن إقامة علاقات مع دول الجوار والتعاون مع بلدان المنطقة ليس أمراً سيئاً لكن السيء اللحظة التي اختيرت لذلك والأسلوب المتسرع لهذه المبادرة التي قام بها أربكان"، وأضاف قائلاً: - "إن ذلك سيعرّض علاقات أنقرة مع الآخرين (الولايات المتحدة) لمخاطر كبيرة"[4]. وبررت شريكته تشيلر زيارة أربكان إلى إيران وتوقيعه اتفاقية الغاز قائلة: - "بأن تركيا تعاني من نقص جدي في الطاقة وقالت إن الاتفاق يهدف إلى سد هذا النقص خاصة وأن واردات تركيا من الغاز الروسي لا تلبي كل احتياجاتها". من جانب آخر رحّب

(1) كينكل يحذرّ من عزل تركيا، مجلة قضايا دولية، ع346، س4، إسلام أباد 1996، ص 8.
(2) Alirza & Bara, "Turkey: New Government…", op. cit., p. 2.
(3) أربكان ورحلة الشرق، ص 9؛ Hakan Akpinar, 28 Sübat Post Modern Darbenin Öyküsü, (Istabul 2006), s131.
(4) أربكان يدشن عهد جديد، جريدة بابل، 15 آب، بغداد 1996.

رجال الأعمال والمستثمرين الذين أصيبوا بأزمة مالية بسبب حالة الركود التي خيمت على الاقتصاد التركي بإقامة علاقات اقتصادية مع حكومة إيران الأمر الذي من شأنه أن يعمل على زيادة تأييد الرأي العام المحلي، في مقابل ذلك زادت المخاوف في الساحة السياسية التركية من أن تؤدي خطوات أربكان إلى إثارة غضب الولايات المتحدة وقد تعرّض تركيا إلى عقوبات من قبل واشنطن[1].

ورداً على زيارة أربكان إلى طهران قام الرئيس الإيراني رافسنجاني بزيارة إلى تركيا في تشرين الأول 1996 وتم التوقيع على اتفاقية بين الطرفين ضمت سبع فقرات كان أولها تسهيل طرق المواصلات والنقل التي تم توقيعها من قبل الوزير الإيراني ووزير الدولة التركي، أما بقية فقرات الاتفاقية فقد تضمنت الحفاظ على البيئة للبلدين والاستثمارات والتجارة وتضمن برتووكول الاتفاقية التنسيق بين غرف التجارة التركية-الإيرانية ومناقشة الخطوط التي تربط البلدين لتسهيل سفر الإيرانيين إلى تركيا، هذا فضلاً عن عقد اتفاق يخص نقل الطاقة من إيران إلى تركيا وإنشاء مشاريع لتجهيز وتطوير الاتصالات بين منظمة الاقتصاد التعاوني (إيكيو)، وفي مؤتمر صحفي ذكر رافسنجاني قائلاً: - "إن الاتفاق لن يكون ضد الولايات المتحدة"، وصرّح في كلمة مختصرة مع الرئيس ديميريل "أنهم وجدوا أرضية مشتركة للقضايا المتنوعة"[2]. فوصف أربكان تلك الاتفاقية التي تمت بينه وبين رافسجاني في إطار الزيارة التي قام بها الأخير بأنها حجر الزاوية في بناء الاتحاد الإسلامي وذكر أربكان في مؤتمر صحفي قائلاً: - "أنها تحتل [إيران] مكانة خاصة على المستويين الإقليمي والعالمي وتحظى بأهمية متميزة بالنسبة للعالم الإسلامي"[3].

وقد اقترح أربكان توقيع اتفاقية صناعية وجرى الحديث على ترتيب زيارة رافسنجاني إلى مصانع (F16) طائرات حربية متطورة الموجودة في تركيا. وقد أثيرت مخاوف الغرب من إمكانية توقيع أربكان اتفاقية عسكرية مشتركة مع طهران مما سيؤدي إلى توجيه تركيا باتجاه الشرق[4]. كما دعا أربكان خلال

(1) هل جمد أربكان العلاقات مع إسرائيل، مجلة قضايا دولية، ع346، س7، 1996، ص 8.
(2) "Iran-Turkey Sign Economic Agrements", EIR, No..5, 24 Jan. 1996, Washington, pp. 20-21.
(3) Makovsky, "How toDeal Erbakan", op. cit., p. 4.
(4) الطحان، حزب الرفاه، ص 77.

حملاته الانتخابية إلى توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية وتعزيز العلاقات معها على المستويات كافة، لمواجهة ضغوطات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً على ضرورة قيام تكتل اقتصادي إسلامي يلعب دوراً مؤثراً حتى في المجال السياسي في مطلع القرن القادم (القرن الحادي والعشرين) بفعل ما تمتلكه الدول الإسلامية من إمكانات بشرية ومادية وطبيعية وقدرات فنية تجعلها مؤهلة للقيام بهذا الدور[1]. لأجل ذلك كله كانت زيارة أربكان الآسيوية في عداد أولويات جدول أعماله عندما تسلم منصب رئاسة الوزراء في خطوة لتحقيق رغبته في جعل تركيا "يابانا إسلامية" وحفاظا منه على الهوية الإسلامية، وتشجيعه على التحديث والتقدم والدخول في علاقات تجارية أقوى مع النمور الآسيوية، ولم تكن إيران وحدها هدف أربكان بل واصل رحلته فبدأ في 16 آب 1996 زيارة إلى كل من (باكستان، ماليزيا، سنغافورة، أندونيسيا) رافقه وفد كبير ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين البرلمانيين ومئة وخمسين من رجال الأعمال فضلاً عن عدد من الصحفيين[2].

وقد أثمرت تلك الزيارة عن توقيع اتفاقيات للتعاون مع تلك الدول في مجال الصناعة مثل (صناعة طائرات النقل الجوي وطائرات مروحية وبعض الصناعات الإلكترونية والدبابات والسيارات) وخفض الجمارك، فضلاً عن توقيع محضر تعاون عسكري بين تركيا وكل من باكستان وأندونيسيا لإنتاج طائرات نقل حربية بجهود مشتركة فضلاً عن ذلك تعهدت الدول الثلاث بالسعي إلى إنتاج غواصات وفرقاطات وتوقيع اتفاقية تبيع تركيا بموجبها 700 عربة مدرعة إلى باكستان و400 أخرى إلى ماليزيا[3]. من جانب آخر اتفق أربكان مع المسؤولين الماليزيين على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتوظيف رؤوس الأموال في إنشاء مشاريع في كلا البلدين في مجالات الصناعة والتعليم والثقافة فضلاً عن تبادل الخبرات[4].

---

(1) أربكان يزور باكستان لتاسيس نواة الكتله الإسلامية، جريدة الجمهورية، ع9321، 17 آب، بغداد 1996.

(2) Philip, "Suits and Uniforms", op. cit., p. 157.

(3) الطحان، حزب الرفاه، ص 79.

(4) جاسم، المصدر السابق، ص 19؛ Ilnur Cevik, "Vist to Asia Shows Us The Strength of Turkey's Democracy", Turkish Daily News, 17 Aug. 1996.

وكان في استقبال أربكان في أثناء زيارته الرئيس الباكستاني فاروق ليغاري ورئيسة الوزراء بنظير بوتو، وتم التباحث بشأن وصول حزب إسلامي الميول إلى السلطة في تركيا وتخوفت بوتو من إمكانية عرقلة العسكر لأمر كهذا، أو بمعنى آخر لماذا لم يعرقل العسكر ارتقاء حزب الرفاه إلى السلطة؟ فكان رد أربكان أن ذلك دليل على متانة الديمقراطية التي تتيح لمن يقنع الشعب بأفكاره وبرامجه أن يصل إلى السلطة حتى لو كان إسلامياً، وفسر المراقبون أن أربكان في هذه الزيارة قد تصرّف بوصفه زعيماً تركياً يدافع عن المصالح العليا لتركيا مبتعداً عن خطابه الديني التقليدي أو شعاراته المعادية للغرب[1].

ثانياً: أربكان والدول العربية

أ – سوريا

تعد سوريا البلد المجاور المسلم الثاني في الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية خلال حقبة التسعينيات، وذلك لاعتبارات عدة أهمها وجود قضايا شائكة في العلاقة بين البلدين في مقدمتها مطالبة سوريا المتواصلة بلواء الاسكندرونة الذي ضمته تركيا إليها وأصبح يعرف بولاية هاتاي ورفض سوريا الاعتراف بذلك، في حين صمّت تركيا آذانها عن أية مناقشة للموضوع وحسبنا قول ممتاز سويسال وزير الخارجية التركي في حكومة تشيلر السابقة: - "إن على دمشق أن تنسى موضوع لواء الاسكندرونة"[2]. أما القضية الشائكة الثانية فهي احتجاج تركيا على ما نسبته من إيواء سوريا لعناصر حزب العمال الكردستاني لديها ودعمهم، فقد صرّح ديميريل في مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس المصري حسني مبارك في أثناء زيارة الأخير إلى تركيا في 11 تموز 1996 قائلاً: - "نحن نعاني من الإرهاب من حين لآخر وإننا ننقل قلقنا وحزننا وشعورنا بالألم من قتل الأبرياء ونقول ذلك في الاجتماعات وأن ما يحدث من قتل للأبرياء يجب أن يتوقف إذ أن زعيم هذه المنظمة الإرهابية [عبد الله أوجلان] يجد المساندة والعون من جانب الدولة التي نعدها الصديقة والشقيقة وهي سوريا". وكانت هناك مشكلة مياه الفرات من بين

---

(1) Ilnur Cevik, "Vist to Asia…", Turkish Daily News, 17 Aug. 1996.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 185. ينظر ملحق (6) خارطة لواء الاسكندرونة.

العقد التي عصفت بالعلاقات التركية السورية إذ بدا للسوريين أن تركيا منذ مطلع التسعينيات بدأت باستخدام المياه عند الضرورة لتهديد سوريا، إذ كانت مشاريع السدود التركية ومن بينها مشروع (الغاب) تترك آثارها السلبية على تدفق المياه إلى سوريا والعراق. أما بالنسبة لسوريا فقد كانت تتخوف من التهديد الذي يمثله التقارب التركي – الإسرائيلي(1).

لأجل ذلك كله قوبل ارتقاء أربكان السلطة بالترحيب عسى أن يكون ذلك بداية صفحة جديدة في العلاقات التركية السورية لذا نجد سوريا أول الدول العربية التي رحبت بمجيء حكومة أربكان وتسلّمه السلطة تأسيساً على ما طرحه في أثناء الحملات الانتخابية وفي أثناء وجوده في المعارضة، فقد كان يؤكد على الدوام على أهمية العلاقات مع الدول الإسلامية عامة ومع الدول المجاورة خاصة إذ قال: – "هدفنا تأسيس وحدة إسلامية أو اتحاد الدول الإسلامية، لا نجد أي موانع حقيقية للعمل المشترك بين الدول الإسلامية". وفي معرض حديثه عن العراق وسوريا حول إمكانية فتح باب للتعاون أجاب قائلاً: – "إننا لن نفتح باباً؟ لأنه لم يكن هناك باب، نحن سنلغي الحدود بين البلدين ولن نكتفي بفتح باب واحد"(2).

وفي يوم 29 حزيران 1996 أي بعد يوم واحد من تشكيل الحكومة أرسل رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي برقية تهنئة لأربكان بمناسبة توليه منصبه معرباً فيها عن "ثقته باستمرار تطور وترسيخ علاقات الصداقة التاريخية العريقة القائمة بين سوريا وتركيا لما فيه خير الشعبين". كما أعرب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن تفاؤله بترأس أربكان للحكومة قائلاً: – "إنني أعتقد أن الحكومة الجديدة التي يترأسها أربكان بما تبنى من مواقف إيجابية خلال الحملة الانتخابية وخلال مرحلة تشكيل الحكومة تدعونا إلى التفاؤل بأن العلاقات السورية – التركية بشكل خاص والعلاقات التركية – العربية بشكل عام ستعود إلى طبيعتها لوجود مصالح وروابط مشتركة بين تركيا والبلدان العربية وأضاف الشرع "إننا نعتقد أنه لن يكون للحكومة التركية خلاف مع أي من الدول العربية والإسلامية

(1) مؤتمر صحفي للرئيس مبارك والرئيس التركي سليمان ديميريل في أنقرة، الهيئة العامة للاستعلامات، URL, http://www.Z.sis.gov.eg، 2008/3/5، ص 1.

(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 68-69.

عندما تأخذ بالاعتبار في سياستها الخارجية المصالح الحقيقية للشعب التركي، ونحن في سوريا نرغب في علاقات جديدة ومتينة مع الجارة التركية تقوم على أساس المصالح المشتركة والروابط التاريخية والإسلامية"(1). وإبان زيارة أربكان لإيران أعلن عن رغبته بتلبية دعوة وجهها له الرئيس حافظ الأسد لزيارة سوريا مؤكداً على رغبة بلاده بتوثيق العلاقة بين البلدين، لكنه اشترط في الرسالة الجوابية التي بعثها للرئيس الأسد عن طريق السفير السوري عبد العزيز الرفاعي تسليم زعيم حزب العمال عبد الله أوجلان(2).

وقد صرّح أربكان في حديث له إلى شبكة شو التركية التلفزيونية "عن أمله في تعاون دمشق مع أنقرة لمكافحة الإرهاب مشيراً إلى أن سوريا ستكسب علاقة صداقة مع بلاده بدلا من العداء، ومتأملا أن تقطع سوريا صلاتها بحزب العمال الكردستاني"(3).

وأشادت سوريا بتصريحات أربكان برغبته لإقامة علاقة طيبة معها وذكرت عبر صحفها الرسمية: "بعد تشكيل الحكومة برئاسة السيد أربكان فإن دمشق تأمل حقاً أن تبادر هذه الحكومة إلى إزالة كل العوامل التي أدت إلى ظهور الجفاء الحالي في العلاقات بين البلدين، وتأمل كذلك أن تترجم إلى الواقع التصريحات الإيجابية التي أطلقها السيد أربكان قبل ترأسه الحكومة التي أبدى خلالها رغبته في فتح صفحة جديدة مع سوريا"(4).

وقد أظهرت سوريا حسن نواياها عبر صحفها الرسمية إذ قالت: – "إن أي خطوة تأخذها الحكومة التركية الجديدة في الانفراج نحو دمشق ستقابل بإرادة طيبة وبخطوة مماثلة" مشيرة إلى أن سوريا ليست طرفاً في الصراع العرقي داخل تركيا وإن زج اسم سوريا في هذا الصراع كان بهدف (تحميل الأطراف الخارجية مسؤولية الأزمات التركية الداخلية) ولفتت صحيفة تشرين الرسمية الأنظار نحو "الدور الإسرائيلي في ضرب العلاقات بين الدول العربية مؤكدة أن تركيا ليست

(1) سري الدين، العرب والفرات، ص 176- 177.

(2) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت 2000، ص 246.

(3) معوض، المؤتمر العربي القومي السابع، ص 180.

(4) سري الدين، دول المثلث، ص 250؛ الجهماني، حزب الرفاه، ص 96.

خارج دائرة الاستفهام الذي يطال العرب والمسلمين جميعاً"[1]. إلا أن قيود البروتوكول الموقع بين أربكان وتشيلر حالت دون تطلعاته لتحقيق أهدافه بالتعاون مع سوريا وعملت على تحجيم تحركاته فلا المساحة الزمنية المسموحة لأربكان ولا طريقة تشكيل الحكومة سمحا له بذلك، بل على العكس عمل العلمانيون الأتراك على تكبيل أربكان وإجباره على توقيع الاتفاقيات مع إسرائيل وإصرار المسؤولين الأتراك بضمنهم رئيس الجمهورية سليمان ديميريل على إتهام سوريا بدعمها حزب العمال الكردستاني[2]. فضلاً عن ذلك مواصلة شن الحملات الإعلامية وتهديد القادة العسكريين الأتراك والتلويح في 6 حزيران 1997 باستخدام القوة ضد سوريا فقد أعلن أمين عام رئاسة الأركان التركية قائلاً: - "إن ست دول تتصدرها سوريا ثم إيران ثم اليونان وصربيا وقبرص اليونانية وأرمينيا قامت بتزويد متمردي [حزب العمال الكردستاني] PKK بصواريخ (سام 7) وتدريبهم على استخدامها[3].

ب - العراق:

برزت مواقف نجم الدين أربكان تجاه العراق إبان أزمة الخليج الثانية، إذ إنتقد بقسوة موقف توركت أوزال رئيس وزراء تركيا الذي سعى لتنسيق المواقف مع قوات التحالف وتقديم المساعدات اللوجستية لها، فقد صرّح أربكان حينها بأن أوزال يحاول استغلال الفرص متخطياً الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في حين يجدر أن تضطلع بمعالجة هذه المسألة الحكومة أو مجلس النواب، ومن وجهة نظر أربكان إن على تركيا أن تتدخل لحل المشكلة ولا تنحاز لهذا الطرف أو ذاك أو تصبح كما أراد لها أوزال تحت معية الرئيس الأمريكي جورج بوش[4].

ولم يكتفِ أربكان بتوجيه الانتقادات لموقف أوزال من أزمة الخليج فقط، وإنما قام بمساعٍ وجهود كثيفة للتوسط بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمة، وذلك

---

(1) دمشق تأمل أن ينفذ أربكان وعوده، مجلة قضايا دولية، ع241، س7، 15 تموز 1996، ص 6.

(2) جلال عبد الله معوض، حال الأمة العربية، المؤتمر العربي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، (بيروت: 1998)، ص 139.

(3) رضوان، المصدر السابق، ص 348.

(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/29.

عن طريق اتحاد الجماعات الإسلامية(*)، ففي المؤتمر الذي عقد في عمان أيلول 1996 بدأ أربكان بالتوسط من خلال عقده اللقاءات مع الملك السعودي فهد ابن عبد العزيز، والرئيس العراقي صدام حسين ووفد الحكومة الكويتية في المنفى وطرابلس الغرب ومكة وكوتاهية لإيجاد السبل لحل الأزمة بنهج عربي إسلامي منطلقاً من مبدأ أن أزمة الخليج هي شأن يخص الدول الإسلامية وعدم السماح للجهات الامبريالية والصهيونية بالتدخل وإن المشكلات بين الدول الإسلامية تحل من خلال الصلح والمحادثات ولا يجب أن تتحول أزمة الخليج حرباً بين الدول الإسلامية. وقد صرّح أربكان في المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة بتاريخ 10 أيلول 1990 قائلاً: - "إن الهدف الذي تبنيناه وطرحناه في المؤتمر الإسلامي العالمي لمناقشة أوضاع الخليج هو أن علينا أن نمنع الحرب وطرحنا خطة لحل هذا المأزق الخطير عن طريق التفاوض والصلح"[1].

وقد صرّح أربكان لجريدة الجمهورية العراقية بتاريخ 25 أيلول 1990 قائلاً: - "إن ما يجري في المنطقة حالياً محاولة لإضعاف قدرة العراق والمسلمين وإبعادهم عن قضية فلسطين.. من المهم جداً ان نفصل ونفرّق بين موقف الحكومة التركية المؤيد للوجود الأجنبي وموقف الشعب التركي المسلم المعارض لهذا الوجود. وأردف أربكان قائلاً: - "إننا نشعر أن المسؤولين الأتراك يسعون من أجل الوقوف ضد العراق لإرضاء الرئيس الأمريكي وإسرائيل لكن الشعب التركي يخالف هذه السياسة ويقف ضدها"[2]. إلا أن اندلاع حرب الخليج الثانية ولد انعكاسات كبيرة وخطيرة على الساحة الإقليمية نظراً لأهمية العراق الاقتصادية ومما لا شك فيه إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في 2 أب 1990 كان لها آثار سلبية على تركيا التي كانت معتمدة في تجارتها على العراق، إذ أدى الحصار

(*) اتحاد الجماعات الإسلامية: هو اتحاد أسسه أربكان ويعد أحد المنافذ التي تجسد طموحاته وتعبر عن تحقيق أحلامه في تأسيس المنظمة الإسلامية التي تمثل أحد مبادئ أربكان خارج الأطر الرسمية وهو اتحاد يضم ممثلين عن عدد كبير من حركات المعارضة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي من مصر وباكستان ولبنان والأردن ودول شمال أفريقيا والسودان وآسيا الوسطى. نور الدين، قبعة وعمامة، ص 77 78.

(1) حوار مع الأستاذ نجم الدين أربكان، علماء ومفكرو الأمة الإسلامية، مجلة الحرس الوطني، ع97، تشرين الأول 1990.

(2) الدبسي، المصدر السابق، ص 46.

الاقتصادي إلى توقف النشاط التجاري وتوقف ضخ النفط العراقي في الأنبوب المتجه نحو البحر المتوسط عبر أراضيها لنحو ست سنوات مما ألحق الضرر بالاقتصاد التركي[1].

وعندما تولى أربكان الحكم أعربت بغداد عن ارتياحها لمواقفه الإيجابية لا سيما في قضية العرب القضية المركزية فلسطين، وتفهّم حزبه للخلافات القائمة بين بلده والعراق وسوريا فيما يخص مسألة المياه ومشكلة حزب العمال الكردستاني ورغبته في حلها[2]. بالمقابل انتقد نائب المجموعة البرلمانية من حزب الرفاه تاميل كرم الله أوغلو موقف الولايات المتحدة من العراق، قائلاً: - "إن الولايات المتحدة تختلق القصص والروايات لمنعنا من تعزيز أواصر الصداقة مع العراق" وأضاف "إن سياسة الولايات المتحدة تقلقنا لا سيما وأنها تؤكد أنها تسعى لمخططات ضد المنطقة بأجمعها"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "تحاول خلق مشاكل لتركيا وإساءة علاقاتها مع الدول المجاورة"، مؤكدا على أن "تركيا دولة مستقلة ولا تحاول الحصول من أي جهة على أمر تخطيط علاقاتها الخارجية"[3]. كما أكد شوكت قازان وزير العدل في حكومة أربكان قائلاً: - "إن بلاده ستقف إلى جانب العراق في الأمم المتحدة وتدعم موقفه في مجلس الأمن الدولي من أجل رفع الحصار عن شعبه"، وأضاف قائلاً: - "إن تركيا ستكون إحدى الدول التي ستدافع عن حقوق العراق ضد الظلم والذي تتعرض له تركيا أيضاً"[4].

من جانب آخر أكد قازان في أثناء زيارته للعراق في 14 آب 1996 أن تركيا قامت بتقديم طلب في الخامس من شهر آب إلى مجلس الأمن الدولي لتطبيق البند الخامس من ميثاق الامم المتحدة لغرض تعويض تركيا عن الاضرار التي لحقت بها جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ومن الجدير بالذكر أن مضمون البند ينص على أن من حق الدولة المتضررة بسبب جوارها لدولة أخرى مفروض

(1) عبد المجيد، المصدر السابق، ص 25.
(2) علوش، المصدر السابق، ص 11.
(3) سياسي تركي: واشنطن تختلق القصص لمنع تعزيز العلاقات مع العراق، الجمهورية، ع9316، في 10 آب 1996.
(4) شوكت قازان: تركيا تقف إلى جانب العراق ضد الظلم، جريدة الجمهورية، ع9324، 20 آب، بغداد 1993.

عليها حصار بفتح التجارة الحدودية مع تلك الدولة المحاصرة وأن يقوم مجلس الأمن الدولي بتعويض هذه الدولة لرفع الضرر عنها[1].

أما فيما يخص قوات المطرقة الغربية العاملة في شمال العراق ضمن مشروع توفير الراحة، كان أربكان من أشد المعارضين لتلك القوات، إلا أنه بعد أقل من شهر على تشكيل حكومته أجبر على التجديد لهذه القوات لستة أشهر أخرى فقد لعبت وزارة الخارجية الأمريكية دوراً ضاغطاً من أجل التجديد تدعمها المؤسسة العسكرية التركية فأجبر نواب الرفاه في البرلمان على التصويت لصالح التجديد وذلك في تموز 1996[2].

ورداً على المعارضة التي انتقدت موقف أربكان من ذلك، أعطى تبريراً لموقف حزبه قائلاً: - "لقد مددتم لهذه القوات لمدة خمس سنوات.. فهل تريدون أن نسحبها في اليوم الأول لوجودنا في السلطة؟ إن هذا بعيد عن الإنصاف"[3]. كما عبّر شوكت قازان عن موقف بلاده من تلك القوات قائلاً: - "نحن مرتبطون بالبروتوكول الموقّع في الائتلاف والموقف من تجديد بقاء القوات بتركيا ليس برأينا الصرف بل هو رأي مشترك بين حزبي الائتلاف"[4]. أما فيما يخص تغيّر موقف أربكان من تلك القوات التي طالما وقف ضدها في حملاته الانتخابية قائلاً: - "إن الصورة لم تكن واضحة لنا من جوانب عدة وإن ترحيل قوات المطرقة بصورة فورية كان سيؤدي إلى نتائج سلبية"[5].

وعندما نوقشت عملية التمديد التالية التي ستكون في 6 كانون الثاني 1997، وبناءً على هويته الإسلامية المستقلة لم يقبل أربكان التمديد لقوات المطرقة المرابطة في الأراضي التركية فدخل أربكان في مباحثات رباعية مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا للوصول إلى صيغة جديدة للاتفاق فيما يتعلق بتلك القوات أسفرت عن الإكتفاء بالقوة الجوية المتواجدة في قاعدة انجرليك وأُطلق عليها

(1) حصار العراق أضر تركيا كثيراً، مجلة ألف باء، ع1456، س 26 آب، بغداد 1996، ص 9.
(2) Ilnur Cevik, "When will Turkey have a policy on North Iraq and Kurds?", Turkish Daily News, 8 July 1996؛ نور الدين، قبعة وعمامة، ص 100.
(3) الطحان، حزب الرفاه، ص 76.
(4) الجهماني، حزب الرفاه، ص 99.
(5) الطحان، حزب الرفاه، ص 76.

تسمية (قوة المراقبة الشمالية) بدلا من قوات المطرقة، وحصلت حكومة أربكان على موافقة البرلمان التركي[1]. بعد أن وضع أربكان شروطا على قوات التحالف مقابل موافقته على تمديد مدة بقاء تلك القوات إذ قال: - "إننا في التمديد الأخير وضعنا شروطاً على الولايات المتحدة ومنها رفع الحظر المفروض على العراق فيما يتعلق بالتجارة مع تركيا أسوة بالأردن، وزيادة طاقة أنبوب النفط المار بتركيا، وحماية وحدة التراب العراقي وأن تلتزم الولايات المتحدة بقرارات الأمم المتحدة بعيداً عن مصالحها الخاصة وتوحيد الجهود لمحاربة الإرهاب وتقليل طلعات الطيران المنطلقة من بامرني [في دهوك] إلى النصف والعمل على نقل هذا المركز إلى سيلوب في تركيا[2].

من جانب آخر سعت حكومة أربكان عند وصولها إلى الحكم إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق على الأقل من الناحية التجارية، وفي ضوء ذلك أعلن أربكان قائلاً: - "إن حكومته ستعلن في كل يوم عن فتح أبواب جديدة للتجارة الحدودية بين العراق وتركيا وزيادة حجم التبادل بين البلدين" وأضاف قائلاً: - "إن الشاحنات التي تدخل العراق بالمواد الغذائية مقابل تزويدنا بالوقود سيزداد عددها وستصل إلى أربعة أضعاف مما هي عليه الآن في حالة زيادة التجارة الحدودية مع العراق وفتح أبواب جديدة معه"[3].

ج - مصر:

خلافا للعلاقة مع سوريا كانت علاقات تركيا مع مصر تتسم بالإيجابية وكان هناك تبادل متواصل للزيارات على مستوى رؤساء الجمهوريات ورؤساء الحكومات كان آخرها مشاركة الرئيس التركي ديميريل في قمة شرم الشيخ في آذار من عام 1996 أي قبل ثلاثة أشهر من تولي أربكان الحكم. ومما هو جدير بالذكر أن الرئيس مبارك كان أول رئيس عربي ومسلم يزور تركيا بعد تولي أربكان

(1) إبراهيم الداقوقي، القوات الغربية في شمال العراق من المطرقة إلى الاستطلاع، مجلة قضايا دولية، ع367، س8، 13 كانون الثاني، إسلام أباد 1997، ص 13.

(2) Ilnur Cevik, "Can The Americans appreciate what RP has done for them?", Turkish Daily News, 27 Dec. 1996؛ الطيار، المصدر السابق، ص 4.

(3) رئيس الوزراء التركي - التجارة مع العراق ستكون أضعاف ما عليه الآن، جريدة الجمهورية، ع9297 13 تموز، بغداد 1996.

الحكم. فقد قام في 11 تموز 1996 بزيارة تركيا وقابل رئيس الدولة ونجم الدين أربكان وأشاد بالحفاوة التي تلقاها منهم، وجرى التصديق على عدد من الاتفاقيات في هذه الزيارة والترتيب لتعاون متواصل في المستقبل[1].

استناداً إلى ذلك كانت مصر محطة مهمة ضمن خطة زيارة أربكان الخارجية، واستغرقت رحلته إليها يومين إذ استقبل أربكان في مطار القاهرة من قبل نظيره رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري وتم خلال الزيارة الاتفاق على توقيع بروتوكول بخصوص القضايا الاقتصادية منها توقيع ثلاث اتفاقيات بشأن التجارة وتوسيع الاستثمارات التركية المصرية والتعاون بين البلدين، وقد لمس أربكان لدى زيارته للرئيس المصري حسني مبارك رغبة في تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصلحة الشعبين والسلام في المنطقة[2].

وقد تمحورت زيارة أربكان الذي وصل القاهرة يوم الأربعاء 2 تشرين الأول 1996 برفقة وفد ضم 240 شخصاً معظمهم رجال أعمال، وكان من بين المقترحات التي طرحها أربكان خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء المصري إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية التركية في ميناء الاسكندرية، لتصدير هذه المنتجات إلى دول آسيا الوسطى وقد أكد البيان الختامي للزيارة على ضرورة تشجيع القطاع الخاص في البلدين للدخول في بحث مشترك أكثر من فاعلية لفرض التعاون بين البلدين للمشاريع المشتركة، وعزز هذا التطور الأخير سعي تركيا لإقناع مصر وغيرها من البلدان العربية بإمكان الاعتماد عليها أو التعاون معها في خطوة مهمة للتعامل مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية[3]. وفي أثناء استقبال الرئيس المصري لأربكان انتقد الأخير الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وعدها استفزازية ودعا المسلمين إلى الوقوف في وجهها محاولاً في الوقت نفسه التقليل من أهمية الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي الذي مثّله بشراء كيلوغرام تفاح من السوق، وأكد في ختام زيارته لمصر "أن إعادة فتح النفق المحاذي للمسجد الاقصى مرفوض وأن الاستفزازات الإسرائيلية من شأنها إجهاض المسيرة السلمية

(1) Ilnur Cevik, "Let's Hope Mubarakis Really Satisfied", Turiksh Daily News 12 July 1996.

(2) معوض، المؤتمر القومي السابع، ص 173.

(3) المصدر نفسه، ص 174.

لـــذلك نجدد الدعوة إلى العالم الإسلامي والقوى المحبة للسلام إلى الوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية"[1].

د – ليبيا:

إذا كانـــت الأجـــواء الإيجابية هي السمة المميزة لزيارة أربكان إلى مصر فإن محطـــته التالية وهي ليبيا قد عادت على أربكان بنقد قاس لم يكن قد أعد له عدته ففي سعيه لتوثيق علاقتهِ مع الدول العربية متجاهلا الانتقادات، قام بزيارة ليبيا على الـــرغم من تحذيرات واشنطن فقد صرّح نيكولاس بيرنـــز المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "الشكوك والمخاوف تساور أمريكا من كل دولة تقوم بتحسين علاقاتها مع هذا البلد"، وأضاف إنه "لايعلم إذا كانت واشنطن أبلغت أنقرة رسمياً بتحفظاتها بشأن تعاملات أربكان مع طرابلس والخرطوم". وذكر أن "خطوة رئيس الـــوزراء أربكان أمر خطير وجدير بالإلتفات من وجهة نظر الحكومة الأمريكية". وقـــد شاطر بعض أعضاء حكومة أربكان ومنهم نائبه عبد الله غول وشريكته في الحكـــم تشيلر هذا الرأي وألحوا عليه بعدم القيام بهذه الزيارة لا سيما وأن غول قد تلمـــس إشـــارات غـــير إيجابية من الرئيس الليبـــي معمر القذافي تجاه تركيا عند حـــضوره احتفالات (الفاتح من سبتمبر) قبل نحو شهر ونصف من الزيارة. إلا أن أربكـــان أظهـــر اندفاعاً غير محسوب عندما قرر القيام بهذه الزيارة في 25 تشرين الأول 1996[2]. وحافزه لذلك هو اقتصادي إذ أخذ على عاتقه استئناف العلاقات الاقتـــصادية مع ليبيا التي توقفت منذ سنوات وكذلك إثارة مشكلة الديون التي في ذمـــة ليبـــيا وعـــدم دفعها مستحقات الشركات التركية، إذ ذكر أربكان خلال اجـــتماعه مـــع رؤساء ومؤسسات لها مصالح مع ليبيا قائلاً: – "سنبذل كل ما في وســـعنا لإحـــياء العلاقات الاقتصادية التي أوقفت مع ليبيا، وأضاف قائلاً: – "إن استئناف إعادة العلاقات لاستعادة اموال لها أهمية بالنسبة لاقتصادنا"، ومما يذكر أن الحكومة الليبية التي فرضت عليها الأمم المتحدة حظراً صارماً لم تسدد ديونها لتركيا

---

(1) جـــريدة بابل، 5-10-1996؛ Ilurn Cevik, "Let's hope Mubarak is really satified", Turkish Daily News, july 1996.

(2) Philip Robins, "Suits and Uniforms Turkish Forign Policy since the cold war", Churst & co., (London: 2003), p. 159.

الـــتي تبلغ (500 مليون دولار) في السنوات الأخيرة مما أدى إلى توقف النشاطات التـــركية في ليبـــيا، ومـــن المعـــروف أن الشركات التركية كانت قد نفذت في السبعينيات مشاريع في ليبيا قدرت كلفتها بأكثر من ملياري دولار"[1].

وقـــد أثمـــرت اللقاءات الأولى للزيارة عن نتائج إيجابية في المجالات كافة بين الـــبلدين وتم الاتفـــاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية (الاقتصاد والتجارة للتعاون الـــصناعي والمـــصرفي والتعاون التقني) لكن الرئيس معمر القذافي وضع أربكان في موقـــف حـــرج عندما انتقد سياسة أنقرة مع (إسرائيل) واصفا الاتفاق بينهما بأنه "خطـــر علـــى الأمة العربية وأمنها"، فضلاً عن انتقاده لموقف الحكومة التركية من قـــضية الأكـــراد إذ قال: – "يجب أن يأخذ الأكراد مكانهم كدولة ضمن منطقة الـــشرق الأوســـط وإن على تركيا أن لا تقاتل أناساً يسعون وراء استقلالهم" فرد أربكان على مطالبة القذافي بمنح الأكراد استقلالهم قائلاً: – "إن تركيا ليست لديها مشكلة كردية وإنما مشكلة إرهاب"[2].

وقد أثارت زيارة أربكان إلى ليبيا ردود أفعال داخلية وخارجية فقد وجدت أحـــزاب المعارضـــة في الإحراج الذي تعرض له أربكان فرصة سانحة للنيل منه إذ قدمت أحزاب المعارضة مذكرات لحجب الثقة عن حكومته من بينها حزب اليسار الديمقراطـــي كما ذكر وزير الخارجية السابق ممتاز سويسال وهو أيضاً من حزب اليـــسار الديمقراطـــي "أن الحكومة التي وضعت البلاد في وضع كهذا لا يمكن أن تـــستمر"، وقدّم حزب الشعب الجمهوري بدوره مذكرة لتوجيه اللوم فقال نائب الحزب نهاد مثقاب: – "إن المذكرة أعدت لاستقبال أربكان بعد عودته من جولته الأفـــريقية وعلـــى النواب مناقشة المذكرتين في غضون أسبوعين"[3]. كما شنت الـــصحافة العلمانية حملة قاسية على أربكان فكتبت صحيفة ***جمهوريت*** مقالاً تحت عنوان "أربكان يدافع عن ليبيا" أما صحيفة ***صباح*** فقد نشرت تصريحات القذافي في

---

(1) Ilnur Cevik, "Gaddafi's out Bursts Strengthen Ciller", Turkish Daily News, 11 Oct. 1996.

(2) " Ilnur Cevik, "Gaddafi's Hurts Erbakan, Rafah and The Turkes", Turkish Daily News, 17 Oct. 1996

(3) Ilnur Cevik, "Rafah Becoming Its own Enemy", Turkish Daily News, 18 Nov. 1996؛ سري الدين، العرب والفرات، ص 240.

مقال تحت عنوان "ليلة العار" جاء فيها "إن زعيم حزب الرفاه أفقد تركيا ماء الوجه لعدم خبرته" كما نشرت صحيفة **حريت** مقالاً على صفحتها الأولى جاء فيه "الأمة ستطلب تقديم حسابات" وقالت: - "لم يصدر عن أربكان أي ردة فعل ضد تصريحات الزعيم الليبي المتعجرف مكتفياً بالنظر إلى السقف عندما كان يتكلم مما شكّل إهانة وفضيحة لا سابقة لها في تاريخ تركيا"[1].

كما صرّح مسعود يلماز قائلاً: - "إذا حاول دكتاتور إرهابي أن يعطي العبر للدولة التركية، فإن المشكلة تكمن في خفة أربكان وأنه يستوجب على السيد أربكان أن يعود فوراً إلى تركيا، عليه أن يعود مباشرة من المطار إلى "جينكايا" Çankaya القصر الجمهوري ليقدم استقالته"[2].

وأضاف قائلاً: - "بأن زيارة ليبيا ستزيد الفجوة بيننا وبين الغرب". وعقّب مسعود يلماز متهكماً "لماذا لا يزور أفغانستان بعد ليبيا؟" معلقاً إن "حزباً لم يحصل إلا على 21% من الأصوات لا يحق له أن يغيّر السياسية الخارجية التركية" وحتى رفيقته في الائتلاف لم تتقبّل ما جرى وحاولت فصل نفسها عنه من خلال توجيه اللوم إلى أربكان بقولها: - "إن حكومة أربكان سوف تدفع تركيا للظلام"[3]. "وإن تصريحات القذافي تعتبر خطأً تاريخياً كبيراً وإنها كافية لتقف تركيا ضده "كما انتقد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الطريق الصحيح صفوت بيروك قائلاً: - "إن ليبيا تتخذ موقفاً سلبياً من بلادنا وأنا ضد هذه الزيارة" وعقب على ذلك وزير الداخلية وهو من أعضاء حزبها [الطريق الصحيح] محمد اغار برفضه توقيع قرار الحكومة الذي يضفي الصفة الرسمية على الزيارة مما يجردها من هذه الصفة وتصبح زيارة خاصة"[4]. من جانب آخر قلل مسؤولون رافقوا أربكان من الانتقاد الذي وجّه لرحلته إلى ليبيا من جانب واشنطن وشركائه في الائتلاف الحاكم والمعارضة التركية وقال متحدث باسم الحكومة "إن الحكومة التركية هي التي تمتلك صلاحية

(1) Ilnur Cevik, Erbakan Return to Country Angered by Moammar, Turkish Daily News, 9 Oct. 1996

(2) Ilnur Cevik, Those who Refuse to Cooperate with this Government, Turkish Daily News, 21 oct. 1996

(3) Libyan Backs Kurds: Irking visiting Turks", Newyork Times, 14 Nov. 2007, p. 1.

(4) سري الدين، العرب والفرات، ص 234.

تقرير السياسة الخارجية لتركيا، نحن لنا علاقات دبلوماسية مع ليبيا ومن الطبيعي أن تكون لنا علاقات تجارية معها"[1]. وحاول غول التخفيف من حدة ما جرى في ليبيا مؤكدا أن تصريح القذافي لا يختلف كثيراً عما يردده بعض رؤساء الدول الصديقة لتركيا ومن بينها الدول الأوروبية"[2]. وذكر غول مستغرباً "لم نكن نتصور أن القذافي سيصدر هذا التصريح" ودافعت صحيفة ***مللي كازيت*** الناطقة بلسان حزب الرفاه بالقول "إن أولئك الذين يحاربون لوضع بلادنا تحت السيطرة الغربية دون مراعاة سياسة مستقلة ووطنية لوضعها في مسار سياساتها التاريخية لإنقاذ بلادنا جن جنونهم بسبب زيارة أربكان لليبيا الشقيقة فشكوا رئيس وزرائهم إلى الغرب وأخذوا يستعدونه ضد بلادهم... ألافليخسئوا"[3].

أما بالنسبة لأربكان فقد صرّح لدى عودته من ليبيا بالقول "عُدنا مظفرين كقادة الرومان، وإن هذه الزيارة أثمرت زيادة التبادل التجاري بمقدار ثلاثة أضعاف بين البلدين أما فيما يخص تصريحات القذافي فقد عبّرت عن منطق فلسفي نوعا ما". بدليل تصريح القذافي الذي جاء فيه: - "إن الاحتجاج الذي أثير حول زيارة أربكان ناتج عن الدفاع عن مصالح أمريكا وليس عن مصالح تركيا"[4]. أما على الصعيد الخارجي فقد سبّبت زيارة أربكان انزعاجاً للولايات المتحدة مما دفعها إلى توجيه تقريع شديد إلى تركيا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز جاء فيه: - "إنه أمر مفاجئ بالتأكيد أن يدافع رئيس وزراء دولة حليفة عضو في حلف الشمال الأطلسي عن إرهابي" وعدّ موقف أربكان مثيراً للقلق بالقول: - "إنه يثير القلق الشديد"[5]. وأمام تلك الموجة الهجومية التي تعرّض لها أربكان من الداخل (أحزاب المعارضة) ومن الخارج (أمريكا) اضطر إلى تغيير أسلوبه بالتخفيف من لهجته وتغيير شعاراته وقال: - "رحلتنا الخارجية لم تكن ضد حلفائنا الغربين ولا ضد الولايات المتحدة" مضيفاً "إننا نعمل باتجاه تحسين الروابط

(1) أربكان هاجم إسرائيل، بابل 1996/10/15.

(2) درويش، ج1، المصدر السابق، ص 65.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 102.

(4) Alan Makovsky, "The Making of Foreign Policy on Turkey", Voice of Atatürk, 6 April, 1997, Washington, p. 4.

(5) Satloff, "U.S Policy Toward", op. cit., p. 29.

الوثيقة بالفعل مع الاتحاد الأوروبي"، وأشار إلى "أننا نريد علاقات جيدة مع كل الدول في الشرق وفي الغرب وفي أماكن أخرى"[1]. وقد أكدت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تشيلر في معرض تحليلها لسياسات أربكان الخارجية قائلة: - "إن تركيا تطلق سياسة ذات وجوه عدة بحكم موقعها كجسر بين الشرق والغرب". وإنها "تستعد لتعزيز علاقاتها مع جيرانها في الشرق"، ولكن في "الوقت نفسه لا نتخلى عن علاقاتنا مع العالم - الغرب" واستمرت بالقول "إن فحوى هذه السياسة هو مصلحة تركيا"[2].

ثالثاً: مشروع مجموعة الدول الثماني (D-8) THE DEVELOPING

قادت رحلتا أربكان الآسيوية والأفريقية إلى تبلور فكرة إقامة اتحاد اقتصادي إسلامي آسيوي - أفريقي فأعلن أربكان عن مشروع ضم مجموعة الدول الإسلامية النامية إلى جانب تركيا كل من (إيران - باكستان - بنغلاديش - ماليزيا - مصر - نيجيريا - أندونيسيا) وقد أظهر مشروع D-8 بأن حزب الرفاه يحمل رؤية للوحدة الإسلامية في المقام الأول، ولتصور أربكان بأن عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي لن تكون ممكنة في المستقبل إذا لم يكن لأي سبب آخر إلا لأن الأوروبيين لن يقبلوا الأتراك بوصفهم أعضاء، فطالما أعلن أربكان أن الاتحاد الأوروبي ليس إلا ناد مسيحي، وهذا التشخيص أنهى المسألة في نظره، فاذا لم تكن أوروبا من حيث المبدأ تقر بإعطاء تركيا العضوية الكاملة في المستقبل فإنه كان عبثاً وإذلالاً لتركيا من مطالبتها بالالتزام بمجموعة مطالب سياسية واقتصادية، وفي المقام الثاني إن أربكان رأى أنه ليس لتركيا خيار سوى تعزيز تعاونها مع العالم الإسلامي تحت تلك الظروف بل إن مثل هذا التعاون الذي ستكون D-8 أداة لتحقيقه خلافاً لعضوية الاتحاد الأوروبي ممكناً وضرورياً[3]. كان إنشاء مجموعة D-8 وبمبادرة تركية أمراً ضرورياً بالنسبة لأربكان لأنه يرمز إلى التحدي من جانب البلاد الإسلامية والعربية ضد النظام الدولي الجديد لما بعد

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 104.
(2) علوش، تركيا أربكان - تركيا تشيلر، ص 22.
(3) Hykan, "Refahyol Plicy", op. cit., p. 14.

الحرب الباردة المتسم بالاستغلال الغربي للدول النامية والكيل بمكيالين (الإدانة والقهر) وفقاً لأربكان فإن البلاد النامية مستعدة لنظام دولي بديل عادل وإنها على استعداد للتعاون مع بعضها البعض لكي يتحقق ذلك مع قبول تركيا قائدة له[1].

يعد مشروع D-8 أحد أصداء مبادئ حزب الرفاه في السياسة الخارجية إذ يجمع عدد من الدول الإسلامية، ففي 9 تشرين الثاني 1996 استضافت أنقرة لجنة خبراء من تلك الدول للاجتماع والتحضير لنوع من التفاهم الاقتصادي بينها وذكر أربكان في الافتتاحية قائلاً: - "إن كل دولة من هذه الدول متقدمة في مجال ما، فمصر دولة رائدة في أفريقيا والعالم العربي وتركيا في آسيا الوسطى، وكل دولة منها عضو في تنظيم إقليمي، ولا يعني إنشاء هذه المجموعة تخلي أية دولة منها عن التنظيم الذي تنتمي إليه ومن الضروري إنشاء مجلس لرجال الأعمال وكذلك للتعامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين هذه الدول[2]. وقد صرّح المندوب التركي أوزمان تورك قائلاً: - "إن هذا المشروع وجد من أجل التعاون المشترك وإن الدخول فيه لم يقتصر على الدول الإسلامية فقط، الباب مفتوح أمام الأقطار غير الإسلامية"[3]. وقد استذكر أربكان بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس مجموعة الـ D-8 قائلاً: - "لقد تبلور أساس فكرة تكوين مجموعة الـ D-8 في شهر تشرين الأول 1996 وذلك في أثناء المحاضرة التي نظمت من طرفنا بخصوص "التضامن في التنمية" وأضاف أربكان قائلاً: - "أكملت هذه الدول الأعضاء أعمالها بشكل دؤوب ومكثف إذ استطاع مندوبوها أن يصلوا إلى انعقاد قمتهم في 15 حزيران 1997 من خلال عمل اللجان ومشاركة أعضاء الدول في فترة قصيرة مدتها ثمانية أشهر"[4].

(1) Ergin, A.G.E., s.173؛ شحاته، ص 156.
(2) معوض، المؤتمر القومي العربي السابع، المصدر السابق، ص 173؛ الغزالي، المصدر السابق، ص 3.
(3) Turkey - 8-Developing Group, EIR, vol. 124, No. 6, Janruary 1997, p. 11.
(4) كلمة الأستاذ نجم الدين أربكان ألقاها بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس مجموعة D-8 في قصر تشيراغان، 14 حزيران 2006. بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (11).

شعار مجموعة الدول الثمانية D-8:

اتخذت مجموعة الدول الثمانية D-8 شعارا بشكل نجوم ست وهذه النجوم تشير إلى الأسس والمبادئ الرئيسة للمجموعة وهي [لا للحرب بل السلام - لا للقتال بل الحوار - لاللثنائية وسياسة الوجهين بل العدالة - لا للتكبّر والطغيان بل المساواة - لا للاستعمار بل للتعاون - لا للتضيق والهيمنية بل حقوق الإنسان والديمقراطية][1]. وعلى الرغم من أن أربكان لم يستمر في الحكم إلا ثلاثة أيام بعد اجتماع القمة المذكور إلا أنه بقي على تلازم وثيق معه إذ واصل مشروع الـ D-8 تقدمه وكان حريصاً بدوره على استضافة أربكان في اجتماعاته السنوية بوصفه أحد المؤسسين له[2].

رابعاً: موقفه من الولايات المتحدة الأمريكية

كان أربكان وأحزابه لنحو ربع قرن من الزمن ناقدين متواصلين للامبريالية الأمريكية ويتهمون منظمة حلف الأطلسي (الناتو) باستغلال تركيا وينتقدون الأتراك الذين يريدون الارتباط معهم بأنهم مستغربين، وأن معاداة التغريب متجذرة عميقا في فكر أربكان وحزب الرفاه، فالإسلاميون يتصورون أن التغريب هو السبب في مشكلات تركيا في المجالات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، وكثيراً ما وجّه حزب الرفاه انتقاداته للأحزاب السياسية الأخرى بأنها "تقليد للغرب".

فلم يكل حزب الرفاه كسابقه حزب السلامة الوطني عن نقد السياسة الخارجية الأمريكية طالما إن الولايات المتحدة تمثل العدو للحركة الإسلامية، وكثيراً ما صوّر واشنطن أداة بيد الصهيونية (إسرائيل) فقاد الإسلاميون المعارضة ضد سياسة واشنطن في حرب الخليج الثانية ومشاركة تركيا في التحالف والمساهمة بعملية توفير الراحة للأكراد في شمال العراق[3].

---

(1) كلمة للأستاذ رجائي كوتان الرئيس العام لمركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية في اجتماع الدول الثمانية 14 حزيران 2006.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن بيتمينز في 2007/9/29.

Prof. Dr. Necmettin Erbakan, "Islam and The West Dialog With Its Prospects", Milsin, Istanbul 2006, p. 3.

(3) Şayari, "Turkey's Islamist Challenage", op. cit., p. 10.

يرى أربكان أن ميزان القوى في العالم يتجه نحو أمريكا وإسرائيل مؤكداً هذا بقوله: - "أنه لم يعد في العالم سوى قوة واحدة وهي الولايات المتحدة وبالنسبة لمنطقتنا فليس في العالم سوى (إسرائيل) واليهود هم الولايات المتحدة"[1]. إن حزب الرفاه كان يأمل في حال وصوله إلى السلطة إعادة تشكيل السياسة التركية الخارجية وذلك بالحد من العلاقات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة والأوروبية الغربية والبحث عن علاقات أوثق مع الدول الإسلامية والعربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[2]. وبالمقابل ذكر المتحدث الرسمي باسم الإدارة الأمريكية نيكولاس بيرنز تعقيباً على خبر تولي أربكان رئاسة الوزراء قائلاً: - "نحن نعلم أن لهم حق التصويت وهذا النوع من العلاقات ليس بلعبة، إنها حليف أطلسي نحن لدينا مصالح ونرغب بإجراء اتصال مبكر وصريح مع رئيس الوزراء الجديد زعيم الحزب الإسلامي لنتأكد أن مصالحنا مشتركة، هناك رهان كبير على مستقبل تركيا والرفاه جزء منه"، وأضاف "إن على أمريكا مراقبة الأقوال والأفعال على حد سواء"[3]. فتركيا تشكل بالنسبة للولايات المتحدة أهمية استراتيجية فهي تعد من "الدول الارتكازية" وتمثل الدرع لحلف الناتو لما يقرب من 50 عاماً وخط دفاع أولي أمام ثلاث دول عدتها راعية للإرهاب ونافذة على ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي سابقاً، فضلاً عن علاقاتها مع (إسرائيل) والأهم من هذا كله أنها أنموذج لدولة علمانية راسخة العقيدة وديمقراطية لبيرالية، لبلد ذي أغلبية إسلامية[4]. لكن الولايات المتحدة مع ذلك قد توقفت أمام هذه المسألة فقد أشار ماكوفسكي إلى هذه المسألة قائلاً: - "ماذا عسانا أن نفعل عندما تسقط قيادة سياسية صديقة وحليف إقليمي بين يدي شخص يحمل رؤى معادية للمصالح الأمريكية"، وكل هذا كان سبباً مقنعاً للنظر بقلق وذعر إلى حكومة يقودها أربكان فوجوده على رأس السلطة خلق صعوبة أمام مهمة مناصري تركيا التقليديين ضمن الإدارة الأمريكية لإزالة الشكوك لدى الكونغرس والاتحاد

---

(1) درويش، الجزء الأول، المصدر السابق، ص 68.

(2) Kemal, "Post Cold War", p. 4.

(3) Steven Erlanger, New Turkish Chief~s Muslim Tourstirs U.S woory", The NewYork Times, 10 Aug.1996, p. 2.

(4) Satloff, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 26.

الأوروبـــي، بـأن تركيا ماتزال دولة علمانية وديمقراطية موالية للغرب فوقوع أربكان تحت تأثير نظرية المؤامرة وتصريحاته المعادية تثير غضب الكثيرين من يعدون أنفسهم أصدقاء تركيا من الولايات المتحدة أولاً، وتعاطف أربكان مع الراديكاليين المـسلمين (إيـران – ليبـيا – الـسودان – تونس – مصر – الجزائر ومن بينهم فلسطين) يثير مسألة الأمن ثانياً[1]. فطرحت آراء عدة داخل الحكومة الأمريكية في كيفـية الرد على أربكان، فقد نصح البعض أن من مصلحة واشنطن الابتعاد عن أربكان منذ اللحظة الأولى لتوليه المنصب مع إبقاء الدعم الأمريكي ثابتاً للعلمانيين (داخـل وخارج الجيش)، فيما حث البعض بعدم إعطاء أربكان فرصة لاستفزازه واتـباع سياسـة "انتظر وترقب" في محاولة للحكم على أربكان عن طريق أقواله وأفعالـه الملموسـة وهـو في السلطة وليس الحكم عليه من مهنته بوصفه سياسياً إسلامياً، بينما شجع آخرون على زيادة القيود عن طريق تشديد الولايات المتحدة قبـضتها على أربكان بمنعه من فعل أي شيء يضر بمصالح الولايات المتحدة بصورة مباشـرة[2]. ونـصح البعض الآخر بحل آخر، فملاحظة أن حصة الإسلاميين من التصويت قد ازدادت في الانتخابات البرلمانية التركية خلال عقد من الزمن، فلا بد مـن احتضان أربكان كونه أول رئيس وزراء إسلامي تركي، فضلاً عن ذلك يعد حـزب الرفاه حزباً إسلامياً غير متطرف يُفتقر لمثله في العالم الإسلامي، لذلك على واشـنطن تقبل ذلك لتؤكد على مصداقية أمريكا باتباعها الإجراءات الديمقراطية حـول العـالم، إذ تعـد هـذه الـسياسة مفتاحاً لسياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلاميين[3]. وانطلاقاً من الرسائل التطمينية التي أرسلها أربكان في إعلان برنامج حكومته انتهج حزب الرفاه مع وصوله للسلطة في أسابيعه الأولى في الحكم أسلوباً مغايراً لخلق انطباع بأنه يحتفظ بعلاقاته الطيبة مع الغرب[4].

واتجـه إلى تركيا مبعوثان رسميان من الإدارة الأمريكية قبل حصول حكومة أربكـان على منح الثقة وهما بيتر تارنوف المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية

(1) Makovsky, "The Making of U.S. Foreign Policy…", p. 2- 3.
(2) Satloof, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 27.
(3) Satloof, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 27-28.
(4) Alirza, Bulent and Baran, zeyno, "The Troubled Government Finally Falls", policy Briefs, June 1997.p. 2.

وجـان لودال المستشار في وزارة الدفاع وأعلنا بأن "أمريكا تعطي دعمها لأربكان بعيداً عن حلفاء أمريكا العلمانيين" وأضاف تارنوف: – "إن العلمانية ليست شرطاً لعلاقـات أمـريكية – تركية قوية" وبهذا تكون أمريكا قد وضعت يدها بالاتجاه الـصحيح فهي على يقين مثلها مثل الكثير من الإسلاميين والعلمانيين الأتراك بأن زمـن الإسـلاميين قـد جـاء[1]. فأثار ذلك قلقاً شديداً لدى العلمانيين الأتراك وتصوروا وجود تفاهم مسبق بين الولايات المتحدة والرفاه.

وفي 3–تمـوز–1996 اجـتمع أربكان مع المبعوث الأمريكي بيتر تارنوف، وبعـد انتهاء الاجتماع صرّح تارنوف بالقول: – "أعتقد أننا وجدنا تفاهماً جيداً وتناغماً جيداً، حيث تمت مناقشة كل ما يخص الأمن الأمريكي في هذه المنطقة"، وفي تعلـيق له على ائتلاف الرفاه مع الطريق الصحيح قال: – "إنه أمر طبيعي في بلد ديمقراطي مثل تركيا"، وأضاف: – "إن أمريكا مهتمة بتركيا جداً لأن تركيا العلمانية والديمقراطية بلد مهم لأمريكا وستساندها في كل المجالات"[2]. بالمقابل وجّـه أربكان رسالتين إلى أمريكا خلال اللقاء الأول قال "نحن أصدقاء أمريكا والغـرب ولكننا سوف نسعى للدفاع عن مصالحنا الوطنية في علاقتنا مع البلدان الأخـرى". في حـين أكـد تارنوف لأربكان "إننا نكتفي ونسعد بأن تكونوا أصدقاءنا أما الباقي فإنه أمر يخصكم وحدكم". كما سلّم تارنوف أربكان رسالة واضحة من الإدارة الأمريكية تتضمن شروطاً لاستمرار تعاون أمريكا مع الحكومة التـركية الجديـدة مـنها: – "أن تتم حماية مصالح واشنطن في تركيا واستمرار مشاركة تركيا الكاملة والفاعلة في حلف شمال الأطلسي وربط تركيا بالمؤسسات الغـربية مـثل الاتحاد الأوروبـي وحلف شمال الأطلسي وأن تلعب تركيا دوراً مهمـاً تجـاه الـولايات المتحدة"، و"تعزيز الاستقرار والأمن في ذلك الجزء من العالم".

بينما رد أربكان على المبعوث الأمريكي الرسمي قائلاً: – "إن على إسرائيل الانـسحاب مـن الأراضي الفلسطينية المحتلة كخطوة أولى لضمان السلام في الـشرق الأوسـط"، وقد صرّح أربكان بعد الاجتماع قائلاً: – "إن استقرار

(1) Satlof, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 29
(2) Macovsky, "The Making of U.S. Foreign Policy…", p. 3.

المنطقة ضروري لتركيا لتكوين علاقات متينة مع كل الأقطار الإسلامية الشقيقة في المنطقة"[1].

كما أعلن أربكان: "أنه يرغب بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة"، وأضاف: - "إن تركيا وأمريكا كانتا دائماً صديقتين وستبقيان كذلك"، وفي إشارة أخرى إلى العلاقات الحميمة بين البلدين حضر أربكان الاحتفال بيوم الاستقلال الأمريكي في الرابع من تموز الذي ترعاه السفارة الأمريكية في تركيا في اليوم ذاته الذي صادق فيه البرلمان على حكومته، وبعد ذلك بأسابيع قليلة استقبل أربكان مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في أنقرة[2]. وقد صرحت أولبرايت بعد ذلك قائلة: - "بأنها وجهت لأربكان رسالة واضحة جاء فيها أنه رئيس وزراء منتخب بشكل دستوري وبطريقة ديمقراطية"، وذكرت له المبادئ التي ترتكز عليها وسوف تركّز عليها السياسة الأمريكية تجاه تركيا وهي (استمرار الديمقراطية وأهمية السوق اقتصاديا والعلاقة مع حلف الناتو استراتيجياً والأسس العلمانية للجمهورية التركية الديمقراطية وإسرائيل والمسألة المتعلقة بالعراق) وأضافت أولبرايت "إن أربكان فهم الرسالة"[3]. إلا أن هذه العلاقة سرعان ما أصابها شرخ نتيجة زيارة أربكان إلى إيران وتوقيعه على الاتفاقية الاقتصادية إذ فُسِّرت بأنها ضربة موجهة للإدارة الأمريكية والرئيس كلنتون الذي وقع على قانون داماتو قبل ذلك بأيام، فضلاً عن ذلك جاءت دعوة أربكان للرئيس الإيراني رافسنجاني إلى أنقرة واقتراحه بإقامة تعاون صناعي عسكري مع إيران، كل ذلك بعث من جديد المخاوف الأمريكية منه ودفع الإدارة الأمريكية للتفكير جدياً بإسقاط حكومته إلا أن الخبراء أشاروا على كلنتون أن لا يدخل في مواجهة صريحة مع أربكان[4]، لكي لا يجعل منه بطلاً إسلامياً في مواجهة الولايات المتحدة، ومن ثمة يلتف حوله الشعب التركي أو كما قال بعض العلمانيين أن لا يدفع الأمريكيون الأتراك إلى أحضان أربكان، وللتعبير عن متانة العلاقة مع تركيا قام كلنتون بتمرير

(1) Stepnen Kinzer, "Meeting U.S Envoy, Turkish premer Takes aPro-Arab stance", The NewYork Times, July 1996.
(2) Hale, "Turkey's Domestic Political Landscape", p. 2.
(3) هلال، المصدر السابق، ص 167.
(4) Staloff, "U.S.Policy Towards Islamic", p. 28.

صفقة الأسلحة التي توقف توريدها في الأشهر الماضية على أثر قيام اللوبي اليوناني في الكونغرس الأمريكي بعرقلة شراء تركيا لفرقاطتين بحريتين مع عشر طائرات مروحية متطورة من نوع كوبرا Cobra، لتفويت الفرصة على أربكان استغلال الموقف فالعديد من الأتراك رأى أن واشنطن إذا وضعت حظراً غير معلن على الأسلحة على غرار الحظر الذي وضعته عام 1975 بعد التدخل المسلح في قبرص فإن هذا العمل سوف يغذي شعور الكراهية تجاه الولايات المتحدة ويجعل حزب الرفاه أقدر على الاستفادة سياسياً من هذه المشاعر الغاضبة[1]. ثم جاءت زيارة أربكان إلى ليبيا لتمثل قطيعة حقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية (كما أسلفنا) وتهيأ الأذهان في الولايات المتحدة لاستبدال الحكومة التركية الحالية بحكومة جديدة[2].

خامساً: موقفه من السوق الأوروبية المشتركة

انطلق أربكان في معاداته للسوق الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي[*] من مبادئه الإسلامية السابقة الذكر في التكامل مع العالم الإسلامي كون تركيا بلد إسلامي. فقد وقف بشدة ضد المحاولات التركية المتواصلة للانضمام لتلك السوق، فظل أربكان [يكرر] تصريحاته في السبعينيات ضد الانضمام لتلك السوق (كما أسلفنا) ومن هذه التصريحات، "أن تركيا يجب أن تدخل ليس إلى السوق المشتركة الغربية بل إلى السوق المشتركة للدول الشرقية، وتركيا قياساً إلى الغربيين متخلفة وقياساً للشرقيين متقدمة، إذا دخلت تركيا في السوق المشتركة في ظل شروط اليوم ستتحول إلى مستعمرة، السوق المشتركة تشبه اليوم بناية من ثلاث طبقات في الطابق الأعلى اليهود والأمريكيون، في الطابق الأوسط المنفذون الأوروبيون، اليوم يبحثون عن خادم - حارس يجلس في الطابق السفلي، لهذه الغاية يراد أن تدخل

(1) Makovsky, "The Making of U.S. Foreign Policy…", p. 4.
(2) Satloff, "U.S. Policy Towards Islamic", p. 29.
(*) السوق الأوروبية المشتركة: هي منظمة مؤلفة من الأقطار الأوروبية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتقليل العوائق التجارية وزيادة التعاون بين أعضائها وبناءً على معاهدة ماستر يخت في عام 1992 اتخذت تسمية أخرى أطلق عليها الاتحاد الأوروبي، Market European. Wike pedia, www.org./wiki/.com

تركيا إلى السوق المشتركة" وعندما كان أربكان زعيما لحزب السلامة الوطني كان يرى أن أوروبا المسيحية تريد إبتلاع تركيا المسلمة: - "إن الذين يريدون إدخال تركيا في هذه المغامرة يبذلون جهدهم لكي يخفوا عن الأمة أن التكامل مع أوروبا هو أبعد بكثير من كونه سوقاً اقتصادياً مشتركاً، بل هو هدف اجتماعي وثقافي وسياسي وايدولوجي. إن حكاية السوق المشتركة بدأت قبل اتفاقية روما (مع تركيا عام 1963) ومرتبطة بقرار المؤتمر الكاثوليكي في روما. إن السوق المشتركة نظام متطور للاستعمار الجديد المتوافق مع شروط عصرنا قام به الغرب الامبرالي"[1]. ورأى أربكان أن إنضمام تركيا يفقدها عنصر السيادة، فقد ذكر في عام 1991 بأن الدخول إلى المجموعة الأوروبية "يعني فقدان الاستقلال"، وفي موقف آخر قال: "إننا نعارض الانضمام إلى المجموعة الأوروبية لأن هدفها إقامة دولة واحدة وتفقد الدول بعد ذلك سيادتها[2].

وقد وصف أربكان وحزبه في حملاته الانتخابية عام 1995 الاتحاد الأوروبي قائلاً: - "بأنه (اتحاد) الدول المسيحية التي تشكلت بناء على توجيه البابا" وقال "إنه بدلاً من السعي إلى عضوية السوق الأوروبية وتطوير علاقات اقتصادية أوثق مع الغرب يجب على تركيا أن تأخذ زمام المبادرة في إنشاء سوق إسلامية مشتركة وتوسيع علاقاتها التجارية مع الدول الإسلامية"[3]. وشاطر البعض من الأتراك أربكان في اعتراضه على إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لأن الانتماء إلى النادي الغربي آخر شيء يريده كل تركي ويذكر ضمن هذا الإطار ارسين كالايا سيوغلد أستاذ في جامعة البوسفور قائلاً: - "الغرب لا يهتم بنا إلا عندما تكون له حاجة لذلك، لكن لا يكاد ينتهي التهديد حتى يعتبرنا من حضارة أخرى"[4]. في حين إنتقد آخرون موقف حزب الرفاه وزعيمه أربكان إزاء العلاقات الاقتصادية الدولية بكونه يتحدى كل مساعي تركيا لتحقيق المزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي، وذلك لأن التجارة التركية مع الاتحاد الأوروبي

(1) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 81.
(2) المصدر نفسه، ص 82-83.
(3) Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", op. 2.
(4) الرفاه هل ينقذ تركيا من عجزها الاقتصادي، المصدر السابق، ص 36.

تعادل ما يزيد عن نصف الصادرات والواردات التركية كما رأى هؤلاء أن أية محاولة من الحكومة الإسلامية في تركيا إلى إعادة تنظيم العلاقات التجارية بعيداً عن الغرب باتجاه الشرق الأوسط سيكون نكسة كبرى لتركيا في المجال الاقتصادي[1]. وقد اعتمد أربكان مع فوز حزبه في انتخابات 24 كانون الأول 1995 استراتيجية جديدة لتبديد مخاوف العلمانيين ومن ثمة لزيادة فرص الاندماج في حكومة ائتلافية فمثلا أسقط أربكان معارضته لاتفاق الاتحاد الكمركي مع الاتحاد الأوروبي فقد صرّح قائلاً: - "إن الاتفاق مقبول مع بعض التعديلات وامتنع عن انتقاد الغرب وأوضح أن حزبه لن يطالب بسحب تركيا من حلف الأطلسي"[2]. فتخلى أربكان عن لغة العداء للاتحاد الأوروبي مع تشكيل حكومته الائتلافية في 29 حزيران 1996 من خلال إطلاقه تصريحات مثل "سننتهج سياسة متوازنة مع الشرق والغرب"، "وسنسعى إلى جعل فكرة علمانية الدولة في مستوى العلمانية الأوروبية" وقصده من ذلك تطمين الدول الغربية بأن تركيا ترغب بتقوية علاقاتها معها على الرغم من مجيء حزب الرفاه المعروف بميوله الإسلامية[3].

أما فيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي من حكومة أربكان فقد أصيبت العواصم الغربية بصدمة كبيرة عندما تولى أربكان الحكم لأنها نظرت إليه بالخوف والشك وافترضت بأن الاحياء الإسلامي المسلح سوف يدفع تركيا إلى روح الحروب العثمانية الأوروبية، إلا أن أربكان حاول طمأنة الأوروبيين في الوقت الذي سعى فيه إلى تطبيق شعاراته السابقة التي تجلت بأوضح صورة بمشروع D-8 الذي تحدثنا عنه سابقاً فكان لأربكان رغبة بتحقيق أحلامه وتوجيهها بزعامة نظام إسلامي عالمي إذ صرّح لإحدى الصحف الأجنبية قائلاً: - "نحن نشعر بأنه يجب إعادة صيغة العالم"[4].

(1) Andrew K. Riemer, "Turkey and the European Union: ANever Ending Story" International Studies Association, 20 Feb 1999, Washington D.C. p. 2.
(2) Kernal Kirisci, "Post Cold-War Turkish security and the Middle East", Middle East Rereivew of International Affairst issue, July, 1997, p. 6.
(3) قدورة، حزب الرفاه بين المبدئية والذرائعية، ص 21.
(4) S.Amjad Hussain, "Has The European Union A Christian Club?", IJMES, 2001, p. 4.

لذا حذر كلاوس كنيكل وزير الخارجية الألماني بأن تركيا أربكان تبتعد عن الغرب وتتجه إلى علاقات أوثق مع العالم الإسلامي بسبب خيبة أمله من الاتحاد الأوروبي وفشله في مساعدة تركيا إذ يقول: - "إن تركيا تشعر بأنه قد أسيء معاملتها وأن أربكان وبقية السياسيين يتذمرون بمرارة من الاتحاد الأوروبي"[1].

سادساً: أربكان والاتفاقيات التركية الإسرائيلية:

برز أول دور لتركيا في القضية الفلسطينية عندما شاركت أمريكا وفرنسا في لجنة التوثيق الثلاثية التي انبثقت عن قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة للقيام بدور الوسيط بين المطالب الفلسطينية والدعاوى الصهيونية على أثر استيلاء الصهاينة على الأراضي الفلسطينية عام 1948 وإذا كانت قد ادعت باتخاذها موقف الوسيط المحايد لكنها انحازت ضمنياً لمصلحة الغرب و(إسرائيل) وكانت تلك المشاركة سبباً في ابتعاد العرب عن تركيا[2].

من جانب آخر نجد أن تركيا اتّبعت التدرج في تطبيع العلاقات مع إسرائيل حيث اعترفت بها في 28 آذار 1949[3]. فبدأ التمثيل الدبلوماسي بين تركيا و(إسرائيل) في بادئ الأمر بفتح قنصلية وتعيين قنصل إسرائيلي في إستنبول[4]. وذهب عدنان مندريس رئيس الوزراء بعيداً في تصريحه في أثناء زيارته لواشنطن في حزيران 1954 قائلاً: - "إن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة"[5]. كذلك تسهيل هجرة أكثر من (41) ألف يهودي إلى فلسطين المحتلة في الخمسينيات، ثم اتخذت العلاقة بعد ذلك طابعاً جديداً بين الجانبين تمثلت بزيارة الوفود الثقافية والرياضية الإسرائيلية إلى تركيا واستمرت تلك العلاقات حتى السبعينيات[6].

(1) James Dorsey, "European Rebuilt strength Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties", Washington Report, Middle East Affairs, March 1997.

(2) إبراهيم خليل أحمد، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية – (الإسرائيلية)، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، حزيران، 2000، ص 2.

(3) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 54.

(4) علي عبد الهادي الدليمي، العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة، ع164، س2، شباط، بغداد 1999، ص 29.

(5) أحمد، نصف قرن في تاريخ العلاقات، ص 5.

(6) عبد الهادي، العلاقات الاقتصادية التركية، ص 30.

بدأت العلاقات تتطور أكثر لا سيما في المجالات العسكرية فأخذت (إسرائيل) تزود تركيا بالأسلحة التي استخدم البعض منها كالمدافع والصواريخ والرشاشات عندما قام الأتراك بغزو قبرص في عام 1974، وتم في تلك المدة تعيين مستشار عسكري تركي في (إسرائيل) بهدف توطيد علاقتهما العسكرية، كما شهدت المدة بين عامي (1980–1984) فتوراً في العلاقات التي بينهما في المجالات كافة وكان ينظر إلى (إسرائيل) على أنها تشكل خطراً على تركيا إلا أن تلك النظرة تغيّرت بعد عام 1985 وأصبح ينظر إليها بشكل إيجابي وتعزز ذلك بإنسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان عام 1985[1].

وعلى أثر ذلك أعيدت العلاقات العسكرية بين الطرفين وكان التمثيل الدبلوماسي على مستوى أقل هو وزير مفوض، وتم تشكيل لجان مشتركة لبحث ومناقشة القضايا العسكرية والأمنية بينهما وتم التوقيع في عام 1989 على اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات الإسرائيلية[2].

وتميزت المدة بين عامي (1991–1996) بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل، ففي المجال السياسي رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى السفراء كما قام وزير السياحة التركي آنذاك عبد القادر اتش بزيارة إلى إسرائيل عُدت الأولى من نوعها بوصفه أرفع مسؤول تركي يزور إسرائيل، وأسفرت عن توقيع معاهدة في حزيران 1992 لغرض تسهيل الزيارات السياحية بينهما[3].

كما توالت الزيارات الرسمية من قبل المسؤولين الأتراك والإسرائيليين للتأكيد على التعاون الاقتصادي والعلمي والتعاون الإقليمي وتنسيق الجهود المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قام الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان في 25 كانون

(1) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 58.

(2) وصال نجيب العزاوي، ابعاد التعاون العسكري الإسرائيلي، دراسة في الدوافع والاهداف، مجلة ام المعارك، مركزام المعارك، بغداد 1998، ص 259–260؛ هلال، المصدر السابق، ص 173.

(3) M. Hakan Yavuz, "Turkish - Israeli Relation Through 9-1 of Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol. 27, Autuman 1997, pp. 26-29.

الثاني 1994 بزيارة إلى تركيا استغرقت ثلاثة أيام تم فيها بحث سبل تطوير العلاقات وتعزيزها بينهما، ورداً على ذلك قامت تانسو تشيلر رئيسة الوزراء بزيارة إلى (إسرائيل) في 31 آذار 1994و تم خلالها التوقيع على العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية[1].

أما في مجال العلاقات العسكرية فقد سمحت تركيا لإسرائيل عام 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة [العراق وسوريا وإيران] كما سمحت تركيا في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق[2]. وضمن إطار الزيارات بين تركيا و(إسرائيل) كثف العسكريون من كلا الطرفين جهودهما لتوثيق العلاقة وتناول المباحثات العسكرية والتعاون في مجال ما عرف باسم مكافحة الإرهاب وأثمرت الجهود التركية (الإسرائيلية) خلال المدة (1990-1995) عن توقيع اتفاقية التعاون العسكري والأمني في 24 شباط 1996[3]. فضلاً عن ذلك كان لتركيا جملة أهداف من تعاونها مع (إسرائيل) لا سيما في المجال العسكري وضمن هذا الاطار ذكر ماكوفسكي "أن تركيا تعمل على تطوير العلاقات مع إسرائيل لكي تحصل على الأسلحة المتطورة والتقنيات الأمريكية من إسرائيل أو عبر إسرائيل من دون قيد أو شرط يمكن أن يفرضه الكونغرس الأمريكي إذا طلبتها تركيا من واشنطن مباشرة. فضلاً عن أنها ستعمل على تزويد تركيا بالخبرة العسكرية، وتسهم في إحداث تحسن اقتصادي تركي من خلال التبادل التجاري مع إسرائيل"[4].

ويرى حاكان ياووز أستاذ العلوم السياسية بجامعة ليسبوغ بفرجينيا "إن من شأن التعاون الاقتصادي ما بين إسرائيل وتركيا أن يؤدي إلى تشكيل كتلة إقليمية جامعة من دول متماثلة في الذهنيات وتتمتع برعاية الولايات المتحدة الأمريكية"[5].

---

(1) أحمد، "الاتفاق التركي – الإسرائيلي"، جريدة الثورة، 18 تشرين الثاني 1998.
(2) العزواي، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ص 262.
(3) Usher, "Apotent comloinat", op. cit., p. 27.
(4) هشام فوزي عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل في التسعينيات، مجلة البصائر، مجلد 5 ع2، أيلول 2000، جامعة البتراء، الأردن، ص 116.
(5) المصدر نفسه، ص 117.

وقد أثمرت الجهود التركية – الإسرائيلية خلال مدة ما بين (1990-1995) عن إحداث تطورات جذرية في العلاقات السياسية الاقتصادية والعسكرية بين البلدين للمدة مابين (1996-1998) في مقدمتها توقيع الاتفاقيات العسكرية بينهما، في إطار عقد الاتفاقيات العسكرية بين تركيا و(إسرائيل) تم التوقيع في 24 شباط 1996 على مشروع اتفاقية للتعاون والتدريب العسكري المشترك بين تركيا وإسرائيل ثم تلاه اتفاق آخر في 26 آب 1996 واتفاقيات أخرى في عامي 1997-1998. واتخذت المباحثات التي سبقت توقيع الاتفاقيات صيغة سرية، إلا أنه في نيسان 1996 سُرب البعض منها في الصحف التركية والإسرائيلية في حين لم يكشف عن مضمون بنود أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العسكرية ومجالاتها وأهدافها، إلا أن ما توفر من معلومات حولها من خلال التصريحات والمقابلات وهي كالآتي:

- **في مجال القوات الجوية:**
  - السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى منفردة أو مشتركة (تدريب الطيارين الحربيين 8 مرات في السنة في الأجواء التركية).
  - تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.
  - السماح للطائرات (الإسرائيلية) باستخدام القواعد الجوية التركية وعلى الأخص (قونية وانجرليك).
  - تحديث إسرائيل 54 طائرة حربية تركية من طراز (F4) بتكلفة تبلغ حوالى (635) مليون دولار.
  - تحديث 48 طائرة من نوع (F5C) من خلال تمويل مؤسسة إسرائيلية – ستقافورية بقيمة 75 مليون دولار.
  - تزويد تركيا بأحدث منظومات الدفاعات المضادة للصواريخ: بطاريات الصواريخ – آرو الإسرائيلية الصنع والقيام بالتصنيع المشترك لها مستقبلاً في تركيا.
  - القيام بالتصنيع المستقبلي المشترك للصاروخ "جو – جو" الإسرائيلي (بوباي 1 بوباي 2) بصفقة تصل قيمتها 500 مليون دولار أمريكي.

- مشروع مستقبلي مشترك لتصنيع طائرة إنذار مبكر، على غرار "الأوكس" بتكلفة 800 مليون دولار.
- تزويد تركيا بـــ 10 طائرات من دون طيار للاستطلاع.

- **القوات البحرية:**
  - زيارات متبادلة للقطع البحرية بينهما.
  - تنفـــيذ مـــناورات بحرية مشتركة قد تشترك فيها وحدات بحرية أمريكية (وستكون المناورات كما أعلن عنها في 1998 قبالة الشواطئ السورية).

- **القوات البرية:**
  - تنفيذ مناورات برية مشتركة.
  - مشروع صناعة دبابات قتالية حديثة بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي.
  - مشروع تحديث دبابات (M60) بقيمة 50 مليون دولار أمريكي.
  - قـــيام إسرائيل بتزويد تركيا بأجهزة وأنظمة أمنية إلكترونية ونشرها على الحدود التركية لمنع التسلل إلى داخل تركيا، من سوريا والعراق.

- **في مجال الاستخبارات:**
  - تبادل المعلومات والخبرات.
  - تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي يجريها كل طرف على حدة.
  - الاســـتخدام المتبادل للأفلام العسكرية الوثائقية لكل طرف والتعاون التام بين أستوديوهات الأفلام والصور والوثائق العسكرية.
  - بـــناء شبكة إلكترونية تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العسكرية، على طول الحدود العسكرية مع كل من سوريا وإيران والعراق.
  - وضـــع معلـــومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الإلكتـــرونية تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته مع (حزب العمال الكردستاني).
  - تـــبادل المعلومات في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية والتعاون في مجالات التاريخ والمتاحف وحفظ الملفات العسكرية[1].

(1) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 105-107.

د - ردود أفعال الدول العربية والإسلامية تجاه العلاقات والاتفاقات التركية الإسرائيلية:

طـــرح الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي العديد من التساؤلات من قبل المـــراقبين لا ســـيما وأن إسرائيل كانت على وشك تطبيع علاقاتها مع بعض الدول العـــربية لـــذا نجد أن ذلك التقارب التركي - الإسرائيلي ولّد ردود أفعال خارجية وداخلـــية عديدة وعلى المستويات كافة، فقد أبدت الدول العربية والإسلامية ردود أفعالهـــا بالمعارضة والتنديد والشجب منطلقة من كون تركيا دولة إسلامية لها ارتباط ديـــني وتاريخـــي مع العالمين العربـــي والإسلامي، أضف إلى ذلك أنها مجاورة لبلدان عـــربية وإسلامية مهمة عسكرياً واقتصادياً وبشرياً وهي (إيران - سوريا والعراق). فقـــد فُسر ذلك الاتفاق بأنه إحياء لسياسة الأحلاف التي ظهرت في المنطقة في عقد الخمـــسينيات، فقد عدّت سوريا أن ذلك الاتفاق يشكل خطراً على أمنها لذا قامت بالعديد من الإجراءات لتوضيح خطر تلك العلاقة وتهديدها للمنطقة، وأبدت سوريا قلقهـــا على لسان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام إذ قال: - "إن التحالف العـــسكري يشكل تهديداً لأمن الدول في المنطقة" وحثت سوريا الدول العربية على التصدي لها كما إنها سعت إلى توطيد علاقاتها مع كل من إيران والعراق واليونان إذ وقعـــت مـــع الأخيرة اتفاقاً عسكرياً عام 1995 كان أحد بنوده السماح للطائرات العـــسكرية لدى الدولتين باستخدام مطارات الدولة الأخرى في حالة وقوع إعتداء عسكري على أي منهما[1]. وعلى أثر تسريب بعض المعلومات السرية عن الاتفاقية العـــسكرية والأمنـــية التـــركية- الإسرائيلية في نيسان 1996 قامت وزارة الخارجية الـــسورية باســـتدعاء الـــسفير التركي في دمشق وأعربت عن احتجاجها على تلك الاتفاقـــية، كمـــا نشطت الدبلوماسية السورية في المجالين العربـــي والإسلامي لبناء جبهة موحدة لمواجهة التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، فعقدت مؤتمراً للقمة في العاصـــمة الـــسورية دمـــشق في 21 حزيران 1996 شاركت فيه كل من مصر والـــسعودية وقد تمخض عن ذلك المؤتمر إصدار بيان أعربت فيه الدول المشاركة عن قلقها إزاء ذلك التحالف وطالبت من تركيا إعادة النظر في ذلك الاتفاق[2].

(1) Usher, "Apotent Comliona", p. 27.

(2) سري الدين، العرب والفرات، ص 172.

كما عبّر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن قلق بلاده قائلاً: - "إن التحالف التركي الإسرائيلي من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع سوريا بهدف الضغط عليها وعلى الدول المجاورة [إيران والعراق] وحتى الدول الخليجية في ظل تعاون عسكري وأمني يهدف إلى إضعاف الأمن القومي العربي وزيادة السيطرة الإسرائيلية والتركية على الأراضي العربية، والسعي لإحداث إنقسام عربي وإسلامي"[1].

أما بالنسبة لموقف مصر فقد صرّح الرئيس المصري حسني مبارك في 29 أيار 1996 بأنه أبدى عدم تفهمه لوجهتي النظر التركية - الإسرائيلية بشأن أهداف إجراء التدريبات الجوية المشتركة بمحاذاة السواحل السورية بدعوى محدودية المجال الإسرائيلي الجوي وقد حذر الرئيس مبارك من أي اعتداء تركي على سوريا، لأنه سيؤدي إلى مشكلات كبيرة في المنطقة"[2]. تواصل الاهتمام المصري بالعلاقات التركية - الإسرائيلية المتنامية إذ قام الرئيس حسني مبارك بزيارة تركيا يوم 11 تموز 1996 للوقوف على حقيقة تلك الاتفاقية وقد قدمت تركيا تفسيرات لعلاقاتها العسكرية مع إسرائيل بأنها تقوم على المنفعة المشتركة وليست موجهة ضد طرف آخر[3]. وفيما يتعلق بالموقف العراقي من تطور العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية فقد اتصف بالتنديد والشجب من خلال التصريحات الإعلامية التي أكدت على أن هذا الاتفاق يهدف من ورائه إلحاق الضرر بالأمن القومي العربي وغايته خدمة المصالح الأمريكية وتنسيق الجهود علنا بين حليفتيها تركيا وإسرائيل ضد مصالح المنطقة العربية[4]. وبسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها جراء الحصار الاقتصادي المفروض عليه لم يكن له دور فاعل في هذا المجال، مع ذلك أكد مندوب العراق لدى الامم المتحدة في 16 نيسان 1996 بأن "تركيا لم تراعِ الرفض العربي والإسلامي لتلك الاتفاقية ولم تراعِ حساسية جيرانها العرب والمسلمين (إيران - سوريا - العراق وإن من شأن ذلك أن لا يساعد على استقرار منطقة الشرق الأوسط"[5].

(1) معوض، صناعة القرار، ص 268.
(2) معوض، صناعة القرار، ص 238-333.
(3) مؤتمر صحفي للرئيس حسني مبارك والرئيس التركي سليمان ديميريل.
(4) أحمد، الاتفاق التركي الإسرائيلي.
(5) معوض، صناعة القرار، ص 242-243.

أما لبنان فقد أعرب عن قلقه من التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي وعدّه تهديداً للأمن القومي العربي والإسلامي عامة وسوريا بخاصة، كذلك أدانت ليبيا ذلك الاتفاق وعبّرت عن قلقها إزاء الحلف العسكري التركي الإسرائيلي الذي وصفته بـ "المشبوه" الذي (يستهدف النفط والمصادر المائية) بشدة ورأت فيه أنه موجه ضد الأمة العربية والمسلمين[1]. كما أعلنت إيران شجبها لذلك التقارب وعدّته ضد مصالح تركيا لأنه سيثير غضب الشعب التركي المسلم عليها، وفي أثناء اجتماع رؤساء دول منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوية (ايكيو) الذي عقد في شهر أيار 1996 في عشق أباد عاصمة تركمنستان حيث إلتقى الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني والتركي سليمان ديميريل وتباحثا في موضوع الاتفاقية العسكرية والأمنية التركية - الإسرائيلية وقد نفى ديميريل عقد تركيا لاتفاقيات عسكرية سرية مع إسرائيل، وأن أنقرة تسعى لتطوير علاقاتها مع إيران فيما أكد رافسنجاني بأن الإسرائيلين سوف يستغلون تلك الاتفاقية لضرب إيران[2]. من جانب آخر عبّر وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني عن ارتياح بلاده تجاه الاتفاق إذ صرّح قائلاً: - "إن الولايات المتحدة تنظر بإيجابية شديدة إلى العلاقات بين إسرائيل وتركيا وإلى الاتفاق الاستراتيجي الذي تم التوقيع عليه بين البلدين"[3]. أما على الصعيد الداخلي الرسمي وعلى الرغم من الاعتراضات والتنديدات العربية والإسلامية بشكل عام فإن تركيا لم تأبه بها فقد صرّح ديميريل قائلاً: - "إن مصالح الأمة التركية أهم بكثير من أي اعتراضات عربية على علاقات تركيا مع إسرائيل مؤكداً على أن تركيا دولة مستقلة ولا يحق لأي كائن من كان أن يحدد لنا مانفعله"[4].

وبالنسبة للأتراك المؤيدين للتعاون مع إسرائيل فقد نظروا للاتفاق التركي الإسرائيلي من زاوية المصالح الاقتصادية فمثلا الدكتور (حسن قوني الخبير في العلاقات الدولية) دعا إلى استفادة تركيا من موقع اليهود المهم في التجارة العالمية إذ

(1) هشام عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية، مجلة جامعة أم القرى، ع9، السعودية 1998، ص 13.
(2) سري الدين، العرب والفرات، ص 237.
(3) عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل، ص 125.
(4) Nicol Pope, "Expanding Ties with Israel", Middle east, No.579, 17 July 1998

قال: - "إن حزام الأمن الخارجي الذي ذكره بن غوريون هو أن العرب يمكن أن يكونوا أعداء لكن يجب عدم تحويل المسلمين من غير العرب إلى أعداء، وفي طليعة هؤلاء الأتراك - وأن تركيا كدولة غربية وديمقراطية وعلمانية من جهة ميدان عبور هام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن لرووس الأموال أن تستثمر فيها بأمان وفي حال دخول تركيا في تعاون مع إسرائيل فان ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية"[1].

أما الباحث التركي ارسين كالايسي أوغلو يرى أن عقد تلك المعاهدات لا تشكل تحالفاً جديداً يزيد من مضايقة الدول العربية، كما إن إقامة مشاريع مشتركة في مشروعات دفاعية لاتضع شرطا أمام صفقات الأسلحة التي تحتاجها المؤسسة العسكرية بعمق في بيئة ترى أنها أكثر عدائية بازدياد لتركيا[2]. لكن المعارضة التركية قد استغلت ذلك لانتقاد الحكومة، فقد ذكر بولنت أجاويد زعيم الحزب اليساري الديمقراطي أن مثل هذه المعاهدات يشكل عاملاً استفزازياً لجيران تركيا وأن تكون السياسة الخارجية مبنية على أساس إقليمي ولا تسعى لتنفير أو استبعاد أي من جيران تركيا الشرق أوسطين، وكذلك علّق محمد علي بيراند قائلاً: - "قد نسفت احتمالات إقامة علاقات تركية - سورية أفضل" وأظهر أسفه لاضطرار تركيا "للمشاركة في مواجهة إسرائيلية - سورية إيرانية"، أما المحلل التركي جنكيز تشاندار فقد لخّص وجه نظر الكثير بقوله: - "قد تسهم دولة مسلمة تتبع سياسة خارجية ترتكز على إسرائيل في تحقيق الارتياح لإسرائيل، غير أن هذه السياسة تسبب عزلة لتلك الدولة سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى النظام الدولي"[3]. أما من وجهة النظر الإسرائيلية فرأى أحد المسؤولين الإسرائيليين قائلاً: - "نحن أهم بلدين في هذا الإقليم ولا نرغب أن يعبث معنا بعض حكام العرب الذين يريدون أن يحافظوا على الشرق الأوسط كما كان لكن القوانين تغيرت"[4].

(1) أحمد، العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني، ص 44.
(2) ارسين كالايسي أوغلو، التعاون التركي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي وحدة الدراسات العربية بيروت، ع242، س4، 1999، ص 45.
(3) يافوز، المصدر السابق، ص 25.
(4) عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل، ص 177.

هـ - أربكان وموقفه من الاتفاقات والعلاقات التركية - الإسرائيلية:

إن أقسى من رد على هذا الاتفاق هو نجم الدين أربكان فقد كان، كما مر معنا، ناقداً متواصلاً للصهيونية طوال مشواره السياسي، وكما كان سابقاً واصل انتقاداته المرة للتعاون التركي الإسرائيلي في أثناء حملاته الانتخابية فقد رفع في أثناء تلك الحملات شعارات تندد بالصهيونية وإسرائيل كان من بينها شعار "سنحرر القدس" فضلاً عن ذلك أعلن خلال تلك الحملات بأنه سيعمل على إلغاء اتفاقية التعاون مع إسرائيل، هذا فضلاً عن أنه أبدى معارضته للاتفاقية في البرلمان في 10 نيسان 1996 عندما كشف النقاب عن بنودها السرية في أثناء استجواب وزير الدفاع التركي من قبل أحد أعضاء حزب الرفاه[1]. ووعد أربكان بإلغاء الاتفاقية واستبدالها بسياسة تركية خارجية تقليدية مع التأكيد على العلاقات مع الدول العربية والرغبة في تأسيس سوق إسلامي أطلق عليه اسم حلف إسلامي[2].

وتحدث عن موقف حزبه وأهدافه ودوره على الساحة السياسية بعد وصوله للسلطة قائلاً: - "إن حزب الرفاه إنطلاقا في مبادئه الوطنيه يريد أن يخلص تركيا من مخططات الامبرالية الغربية، وعندما أرادت الصهيونية إنشاء (دولة إسرائيل) جعلت سقوط الدولة العثمانية شرطاً أساسياً لذلك، وأدخلت تركيا في حروب (البلقان) ضد الإيطاليين"، وأضاف قائلاً: - "في حرب الاستقلال من عام (1919 -1922) وبعد إسقاط الدولة العثمانية وقيام دولة إسرائيل تريد الآن جعل تركيا مع (إسرائيل) في السوق الأوروبية المشتركة" وأوضح أربكان دور حزب الرفاه قائلاً: - "الحزب الوحيد الذي يعارض ذلك هو حزب الرفاه الذي يبذل طاقته من أجل الاستقلال الفكري والاقتصادي والوقوف في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية لذا فدوره الآن عبارة عن حرب استقلال جديدة في تركيا"[3]. وبدا من غير المعقول أن يتم توقيع الاتفاقية الإسرائيلية في وقت كانت الانتخابات التركية التي جرت في 24 كانون الأول 1995 قد أسفرت عن فوز حزب الرفاه وكان أربكان قد وعد ناخبيه بقطع العلاقات مع إسرائيل وكانت إعلانات حزبه

(1) درويش، المصدر السابق، ج2، ص 348.
(2) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", op. cit., p. 10.
(3) أربكان يعيد الخلافة لتركيا، ص 28.

مـوجهة لإدانة الصهيونية وإسرائيل[1]. وقد أثارت هذه التصريحات وآخرها تعهّد أربكــان في 22 أيــار 1996 بالتصدي للاتفاق، مخاوف إسرائيل من إمكانية إقدام أربكان على ذلك، فجاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزيمان إلى تركيا قبل الهـيار حكومة يلماز وتشيلر لغرض الحصول على ضمانات تركية بهذا الصدد، إذ انتابها القلق الشديد والتوجس من تأثر علاقاها فيما لو وصل أربكان إلى الحكم إذ كـان الخطـاب السياسي لحزب الرفاه يوجه الانتقادات (لإسرائيل)بشأن القضايا المـتعلقة بتركيا وتخوفها من مجيء أربكان إلى السلطة، كما انتقدت صحيفة مللي كازيت الناطقة باسم حزب الرفاه في مقال لها جاء فيه: – "كان العار الذي حملته تـركيا كـونها أول بلد إسلامي يعترف بـ (إسرائيل) وهي الآن تحمل عاراً آخر كـونها أول بلد إسلامي تتحالف مع إسرائيل في ظل ظروف العدوان الإسرائيلي على لبنان"[2].

و – حكومة أربكان وموقفها من إسرائيل:

مـثّل مجيء نجم الدين أربكان إلى السلطة بوصفه أول رئيس وزراء إسلامي عـاملاً مثيراً لمخاوف الدوائر الغربية والإسرائيلية إذ أعربت الأوساط الصهيونية عـن قلقهـا من نجاح أربكان في تجميد العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أن وصلت أوجها إبان عهد رئيسة الوزراء السابقة ووزيرة الخارجية الحالية التي سبق وأن وقعـت الاتفاق المار ذكره في أثناء زيارتها ل تل أبيب في شباط 1996. فقد ذكـر السفير الإسرائيلي في أنقرة الون بيل قائلاً: – "إن لأربكان مواقف معادية سـابقة لإسرائيل ففي السبعينيات طلب أربكان قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل"، كما أعرب السفير عن قلقه من موقف أربكان من الاتفاق العسكري الإسـرائيلي قائلاً: – "إن حكومة تركيا الجديدة برئاسة حزب الرفاه الإسلامي سـتعمل دون شك على إلغاء صفقة قيمتها 600 مليون دولار لتحديث طائرات فانـتوم التركية في إسرائيل وتزويدها برإدارات وأجهزة إلكترونية"، من جانب آخـر أصـدرت وزارة خارجية إسرائيل بياناً في 9 تموز 1996 جاء فيه: – "إن

(1) يافوز، المصدر السابق، ص 18.

(2) درويش، المصدر السابق، ج1، ص 63.

المصالح المشتركة بين الدولتين لاتتغير بتغيّر الحكومة هنا أو في تركيا، وأعلنت أنها تعتقد أن تركيا ستكون شريكاً كبيراً ومهماً في بناء عملية السلام في المنطقة"[1]. وعندما تولى أربكان رئاسة الوزراء انتظر الكثيرون أن يضع تلك الشعارات وضع التنفـيذ إلا أن الضغوطات الكبيرة التي تعرض لها وجّهت هذه العلاقات في غير الوجهة التي كان يخطط أو يدعو لها، فقد صرّح في أثناء تشكيل الحكومة في 29 حزيران قائلاً: – "بأن حكومته سوف تلتزم بكافة التعهدات والاتفاقيات الدولية ولكـنها لـن تلتزم بتطبيق البنود التي تتناقض مع الأمن القومي التركي"، وبدا للمـراقبين الأتـراك أنـه يرمـي من وراء ذلك الاتفاق العسكري التركي – الإسـرائيلي[2]. بيـنما أكد السفير الإسرائيلي للإذاعة الإسرائيلة: – "بأن تسلّم أربكـان لرئاسـة الـوزارة في تركيا لا يشكل خطراً على العلاقات القائمة بين الـبلدين". وعلـى مـا يبدو أن تصريح أربكان بأنه "سيعيد النظر في الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية وفقاً للمصالح الوطنية" مثل رسالة تطمين لإسرائيل حول استمرار العلاقات بين البلدين[3]. وذكر سيفي تاشان رئيس معهد السياسية الخارجـية في أنقـرة قائلاً: – "سواء مع أربكان أو غيره فإن السياسة الخارجية التركية تمليها العوامل الجغرافية والتاريخ والاقتصاد والوضع الاجتماعي والسياسي والوضع الدولي"[4].

ز – أربكان والتوقيع على الاتفاق التركي – الإسرائيلي:

واجـه أربكان ضغوطاً كبيرة من قبل القوى المتنفذة العلمانية والعسكرية بهـدف إحـراجه وإظهار ضعف موقفه أمام الجماهير التي انتخبته فأجبر على المصادقة على الاتفاقية مع إسرائيل. فمن الجدير بالذكر أن العلاقات الخارجية مع (إسرائيل) كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي وكان على أربكان أن يتقـبل حقـيقة أن الجنرالات الأتراك هم أصحاب القوة وهم يخالفونه في

(1) درويش، المصدر السابق، ج2، ص 65.

(2) أحمد، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، ص 26؛ معوض، المؤتمر القومي العربي السابع، المصدر السابق، ص 184.

(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 18؛ Usher, "Apotent compination", op. cit., p. 27.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 172.

سياسته، إذ قال وزير الدفاع تورهان تايان في أثناء زيارته إلى إسرائيل: "ليس لدينا مشاكل مع الدولة اليهودية على الاطلاق، نحن نثق ببعضنا ونحن الوحيدون الذين نمتلك الديمقراطية في هذا الجزء من العالم"[1]. وقد فرضت المؤسسة العسكرية على حكومة أربكان أمراً واقعاً يصعب القيام بتغييره وتحديه سواء إن كان في السلطة أم المعارضة[2]، مما أجبر أربكان على تغيير موقفه من التعاون العسكري بين تركيا و(إسرائيل) مبرراً بأنه في مصلحة تركيا، لذا قام أربكان في 28 آب 1996 بعقد اتفاقية الدفاع مع إسرائيل، وفي 5 كانون الأول 1996 وقّع أربكان معها على اتفاقية أخرى متعلقة بالصناعات العسكرية، تقوم إسرائيل بمقتضاها بتحديث 54 طائرة تركية من طراز F-4 على مدى خمس سنوات مقابل مبلغ (600 مليون دولار)[3]. وعلى أثر تصاعد التوتر جراء توقيع أربكان على الاتفاقية التركية – الإسرائيلية صرّح من جانبه قائلاً: - "أنه حين تولى رئاسة الحكومة وجد أن لدى تركيا نحو 600 طائرة أمريكية من طراز (F4) تحتاج لقطع غيار فقامت الحكومة مطالبة واشنطن بتزويدنا بقطع الغيار فكان الرد الأمريكي "عليكم أن تطلبوا قطع الغيار من إسرائيل"، فقامت تركيا بطلب قطع الغيار من إسرائيل فكان الرد الإسرائيلي هو المساومة على السماح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق شمال العراق، لكن الحكومة التركية رفضت هذه المساومة وقررت دفع ثمن قطع الغيار كاملاً بدون شروط وتم الاتفاق"[4] مبرراً ذلك بالقول: - "إن هناك مركزين في العالم لصيانة هذه الطائرات في الولايات المتحدة وإسرائيل وإن تركيا لجأت إلى إسرائيل بعد رفض الولايات المتحدة تأمين ذلك"، وأضاف "إن الفنيين الأتراك سيكونون في المستقبل قادرين على تولي ذلك بأنفسهم"[5].

(1) Usher, "Apotent compination", p. 27

(2) نواف الزرو، استراتيجية التحالف والأهداف المعلنة والآفاق المحتملة الملف السياسي، ع600، 15 تشرين الثاني 2000، ص 3؛ معوض، المؤتمر العربي الثامن، ص 198.

(3) Robins, op. cit., p. 157.

(4) دوريش، المصدر السابق، ص 67.

(5) أربكان هاجم إسرائيل، بابل، 5-10-1996.

المبحث الرابع: إسقاط حكومة أربكان

أولاً: أربكان والمواجهة مع العسكر

لم يكن أربكان طوال حياته شخصية محبوبة من قبل الجنرالات الأتراك والسبب واضح هو علمانية الجيش، فقد سبق أن قُبض عليه من قبلهم أكثر من مرة وحوكم محاكمات عسكرية متعددة، وعندما تولى أربكان السلطة ساور البعض القلق من إمكانية تدخل الجيش على غرار ما حدث في الجزائر، فصرح أربكان مطمئناً: - "لا أرى احتمالاً لحدوث انقلاب عسكري يقطع الطريق على تسلم الرفاه السلطة، فتركيا ليست الجزائر لقد شهدنا انقلابات عسكرية كثيرة ورأينا كم أعادت تركيا إلى الوراء وتركيا تعرف حزب الرفاه، من لا يريد أن يكسب عشرة أضعاف؟ إن حزب الرفاه سوف يضاعف المكاسب عشرة أضعاف لذا من غير الممكن أن يكون للانقلاب أي نصير لا داخل الجيش ولا داخل المجتمع المدني. إن حزب الرفاه جاء عبر الديمقراطية برغبة الأمة ودعمها"، من جانب آخر صرّح حسن مزارجي أحد أعضاء حزب الرفاه قائلاً: - "لا أظن أن علاقات الرفاه مع الجيش ستكون سيئة، الجيش هو جيشنا ونحن ضد الانقلابات"[1].

ورأى بعض المراقبين السياسيين أن هناك ما يشبه الاتفاق بين المؤسسة العسكرية وأربكان تمحور حول عدم معارضتها لتسلّم أربكان السلطة شريطة استمرار روابط تركيا مع الغرب، وعدم المساس بالنظام العلماني الأتاتوركي ولعل تصريحات أربكان وقيامه بزيارة السفارة الأمريكية لتهنئة السفير بعيد الاستقلال الأمريكي في (4 تموز) وزيارته لضريح أتاتورك وتعهده بالعمل بمبادئ العلمانية وتدوينه في سجل الزوار "إن مبادئ أتاتورك ستكون الأسس التي تقود الحكومة الجديدة"، يفسر وجهة نظر هؤلاء[2]. فجاء رد العسكر بأنهم سوف يدعمون هذه المهمة وعارضوا أي إضعاف لعلاقات تركيا القوية مع أوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة وصرحوا: - "بأنهم سوف يتساهلون مع ارتقاء حزب الرفاه السلطة طالما أنه لا يسعى لتغيير الوضع القائم والانقلاب على مبادئ السياسة الداخلية

(1) نور الدين، تركيافي الزمن المتحول، ص 61؛ حرب، هل تتجه حركة أربكان لتشدد، ص 78.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 167.

والخارجية"[1]. وحذر رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال اسماعيل قرة داي "من محاولة تغيير النظام الديمقراطي والعلماني وجر البلاد إلى ما سماه "ظلامية القرون الوسطى" مؤكداً على أن حرية المعتقد لا يمكن أن تكون مضمونة إلا في إطار النظام الديمقراطي"[2]. لكن الأسلوب المعتدل الذي ظهر به أربكان قاده من جانب آخر إلى أن تواجه مع قادة حزبه الذين دعموه بسبب الشعارات التي أطلقها في أثناء الحملة الانتخابية ومع ذلك أبدى زعيم حزب الرفاه حساً عملياً براغماتياً كبيراً حيال هذه الأسئلة وغيرها، وعرف كيف يقود الائتلاف الحكومي بعيداً عن الفوضى الاقتصادية والسياسية التي توقعها العديد من المراقبين، ورأى بعض المراقبين أن المؤسسة العسكرية هدفت من وراء ذلك توريط حزب الرفاه والالتفاف عليه وافقاده المصداقية أمام ناخبيه لعدم قدرته على تنفيذ وعوده مع سلسلة المشكلات الداخلية المتراكمة التي تعاني منها الحياة السياسية[3].

كما توقع بعض الباحثين ومنهم الباحث المصري الأستاذ فهمي هويدي ذلك إذ قال: - "أتمنى أن لا تتورط قيادة الرفاه في تشكيل الحكومة التركية في الوقت الراهن فلدي قناعة قوية بأن ثمة أطراف عدة لن تتردد في العمل على إفشال تجربتهم بأي ثمن، ولو اقتضى ذلك تخريب الاقتصاد وترويع العمال وتمزيق البلاد ولعلي لا أبالغ إذ قلت أن توريط الرفاه في تشكيل الحكومة قد يكون تدبيراً خبيثاً من شياطين الإنس للإيقاع بهم في كمين لا يراد لهم أن يخرجوا منه سالمين"[4]. ورأى البعض أن حكومة أربكان - تشيلر ستتعرض لضغوط داخلية وخارجية، فقد ذكر الدكتور حسن أبو طالب (رئيس وحدة العلاقات الدولية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) قائلاً: - "أتصور أن كثيراً من القوى سواء بالداخل أو الخارج سوف تظل متحفزة دائماً للحكم على هذا الائتلاف في كل كبيرة وصغيرة سوف يقوم بها وسوف يكون الحكم على هذه التغيرات حكماً قاسياً إلى أقصى درجة ولا يتوقع من هذه القوى إعطاء مساحة زمنية طويلة للحكم

---

(1) Kanzer, "Turkey's New Premier Mister", op. cit., p. 1.
(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 109.
(3) معوض، المؤتمر القومي العربي السابع، ص 17؛ دحروج، المصدر السابق، ص 186.
(4) مدني، المصدر السابق، ص 238.

على هذا الائتلاف"[1]. ومما يعزز ما سبق ما ذكره تصريح رئيس الأركان العامة اسماعيل حقي قره داي إذ قال: - "إن القوات المسلحة تبنت مبادئ معاصرة وعلمانية وديمقراطية وهي تمثل قوة لا تقهر ذات طابع تقدمي ضد أي عملية رجعية أو محافظة"[2]. وجاء مطابقاً للتوقعات. فبعد مرور ستة أشهر على ترأس أربكان للحكومة وبعد استقرار سياسي داخلي على أثر الإجراءات التي قام بها مثل زيادة الرواتب التي كان لها انعكاس على الواقع الاقتصادي الاجتماعي محققاً نوعاً من الهدوء[3] دخلت علاقاته مع القادة العسكريين مرحلة جديدة فاتخذ أربكان خطوات غير مسبوقة في السياسة الداخلية والخارجية التي انتقدت لزعزعة المبادئ البيروقراطية، فعلى صعيد السياسة الداخلية تبنى الدعوة إلى حل غير عسكري للمشكلة الكردية التي اشتملت على مقترحات منها: - منح الحقوق الثقافية للأكراد مثل حق اللغة واتخاذ مبادرات لإقامة وسائل اتصال مع القادة الأكراد في تركيا مما أثار سخط الجناح المحافظ المتمثل بالقوات المسلحة التركية[4].

من جانب آخر محاولة أربكان للظهور بمظهر المعتدل إذ أراد أن يتوحد في الدولة ويخالف غيره من الحركات الإسلامية الأصولية التي تسعى إلى تقويض الدولة، كما سعى حزبه في الوقت نفسه إلى غرس المبادئ الإسلامية السياسة التركية، وهكذا ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية اغتنم أربكان شهر رمضان ليقوم بدعوة أصحاب الطرق الدينية إلى الإفطار في مقر رئاسة الوزراء وقال: - "إن هذا العمل يأتي من باب التوحد بين الشعب والدولة"[5]. كما أصدر أوامره الشخصية لوزير الدولة بتعديل وقت استراحة الغذاء في دوائر الدولة لتناسب أوقات الصلاة، كما اقترح بناء مسجد في ساحة (تقسيم) في مركز إستنبول وآخر

---

(1) مقابلة صحفية مع الدكتور حسن أبو طالب أجراها الصحفي حسن محلي المقيم في أنقرة منشورة في جريدة الجمهورية، ع9286، 30 حزيران، بغداد 1996.
(2) زياد عزيز الجلبلي واخرون، أثر الدين في السياسة التركية ضمن كتاب الإسلام والعلمانية، المصدر السابق، ص 138.
(3) محمد نور الدين، لماذا لم يقع الانقلاب الرابع؟، مجلة الوسط، ع273، بيروت، 1997، ص 11.
(4) Cevik, Aray of New Hope for The Kurdish Issue.
(5) عاشور، المصدر السابق، ص 8؛ Chtena, "The Military in Modern Turkey…', op. cit., p. 10

في محيط القصر الجمهوري في أنقرة، والسماح للموظفات بإرتداء الحجاب في الجامعات والدوائر الرسمية[1]. كذلك السماح للحجاج بالسفر إلى السعودية براً، وجمع جلود الأضاحي التي كانت سابقاً حكراً على شركة الطيران التركية[2]. فضلاً عن ذلك ذهب أربكان وحزبه بعيداً إلى حد لم يسبق له مثيل من تحدي لسلطة القوات المسلحة فظل غير مبالٍ لطلب الأموال الذي قدمته القوات المسلحة لتغطية النفقات الناجمة عن العمليات العسكرية في شمال العراق، كما دعم بعض الخطط من قبيل (اخضاع رئاسة الأركان لوزارة الدفاع، مما يعني وضع القوات العسكرية تحت السلطة المدنية، فضلاً عن إخضاع قرارات المحكمة العسكرية العليا تحت إشراف القضاء المدني والتأكيد على حصول العسكريين على الترقية ممن يرتدين زوجاتهن الحجاب[3]. وقد فسرت بعض الأوساط الغربية تلك الخطوات بأنها تشير إلى قيام أربكان (بعملية أسلمة) وأن سياسة أربكان تمثل "عملية أسلمة عبر منهج متدرج وتصاعدي" الأمر الذي أثار قلق العسكر لا سيما وأن أربكان سعى إلى خلق أنماط جديدة سياسية وثقافية في المجتمع التركي، ومع أن تلك الخطوات، مثل إطلاق حرية إرتداء الحجاب والسماح للحج براً وبناء مساجد في ميادين عامة، لا ينبغي أن توثر في النظام العلماني إلا أن الجيش عد تلك الخطوات على أنها بداية التقويض التدريجي للنظام العلماني في البلاد[4].

أما على صعيد السياسة الخارجية ومع أن أربكان لم يتمكن من إحداث تغيير جذري حقيقي في السياسية التركية إزاء أوروبا وأمريكا وإسرائيل والعراق وإيران وسوريا إلا أنه أعطى لواشنطن ذريعة لوضع علاقاتها مع حكومته على المحك أثر زيارته لإيران في آب 1996 إذ ترجمت تلك الزيارة في حينها ضربة مباشرة للرئيس الأمريكي كلنتون (كما مر معنا) وعزز ذلك بزيارته لليبيا ودعوة الرئيس الإيراني رافسنجاني إلى أنقرة مما زاد موقف واشنطن تصلبا تجاه أربكان الأمر الذي دفع كلنتون لإطلاق إشارة واضحة إلى "أنه يرغب باستبعاد

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 110؛ شحاتة، المصدر السابق، ص 156.

(2) Ilnur Cevik, "Why are The DYP deputies so much against Refah?", Turkish Daily News, 29 Jan. 1997.

(3) Poul, Refahyol policy toword…, ., p. 4.

(4) Hakan Akpinar, 28 Şubat Postmodern Darenin Öyküsü, (îstanbul: 2004), s.157

الحكومة ذات الأغلبية المحدودة"[1]. وهذا بحد ذاته مؤشر مهم للعسكر لكي يتحرك بهذا الاتجاه.

ثانياً: مجلس الأمن القومي وحكومة أربكان

على أثر التحولات السابقة بدأ الجنرالات الأتراك يمتعضون ويقلقون من ثبات الحكومة على مبادئها الإسلامية مما دفعهم إلى اتخاذ إجراءات سريعة للحد من توجهات أربكان، فلم تمض سبعة أشهر على تولي الحكومة حتى وجّه الجنرال اسماعيل حقي قره داي رسالة تحذيرية في 20 كانون الأول 1996 إلى رئيس الجمهورية ديميريل يطالب فيها التمسك بالمبادئ العلمانية والمحافظة على استقرار الأوضاع في البلاد[2].

وعلى أثر ذلك تحدث سليمان ديميريل إلى أربكان قائلاً: – "تسود قناعة عامة أنكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية وإنني أشاطر أصحاب هذه القناعة رأيهم"، وأضاف ديميريل قائلاً: – "إذا تمسكتم كحكومة بموقفكم هذا فإنها ستكون في خطر"[3]. وتحت ضغط العسكر اضطر الرئيس سليمان ديميريل للموافقة على جعل ما وصف الخطر الأصولي بنداً على جدول أعمال مجلس الأمن القومي المقرر عقده في 28 شباط 1997، إلا أن الشرارة التي أشعلت نار المواجهة بين أربكان والعسكر هي حادثة سنجان Sincan، وفحوى هذه الحادثة قيام احتفال بمناسبة يوم القدس في 31 كانون الثاني – 3 شباط 1997 برعاية رئيس بلدية المدينة الذي ينتمي لحزب الرفاه[4]. وكان من بين المدعوين السفير الإيراني محمد رضا باقري، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تركيا، ومحمود ابن الشيخ أحمد ياسين، وقادة حزب الله وحركة حماس في لبنان وفلسطين، وكانت أكثر الفقرات إحراجاً في هذا الحفل خطاب السفير الإيراني الذي جاء فيه "إن الإنكليز ولدوا ابن السفاح هذا [أي إسرائيل] والأمريكان ربوه وهم ما زالوا يساعدونه على النمو ويمدونه

---

(1) Staloff, "U.S Policy Towards Islamic…", p. 27.

(2) Ilnur Cevik, Does Rafeh have Avested Interest in angering the Army?, Turkish Daily News, 20 Dec 1996..

(3) إبراهيم خليل أحمد، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا، سلسلة شوون إقليمية رقم (2)، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2000، ص 13.

(4) أولسن، المصدر السابق، ص 82؛ سلامة، المصدر السابق، ص 126.

بالقوة وما كان ابن السفاح هذا ليبقى حياً في حربه مع العرب لولا حماية أمريكا وأضاف قائلاً: - "إن هؤلاء الذين يعقدون الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وإسرائيل سوف يعاقبون من قبل الشباب الأتراك عاجلاً أم آجلاً"[1]. فاستشاط غضب العسكر الذي لجأ إلى إجراء حاسم وسريع دون الرجوع إلى أربكان فأرسلت ثلاثين دبابة مدرعة لاعتقال رئيس البلدية وحكم عليه بالسجن لمدة تسع عشرة سنة بتهمة السكوت على انتقاد العلمانية التركية[2]. هذه الحادثة أحدثت شرخاً حقيقياً بين أربكان والعسكر تجلت آثاره في اجتماع مجلس الأمن القومي، فجاء تدخّل الجيش ضد حكومة أربكان بعد مرور أيام على حادثة سنجان وتحدّث القادة العسكريون عن قلقهم حول التوجهات الأربكانية المضادة للعلمانية والكمالية والديمقراطية كما أثارتهم زيارة شوكت قازان لرئيس بلدية سنجان في السجن[3]. وطلب من أربكان أن يعمل على القضاء على الرجعية التي ذرت بقرنها على البلاد التي تعمل للقضاء على العلمانية والمبادئ الأتاتوركية من خلال دعوة الجماعات الإسلامية إلى طعام الإفطار وغض الحكومة النظر على النشاط الرجعي في البلاد وسماحها بفتح مدارس الأئمة والخطباء ودورات تدريس القرآن في طول البلاد وعرضها وإلا فإن القوات المسلحة التركية حامية النظام العلماني والديمقراطية الكمالية التي ترفض الآخر غير العلماني التركي لجهة أصولية أو الانفصال الرجعي ستتحرك لوضع الأمور في نصابها[4]. وبعد حادثة سنجان أُجبر أربكان على استقبال وزير خارجية (إسرائيل) ديفيد ليفي بعد ممارسة الضغوط عليه من المؤسسة العسكرية وتردد من طرفه فما كان منه إلا أن أبدى غليظ الكلام له بلهجة كانت قاسية في حديثه مع ليفي إذ وجه الحديث إليه قائلاً: - "على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها منذ سنوات ويجب عليها أن تتخلى عن خططها الجديدة في بناء المستوطنات"، "وإن القدس مدينة مقدسة ليس بالنسبة لليهود والمسيحيين

(1) Ilnur Cevik, "As The Tanks Roll Through Sincan Township", Turkish Daily News, 5 Feb. 1997.; Oktav, Changing Security, op. cit., p. 3.
(2) Hale, "Turkey's Domestic..", p. 5.؛ يافوز، ص 7.
(3) Chtena, "The Military in Modern Turkey., p. 17؛ حرب، من اسقط الرفاه، ص 83.
(4) إبراهيم الداقوقي، الاختلاف الثقافي لا يقف حائلاً دون انضمام تركيا للنادي الأوروبي، 2005/9/8؛ ص 3، www.rezgar.com.

فحسب وإنما للمسلمين أيضاً"، "وإن السيناريو وبعض الأفكار المطروحة الآن تزعج مليار مسلم"، وما كان من ليفي الذي كان مشدوها إلا أن أجاب كما يجيب التلميذ المذنب معلمه "إن إسرائيل كانت مخلصة لكافة اتفاقيات السلام"، "وإن القدس لم تكن أبداً عاصمة لدولة أخرى". كما إن أربكان تجاهل الحديث عن العلاقات العسكرية بين تركيا و(إسرائيل)[1].

مع ذلك لم تكن الظروف مؤاتية لانقلاب عسكري جديد بسبب سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عدم رغبة الولايات المتحدة بذلك، كما جاء على لسان مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية وقتذاك قائلة: - "لقد أوضحنا وبشكل قاطع أن على تركيا الاستمرار في طريق الديمقراطية - الديمقراطية العلمانية، مهما زدات الأمور تعقيدا فعليهم أن يكونوا ضمن السياق اليمقراطي وليس باستخدام طرق غير دستورية، نحن نقدّر الدستور الديمقراطي العلماني لتركيا"[2].

قام العسكر بانقلاب عصري أو ما أطلق عليه "الانقلاب الهادى" أو ما يعرف "بانقلاب ما بعد الحداثة" إذ إجتمع مجلس الأمن القومي التركي في 28 شباط 1997 وقرر رفع مذكرة إلى رئاسة الوزراء تضمنت ثمانية عشر مطلباً على الحكومة تنفيذها وتمت الموافقة على التوصيات من جميع أعضاء المجلس ما عدا أربكان[3].

ومن أبرز هذه المطالب:

1. إن مبدأ العلمانية المنصوص عليه في المادة الرابعة من الدستور الذي يعد من المبادئ التي استقرت في دستور الجمهورية يجب أن يحمى بكل دقة وعناية وخصوصية ويجب أن يطبّق دون أي تعديل، أو تمييز في القوانين الموضوعة لحمايته، وإذ ما تبين أن القوانين الموجودة غير كافية عند التطبيق، فيجب أن تجري تنظيمات جديدة بهذا الصدد.
2. إن بيوت الإسكان المرتبطة بالطرق الصوفية والأوقاف والمدارس يجب أن يتم انتقالها تحت إشراف وزارة التعليم القومي وفقاً لقانون "توحيد التدريس" وأن توضع تحت رقابة التنظيمات المختصة في الدولة.

(1) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 66. هلال، المصدر السابق، ص 180.
(2) Staloff, "U.S.Policy Towards Islamism…", p. 31.
(3) Ilnur Cevik, "Government Accepts Fundamentalist Threat", Turkish Daily News 14 March 1997.؛ هلال، المصدر السابق، ص 193.

3. ومـــن أجل شحن أدمغة الاجيال الشابة مسبقا بحب الوطن، والأمة وأتاتورك والجمهـــورية ومـــن أجل تعليمهم الحقائق المجردة، بهدف التعرف على وسائل النظم الحضارية المعاصرة للأمة التركية، ومن أجل حماية هذه الأجيال من تأثير شتى التيارات المتصارعة يجب اتخاذ التدابير الآتية:

أ. يجـــب أن يـــتم تطبيق نظام التعليم الموحد في ثماني سنوات في كل ربوع الوطن، وأن يكون هذا ملزما.

ب. يجب أن تتخذ التدابير التنظيمية والقانونية كافة، والادارية اللازمة لإظهار وإبـــداء السيطرة والمسؤولية والفاعلية لوزارة التعليم القومي على دورات ومجمـــوعات تحفـــيظ القرآن التي سيستمر فيها الصبيان الذين أتموا التعليم الأساســـي وأن يكـــون ذلك رهناً برغبة أسرة الصبـــي ذاتها[1]. ولغرض مناقـــشة وبحث تلك المطالب والنظر في إمكانية تنفيذها قام أربكان بعقد اجـــتماع مع نائبته تشيلر استمر لمدة ساعتين في مقر رئاسة الوزراء وبعد ذلـــك صرحت تشيلر للصحفيين قائلة: - "إن الحكومة تتعرض منذ مدة للضغط من قبل الجيش وإن القوات التركية التي نظمت ثلاثة انقلابات منذ عـــام 1960 تـــستغل نفوذها السياسي لإخضاع التحالف الحالي"[2]. في الـــوقت نفـــسه صرّح الجنرال اسماعيل حقي رئيس هيئة الأركان العامة قائلاً: - "إنه من غير الممكن أن يظل الإنسان محايداً ويعزل مشاعره بوجه تطـــورات مخالفة للمبادئ الدستورية"، وأضاف "إن حل هذه المشكلة هو في الـــبرلمان وقـــصد من وراء ذلك إلقاء المسؤولية على أربكان وحزبه في تهديد الجمهورية العلمانية"[3].

مـــن جانب آخر صرّح الجنرال شفيق بيرا قائلاً: - "إن الجيش لن يقوم بأي تـــنازلات بخصوص المحافظة على مبادئ الديمقراطية والنظام العلماني للدولة وينتظر

---

(1) للاطلاع على بقية مطالب مجلس الأمن القومي ينظر ملحق رقم (4) ص 350-352.

(2) Ilnur Cevik, "As The Cabinet Meets to out Problems", Turkish Daily News, 13 March 1997؛ أزمـــة سياسية مرتقبة في تركيا، جريدة القادسية، ع5226، 27 نيسان، بغداد 1997.

(3) الجـــيش يلـــوح بورقة الانقلاب العسكري، جريدة القادسية، ع5232، 5 أيار، بغداد 1997. Akpianir, A.G.E., s.187.

مـــن الحكومة مراعاة كاملة لهذه المبادئ". وقد عد المراقبون ذلك التصريح تحذيراً مبطـــنا لحكـــومة أربكـــان[1]. وردا على حملات التضخيم حول إمكانية حدوث انقلاب عسكري صرحت تشيلر قائلة: - "إن القوات المسلحة التركية هي حارسة الديمقراطية ونحن ضمان الديمقراطية في البلاد لأن الشعب يساندنا، أما هؤلاء الذين ينتظـــرون أخبار الانقلاب العسكري أو تقديم إنذار للحكومة من قبل مجلس الأمن القومي فعليهم أن يخجلوا من أنفسهم أمام هذه المطالب"[2].

ثالثاً: موقف الأحزاب العلمانية من حكومة أربكان

ســـعت الأحـــزاب العلمانية المعارضة (الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز وحزب اليـــسار الديمقراطـــي بزعامة بولنت أجاويد وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بـــيكال) بدعم الجيش للقيام بإفشال حكومة أربكان وإسقاطها وقد استخدمت تلك الأحـــزاب الـــبرلمان والصحافة لتحقيق ذلك، فمثلاً قامت عن طريق الديمقراطية بست محـــاولات لحجب الثقة عن الحكومة[3]. والاعتراض على أدائها لا سيما على الصعيد الداخلـــي مـــستغلة فـــضيحة سوسورلك(*) التي طالت أعضاء من حزب شريكته في الائـــتلاف وإتهام الحكومة بالإهمال وإلقاء اللوم على رئيسها بتقسيم تركيا إلى علمانيين وإسلاميين وتقويض المبادئ الأتاتوركية والتراجع عن الاصلاحات الغربية الحديثة[4].

---

(1) Ilnur Cevik, "Let's Seek Consensus on Secularism and Democracy", Turkish Daily News, 4 March 1997؛ سليمان، المصدر السابق، ص 14.

(2) الداقوقي، مستقبل الحكم في تركيا، قضايا دولية، ص 19.

(3) Ilnur Cevik, "Can The Coalition Government Really Govern", Turkish Daily News, 17 May, 1997.

(*) وهـــو حادث اصطدام وقع في 3 تشرين الثاني 1996 في منطقة سوسورلك شرق تركيا تسبب في مقتل ثلاثة أشخاص في سيارة واحدة هم عبد الله كاملي وهو قائد لجماعة منظمة متطرفة مطلوب من قبل الأنتربول والشرطة التركية لقيامه بعدة جرائم من ضمنها اغتيالات لشخصيات سياسية مع صـــديقته عارضـــة ازيـــاء ورئيس شرطة سابق أما صاحب السيارة فكان نائب برلماني لحزب الـــوطن الام أظهر هذا الحادث علاقات واضحة بين إرهابي مطلوب دوليا ورجل أمن وشخصية سياسية بارزة، الأمر الذي وضع الحكومة أمام مسؤوليات كبيرة، للمزيد من المعلومات ينظر: Hale, "Turkey's Domestic Political", p. 4.; Poulton, "The Turkish State...", pp. 16-17.

(4) معوض، الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها، ص 116؛ حكومة أربكان أمام اختيار جديد لحجب الثقة، جريدة القادسية، ع5240، 17 أيار، بغداد 1997.

كما ذكر أجاويد أمام البرلمان قائلاً: - "إن الجيش لن يسمح لمجموعة من ذوي "العقول الرجعية" بهدم النظام واستمر في حديثه متحاملاً على حزب الرفاه واعتبره أكثر خطراً على النظام من حزب العمال الكردستاني"، فرد عليه أربكان قائلاً: - "أسكت أيها الكذاب واترك الخطاب"[1]. كما استغلت تلك الأحزاب الضجة الإعلامية التي صاحبت زيارة أربكان، إلى ليبيا في فتح ملف قضية الهبة الليبية لتأجيج الرأي العام ضد أربكان فقد عد يلماز وبيكال وأجاويد إن هذا الإجراء غير ملائم قانونياً مؤكدين أن حزب الرفاه تلقى في عام 1989 هبة ليبية تقدر بقيمة (500) ألف دولار من جمعية الدعوة للإسلام الليبية، لدعم نشاطات حزب الرفاه إلا أن عبد الله غول وزير الدولة "نفى قطعياً أن يكون حزبه قد تلقى تلك المبالغ في تصريحات أدلى بها لوسائل الإعلام". قائلاً: - "إنها مسألة قديمة في قالب جديد أما أربكان فقد صرّح من جهته للصحفيين: - "إنها عودة للأكاذيب السابقة""[2]. ولجأت هذه الأحزاب كذلك للإعلام للنيل من حكومة أربكان والسعي لاسقاطها فقد صرّح أجاويد "أن الجمهورية التركية الديمقراطية والعلمانية أصبحت مهددة""[3]. وعقب أجاويد أيضاً: - "إنه ليس في تركيا اليوم أزمة حكومية بل إن هناك أزمة نظام قد تكون أخطر من أزمة حكومية وهذا يثير قلقاً عميقاً في المجتمع""[4].

ولم يقتصر الأمر على عناصر المعارضة للطعن في هذه الحكومة إذ برز دور بعض أعضاء حزب الطريق الصحيح في ضرب الحكومة من خلال إبداء تأكيداتهم للجيش بأن سياسة الرفاه تعمل ضد مبادئ أتاتورك العلمانية وأن وجود تشيلر في الائتلاف نابع من مصلحتها الشخصية باستغلال وجودها بالسلطة لتجنّب الدعاوى القضائية ضدها[5].

(1) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 70.
(2) Ilnur Cevik, "Can We Have Government of National Consensus, Turkish Daily News, 6 May, 1997؛ حزب الرفاه يتلقى هبة لليبيا، جريدة بابل، 1996/10/12.
(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 114؛ معوض، المؤتمر العربي السابع، ص 176.
(4) رضوان، المصدر السابق، ص 304.
(5) Ilnur Cevik, "Turky Can’nt Afford Such Polilitical Maneuvering", Turkish Daily News, 3 Apr. 1997.

رابعاً: دور الإعلام في إسقاط حكومة أربكان

شاءت الأوضاع التي تعيشها تركيا أن يصبح أربكان طرفاً في حرب مستعرة مع مجموعات (كارتلات الاعلام الضخمة) إذ إنقسم الإعلام التركي بأنشطته المختلفة المسموعة والمرئية بين موالين لحزب الرفاه من أمثال (صحيفة اكشم Akşam (المساء) وصاحبيها إرول اكسوي Erol Aksoy ومحمد أيمن) ضد مجموعة (حريت Huriyet لصاحبها ايدن دوغان Aydin Doğan) ومجموعة دينيك التي تصدر جريدة الصباح[1]. فقد استاءت هذه الكارتلات الضخمة من النفوذ المتصاعد للصحافة الإسلامية برعاية حزب الرفاه وموظفيه في الحكومة فتحالفت معا من أجل إسقاط الحكومة، فحفلت افتتاحيتها وأعمدتها اليومية بنقد الحكومة وتحديا لرئيس وزرائها أربكان[2].

فعند توجّه الحكومة باتجاه الغرب تنتقد لأنها تخرج بذلك عن نهج حزب الرفاه، وإذا سارت باتجاه الدول الإسلامية تنتقد لأنها تخالف توجهات الدولة العلمانية، ثم جاءت فضيحة سوسورلك وموقف حكومة أربكان منها فرصة ثمينة للصحافة للنيل منه وقد عقّب وزير الدولة عبد الله غول قائلاً: - "إن بعض الجهات التي لا يسرها مشاركة الرفاه في الحكم تسعى في انتقاد كل خطوة يخطوها وإن كانت تلك الخطوة ضمن دائرة مصالح تلك الجهات، وكأنهم لا يريدون تفاهم وتفهّم حزب الرفاه بروح العصر وسعيه بإجراء الحوار مع الاتجاهات كافة لتحقيق مصالح البلاد[3].

كما إنتقد أربكان وسائل الإعلام المرئية والمقروءة ووصفها بأنها تمثل رأس حربة ضد حكومته وقال: - "إن هؤلاء قد اقترضوا منذ عام 1982 وحتى اليوم مبلغ 6.2 ترليون ليرة تركية (50 مليار دولار) من الحكومات المتعاقبة و لم يسددوها لحد الآن وهؤلاء يريدون استمرار الأنظمة والحكومات الفاسدة كي تستجيب إلى مطالبهم[4].

(1) Hakan Aslaneli, The War Between The Government and The Media, Turkish Daily News, 7 June 1997.
(2) Ilnur Cevik, "Time for Recnciliation and Cooling off in Turkey", Turkish Daily News, 24 March 1997. مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.
(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 19.
(4) وسائل الإعلام التركية مدانة للدولة، مجلة قضايا دولية، ع573، ص 9.

خامساً: دور رجال الأعمال في إسقاط حكومة أربكان

إنضم أصحاب رؤوس الأموال والمصالح التي تتمتع بمكانة كبيرة في الوسط التركي ولها صلات وثيقة مع الغرب إلى قائمة المطالبين بإسقاط الحكومة، فقد وجدوا حكومة الرفاه تهديداً لمصالحهم لا سيما وإنها أظهرت مواطن الفساد والاستغلال والاحتكار بدعوتها لتطبيق النظام العادل، فقد تضررت من جراء سياسات أربكان الأوساط الاقتصادية المتحكمة بالاقتصاد التركي والمتمثلة باللوبي الاقتصادي المعتادة على استقراض الأموال الطائلة بوسائلها الخاصة من بنوك الدولة وبفوائد بسيطة تحت غطاء المشاركة بالمشاريع التنموية، وهي في حقيقة الأمر تستخدم لإيداعها في خزينة الدولة كقرض داخلي يتقاضى هؤلاء من ورائه فوائد طائلة، وكانت فئات كثيرة تربح من وراء ذلك، لذا قطعت سياسة أربكان الاقتصادية الطريق أمامهم، فلجأ هذا اللوبي عن طريق شراء ذمم عدد من نواب الطريق الصحيح للانسحاب منها[1].

وقد صرحت تشيلر شريكة أربكان قائلة: - "إن القوى الخفية (الصهيونية والعلمانية) التي تضررت مصالحها من إجراءات حكومة أربكان قد رصدت 75 مليون دولار لشراء ذمم النواب من حزب الطريق الصحيح"[2]. كما هاجمت الاتحادات التجارية الكبيرة والجمعيات الحكوميه أربكان بفعل المصالح الشخصية وقضايا خاصة تم المبالغة فيها بصورة مصطنعة وبدأ البعض منهم يسأل العسكر ماذا تنتظرون للقيام بالانقلاب[3]. وقد أكد أربكان ذلك بنفسه إذ قال: - "بعض رجال الأعمال وقفوا ضدنا لأننا عندما وضعنا ميزانيتنا للدولة أردنا ميزانية عادلة، فرجال الأعمال كانوا يضعون أموالهم في البنوك ويحصلون على فائدة كبيرة جداً وإعفاءات كثيرة من قبل الدولة تكلفنا عشرات مليارات الدولارات في الميزانية، أخذنا عشرة بالمئة من الأموال المخصصة لرجال الأعمال وخصصناها لاحتياجات الفقراء وهذا لم يرضِ الكثيرين"[4].

---

(1) الشريف، المصدر السابق، ص 73.

(2) رضوان، المصدر السابق، ص 307.

(3) Ilnur Cevik, "Let us Have A Caup and Face The Conseguences", Turkish Daily News, 10 Oct. 1996.

(4) منال لطفي، مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان، مجلة الشرق الأوسط، 23 تشرين الأول، بيروت، 2007.

سادساً: موقف الغرب من حكومة أربكان

مما لا شك فيه أن هناك أطرافاً خارجية لعبت دوراً في الإطاحة بحكومة أربكان مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد أحدثت سياسة أربكان الخارجية تجاه العالم الإسلامي والعرب إنزعاجاً لتلك الأوساط، فمثلاً كان لتشكيل المجموعة الاقتصادية من الدول الصناعية الإسلامية الثمانية (D-8) انعكاسات سلبية على تلك الأوساط لما سينتج عن هذا التعاون من خلق قوة اقتصادية صناعية منافسة لا يستهان بها، لا سيما وأنه سيعد الأضخم من نوعه من ناحية عدد السكان والإمكانيات المتاحة، وهذا يعني تحقيق أحلام وطموحات أربكان في جعل تركيا زعيمة للعالم الإسلامي وتلتف حولها البلاد الإسلامية[1]. وهنا يمكن للمرء أن يتصور ما قد يحدث من تغيّرات جراء ذلك على مصالح تلك الدول الاجنبية. وقد بيّن أربكان في حديثه أن هناك جهات إستاءت من حزبه بسبب السياسات التي اتبعها ومن هذه الجهات الدوائر الغربية والصهيونية إذ ذكر قائلاً: - "نحن في الأشهر التي قضيناها في الحكومة حققنا ثلاثة أشياء أولاً: تركنا صندوق النقد الدولي وقلنا لهم إننا لانريد تطبيق برامجهم الاقتصادية، ثانياً: وضعنا ميزانية تجعل مصاريف الدولة ومواردها متوازنه وهذا لم يتحقق قبلنا أبدا، ثالثاً: أسسنا تحالف الدول الثمانية الإسلامية"، واستطرد أربكان موضحا الهدف من إنشاء تلك المجموعة قائلاً: - "كانت فكرة إنشاء تلك المجموعة التي تأسست وصدر ميثاقها خلال قمة عقدت في إستنبول في تموز 1997 بعدما تبنتها حكومة أربكان خلال (مدة حكم حزب الرفاه) وكان هدفنا تغيير تركيبة النظام الدولي التي تسيطر عليها قوى ليست بينها قوى إسلامية، تحالف القوى الثمان كان نواة وبداية تأسيس صوت للعالم الإسلامي في شؤون العالم لخلق مجتمع دولي أكثر عدالة، لكن هذا لم يعجب الكثير من القوى العالمية واليهودية، دائماً ما أقول للأتراك: - لماذا لا تفهموني مثل اليهود؟ اليهود أدركوا التأثيرات المحتملة لتحالف الدول الثمان وتحركوا ضده لمنعه. لكن في العالم الإسلامي لم يكن هناك إدراك للنتائج الهائلة التي يمكن أن تترتب على هذا التحالف"[2].

---

(1) Ergin, A.G.E., s.180.

(2) لطفي، مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان المصدر السابق.

وجاء تفسير الباحث فواز جرجس في كتابه (أمريكا والإسلام السياسي – صراع الحضارات أم صراع المصالح) مطابقا لما ذكره أربكان، فقد تسأل لماذا أيد الغرب وأمريكا بالذات إسقاط حكومة أربكان؟ فأجاب "بأن أربكان بالرغم من مواصفاته الشخصية الممتازة إلا أن المجموعة الاقتصادية الإسلامية التي شكلها وأصوليته كانتا كافيتين لإسقاطه"[1].

كما أوضح أربكان موقف الغرب من حزب الرفاه قائلاً: – "إنه خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي "الناتو"عام 1990 قالت مارغريت تاتشر: – "نحن أسسنا الناتو لمواجهة السوفيات، الآن السوفيات إنتهوا فهل نلغي الناتو؟ ولأن الفكر الذي ليس له عدو لا يمكن أن يبقى حياً. كان لا بد من إيجاد عدو جديد بدلا من الاتحاد السوفياتي قالت تاتشر أن العدو موجود وهو الإسلام" واستطرد أربكان قائلاً: – "خلال هذه الأجواء ظهرت حكومة الرفاه في تركيا ماسأقوله الآن أنقله مما قاله بيرجنسكي فهو قال: – "ما دام حزب الرفاه في السلطة في تركيا لن يمكننا تحقيق أهدافنا لا بد من حل حزب الرفاه"[2]. وقد سبق ذكر تطور الموقف الأمريكي من حزب الرفاه فلا حاجة للعودة إلى هذه التفاصيل.

سابعاً: الإطاحة بالحكومة في 18 حزيران 1997

تمكنت الأوساط العلمانية بما فيها المؤسسة العسكرية من الإطاحة بحكومة أربكان – تشيلر التي قادت حملة كبيرة ضدها من خلال التلويح بقيام انقلاب عسكري وممارسة الضغوط على بعض أعضاء حزب الطريق الصحيح بوسائل مختلفة لإنهاء التحالف مع أربكان، فضلاً عن ذلك كان لرئيس الجمهورية سليمان ديميريل دور محوري إذ قام بتوجيه أربكان إلى ضرورة الالتزام بمبدأ العلمانية عن طريق إرسال مذكرة إليه في 24شباط 1997 وتذكيره بالمادة 174 من الدستور التركي التي تنص على مراعاة القوانين الثورية التي وضعها مصطفى كمال إبان تأسيس الجمهورية[3]. من

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 314.

(2) نجم الدين أربكان، مستقبل حوار الحضارات بين الإسلام والغرب، ترجمة مصطفى محمد الطحان، مطبعة الخليج العربي، الكويت 2002، ص 22.

(3) مصطفى أوزجان، تركيا الديمقرطية والعسكر، مجلة قضايا دولية، ع375، إسلام أباد 1997، ص 14.

جانب آخر صرّح ديميريل قائلاً: – "إن الدولة ليست عدوة للدين والأزمة التي تعيش فيها الآن تأتي من استغلال بعض السياسيين للدين"، وبدا واضحاً أن ديميريل قصد بتصريحه هذا أربكان، وكما قام ديميريل بتطمين بعض الجهات بأن مطالب العسكر لا تهدف إلى إعادة تطبيق المادة 163 الشهيرة[1]. فضلاً عن طرح ديميريل فكرة إجراء انتخابات مبكرة التي تزامنت مع تصعيد التوتر بين القيادة العسكرية وأربكان لعدم تنفيذه مطالب مجلس الأمن القومي التي سبق وأن أقرت في 28 شباط 1997، وقد حظي هذا الطرح بتأييد بعض الأحزاب العلمانية، بالمقابل رأى الب ارسلان توركش أن فكرة إجراء انتخابات مبكرة سيعقد الأزمة بدلاً من حلها والخوف من تحقيق فوز أكبر لحزب الرفاه، لذا وجد توركش أن تشكيل حكومة انتقالية تحقق مطالب العسكر وتعمل على تعديل قانون الانتخابات من ثمة تحجيم حزب الرفاه والتقليل من نفوذه، إلا أن أربكان أعلن رفضه لتلك الفكرة وقال: – "لا داعي لإجراء انتخابات تشريعة جديدة مؤكداً على أن حكومته قوية وتعمل بشكل جيد"[2].

أما فيما يخص مطالب مجلس الأمن القومي فقد إحتج أربكان عليها قائلاً: "بأن الحكومات التركية تشكل في البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي"، وظل أربكان رافضاً التوقيع على تلك المطالب لمدة خمسة أيام، فقام بعقد اجتماع مع روساء الأحزاب ليوضح أن تلك المطالب هي ضد الديمقراطية التركية لتقف معه ضد تدخل الجيش والضغط على الحكومة إلا أنه لم يحظ بتأييد تلك الأحزاب[3].

مما أدى بعد ذلك إلى تصعيد التوتر من جانب العسكر ضد أربكان ومطالبته بتنفيذ مطالب مجلس الأمن القومي التي أقرت في 28 شباط 1997 لا سيما المتعلقة بالمدارس الدينية فصرح أحمد تكدال Tekdal أحد أعضاء حزب الرفاه قائلاً: – "إن الحزب يرفض إغلاق المدارس الدينية وإن الجهود التي تبذل لإغلاقها ستمنى بالفشل"، وأضاف "إن الذين يريدون إغلاق المدارس الدينية سيصطدمون بإرادة الشعب التركي ولا تستطيع وزارة التربية ولا الحكومة إغلاقها" كما صرّح غول

(1) Sirma Evcan, "What Happen if she wins?", Turkish Daily News 28 Fab. 1997,

(2) أربكان يصعد الموقف مع معارضيه ويرفض الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، جريدة القادسية، ع5231، 14 أيار، بغداد 1997.

(3) هلال، المصدر السابق، ص 193.

قائلاً: - "إنه يفضل أن تسقط الحكومة الحالية على أن يشارك في جريمة إغلاق مدارس الأئمة والخطباء"[1]. كما أزدات حدة النزاعات والخلافات بين أعضاء حزبي الائتلاف حول كيفية تنفيذ تلك القرارات وذكر السكرتير العام لحزب الرفاه أورهان أصيل تورك: - "أن رئيس الوزراء أربكان لم يوقع على مطالب مجلس الأمن القومي وأن الحكومة لم تكن ملزمة بذلك"، بالمقابل صرّح يلدرم اكوتا وزير الصحة وأحد أعضاء حزب الطريق الصحيح قائلاً: - "إن تصريح السكرتير العام لحزب الرفاه هذا وإن كان يعكس وجهة نظر حزبه فيما يخص مطالب مجلس الأمن إلا أنه يعني أن الأيام الصعبة مقبلة أمام الائتلاف الحكومي"[2].

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرض لها أربكان لأكثر من جهة لإجباره على توقيع تلك المطالب، كما هو الحال مع الجيش ورئاسة الجمهورية والدور الذي قامت به أحزاب المعارضة والقوى المتنفذة جاءت أقسى الضربات من شريكته تشيلر في الائتلاف عندما دعت أربكان إلى الرضوخ لمطالب العسكر إذ هددت بين التوقيع أو الاستقالة وفسخ الائتلاف[3].

ومع إصرار أربكان بأن تلك المطالب منافية للديمقراطية إلا أنه رضخ بعد احتدام الأزمة وزيادة الضغوط عليه. فوقع على هذه المطالب لكنه أراد إدخال بعض التعديلات من خلال تحويلها إلى صيغة توصيات منطلقاً من حرصه على عدم تدخل الجيش في السياسة لا سيما وأن أحد الجنرالات قد صرّح: - "أنهم لن يعدلوا عن هذه المطالب إلا إذا تغيّر موقف هذه الحكومة أو تركت منصبها"[4].

بالمقابل أوضح أربكان موقفه هذا لقاعدته الحزبية والقوى الاجتماعية المساندة له بأنه ملتزم ببروتوكول الائتلاف ومع أن سن القوانين والتشريع بيد البرلمان وإن الحكومة مسؤولة فقط أمام البرلمان إلا أن قوة الدولة التركية لا يمكن مقاومتها،

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 133؛ تركيا على حافة أزمة سياسية جديدة، جريدة القادسية ع5235، 10 أيار 1997.

(2) النزاعات والخلافات تعصف بالائتلاف الحاكم، جريدة العراق، ع6248، 29 آذار، بغداد 1997.

(3) تركيا بين الديمقراطية، ع375، ص 16.

(4) Chtena., "The Military in Modern Turkey…'., p. 18

ويعود ذلك إلى طبيعة الدولة وجوهرها ذات التوجه الغربي وسماحها للديمقراطية بمساحة صغيرة وضمن دائرة مبادئ أتاتورك[1]. على الرغم من ذلك نجد أن أربكان فوّت الفرصة على الجيش للإطاحة بالحكم المدني والتصادم مع الإسلاميين من خلال الامتناع عن الإدلاء بأي تصريح يثير غضب الجيش[2]. وعقب عبد الله غول في 7 آذار 1997 بقوله: - "يظهر أن بعض الأطراف السياسية قد دخلت في علاقات سرية مع بعضها لتطوير الاحداث وتصعيدها إلى ما وصلت إليه "وأضاف قائلاً: - "إن نظاماً عسكرياً قد أطل برأسه في السياسة التركية بعد الأحداث الأخيرة في البلاد وهذا يعني بأن الديمقراطية قد تم التضييق عليها فباتت لا تستطيع العمل، لهذا من الأفضل لتركيا الإتجاه نحو الانتخابات المبكرة"[3].

وعلى الرغم من حنكة أربكان السياسي المخضرم وواقعيته ومرونته إلا أن المؤسسة العسكرية في تركيا ظلت تضيّق الخناق عليه ففي 22 نيسان 1997 عبّر ديميريل وتحت ضغط العسكر عن أسفه لأن الدستور لايخوله الحق في الدعوة في إجراء انتخابات مبكرة بوصفها الحل الأفضل لتجاوز الأزمة الراهنة[4].

وفي 13 أيار صرّح أربكان أن المناورات البحرية التي تم الاعلان عنها بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة "أرجئت إلى السنوات المقبلة". وجاء رد فعل المؤسسة العسكرية على لسان كبار ممثليها "إن المناورات لن تؤجل" وأيدهم بذلك تشيلر إذ صرحت في 14 أيار بأن "خطط إجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل ستمضي قدماً رغم تصريحات أربكان، وأن سلطته لا تعطيه الحق بإصدار هذا البيان مؤكدة أنه لم يصدر من العسكر"[5]. إلا أن غول أكد عكس ذلك إذ قال: - "إن اجتماعاً ضم أربكان ورئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي وغول نفسه تناولت التدريبات البحرية المشتركة، وأنه جرى خلال الاجتماع الاتفاق

---

(1) اسحاق أحمد الفرحان، مواقف وآراء سياسية في قضايا عربية إسلامية، ج 2، (الأردن، 2005)، ص 29.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 201.

(3) الداقوقي، مستقبل الحكم في تركيا، ص 20.

(4) معوض، الأزمة السياسية التركية، ص 116.

(5) Bulent Aliriza and ZeynoBaran, "The Troubled Government Finally Falls", Policy briefs, June 1997, p. 2.

على تأجيلها"[1]. وقد مثّل تصريح أربكان بتأجيل المناورات التركية الإسرائيلية القشة التي قصمت ظهر البعير فقد صرّح أربكان قائلاً: - "إن إجراء مناورات لاختيار التجهيزات التي ستشتريها تركيا من إسرائيل منصوص عليه في الاتفاق ولكن هذه المناورات أرجئت إلى السنوات المقبلة". فأدى ذلك التصريح لإعلان الهجوم على أربكان في وسائل الإعلام ورأى بعض المحللين أن تصريح أربكان هذا زاد من حدة المواجهة بينه وبين العسكر[2].. وفي خطوة إضافية لعزل أربكان وتحجيم سلطته قامت القوات المسلحة التركية بعمليات عسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني دون إبلاغه عن الخطة مسبقاً وتبرير ذلك "للحفاظ على سرية العملية منطلقة من مبدأ إذا علمت الحكومة فمن شأن ذلك إفساد العملية" على حد قول أحد الجنرالات في رئاسة الاركان العامة، وتم تكثيف زيارات الجنرالات إلى إسرائيل في هذه المدة بالذات والاتفاق على توقيع معاهدات وكان القصد من وراء ذلك هو المضي في إضعاف حكومة أربكان[3]. ومنها زيارة الجنرال اسماعيل قره داي في شباط 1997 برفقة وفد صحفي من (13) شخص دون إبلاغ أربكان مبرراً ذلك بأنه "ليست هناك حاجة للحصول على موافقته"[4]. ومن الضغوط التي مورست على أربكان وحزبه تبني رئيس الادعاء العام فووال سافاش Savas رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية ضد حزب الرفاه وإتهامه بانتهاك المبادئ العلمانية وقد اتهم سافاش حزب الرفاه بجر تركيا إلى حرب أهلية كما وجه اتهامه ضمنيا في مؤتمر صحفي عقده في 27 أيار 1997 لسياسيين ينتمون إلى حزب الرفاه بالخيانة" فرد عليه غول قائلاً: - "سنجعله أي (رئيس الادعاء العام) يمثل أمام القضاء، لقد قدّم وثائق غير قانونية ولا أساس لها ضدنا"[5]. في الوقت نفسه تعرّض بعض أعضاء حزب الطريق الصحيح للضغط والتهديد فقد ذكر أربكان أن: -

(1) هلال، المصدر السابق، ص 179.
(2) سري الدين، دول المثلث بين فكي كماشة، ص 459.
(3) محمد نور اليدن، حظر حزب الرفاه في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، ع69، بيروت، 1998؛ تركيا على حافة أزمة سياسية جديدة، جريدة القادسية، ع5235، 10 أيار بغداد 1997.
(4) Yavuz, "Turkish-Israeli Relation"., p. 30.
(5) الجهماني، حزب الرفاه، ص 146-147؛ أوجار، المصدر السابق، ص 349. السيد، المصدر السابق، ص 135.

"50 نائباً من حزب الطريق الصحيح تعرضوا للتهديد بأنهم إذا ساندوا الحكومة الائتلافية بين الرفاه والطريق الصحيح فإنهم يعرضون تركيا لتدخل عسكري من قبل الجيش كما حدث عام 1980 في انقلاب كنعان إيفرين" واستمر أربكان بالقول إن "شريكتنا في الحكومة تشيلر جاءت وقالت لي إن 50 نائباً من حزبي لا يؤيدون الائتلاف معك، نحن في مأزق ولا بد من انتخابات جديدة وبعد الانتخابات يمكن أن نسير في خطتنا للحكومة الائتلافية من جديد، بحسب اتفاقنا المبدئي مع تشيلر قلنا إذا اضطررنا بسبب أي أزمة إلى انتخابات مبكرة فسنغيّر رئيس الوزراء، بمعنى أن أتنازل أنا لتصبح هي رئيسة للوزراء وصوّتنا في البرلمان بأغلبية 251 نائباً على قرار إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر لكن ما حدث بعد ذلك كان مخالفاً لمبادئ الديمقراطية فنحن كان معنا 291 نائباً في البرلمان، لكن خلال الأزمة أعطي حق تشكيل الحكومة إلى مسعود يلماز الذي كان حزبه الأقلية في البرلمان"[1]. وعلى أثر تواصل الحملات المستعرة التي شنتها رئاسة الأركان العامة ضد حكومة أربكان والمتمثلة بالشجب العلني لها وتواصل عقد الاجتماعات الدعائية للعلمانية مع مجموعة متنوعة من شرائح المجتمع بما فيها الأكاديميين وأعضاء السلطة القضائية والصحافة لتحفيز العمل الشعبي للدفاع عن العلمانية، ونشر كتيبات عسكرية علنية حول (الأصولية) وأثرها على أجهزة الدولة لتأكيد عزم القوات المسلحة التركية بأنها ما زالت معنية بالسياسة ولو بقيت في الثكنات[2]. وتعرض أربكان وتشيلر لمضايقات متزايدة من وسائل الإعلام ونقابات رجال الأعمال واتحاد غرف التجارة والتنظيمات المدنية الأخرى، ورأى العسكر ضرورة الحد من تغلغل الرفاه والأربكانية في الاقتصاد عبر اتحاد موسياد الذي يضم عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات وذلك بإصدار قائمة ضمت مايقرب المئة مؤسسة لعدم التعامل معها مستقبلاً كونها تدعم الحركات الإسلامية مادياً وشملت تلك المؤسسات شركة أولكر ülker العملاقة في مجال تصنيع الأغذية ومؤسسة هاس القابضة وجمعية كومباسان التعاونية التي تضم ستاً وثلاثين شركة واتهمت 19 جمعية و55 محطة تلفزيونية و51 محطة إذاعية وعشر مجلات و1200 جمعية طلابية

(1) لطفي، مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان.
(2) Alirza & Baran, "The Troubled Government", p. 2.

بأنشطة إسلامية تخريبية[1]. وتواترت الإشاعات عن قرب قيام انقلاب عسكري على غرار ما حدث في الانقلابات السابقة، مما دفع تشيلر إلى إقناع أربكان بتقديم استقالته قبل منتصف ليلة 18 حزيران مبررة ذلك بالقول: - "من الصعب الحفاظ على أعضاء حزبها" لانسحابهم على أثر الضغوط والاغراءات التي يتعرضون لها وفي الحقيقة كان أربكان وتشيلر قد توصلا تدريجياً إلى قرار الاستقالة قبل 18 حزيران على أساس مبدأ التناوب وعندما سأل ديميريل أربكان عن سبب تلك الاستقالة أجابه قائلاً: - "*أصبح الحكم مستحيلاً*". وأخيرا انتهت أشهر من التوتر السياسي والضغوط المتواصلة فما كان من أربكان إلا أن قدم استقالة حكومته، في ضوء الاتفاق المسبق بأن تتولى تشيلر شريكته في الائتلاف مهام الحكومة، إلا أن محاولاتهما فشلت لتجاهل الرئيس ديميريل تحالف أربكان وتشيلر ودعم محسن يازغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى، مع أن ديميريل كان قد أعطى وعدا لشيلر بخلافة أربكان في السلطة باعتبار أن الأحزاب الثلاثة (الرفاه - الطريق - الوحدة الكبرى) تحظى بأغلبية برلمانية وبدلاً من ذلك تم تكليف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة[2]. وكانت حجة ديميريل بذلك أن حقه الدستوري يمنحه صلاحية تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، لكن في الواقع أن ديميريل وفي محاولة منه لإرضاء الأوساط العلمانية المتحاملة على أربكان نسي حقيقة مهمة أن أربكان لم يقدم استقالته جراء انفراط الائتلاف وإنما تنازل لشيلر حسب الاتفاق المبرم بينهما، وعلى أثر ذلك وجهت اتهامات من قبل الأطراف لديميريل بأنه يقوم بتحريض العسكر ضد الحكومة فقد انتقد يوسف توركت أوزال Turkut Özal رئيس الحزب الديمقراطي ديميريل قائلاً: - "إن ديميريل يطمح للحصول على بعض الصلاحيات التنفيذية من وراء تحريضه هذا"[3]. وقد بررت المؤسسة العسكرية هذا الدور بأنه ينسجم مع الدستور التركي وتحديداً البندين الثاني والرابع بدعوة حماية الأراضي التركية والجمهورية التركية من

---

(1) حزب الرفاه يخوض صراعاً مريراً للبقاء، ص 88.
(2) Ilnur Cevik, "Erbakan Goes Today but Ciller come?", Turkish Daily News, 13 June 1997.؛ يافوز، المصدر السابق، ص 20.
(3) أوزجان، تركيا الديمقراطية والعسكر، ص 14.

النشاطات التي تهددها وما يقوم به أنصار التيار الإسلامي هو أشد خطراً على الدولة من أعدائها وفي مقدمتهم حكومة أربكان[1]. وقد علق كمال البياتي (رئيس القسم العربي بوكالة جيهان Cihan للأخبار) على دور العسكر قائلاً: - "إنه على الرغم من أن النظام الديمقراطي التركي الذي أسسه كمال أتاتورك عام 1923 على مرتكزات علمانية وقومية إلا أن المؤسسة العسكرية لا زال دورها مؤثراً في توجهات تركيا، وفي الحقيقة إن المؤسسة العسكرية ضغطت على حزب الرفاه ولا يستطيع أن ينكر هذه الحقيقة وهي التي ساهمت بشكل رئيسي في تحطيم حزب الرفاه واخراجه من السلطة عام 1997"[2].

---

(1) عبد العزيز، دور التحالف التركي - الإسرائيلي، ص 10-14.
(2) مقابلــة كمال البياتي، رئيس القسم العربي بوكالة جهان للأخبار، برنامج أكثر من رأي، قناة الجزيرة، 2001/9/23.

المصادر

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- إنقلاب أيلول 1980 - أرشيف وزارة الخارجية، ملفة رقم (96).
- التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية - في أنقرة، الدائرة الصحفية 1980.

الوثائق المنشورة:

- النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني التركي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد د.م.
- ماذا يعني فكر الأمة، كلمة الأستاذ الدكتور نجم الدين اربكان في المؤتمر الأول لحزب السعادة، أنقرة 2003. أرشيف مركز الدراسات الإقليمية.
- دستور 1982، مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث المترجمة، ترجمة صلاح سليم.

ثانيا: الكتب العربية والمعربة

- أحمد، إبراهيم خليل:

  تركيا المعاصرة، جامعة الموصل 1988.

  خارطة الحركات الإسلامية في تركيا، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية التركية، جامعة الموصل 2000، الموصل.
- وآخرون:

  الإسلام والعلمانية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 1996، الموصل.
- اوجار، صباح الدين:

  اربقان والرفاه الإسلامي، ترجمة ألصفصافي أحمد المرسى، التراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- اوسي، سالار:

  تركيا وأمريكا من الأقطاب المتعددة إلى القطب الواحد، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، مطبعة حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2000.
- اولسن، روبرت:

  المسالة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ترجمة محمد إحسان رمضان، اربيل 2001.

- بنفنسر، لوسيل دبليو:
أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد د.ت.
- الجليلي، طلال يونس أحمد:
قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل 2007.
- الجندي، أنور:
السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون، بيروت، د.ت.
- الجهماني، يوسف إبراهيم:
حزب الرفاه والرهان على السلطة، مطبعة حوران، دمشق 1997.
اولان تركيا والأكراد، مطبعة حوران، دمشق 1999.
تركيا وإسرائيل، ملفات تركية، حوران، دمشق 1999.
تركيا وأمريكا، ملفات تركية، حوران، دمشق 2000.
العلويون في تركيا، دار الكنوز الأدبية، بيروت 2003.
اتاتوركية القرن العشرين، حوران، دمشق 2005.
- حمزة، كريم محمد، علي ادهام محمود:
القوة الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد 2002.
- حيدري، نبيل:
تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، د.م.، 1986.
- دانيلوف، فلاديمير ايفانو فيتش:
الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، حوران، دمشق 1990.
- دانيلوف، ف.أ.:
الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف الجهماني، حوران، دمشق 2001.
- درويش، هدى:
العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمه 1648 إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، دمشق 2002.
- دورزة، محمد عزت:
تركيا الحديثة، مطبعة الكاشف، بيروت 1946.
- رضوان، وليد:
تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، حوران، دمشق 2005.
- الزين، مصطفى:
أتاتورك وخلفاءه، دار الكلمة، لبنان 1982.

- السامرائي، محمود:
استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل 2006.
- سري الدين، عايدة العلي:
العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مطبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت 1997.
دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت 2000.
- السعدون، حميد حمد:
الطوق مخاطر التحالف التركي – الإسرائيلي، وائل للطباعة، عمان 2002.
- سليمان، أحمد سعيد:
التيارات القومية الدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، د.م. د.ت.
- سليمان، مخلوف:
المؤسسة العسكرية التركية، رصد ودراسة تحليلية، حوران، دمشق 2001.
- السيد، طارق عبد الجليل:
الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة 2001.
- شاكر، روشين:
قضايا فكرية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 1993.
- الصلابي، علي علي محمد:
الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، 2005.
- الطحان، مصطفى محمد:
الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ألمانيا 1985.
تركيا التي عُرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1824 – 2006، الجزء الثاني، الكويت 2007.
حاضر العالم الإسلامي 1992م 1314 هـ، إعداد المركز العالمي للكتاب الإسلامي، الكويت 1992.
- الطويل، رواء زكي، العزاوي، وصال نجيب:
تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، المكتبة الوطنية، بغداد 2002.
- عبد الله، محمد إبراهيم:
مشكلة قبرص، القاهرة 1995.
- العتابي، عبد الزهرة شلش:
توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد 2002.
- العلكيم، حسن حمدان:
قضايا إسلامية معاصرة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 1997.

- غريميت، ريتشارد. ف، وألن لبيسون:
  تركيا صعوبات وأفاق، سلسلة دراسات ستراتيجية، رقم (12)، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980.
- فنكل، اندرو وآخرون:
  تركيا المجتمع والدولة، دار الحكمة، بغداد 2002.
- كرامر، هاينتس:
  تـــركيا المـــتغيرة تبحث عن ثوبا جديد التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، السعودية 2001.
- الكسان، تركر:
  حـــزب الـــسلامة الـــوطني في تركيا في كتاب الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط الحديث، لندن، ترجمة م.ب.م.، بغداد 1984.
- لبيب، حسين:
  تاريخ الأتراك العثمانيين، الجزء الأول، مصر 1971.
- لنشوفسكي، جورج:
  الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المتنبـــي، بغداد 1964.
- الفرحان، إسحاق أحمد:
  مواقف وأراء سياسية في قضايا عربية وإسلامية، الجزء الثاني، الأردن 2005.
- مدني، سليمان:
  تركيا اليهودية، الطبعة الثانية، دار الأنوار، دمشق 1998.
- المرجة، موفق:
  صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، الجزء الرابع، الكويت 1984.
- مركز التطوير الأمني:
  تركيا الجارة الشمالية، مطبعة مديرية الأمن العامة سابقا، بغداد د.ت.
- معوض، جلال عبد الله:
  صـــناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.
  حـــال الامـــة العـــربية، المؤتمر القومي العربـــي السابع، الوثائق، القرارات، البيانات، بيروت، 1997.
  حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربـــي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، بيروت، 1999.
- الموصللي، أحمد:
  موســـوعة الحـــركات الاسلامية في الوطن العربـــي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

- الناصري، خليل ابراهيم:
  التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الرايه، بغداد 1990.
- النعيمي، أحمد نوري:
  السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد 1975.
  ظاهرة التعدد الحزبـــي في تركيا 1945 – 1980، دار الحرية، بغداد 1989.
  تركيا وحلف الأطلسي، عمان 1981.
  الحـــركات الاسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها – دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان 1992.
- نور الدين، محمد:
  الجمهورية الحائرة – مقربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1998.
  تركيا الزمن المتحول قلق الهوية وصراع التيارات، المكتبة البريطانية، بيروت 1990.
  الحركات الاسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 1998.
  قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت 1997.
  حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت 2001.
- هاملتون، جيب، هارد، وليسون:
  المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم، مراجعة +أحمد عزت، دار المعارف، القاهرة 1971.
- هلال، رضا:
  الـــسيف والهـــلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، مطبعة دار الشروق، مصر 1999.
- هوفسبيان، نوبار وآخرون:
  تـــركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد سامي الرزاز وغانم بيبـــي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1985.

ثالثا: الكتب الانكليزية

1- Ahmad, Feroz:
The Turkish Experiment of Democracy 1950 - 1975, West View Press, London, 1997.
Mahmet Bali Aykan, Refahyol Policy Toward The Islamic World and Turkish Foreing Policy in The Post Cold War Era Continuity Change and Impliction for The Present and The Future in The Turkish Review of Middle East Studies

2- Bali, Ayken Mahmut
Turkish Review of Middle East Studies, ISIS, Istanbul, 2000.

3- Barkey, Henri J. ;Fuller Graham E.
Turkey's Kurdish Question, New York, 1998.

4- Chipmanan, Joun.
Internal and External Challenge Edition, Atlantic Institute for International Affairs, London, 1988.

5- Erbakan, Necmttin,
The Speech of the 1st Usual Big Congress of Saadat Party, Duzey Offset, Ankara, 2003.

6-
The Proposed Islam West Dialogue and it's Future, Duzey Offset, Ankara, 2005.
Islam and Science, Düzey Ofset, (Ankara) 2005

7- Leder, Arnold.
Part Competition Irrunl Turkey: Agento or Editional Rule?, Middle East Studies, London, 1971.

8- Lewis, Bernard.
The Emergence of Modern Turkey, London, 1961.

9- Mardian, Serif.
Center Periphery: A Key to Turkish Politic, Daealus, 973.

10- Oktav, P.Ozden Zeynep.
Turkish Review of Middle East Studies, ISIS, Istanbul, 2000.

11- Robien, Philip.
Suits and Uniforms Turkish Foreign Policy since the Cold War, London, 2003

12- Show S. J.
History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge, 1977.
Turkey Almanac, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971.

13 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971

14 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971

15 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971

16 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971

17- Zurcher, Erik J.,
Turkey A Modern History, London 1997.

رابعا: الكتب التركية

1- Ergin, Mehmet
Necmettin, akiskitap, (Istanbul: 2006).

2- Hakan Akpinar
28 SUBAT post MODERN DARBENIN ÖYKÜSÜ (Istanbul: 2001).

3- Teskilat Rehberi
Refah Partis **Yeni birdünya**, Semih offset (Ankara: 1996).

4- Yücel M. Serhan
Türkiye Nin Siyasat Partileri (1859 - 2005) Alfa Basimyayim Daĝitimltd. Şti, (Istanbul: 2006).

خامسا: البحوث والدوريات

أولا: العربية والمعربة:

- أحمد، إبراهيم خليل:
نـــصف قـــرن من تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2000.
- الإمام، غسان:
المارد التركي نائم فهل من مصلحة الغرب إيقاظه، مجلة الوطن العربـــي، العدد 400، باريس 1984.
- اوزتورك، كمال:
مشكلات الأمن الداخلي، مجلة قضايا دولية، العدد 347، أسلام أباد1996.
- اوزجان، مصطفى:
تركيا الديموقراطية والعسكر، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد، 1997.
- اوغلو، ارسين كلارسين:
الـــسياسية الخارجية التركية، إزاء الأمن الإقليمي والتعاون مع الشرق الأوسط، العلاقات العربية... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربـــي، العدد 244، السنة الثانية، بدون 1991.
- اوغلو، بيرج بير:
تركيا ازمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، م.ب.م.، بغداد 1983.
- البحراني، محمد حسن:
افاق العلاقات الايرانية – التركية، قضايا دولية، العدد 347، أسلام أباد 1997.
- تركي، السيد أحمد:
الاحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 131 السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- تشاد، ديفيد بار:

مستقبل تركيا يعتمد على المعركة بين المغتربين وبين مدارس القران، مجلة القبس، العدد 4423، الكويت 1984.

- الجاسر، محمد طه:
- **الحركات الاسلامية في تركيا 00الى أين؟** مجلة العربي، العدد 500، الكويت 2000.
- جاسم، صهيب:

زيارة اربكان إلى ماليزيا، مجلة قضايا دولية، العدد 348 أسلام اباد 1996.

- الجبوري، دهام محمد علي:

المؤسسة العسكرية البنية والوطنية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد2 السنة الثانية، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2000.

- الجليلي، طلال يونس:

تطورات المسالة الدينية في تركيا، أرشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (36)، موصل.

العنف السياسي في تركيا بين التنظيمات الاسلامية والحركة الدينية ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (36) الموصل.

- جينفكا، ستار:

الارهاب في تركيا، سلسلة الدراسات السياسية، ترجمة م.ب.م، العدد18، بغداد 1980.

- الحسن، داود أحمد:

الاوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات، البصرة، د.ت.

- الحسيني، محمد صادق:

زيارة اربكان إلى طهران، مجلة الشؤون الاوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1996.

- الخازن، جهاد:

ولادة اسلامية لبيرالية، مجلة كفاية خمسين سنة، www.Islam on line.com

- خدام، منذر:

الامن المائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

- خليفة، محمد:

الحركة الاسلامية في نصف قرن، مركز الاهرام للشؤون السياسية، القاهرة 2003.

- الداقوقي، ابراهيم:

الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد 1985.

فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد 1988.

اربكان والمعضلة الكردية، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد 1996.

الاعلام التركي بين الحرية والارهاب، مجلة قضايا دولية، العدد 363، السنة السابعة، أسلام أباد 1996.

القوات الغربية في شمال العراق من المطرقة إلى الاستطلاع، مجلة قضايا دولية، العدد 367، أسلام أباد 1996.

في ظل حكومة اربكان تركيا جسر بين الشرق والغرب، مجلة قضايا دولية العدد341، أسلام اباد 1996.

اربكان بعد انذار الجيش لحكومته، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد 1997.

الاختلاف الثقافي لا يقف حائلا دون انضمام تركيا للنادي الأوروبي، www.rezgar.com.

- الداود، محمود علي:

العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد45 السنة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982.

دستور 1982، المادة 127، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل وحدة البحوث المترجمة، ترجمة صلاح سليم.

- الدليمي، علي عبد الهادي:

العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية واثرها في الامن الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة، العدد 164، بغداد 1999.

- دوغرامه جي، امل:

نظرة عامة للعلاقات التركية العربية، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، جامعة الموصل.

- ذنون، فواز موفق:

قاعدة انجرليك الثانوية، مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، ملفة رقم (14).

- زرقونة، صلاح سالم:

تعليم الحديث في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 1317، مصر 1998.

- الزرو، نواف:

استراتيجية التحالف والاهداف المعلنة والافاق المحتملة، لملف السياسي، الامارات المتحدة 2000.

- السبعاوي، عوني عبد الرحمن:

تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث الاسلامي، مجلة الشؤون اجتماعية، العدد 56، السنة الرابعة عشر، الأمارات العربية المتحدة 1997.

- سلطان، نوال عبد الجبار:
رؤية مستقبلية لمواجهة بين العلمانية والاسلام في تركيا، مجلة دراسات اقليمية العدد، 4، السنة الخامسة، جامعة الموصل 2005.
- السعداوي، عمرو عبد الكريم:
النخبة السياسية في تركيا صراعات الهوية والاصول الاجتماعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مصر 1998.
- سلامة، معتز محمد:
الجيش والسياسية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مصر 1998.
- سمير، هبة:
ازمة التعليم الديني في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.
- سنجر، اشرف محمود:
الطرق الصوفية التركية وتفاعلاتها السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.
- سيرز، ديفوبازوغلو:
سياسات تركيا الامنية، دراسات استراتيجية، رقم (27)، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1981.
- الشافعي، بدر حسن:
رؤى المثقفين الاتراك لفكرة الاتحاد الاسلامي، مجلة السياسة الدوّلية، مصر 1998.
- شحاته، دينا صلاح:
الاسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.
- الشيجيري، جاسم محمد عبد الحميد:
الأوضاع العامة الممهدة لانقلاب 1971 في تركيا وظهور حزب السلامة الوطني، مجلة كلية التربية، العدد 1، الجامعة المستنصرية، بغداد 1999.
- الشويكي، عمرو:
اردوغان اسقط المرجعية الأساسية للحزب، 2004/5/16، www.Islam on line.com
- الاصفهاني، نبيه:
تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد52، مصر 1978.
- صفوت، نجدة فتحي:
موقف تركيا في قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، العدد45، بيروت 1982.

- الضبع، أحمد خليل:
الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، كانون الثاني، مصر 1998.
- الطحان، مصطفى محمد:
حزب الرفاه ماذا حقق من خططه في الاصلاح، مجلة البيان، العدد 111، السنة الحادية عشر، الرياض 1997.
حزب العدالة والتنمية في تركيا رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، الكويت 2002.
- طه، سعد:
ظاهرة اوزال في تركيا، مجلة المختار الاسلامي، العدد 88، السنة الحادية عشر، مصر 1990.
- الطيار، خليل ابراهيم:
المؤسسة العسكرية التركية وتوجهاتها السياسية والعسكرية الخطرة في المنطقة العربية، مجلة مسارات، بيت الحكمة، العدد 3، بغداد 1998.
- أبو ظهر، فاروق:
ديميريل يطلق نداء الاستغاثة الأخير باتجاه الغرب، مجلة الوطن العربي، العدد 59، (لندن، 1980).
بدا العد التنازلي نحو الحرب الاهلية، مجلة الوطن العربي، العدد 180، باريس 1980.
تركيا هل تعود الجزمة إلى الثكنة، مجلة الوطن العربي، العدد 188 أيلول، باريس 1980.
- عبد الحميد، محمد حرب:
آلية الحركة الاسلامية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر، 1998.
هل تتجه حركة اربكان إلى التشدد، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، مصر 1998.
من اسقط (الرفاه) ولماذا؟، مجلة البيان، العدد 134، السنة الثانية عشر الرياض 1998.
المعالم الرئيسية التاريخية والأسس الفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، ندوة اتجاهات الفكر العربي المعاصر، مكتب التربية لدول الخليج العربي، البحرين 22 – 25 شباط 1985
تركيا المعاصرة والإسلام، مجلة المجتمع، العدد 310، الكويت 1976.
- عبد الرحمن، اسعد:
تركيا صراع الاسلام والعلمانية، 2006، www.Islam on line.com.
- عبد العزيز، هشام فوزي:
التقارب التركي من اسرائيل في التسعينات، مجلة البصائر، الاردن 2000.

العلاقات العسكرية التركية، مجلة ام القرى، العدد 9، السعودية 1998.

- عبد القادر، عصمت برهان الدين:

التيار الديني التركي والقضية الفلسطينية حزب الخلاص الوطني نموذجا من 1970 – 1971، مجلة الرافدين، العدد41، موصل 2005.

تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات اقليمية، السنة الثانية، 24 كانون الاول 2005.

- عبد المجيد، سعد:

الفقر في تركيا، مجلة قضايا دولية، العدد 358، السنة الثانية، أسلام أباد 1996.

- العبيدي، حسيب عارف:

المتغيرات في الموقف التركي في الحرب العراقية – الايرانية، مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسة، رقم (203).

- عثمان، السيد معوض:

حزب العمال الكردستاني من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولية، مصر 2002.

- العزاوي، وصال نجيب:

إعادة التعاون العسكري الاسرائيلي دراسة في الدوافع والاهداف، مجلة ام المعارك، بغداد 1998.

- علوش، ناجي:

تركيا اربكان – تركيا شيلر، مجلة قضايا دولية العدد 261، أسلام أباد 1996.

- غروين، جورج أي:

علاقات تركيا واسرائيل وجيرانها العرب تاثير المصالح السياسية والظروف المتغيرة، مجلة ميدل ايست، لندن 1985.

- الغزالي، عبد الحليم:

تركيا والعالم الاسلامي من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري، سلسلة المعرفة، قضايا خاصة، 2006، www.Aljazeera.com.

- غفور، عبد الجبار قادر:

انقلاب 1960 في تركيا، تحديد دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، العدد 1، السنة الاولى، موصل 1991.

- أبو غنيمة، زياد:

من هندسة محركات الديزل إلى "هندسة" الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، www.Islam on line.com، 2006.

الخلاص من عدو إسرائيل، مجلة الكرامة، 1006/8/14، www.Islam online.com.

- فواد، حسن:

الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد25، مصر 1971.

- فولر، جراهام:

الحركة الاسلامية في تركيا، ترجمة محمود عبد الكريم، 2006 www.dorisia.com.

- فياض، خالد:

العلاقات التركية الاسرائيلية من شيلر إلى اربكان، مجلة السياسة الدولية، مصر 1997.

- قدورة:

الرفاه بين المبدئية والذرائعية، مجلة قضايا دولية، العدد314، معهد الدراسات السياسية، أسلام أباد 1994.

- قونج، ديفيد:

العنف السياسي في تركيا، الملف الاول تركيا، م.ب.م، وثائق منشورة في ارشيف الدراسات الاقليمية، موصل.

- كونشير، دايفيد:

تغيرات اجتماعية وسياسية، ترجمة: م.ب.م، بغداد 1980.

- ماركو، جون:

حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية، مجلة السياسة الدولية، العدد151، مصر 2003.

- مراد، خليل علي:

الأزمة القبرصية وانعكاساتها على علاقات تركية مع الولايات المتحدة، مجلة دراسات تركية، العدد 1، مركز الدراسات التركية، كانون الثاني 1990.

- المسلماني، أحمد:

حقوق الإنسان في تركيا – اتجاهات الجدل، مجلة السياسة دولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- مصطفى، رعد عبد الجليل:

التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، سلسلة دراسات تركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد رقم (12).

النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد 1986.

- مصطفى، عبد الجبار وآخرون:

تركيا بعد الانتخابات العامة، دراسة في الاحتمالات المستقبلية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (41) موصل.

- معوض، جلال عبد الله:

الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- المنوفي، كمال:

الـــتطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، مصر 1996.

- النعيمي، أحمد نوري:

الأسس الواقعية للمستقبل العلاقات التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.

- نور الدين، محمد:

تـــركيا... إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287، بيروت 2003.

الاقلـــيات الدينية والعرقية في تركيا، مجتمع الكيان والتحديات، مجلة الدفاع الوطني، www. Islam on line.com

المـــواجهة بين الرفاه والعسكر: التباسات الديموقراطية والهوية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، العدد 64، بيروت 1997.

تركيا والمسألة الكردية تحول تاريخي وربيع ساخن، مجلة الشرق الأوسط، بيروت 1998.

حظر حزب الرفاه في تركيا، المسيرة المتعثرة للديموقراطية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت 1998.

لماذا لم يقع الانقلاب الرابع، مجلة شؤون الاوسط، بيروت 1998.

- نورتن، جون:

الدور السياسي للجيش التركي، محاضرة ألقيت عام 1989 في جامعة الموصل محفوظة في ارشـــيف الدراســـات الاقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث المترجمة، ترجمة صلاح سليم، ملفة رقم (32).

- نوري، قيس محمد:

الاتجاهـــات الاســـلامية واليسارية التركية – دراسة تحليلية في احتمالات التحالف، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (14).

- نوفل، ميشيل:

تـــركيا وصعود الرفاه إلى السلطة – التوافق بين الاسلام والديموقراطية، مجلة شؤون الاوسط، العدد 53، مركز الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1996.

- هاربر، متين:

الاسلام والنخبة والمجتمع في تركيا نظرة شمولية إلى الشرق، ترجمة صلاح سليم، اوراق تركية معاصرة – 2 – تداول محدود، مركز الدراسات التركية، العدد 2، موصل 1971.

- وايكر، والتر:

تـــركيا والـــشرق الاوسط، مجلة ميدل ايست ريفيو، ترجمة م.ب.م.، الولايات المتحدة الامريكية، نيسان 1985.

- يالجين، ايدن:

الاســـس الاجتماعـــية والاقتصادية الديموقراطية التركية، ترجمة يوئيل يوسف، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل 1998.

- يافوز، هاكان:

العلاقات التركية – الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 29، الامارات العربية المتحدة.

- يونس، انور:

انقلاب 1980، مجلة اليوم السابع، باريس 1986.

- ييلديرم، سعاد:

مكانـــة بديع الزمان النورسي في الفكر والحركة الاسلامية، بحث مشارك ضمن حلقة دراسية، "بديع الزمان النورسي فكره وعودته"، في 12 حزيران، عمان 1997.

الأحـــزاب الـــسياسية في تركيا، 1923 – 1984، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية.

سادسا: البحوث الانكليزية

1- Ahmed, Feroze
Political Islam and Modern Turkey, Middle Eastern Studies, 27 Jan 1999

2- Akgun, Birol
Aspects of Party System Development in Turkey, Turkish Studies, vol. (2), Spring 2001.

3- Alirza, Bulent and Baran, zeyno
The Troubled Government Finally Falls, Policy Briefs, June 1997.

4-
Turkey: New Government Continuing and Uncertainly, The Turkish Update, Aug.1999.

5- Barchard Davied
Turkey and Arab New Relationship, Middle East, No.52, oct.1975.

6- Bohlen, Celestine
Turkish Parties Agree on Freezing Out the Islamic Forces, The New York Times, 4 March 1996.

7- Chtena, Aira
The Military in Modern Turkey: A latign Political Force, Journal for Study of Peace Conflict.

8- Cioglu, Ersin Kalay
The Logic of Contemporary Turkish Political, Meria, vol.1, Spring 2001.

9- Cohen, Sámi
Bailing Out A Shaky All, News Week, vol.xcv., No.8, 25 Feb 1980.

10- Culalp, Hal dun
Globalization and Political Islam: The Social Books of Turkish's Welfare Party, International Journal of Middle East Studies, No. 33, 2001, U.S.A.

11- Dagi Ihsan
Turkey: Islamic Secularism or Secular Islam?, Carngie Council on Ethic and International Affairs, 16 Feb. 2003.

12- Derigil, Selim
The Preservation of Turkey's Neutrality During the Scand World War 1940, Middle Eastern Studies, vol. 19, No.1, Jan.1982, London.

13- Dickey, Christoper and Cohen, Sámi
Fundamentally Pragmatic, News Week, vol.cxxv, No.3, 15 July 1996.

14- Dorsey, James
European Rebuilt strength, Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties, Washington Report, Middle East Affairs, March 1997

15- Drake, Susan
Turkey: Election without A winner, News Week, vol.xciv, No.18, Oct.1979.

16- Englu, Mehmet
After the Night of Generals, Middle East, No. 75.Sep. 1980.

17- Erim, Nihat
The Turkish Experience in the Light of Recent Development, The Middle East, vol. 28, no.506, Summer 1972.

18 - Erlanger, Steven
New Turkish Chief's Muslim Tourstirs U.S. Worry, The new York Times, 10 Aug. 1996.

19 - Flamini, Roland
Holding Turkey Together, Time, vol.116, No.13, 29 Sep.1980.

20- Hale, William
Turkey's Domestic Political Landscape: A Glance at the Past and the Future, Journals, Vol.XXXIV, No.1, Jan.1999

21- Hepor, Mettin
Crisis at the Polls: Turkish's 1969 Elections, The Middle East Journal, vol. 24, No.1, winter 1970, Washington, D.C.

22-
Islam Policy and Society in Turkey Middle Eastern perspective, The Middle East Journal, vol.35, No.3, Summer 1981.
Turkey: Yesterday, Today and Tomorrow, Turkish Daily News, 22 May 2002.

23 - Hussein, S. Amjad
Has The European Union Become A Christian Club?, The Wisdom Fund., 22 June 1997, www. Twf. Org.

24- Isyar, Omer Goksel,
An Analysis of Turkish - American Relations from 1945 - 2004.

25 - Karmon, Ely
Radical Islamic Political Groups in Turkey, Meria, vol. 5, Dec. 1997.

26 - Kinzer, Stephen
In a Milestone, Islamic Leader Is Turk Premier, New York Times, 27 June 1996

27-
Man in the News: Necmettin Erbakan in Turkey a Zealous Pragmatist, The New York Times, 30 June 1996.

28-
Turkey's New Premier Mister Lobbies for Parliamentary Support, The New York Times, 1 July 1996.

29-
Meeting U.S. Envoy, Turkish Premier Takes A Pro - Arab Stance, The New York Times, July 1996.

30-
Turkish Premier's Travels Raise Eyebrows in West, The New York Times, 20 Oct. 1996.

31 - Kirisci, Kemal
Post Cold - War Turkish Security and The Middle East, The Middle East Re - review of International Affairs Issue, July 1997.

32- Kristiansen, Wendy
New Fasces of Islam, Le Mode Diplomatique, July 1997.

33- Kucukcan, Talip,
State, Islam and Religious Liberty in Modern Turkey Reconfiguration of Religion in the Public Sphere, Meria, 31 May 2003.

34- Labich, Kenneth
Turkey Belt, Tightening, News Week, Oct. 1977.

35- Landau, Gacab
Turkey Between Secularism and Islamism, Jerusalem Letter, No. 352, 16 Feb.1997.
36- Lewis, Bernard
Islamic Revival in Turkey, International Affairs, vol.28, Jan.1952.
37- Macovsky, Alan
How to Deal with Erbakan, Middle East Quarterly, March 1997.
38-
The Making of U.S. Foreign Policy of Turkey Speech Made at the Panel Meeting of Atatürk Society of America, 6 April 1997, America University, Washington.
39-
Turkish - Israeli Relation Through 9 - 1 of Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol.27, Autumn 1997.
40- Margulies, Ronnie
By - Election Battle Hotsup, Middle East, No. 143, London 1986.
41- Mefadden, John H.
Civil Military Relation in the Third Turkish Republic, Middle East Journal, vol.39, No.1, 1986.
42- Munir, Metin
Turkish Government Crisis Continues, Middle East, No.7, April 1975.
43-
Turkey Review Foreign Policy after U.S. - Army Embargo, Middle East, No.6, March 1975.
44-
Early Turkish Election might End Political Instability, Middle East, No. 31, May 1977.
45-
The USSR Move to Normalize Ration, Middle East, No. 16, Feb. 1976.
46-
Turkey Seeks Solidarity with Islam State, Middle East, No.21, July 1976.
47-
Turkey: Election Fail to End Instability, Middle East, No.33, July 1977.
48-
West Extend Turkey Lifeline, Middle East, No. 52, Feb.1984.
49- ainto, Fredrick
His Grown, his Thrown and All, Time, No.44, 1991, New York.

50- Patric, Thomas
Turkey's Justice and Development Party: A Model for Democratic Islam, Middle East, vol. 6, No.6 - 7, June - July 2004, United State.
51- Pope, Nicol
Expending Ties with Israel, Middle east, No.579, 17 July 1998.
52- Poulton, Huge
The Turkish State and Democracy, Meria, Jan.1998.
53- Riemer, Andrea K.
Turkey and the European Union: A Never Ending Story International Studies Association, 20 Feb 1999, Washington D.C
54- Sakallioglu, Umit Cizer
Parameters and strategies of Islam - State Interaction in Republic Turkey, IJMES, vol.28, No.2, 1996.
55- Satalof, Robert
U.S. Policy Toward Islamism: A Theoretical and Operation Overview, Council on Foreign Relations, New York.
56- Sayari, Sabri
Turkey's Islamist Challenge, Middle East Quarterly, Sep.1996.
57- Telkleli, Sirn
Turkish Women and Rafah Party, Middle East, 1996.
58- Usher Rod
Apotent Combination, Time, vol.149, No.22, 1997
59- Yaphd, Judiths
Islamic Radicalism, Meria, No.104, Feb. 1997.
60- Yavus, M.Hakan
Political Islam and the Welfare (Rafah)Party in Turkey, IJMES, vol.30, No.1, Oct.1997,
61 -
Turkish Israeli Relation through 1 - 9 of Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol.27, Autuman 1997.
62- Yaya, Atill
Turkey's Leaders - Erbakan's Goals, Meria, vol.15, No.3, Sep.199
The Middle East and North Africa 1984 - 1985, Thirty - First Edition Europe Publication 1984, London.

سابعا: البحوث التركية

1- Anlatiuor. Prof. Dr. Selim Palavan, **Necmettim Erbakan in soyu ve dogumu**, www.Necmttin Erbakan.com.

2- **Erbakan Necemttin**, 20 soru 20 cevapta adil dozen, home, arcorde/necmeddin erbakan/hayati/cocukluk soyu.htm.
3- Gümüsmot. Prof. Dr. Hakki Özanaltiyor, **Erbakan kendi ülkesinde Fabrika a kuruyor**, http//home.arcor.De/necmeddin-erbakan/hayati/akademikhizimet/erbakan Fabrika html.
4- Vikipedi, Özgür ansiklopedi **Milli Selamet**, http//tr.Wiki pedia.org 29/4/2007.

نجم الدين أربكان

ودوره في السياسة التركية

1969 - 1997

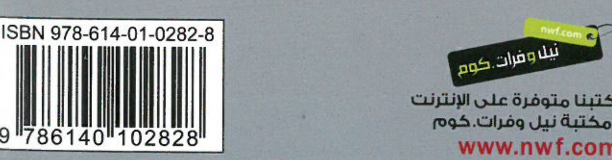
منال الصالح

• كاتبة من العراق

لم تثر شخصية تركية من الجدل والاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين ما أثاره السياسي والمفكر الإسلامي الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان والمعروف في الأوساط التركية باسم (أبو السبع أرواح)، فتأمل سيرته يقودنا مباشرة إلى قول سيدنا الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في كتابه نهج البلاغة الذي يقول: «إذا أقبلت الدنيا على أحد أعطته محاسن غيره وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه». فهذا الرجل الذي أسس خمسة أحزاب سياسية وحكم وسُجن وحظر نشاطه السياسي غير مرة وفرضت عليه الإقامة الجبرية والذي ارتقى حتى شاع عنه اصطلاح الظاهرة الأربكانية، وأبدى أعداؤه إعجاباً وخوفاً منه في الوقت نفسه وتحشدت حوله الملايين ليس من الأتراك فحسب ولكن من أرجاء العالم الإسلامي، هذا الرجل جدير بأن تكرس لسيرته وفكره المؤلفات. فإن ظهور سياسي إسلامي في تركيا العلمانية يرتقي إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية دون أن يتخلّى عن مبادئه الإسلامية هي ظاهرة فريدة بالنسبة للدول الإسلامية. فهل يعود الفضل في ذلك إلى النظام العلماني الذي أفسح المجال للإسلاميين إذ التزموا بالمبادئ الديمقراطية أن يصلوا إلى السلطة، أم مطاولة نجم الدين أربكان وصبره ونفسه الطويل لمدة ثلاثين سنة لتحقيق أهدافه؟

للإجابة عن ذلك كله أصبح البحث في دور هذا الرجل في الأوضاع السياسية التركية الشائكة أمراً جديراً بالاهتمام بما يمكن أن يرافقه من مشاق، فكان هذا الدافع لموضوع هذا الكتاب الذي تمحور حول نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية.

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com



ISBN 978-614-01-0282-8

9 786140 102828

تصميم الغلاف: سامح خلف